الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس –سطيف01-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه-الطور الثالث-

تخصص: مالية، محاسبة وتدقيق

بعنوان:

مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي

-دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا-

إعداد الطالبة: عميرش إيمان

تحت إشراف: أ.د. حسين بورغدة

لجنة المناقشة

أ.د. ملياني حكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف -1-	رئيسا
أ.د. بورغدة حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف -1-	مشرفا ومقررا
أ.د. سعيدي يحيى	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	عضوا مناقشا
د.لعايب عبد الرحمان	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف -1-	عضوا مناقشا
د. شريقي عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف -1-	عضوا مناقشا
د. بن فرج زوينة	أستاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
د. تريش نجود	أستاذ محاضر ب	جامعة سطيف -1-	عضوا مدعوا

السنة الجامعية: 2017/2016

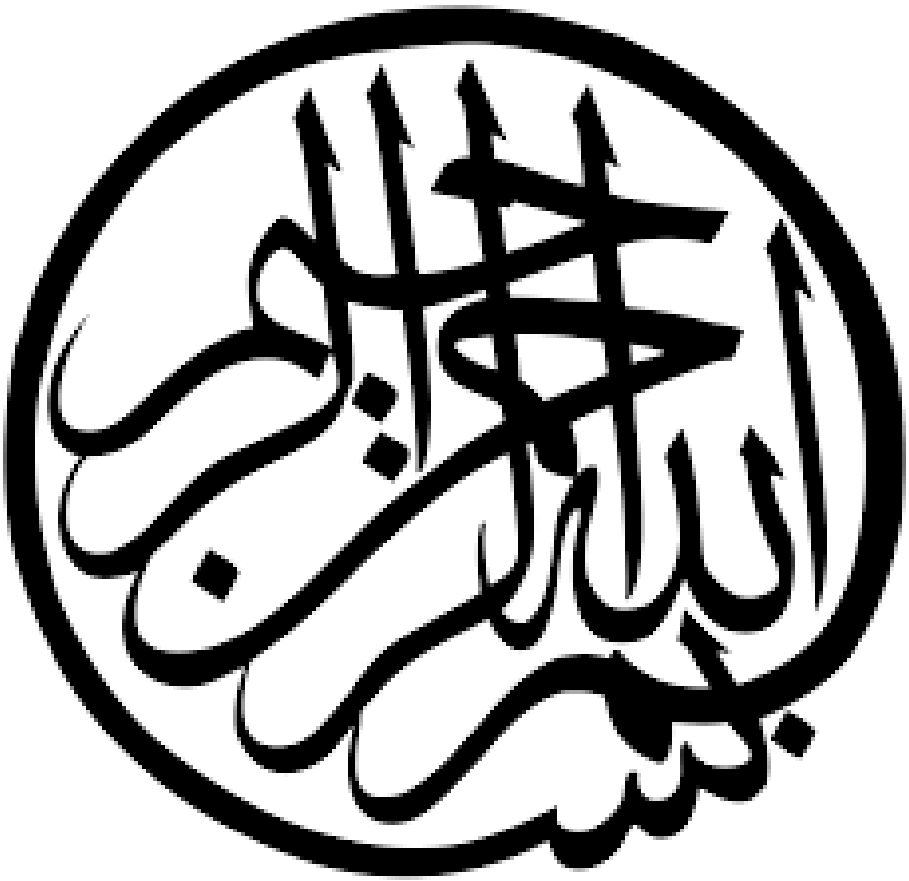

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على نعمته التي أنعم علي وأعانني في إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور **"حسين بورغدة"** على مساندتي من خلال توجيهاته ونصائحه، فهو لم يبخل بوقته وجهده من أجل أنجاز هذا العمل واتمامه في أحسن صورة.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتي في جامعة فرحات عباس على مساعدتهم وتوجيهاتهم خاصة الدكتور **"لعايب عبد الرحمان"**، الأستاذة **"حجاز خديجة"**، الأستاذ **"قصاص الطيب"**.

كما أشكر ممارسي مهنة محافظة الحسابات في الجزائر وفرنسا الذين استجابوا للاستبيان الموجه إليهم.

كما أوجه شكري لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة ومناقشة هذا العمل وإثرائه من خلال ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة.

اهداء

إلى كل من ساندني على انجاز واتمام هذا العمل.

إلى والدي العزيز مثلي الأعلى وقدوتي الأمثل.

إلى أمي الحبيبة التي شجعتني ومنحتني القوة لإنهاء العمل.

إلى عائلتي الصغيرة زوجي "سفيان" وابني الصغير "آدم عبد الحي".

إلى اخوتي: "صلاح الدين وعبد الرحمان"، وأختي العزيزة "سارة" وزوجها وابنتها المدللة "لجين".

إلى زميلتي وأختي الثانية "نجوم" والزميلة "خليصة".

إلى كل أفراد العائلة والأصدقاء والأحباب.

المقدمة العامة

تواجه مهنة التدقيق في الوقت الراهن مشكلة تعقد عمليات المؤسسة وعملها في بيئة تتسم بالتطور السريع في منظمات الأعمال وفلسفة أدائها، كما أنها تواجه مشكلات عديدة نتيجة تقصير بعض المدققين في أداء واجباتهم المهنية وعدم التزامهم بتطبيق القواعد والمعايير المنظمة للمهنة من جهة، بالإضافة إلى كون هذه المهنة لا تكاد تخلو من مخاطر من جهة أخرى، وتتمثل هذه المخاطر في مخاطر متعلقة بطبيعة المؤسسة وبيئتها، مخاطر متعلقة بكيفية تصميم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بعملية تدقيق القوائم المالية.

هذا ما أوجب حدوث تطور في أهداف عملية التدقيق، من مجرد التأكد من دقة وصحة البيانات المالية والمحاسبية الواردة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء وغش والتوصل إلى رأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية، إلى أهداف أخرى حديثة كانت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع، ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إليها، بالإضافة إلى تقييم الأداء وإبداء الرأي حول إمكانية استمرار المؤسسة في المستقبل ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسات.

إن هذا التطور في المهنة صاحبه تطور هدف المدقق إلى ضرورة اكتشاف الأخطاء والمخالفات ذات التأثير الجوهري على عدالة وصدق المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومن ثم التوصل إلى إبداء رأيه حولها، ولتحقيق أهدافه فقد وجب عليه ضرورة التزامه بالمعايير التي تنظم المهنة وما تتطلبه من إجراءات للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة بهدف إبداء الرأي على القوائم المالية والتقليل من حدة المخاطر التي تواجه المهنة، لذلك ظهرت الحاجة إلى استخدام أساليب الإجراءات التحليلية كأداة لتحديد مسار عملية التدقيق والتخفيض من مخاطرها.

تعتبر الإجراءات التحليلية من الوسائل الحديثة التي يسترشد بها المدقق أثناء أداء مهمته من أجل الحكم على معقولية العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية، كما أنها بمثابة الدليل الذي يستعمله المدقق من أجل التأكد من سلامة النتائج والقيم المسجلة، وتحديد التغيرات الجوهرية غير العادية التي تتطلب منه المزيد من الفحص وجمع أدلة الإثبات بهدف التوصل إلى الأسباب التي أظهرتها.

إن الإجراءات التحليلية هي من الاختبارات الأساسية الأقل تكلفة مقارنة بالاختبارات الأخرى، لذا فقد اهتمت الهيئات المهنية بها وطلبت من المدقق ضرورة استخدامها في المراحل المختلفة لعملية التدقيق، حيث أشار المعيار الدولي **ISA_{520}** على أنه يجب على المدقق استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط، من أجل تحديد العناصر غير العادية التي تتطلب منه عناية خاصة، كما تستخدم كاختبار أساسي أثناء الفحص الميداني وفي نهاية عملية التدقيق، عندما يقوم بتكوين قراره العام حول مدى عدالة وموضوعية التقارير المالية المعروضة عليه.

تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي من التعرف على المخاطر الممكن مواجهتها أثناء تنفيذ مهمته من أجل تقييمها والتحكم فيها، ذلك كون أن هذه الإجراءات تعتمد على كل من الأساليب الوصفية الكمية التي تهتم بتحليل النسب

والمؤشرات الهامة للتقلبات أو العلاقات غير المتفقة مع المعلومات الملائمة الأخرى، كما تعتمد على بعض الأساليب الإحصائية المتطورة التي تمكن من التنبؤ بأرصدة الحسابات في المستقبل والتوصل إلى التقلبات والعلاقات غير العادية التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها أو عن التوقعات الموضوعة.

أولا: إشكالية البحث

تعتبر عملية تقييم مخاطر التدقيق الخارجي من أهم مسؤوليات المدقق الخارجي وذلك من أجل التوصل إلى رأي معقول حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية وخلوها من أية أخطاء جوهرية، وقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين بإصدار معيار التدقيق الدولي **ISA_{315}** الذي اعتبر المرجع الذي يستند إليه المدقق الخارجي عند تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها، من خلال تمكينه من التعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، بالإضافة إلى تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة للمخاطر المقيمة على مستوى البيانات المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات.

لقد أصبح من الضروري على المدقق الخارجي الالتزام باستخدام الأدوات الحديثة من أجل التحكم في المخاطر التي يمكن أن تعترضه أثناء أداء مهمته، في مقدمة هذه الأدوات نجد الإجراءات التحليلية التي تهدف إلى تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيها من خلال تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن والوصول إلى أسباب هذه المخاطر ومعالجتها بطريقة سليمة، بهدف دعم رأي المدقق الخارجي حول مدى عدالة ونوعية القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.

تعتبر فرنسا من الدول التي تمكنت من صياغة معايير تدقيق محلية خاصة بها في مقدمة هذه المعايير نجد معيار التدقيق الفرنسي **NEP_{520}** المتعلق بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي، ومعيار التدقيق المحلي **NEP_{315}** المتعلق بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها، كما حاولت الجزائر صياغة معايير تدقيق جزائرية تتعلق بتنظيم المهنة إلا أنها لم تصل إلى صياغة نهائية لكل المعايير.

من خلال ما سبق تبرز لنا إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

"ما مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي".

تتفرع عن الإشكالية السابقة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها؟
- ما مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق الخارجي؟
- ما مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- **الفرضية العامة:** توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، بغرض إبداء رأي سليم حول القوائم المالية المعروضة عليهم.

بغرض اختبار هذه الفرضية فقد تمت تجزئتها إلى ثلاث فرضيات أساسية، وكل فرضية من هذه الفرضيات تم تجزئتها إلى فرضيات فرعية وذلك كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء أداء مهمته.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروق جوهرية بين مدى تقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة محل التدقيق من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد فروق جوهرية بين مدى تطبيقالإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا أثناء تنفيد مهمته.

- **الفرضية الفرعية الأولى:**توجد فروق جوهرية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروق جوهرية بين مدى استخدام المدقق الخارجي في كل الجزائر وفرنسا لكل من الأساليب البسيطة والمتطورة للإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروق جوهرية بين مدى استخدامالإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد فروق جوهرية بين مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروق جوهرية بين مدى توافر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروق جوهرية بين مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق تحد من تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروق جوهرية بين مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

ثانيا: أهمية البحث

تعد الإجراءات التحليلية من أهم أدوات جمع أدلة الإثبات التي تلفت نظر المدقق الخارجي إلى الأمور غير العادية التي تتطلب مزيدا من هذه الأدلة، من هنا تبرز أهمية بحثنا في توجيه نظر المدقق الخارجي إلى أهمية استخدام الإجراءات التحليلية، بهدف الحصول على قناعة كافية تمكنه من إعطاء رأيه ومساعدته في الوصول إلى الاستنتاج النهائي حول التقييم الإجمالي للقوائم المالية المقدمة وسهولة اكتشاف أية انحرافات فيها، بالإضافة إلى أهميتها في اختصار وقت التدقيق وتخفيض تكاليفه.

تأتي أهمية هذه الدراسة كذلك كمحاولة لبيان مخاطر التدقيق المتوقع أن تواجه المدقق الخارجي أثناء قيامه بعمليات فحص القوائم المالية، بدءا بالتخطيط لعملية التدقيق وانتهاء بإصدار تقرير التدقيق النهائي، وضرورة حث المدققين على عدم تجاهل هذه المخاطر من خلال بذل العناية الكافية والالتزام بتطبيق الأدوات الحديثة وفي مقدمتها الإجراءات التحليلية التي تمكنهم من تقييم هذه المخاطر و التحكم فيها، من أجل دعم رأيهم النهائي حول مدى مصداقية القوائم المالية.

ثالثا: أهداف البحث

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيها، بالإضافة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- التعرف على مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء تنفيذ مهمته؛
- الوقوف على مدى تطبيق المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا للإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق الخارجي؛
- دراسة مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم مخاطر التدقيق الخارجي.
- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أجل زيادة ثقة الرأي العام في مهنة التدقيق وتحسين الأداء المهني للمدققين الخارجيين في الجزائر.

رابعا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من بين أهم دوافع اختيارنا لهذا الموضوع:

- أهمية الموضوع وضرورة لفت نظر المدقق الخارجي إلى أهمية استخدام الأدوات الحديثة للتدقيق بما فيها الإجراءات التحليلية، خاصة بعد الانهيارات التي شهدها العالم لأكبر الشركات التي كانت من جراء تزوير تقاريرها وعجز المدقق الخارجي على اكتشاف الانحرافات الواردة بهذه التقارير؛
- كون موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة نسبيا وقلة الدراسات التي تناولته؛
- ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستخدام الإجراءات والأساليب التي تمكنه من تقييمها والتحكم فيها؛
- الاستفادة من تجربة فرنسا في تطبيق معايير التدقيق الخارجي وفي مقدمتها معيار الإجراءات التحليلية ومحاولة تكييف ذلك على واقع الممارسة المهنية في الجزائر، من خلال تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تساعد المدقق الخارجي على تطوير ممارسته المهنية، وبذل المزيد من العناية المهنية اللازمة من أجل الرقي بمستوى المهنة في الجزائر؛
- رغبتي الشخصية في البحث في هذا الموضوع وخدمة التخصص.

خامسا: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإلمام بجميع جوانبها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر ملائما للجانب النظري، من خلال عرض وتحليل الأساليب المستخدمة في الإجراءات التحليلية وإبراز أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه مهنة التدقيق، هذا استنادا إلى الكتب لبناء الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة للدراسة، المقالات العلمية وبعض مواقع الانترنيت.

أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية فقد تم جمع المعلومات المتعلقة بها عن طريق تصميم استبيان والاعتماد على المقابلة الشخصية، حيث تم استخدام الأسلوب المسحي الذي يمكن من جمع البيانات بشكل منظم من عينتي الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال توظيف بعض القياسات والاختبارات الإحصائية، عن طريق الاستعانة بالإحصاء الوصفي والتحليلي والاعتماد على كل من البرنامجين الإحصائيين برنامج المجدول (**EXEL2007**) في عرض خصائص عينتي الدراسة، وبرنامج تحليل الحزمة الإحصائية (**SPSS V.21**) من أجل إدخال إجابات الأفراد المتحصل عليها وتحليلها، ثم استخدام الاختبارات المناسبة لمعالجة فرضيات الدراسة.

كما تم استخدام المنهج المقارن من أجل المقارنة بين أجوبة المدققين الخارجين حول مدى تطبيقهم للإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها، وذلك في مجتمعين مختلفين وهما دولتي: الجزائر وفرنسا وفي نفس الفترة الزمانية.

سادسا: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديده لمشكلة الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية من أجل بناء دراستنا الحالية، وإعطاء لمحة حول موضوع الدراسة ومتغيراته، بالإضافة إلى التمكن من تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة، من أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في دراستنا الحالية نذكر:

أ- الدراسات العربية

- **دراسة محمود كمال مهدي (الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2001):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف مدقق الحسابات في العراق في مجال فهم عمليات المؤسسة محل التدقيق، وتقويم مدى التأكد الخاص بالعمليات وأرصدة الحسابات وتحديد الأمور والمجالات التي تحتاج إلى إجراءات تدقيق إضافية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ✓ إن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف مدقق الحسابات سيؤدي إلى دعم رأيه حول مدى عدالة وموضوعية البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية، كما سيؤدي إلى اكتشاف العناصر غير الاعتيادية أو الشاذة والتي ستحتاج إلى إجراءات تدقيق وفحص إضافية، ومن ثم دعم إجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية التي يقوم باتباعها وزيادة فاعلية التدقيق والوصول إلى رأي فني مهني محايد؛
- ✓ عدم صدور معيار محلي من طرف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق يخص الإجراءات التحليلية؛
- ✓ غياب فهم مدققي الحسابات في العراق للإجراءات التحليلية وعدم قيامهم باستخدامها في عملية تدقيق الحسابات.

- **دراسة أحمد عبد الرحمن المخادمة وحاكم الرشيد (أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق، 2007):** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل المختارة التي من المتوقع أن تؤثر في كفاءة أداء عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية، تضمنت هذه العوامل: أهداف المراجعة التحليلية، إجراءات المراجعة التحليلية، والمعوقات التي تحد من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية.

من أجل تحقيق ذلك تم تصميم استمارة موجهة إلى المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية وأعضاء جمعية المحاسبيين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس، أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ تعتمد مكاتب التدقيق بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية في عملياتها كما أكدت على أهمية هذه الإجراءات في تعزيز نتائج التدقيق؛

- ✓ وجود علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق؛
- ✓ عدم وجود تأثير مادي لمتغير المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الإجراءات على زيادة كفاءة أداء عملية التدقيق؛

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء إجراءات المراجعة التحليلية.

- **دراسة النوايسة (مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد1، 2008):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في المملكة الأردنية الهاشمية ومعوقات تطبيقها، بالإضافة إلى دراسة أثر المركز الوظيفي وأتعاب التدقيق وخبرة المدقق على تطبيق الإجراءات التحليلية.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان وزع على عينة مكونة من 80 مدقق خارجي من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ✓ عدم إدراك المدقق الخارجي في الأردن لأهمية تطبيق الإجراءات التحليلية؛
- ✓ يمكن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدققين الخارجيين في الأردن من فهم طبيعة نشاط المؤسسة، تحديد وقت تنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية، المساعدة على اكتشاف المشاكل المالية التي قد تواجه المؤسسة؛
- ✓ تستخدم أساليب الإجراءات التحليلية غير الكمية البسيطة بشكل عال من طرف المدققين الخارجيين الأردنيين بنسبة 73%، هذا راجع لسهولة التطبيق وانخفاض التكلفة؛
- ✓ تستخدم أساليب الإجراءات التحليلية الكمية المتقدمة بنسب متدنية من قبل المدققين الخارجيين؛
- ✓ عدم وجود علاقة بين المركز الوظيفي للمدقق الخارجي ودرجة استخدامه لأساليب الإجراءات التحليلية بمستوياتها (غير الكمية والكمية البسيطة)، بالإضافة إلى عدم وجود علاقة بين الخبرة واستخدام كل من أساليب الإجراءات التحليلية غير الكمية والكمية البسيطة.

- **دراسة عصام قريط (مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد1، 2009):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المدققين السوريين لإجراءات المراجعة التحليلية ومعرفة المراحل التي يتم فيها استخدام هذه الإجراءات، ومدى أهمية هذه الإجراءات بالنسبة للمدققين السوريين، بالإضافة إلى ذلك فقد كان هدف الدراسة هو فحص درجة إدراك المدققين السوريين للمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي ISA_{520}.

من أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على استبيان وزع على عينة تتكون من 200 مدقق سوري وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ تدني استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدققين السوريين؛
- ✓ وجود تفاوت في استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق الخارجي؛
- ✓ عدم إدراك المدقق السوري لأهمية استخدام الإجراءات التحليلية في تنفيذ عملية التدقيق؛
- ✓ وجود مستوى منخفض لإدراك المدقق السوري للمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم 520.

- **دراسة سهيل أبو ميالة (دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الثاني، تشرين الأول، 2013):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي (520) من وجهة نظر مدققي الحسابات، انطلاقا من الدور الكبير الذي تؤديه هذه الإجراءات في تحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر وبالتالي تثبيت نتائج التدقيق وتعزيزها.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبيان وزع على عينة مكونة من 83 من مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في الضفة الغربية، من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ✓ يؤدي فهم مدقق الحسابات لمجال عمل المؤسسة والنشاط الذي تزاوله إلى تخفيض مخاطر التدقيق، حيث يؤدي قيام المدقق الخارجي بمقارنة معلومات السنة الجارية التي لم تدقق بمعلومات السنة السابقة التي تم تدقيقها باكتشاف التغيرات الجوهرية، ونقاط الضعف التي تتطلب جمع أدلة الإثبات والتوسع في فحصها، وبالتالي يتمكن المدقق من تخطيط وتحديد طبيعة إجراءات التدقيق الأخرى ومجالها وتوقيتها.
- ✓ يؤدي تقييم مدقق الحسابات لقدرة المؤسسة على الاستمرار إلى تخفيض مخاطر التدقيق، حيث يقوم بتقدير مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية المرتبطة بالفشل المالي التي تكشف عن قدرة المؤسسة على الاستمرار، فالاعتماد على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات التحليلية يؤدي إلى التقليل من المخاطر وعلى رأسها مخاطر الاكتشاف، كون أن تلك المؤشرات توجه المدقق إلى مناطق الخطر العالي وبالتالي يعمل على زيادة الأدلة بشأن تلك المناطق هذا من شأنه يؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق.

- ✓ يؤدي قيام مدقق الحسابات بتقليل الاختبارات التفصيلية إلى تخفيض مخاطر التدقيق، ففي حالة عدم وجود فروقات جوهرية عند تطبيق الإجراءات التحليلية يؤدي إلى انخفاض احتمال وجود مخالفات أو أخطاء كبيرة، هذا ما يتطلب عمل إجراءات تفصيلية أقل على هذه الأرصدة، إذن فإن إشارة الإجراءات التحليلية إلى عدم ظهور تقلبات جوهرية بين القيمة المتوقعة لرصيد الحساب والقيمة الدفترية يعني انخفاض احتمال وجود خطأ كبير أو جوهري، هذا يؤدي إلى تخفيض الخطر الكلي للتدقيق وبالتالي تخفيض الاختبارات التفصيلية.
- ✓ يؤدي قيام مدقق الحسابات بالإشارة إلى الانحرافات المحتملة إلى تخفيض مخاطر التدقيق، حيث يؤدي وجود فروق كبيرة بين البيانات المالية التي يقوم المدقق بمراجعتها والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنة إلى ظهور التقلبات غير العادية، هذا ما يؤدي بالمدقق إلى زيادة إجراء اختبارات متزايدة لتفاصيل الأرصدة أو إجراء مراجعة تحليلية إضافية للتأكد من أسباب هذه الفروق، بالتالي زيادة جمع أدلة الإثبات وتخفيض مخاطر التدقيق.

ب- الدراسات الأجنبية

- دراسة (Eric Hirst, Audit analytical : A field investigation, Contemporary accounting research, Vol 13, No2, 1996)

هدفت هذه الدراسة إلى وصف كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف مدقق الحسابات في مراحل التخطيط، واستخدامها كإجراءات جوهرية وخلال مرحلة الفحص الشامل لعملية التدقيق.

من أجل تحقيق هذا الهدف تم إجراء مجموعة من المقابلات مع 36 خبير محاسبي للتحقق من مستويات الخبرة المتفاوتة وافتراض مستويات مختلفة للمسؤوليات، وهؤلاء الخبراء يمثلون المكاتب الرئيسية الستة للخبراء المحاسبين في الولايات المتحدة، ساهمت هذه الدراسة في تطوير المعرفة بثلاثة طرق وهي:

- ✓ **أولا:** المساهمة في فهم أفضل لكيفية تطبيق الإجراءات التحليلية، ومنح الباحثين في مجال المحاسبة العناصر الأساسية لتشخيص المشاكل أو القضايا التي تطرح عند تطبيق الإجراءات التحليلية، وبالتالي تحقيق المزيد من البحوث ذات الصلة بهذه المواضيع.
- ✓ **ثانيا:** توفير لأعضاء مجلس معايير التدقيق المعلومات الملائمة المتعلقة بالطرق الحالية الحديثة، من أجل تدعيم المداولات المتعلقة بالاتجاه المستقبلي للإجراءات التحليلية.
- ✓ **ثالثا:** منح الأساتذة تعريفا بالإجراءات التحليلية كما هي مطبقة في الواقع التي من شأنها تسهيل الدراسة.

- دراسة **(Christina Mulligan, Nicola Inkster, The use of analytical procedures in the United Kingdom, International journal of auditing, Volume3, Issue2, July 1999)**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدققين الخارجيين في الولايات المتحدة.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان وجه إلى شركات التدقيق في الولايات المتحدة أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ استخدام الإجراءات التحليلية على نطاق واسع في الممارسة العملية لا سيما في الشركات الكبرى الستة والشركات الكبيرة الأخرى؛
- ✓ إن التقنيات الكمية البسيطة مطبقة في الممارسة العملية خاصة في الشركات الصغيرة وتعتبر فعالة من طرف ممارسي المهنة في المملكة المتحدة؛
- ✓ إن زيادة استخدام تقنيات الحاسب الآلي يجعل التقنيات المتطورة للإجراءات التحليلية أكثر فعالية من حيث التكلفة، هذا ما سيكون له تأثير ودرجة عالية على زيادة استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي؛
- ✓ يعتبر المنهج القائم على مخاطر التدقيق العامل الرئيسي لتعزيز استخدام الإجراءات التحليلية على نحو متزايد؛
- ✓ يعتمد المدققون الخارجيون على نتائج الإجراءات التحليلية لتبرير انخفاض مستويات الاختبارات التفصيلية.

- دراسة **(Eija Koskivaara, Integrating analytical procedures into the continuous audit environment, Journal of information systems and technology management, Vol.3, No.3, 2007).**

يكمن الهدف من هذه الدراسة هو إظهار كيفية دمج الإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق المستمر من حيث مراحل التدقيق، أين تلعب الإجراءات التحليلية دور الحصول على أدلة الإثبات من طرف المدقق الخارجي، بينت الدراسة الخصائص المختلفة لتقنيات الإجراءات التحليلية حيث تم المقارنة بين أربع تقنيات مختلفة للإجراءات التحليلية وذلك من أجل التوقع بقيمة المبيعات الشهرية، اثنان من هذه التقنيات كانت تقنيات كمية بسيطة مثل قيمة العام السابق ومتوسط قيم السنوات السابقة، أما فيما يخص التقنيات الكمية المتقدمة فقد تمثلت في تحليل الانحدار ونموذج الشبكات العصبية.

من خلال مقارنة النتائج توصلت الدراسة أن تحليل الانحدار والشبكات العصبية الصناعية جيدة، وأن تطوير هذه التقنيات هو أمر بالغ الأهمية لبيئة التدقيق المستمر، خاصة أن أغلب البيانات تتحول بين الشركات وأصحاب المصلحة في شكل الكتروني.

- **دراسة (Carlos Pedro Santos Pinho and others, Why auditors increasingly rely on analytical procedures, An empirical approach in Portugal, Auditing (A11), 2013)**

هدفت هذه الدراسة إلى جمع المعلومات عن الأسباب التي تؤدي إلى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي أثناء مزاولة مهمته، لتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان وزع على عينة مكونة من 92 مدقق خارجي يزاولو ن مهنة التدقيق الخارجي في البرتغال، أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ الاستخدام المتزايد للإجراءات التحليلية من طرف المدققين الخارجيين في البرتغال راجع كون أن النهج الجديد القائم على أساس المخاطر يتطلب استخدامها كجزء من منهجية عملهم؛
- ✓ أن الإجراءات التحليلية هي من أحد أهم الوسائل الفعالة لزيادة كفاءة وفاعلية عمل التدقيق ولا يتطلب استخدامها تكلفة كبيرة؛
- ✓ بالرغم من تزايد استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدققين الخارجيين في البرتغال عند جمعهم لأدلة الإثبات لكن مثل هذه الإجراءات لا توفر دائما أدلة لإثبات ما هو وارد في القوائم المالية، وعادة هذه الأدلة يتم الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية التي تظل جزء لا يتجزأ من التدقيق المالي في العديد من مجالات العمل.

- **دراسة (Rose Norita Abd Samad and others, Analytical review techniques preferred by auditors in Wilayah Persekutuan Malaysia, Journal of applied environmental and biological sciences, Text road publication, 2014)**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب الإجراءات التحليلية المستخدمة من طرف المدققين الخارجيين في ماليزيا، حيث تتراوح هذه الأساليب من بسيطة إلى معقدة وقد كان الدور لتكنولوجيا المعلومات في زيادة الأساليب المتاحة عند استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 116 من مدققي الحسابات المزاولين لمهنة التدقيق الخارجي في ماليزيا، من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ يفضل المدقق الخارجي استخدام تقنيات حكمية (كالمقارنة بين عنصرين) والتقنيات الكمية البسيطة (المقارنات البسيطة وتحليل النسب)، مقارنة مع استخدام التقنيات الكمية المتقدمة (مثل نموذج الانحدار)؛
- ✓ الزيادة في استخدام الأساليب الكمية الحكمية والبسيطة مقارنة مع الأساليب الكمية المتقدمة؛

✓ انخفاض استخدام الأساليب المتقدمة من طرف ممارسي المهنة نظرا لتعقيد استخدامها.

سابعا: موقع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

جاءت الدراسة الحالية مكملة لما جاءت به الدراسات السابقة، فقد بينت الأهمية الكبيرة لاستخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي أثناء مزاولة مهمته من أجل تقييم المخاطر وزيادة كفاءة عملية التدقيق، كما أوضحت أساليب الإجراءات التحليلية الأكثر استخداما من طرف المدقق الخارجي وركزت على ضرورة تطبيق هذه الإجراءات خلال المراحل المختلفة لعملية التدقيق: مرحلة التخطيط، تنفيذ عملية التدقيق ومرحلة الفحص النهائي.

ما أضافته دراستنا الحالية بالنسبة للدراسات السابقة أنها أوضحت كيفية مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيها من خلال إمكانية تخفيضها إلى المستوى المقبول عموما، كما ركزت الدراسة على بيئتين مختلفتين وهما: دولتي الجزائر وفرنسا وتعتبر محاولة لإجراء مقارنة حول مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف مزاولي المهنة في كلا الدولتين والوقوف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيقها، من أجل المساعدة على الخروج بنتائج وتوصيات تعمل على تحسين مستوى مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.

ثامنا: خطة الدراسة

من الإجابة على إشكالية وتساؤلات الدراسة، واختبار الفرضيات الموضوعة فقد تم تقسيم الدراسة إلى الأجزاء التالية:

- **مقدمة:** تم من خلالها عرض إشكالية البحث التي تهدف الدراسة إلى الإجابة عليها والفرضيات التي تسعى الدراسة إلى اختبارها، بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة.
- **الفصول النظرية:** تم تقسيم الجزء النظري إلى ثلاث فصول نظرية وهي:

- **الفصل الأول:** استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي، تم من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية الإجراءات التحليلية، أنواع الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية.
- **الفصل الثاني:** الإطار المفاهيمي لمخاطر التدقيق الخارجي، تطرق هذا الفصل إلى نموذج مخاطر التدقيق، ماهية مخاطر التدقيق الخارجي وعلاقة مخاطر التدقيق الخارجي بمستويات الأهمية النسبية.

- **الفصل الثالث**: استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي، تناول هذا الفصل مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستمرارية المؤسسة، بالإضافة إلى كيفية استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتنبؤ بالفشل المالي.

- **الفصول التطبيقية**: تم تقسيم الجزء التطبيقي إلى فصلين تطبيقيين وهما:

- **الفصل الرابع**: الإطار الميداني والمنهجي للدراسة التطبيقية، خصص هذا الفصل لتسليط الضوء على الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، ثم دراسة أدوات الدراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية المتبعة، وأخيرا التطرق إلى مجالات الدراسة وخصائص العينة.

- **الفصل الخامس**: تحليل النتائج واختبار الفرضيات، شمل هذا الفصل ثلاث مباحث، خصص كل مبحث لتحليل ومناقشة محور من المحاور الثلاثة للاستبيان واختبار فرضية من فرضيات الدراسة الموضوعة.

- **خاتمة**: تم من خلالها عرض ملخص شامل لما جاءت به الدراسة، مع عرض لأهم النتائج المتوصل إليها ومقارنة هذه النتائج مع نتائج الدراسة السابقة، وأخيرا تقديم مقترحات لإصدار معايير محلية في الجزائر تمكن من تطبيق المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته، إضافة إلى تقديم بعض التوصيات من أجل الرقي بمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.

الجزء النظري

مقدمة الجزء النظري

نظرا للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المدقق الخارجي في الآونة الأخيرة استلزم ضرورة استخدامه للأدوات التي تمكنه من اكتشاف والتحكم في المخاطر التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ مهمته، تعتبر الإجراءات التحليلية أحد أهم الأدوات الحديثة التي تمكن من لفت انتباه المدقق إلى مناطق التحريفات والأخطاء المحتملة عند تدقيق للقوائم المالية، وقد تنوعت أساليبها من أساليب تقليدية إلى أساليب أكثر حداثة.

تضمن هذا الجزء ثلاث فصول نظرية، خصص الفصل الأول للتعرف على ماهية الإجراءات التحليلية ومختلف أساليبها المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي، في حين عالج الفصل الثاني ماهية مخاطر التدقيق الخارجي وخطوات تقييم هذه المخاطر من طرف المدقق الخارجي، أخيرا تناول الفصل الثالث كيفية استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيها وأهم أساليبها المستخدمة.

قسم الجزء النظري إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لمخاطر التدقيق الخارجي.

الفصل الثالث: دور الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.

الفصـــل الأول:

استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي

مقدمة الفصل

تعتبر الإجراءات التحليلية أداة رئيسية في عملية التدقيق الخارجي وقد تم الاعتراف بها مهنيا من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال إصدار المعايير الدولية للتدقيق، التي نصت على ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية في جميع مراحل التدقيق نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تمكين المدقق الخارجي من اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتضييق نطاق الاختبارات التي يقوم بها، كما أنها تعتبر الوسيلة الأكثر استخداما من طرف المدقق الخارجي من أجل جمع أدلة الاثبات التي تدعم رأيه حول مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية، نظرا لانخفاض تكاليفها والوقت المخصص لعملية التدقيق الخارجي .

نظرا لأهمية هذه الإجراءات تم تخصيص الفصل الأول من أجل إلقاء الضوء على مفهومها، من حيث عرض أهم التعاريف الواردة حولها ثم إبراز التطور التاريخي الذي مرت به، كما سيتم التعرف على أهمية وأهداف استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي بالإضافة إلى حدود ومعوقات استخدامها.

سيتناول هذا الفصل استخدام الأدوات التقليدية في الإجراءات التحليلية من خلال التعرف على أسلوب التحليل المالي والنسب المالية، باعتبار هذه الأخيرة من أهم الأدوات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي للتعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين عناصر القوائم المالية ثم التعرف على أسلوب المقارنات البسيطة.

أخيرا سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على أهم الأدوات الحديثة المستخدمة في الإجراءات التحليلية من خلال التركيز على أسلوب الانحدار، أسلوب السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى أساليب التنبؤ قصير الأجل، إذن سيتم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية الإجراءات التحليلية.

المبحث الثاني: الأدوات التقليدية للإجراءات التحليلية.

المبحث الثالث: الأدوات الحديثة للإجراءات التحليلية.

المبحث الأول: ماهية الإجراءات التحليلية

تعددت التعاريف المستخدمة في التعبير عن الأساليب الحديثة المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي منها: المراجعة التحليلية، الفحص التحليلي، المراجعة الانتقادية، نظرا للتطور الكبير الذي شهدته مهنة التدقيق وظهور الأساليب الكمية المتقدمة ظهر المصطلح الحديث: **"الإجراءات التحليلية"**، التي تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي يلجأ إليها المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق الخارجي، تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم الإجراءات التحليلية.

المطلب الثاني: تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي.

المطلب الثالث: حدود ومعوقات تطبيق الإجراءات التحليلية.

المطلب الأول: مفهوم الإجراءات التحليلية

ظهر مفهوم الإجراءات التحليلية منذ القدم لكن الأدوات المستخدمة في هذا الأسلوب كانت تتسم بالبساطة وعدم التعقيد، إلا أن هذا المفهوم شهد تطورا كبيرا من خلال اهتمام الجمعيات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق به ووجوب استخدامه من طرف المدقق الخارجي، لذلك فقد تطورت الأدوات المستخدمة في الإجراءات التحليلية إلى أدوات تتميز بالحداثة والتعقيد، هذا ما يتطلب من المدقق الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة عند استخدام هذه الأدوات.

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم التعاريف الواردة بشأن الإجراءات التحليلية سواء من قبل الجمعيات المهنية أو الكتاب، ثم التطرق إلى التطور التاريخي الذي مرت به، وأخيرا إبراز طبيعة الإجراءات التحليلية.

أولا: تعريف الإجراءات التحليلية

شهد مصطلح الإجراءات التحليلية عدة تغيرات حيث في السابق كان يشار إليه بتحليل المؤشرات والاتجاهات والمقارنات، ثم أصبح يشار إليه على أنه إجراءات الفحص التحليلي، أما بعد صدور ايضاح معايير المراجعة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين رقم "59" تم اختصار مصطلح إجراءات الفحص التحليلي بمصطلح "الإجراءات التحليلية".

1. تعريف إجراءات التدقيق

هي مجموعة الوظائف الواجب القيام بها لتحقيق أهداف التدقيق المرجوة وقد تختلف من اختبار إلى آخر[1].

هي مجموعة الطرق والتقنيات المستخدمة من طرف المدقق من أجل تقييم الأدلة المادية الكافية والملائمة[2].

تعرف بأنها مجموعة الخطوات التفصيلية التي يطبقها المدقق الخارجي من أجل الحصول على الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء رأيه حول القوائم المالية، إذن فالإجراءات يتم تصميمها وتحديدها لمقابلة أهداف التدقيق وتحقيقها[3].

هناك من الكتاب من لا يميز بين إجراءات التدقيق والمعايير الدولية للتدقيق، حيث تمثل إجراءات التدقيق تصرفات وممارسات محددة يجب أداؤها لتحقيق النشاط وتنفيذه، في حين أن المعايير الدولية تمثل أهدافا نوعية أو كيفية يجب تطبيقها[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى ما يلي:

- يعتمد اختيار الإجراءات المطبقة في عملية التدقيق الخارجي على الحكم الشخصي والخبرة المهنية للمدقق الخارجي؛
- تعتبر الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي من أهم الوسائل للحصول على أدلة الإثبات التي تدعم رأيه حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية؛
- تختلف الإجراءات عن المعايير كونها غير ثابتة فهي تختلف من اختبار إلى آخر، بالإضافة إلى أن للمدقق الحرية في تطبيقها بالشكل المناسب الذي يحقق أهدافه.

2. تعريف الإجراءات التحليلية

اهتمت العديد من المنظمات المهنية والكتاب والباحثين بإعطاء مفهوم لمصطلح الإجراءات التحليلية، من أهم التعاريف الواردة نذكر ما يلي:

تعني الإجراءات التحليلية تحليل النسب ذات الأهمية، وتشمل اتجاهات نتائج الفحص المتأرجحة والعلاقات المتعارضة مع المعلومات المناسبة الأخرى أو الانحراف عن المبالغ المتنبأ فيها[5].

---

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2002، ص.45.

[2] Joshua Onome Imoniana and all, The analytical review procedures in audit, Advances in scientific and applied accounting, Sao Paulo, V.5, N.2, 2012, P.285.

[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، (2002،2003)، ص.44.

[4] وليم توماس، أمرسن هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة وتقديم: أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد العلي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1989، ص.53.

[5] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص.458.

إن هذا التعريف يركز على استخدام أسلوب النسب المالية كأداة من أدوات الإجراءات التحليلية، التي تشير إلى العلاقات بين العناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية هذا بهدف التعرف على العلاقات غير العادية وغير المتوقعة، أو وجود انحرافات عن ما هو موجود فعلا وما هو مخطط أو متنبأ له.

عرفت أيضا على أنها اختبار من اختبارات عملية التدقيق يستخدم من خلاله إجراء المقارنات وتحليل العلاقات، لتحديد ما إذا كانت أرصدة الحسابات والبيانات الأخرى تظهر بمقادير معقولة[1].

إن هذا التعريف يضيف إلى التعريف السابق استخدام أسلوب المقارنات ضمن أدوات الإجراءات التحليلية، حيث تشمل هذه المقارنة مقارنة بيانات المؤسسة محل التدقيق مع بيانات السنوات السابقة، أو مع بيانات الصناعة للمؤسسات المماثلة العاملة في نفس القطاع.

عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي[*] **(AICPA)** على أنها: "تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الظاهرة بين البيانات المالية وغير المالية، وتتضمن مقارنات للمبالغ المسجلة مع التوقعات من قبل مراقب الحسابات"[2].

إن هذا التعريف يكمل التعريف السابق لأنه يركز على أسلوب المقارنات لكنه أكثر دقة، حيث يركز على إجراء مطابقة للأرصدة الواردة بالقوائم المالية مع التوقعات التي يضعها المدقق الخارجي بناء على خبرته المهنية وحكمه الشخصي، حيث أن الأرصدة التي تتطابق مع توقعات المدقق تعتبر معقولة أما الأرصدة التي تختلف بشكل كبير عن توقعات المدقق فهي أرصدة غير عادية وتتطلب إجراءات مكثفة.

تعرف حسب معيار التدقيق الدولي رقم **(520)** المصدر من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها: "تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المتوقعة فيما بين المعلومات المالية وغير المالية، كما تشمل أيضا الاستفسار عن وجود تقلبات محددة وعلاقات لا تتماشى مع المعلومات المالية المتصلة بها، أو تنحرف انحرافا مؤثرا عن المبالغ المتوقعة"[3].

إن هذا التعريف يكمل التعريفين السابقين من خلال ضرورة دراسة وتحليل العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية من أجل تحديد الاتجاهات أو العلاقات غير العادية، كما أنه يضيف ضرورة قيام المدقق بالبحث عن أسباب وجود التقلبات غير العادية بالاستفسار من طرف المسؤولين بالمؤسسة.

---

[1] كمال خليفة أبو زيد وآخرون، دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص.241.

[*] AICPA : American Institute of Certified Public Accountants.

[2] محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2001، ص.5،6.

[3] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{520}): Procédures analytiques, Juin 2012, Disponible sur le site : https://www.cncc.fr/.../**isa_520**.../**ISA_520**-_Juin_2012.pdf, Consultée le (20/07/2014).

يعرفها الباحث "**كنيشل**" **Knechel** بأنها أحد أساليب إجراءات التحقق في التدقيق، التي تختبر دقة أرصدة الحسابات دون الدخول في تفاصيل المعاملات المؤدية لتلك الحسابات، من أجل تحديد الحسابات التي تحتاج إلى اختبارات مفصلة أو معاملات إضافية[1].

إن هذا التعريف يميز بين الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية ويبين أن استخدام الإجراءات التحليلية لا يهتم بتفاصيل العمليات ويتم تطبيقها كخطوة أولية لمعرفة طبيعة الحسابات، فإذا كانت بسيطة فيتم الاكتفاء فقط بتطبيق الإجراءات التحليلية أما إذا كانت معقدة وتثير شكوكا حول احتمال احتوائها على تحريفات جوهرية، الأمر الذي يتطلب تطبيق الاختبارات التفصيلية أو معاملات أخرى.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعطي التعريف التالي:

تعتبر الإجراءات التحليلية أسلوبا من الأساليب الحديثة وأحد إجراءات الحصول على أدلة الإثبات التي يستعين بها المدقق الخارجي خلال مختلف مراحل أداء عمله، من أجل الحكم على مدى معقولية القيم الدفترية الواردة في القوائم المالية، من خلال تقييم ومقارنة مختلف العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية والبحث في أسباب التقلبات غير المتوقعة في أرصدة هذه الحسابات والعلاقات، بهدف التوصل إلى تحديد البيانات التي تتطلب فحصا إضافيا من طرف المدقق نظرا لوجود أخطاء جوهرية بها، والحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لدعم النتائج النهائية لعملية التدقيق.

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستنتج خصائص الإجراءات التحليلية فيما يلي:

- تعتبر الإجراءات التحليلية آلية هامة لتحديد المجالات والعناصر التي تحتوي على مخاطر مرتفعة التي تستحق المزيد من الفحص والعناية؛
- تستخدم الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق، بدءا من مرحلة التخطيط إلى عملية الفحص الجوهري، وأخيرا عند تنفيذ مهمته وتكوين المدقق الخارجي لرأيه حول القوائم المالية المعروضة عليه للمصادقة عليها؛
- تستخدم الإجراءات التحليلية العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية من أجل تحديد نطاق عملية التدقيق، حيث إذا أشارت هذه العلاقة إلى وجود تقلبات جوهرية في الأرصدة المكونة للقوائم المالية فإنه على المدقق الخارجي توسيع نطاق هذه الإجراءات من خلال تحديد البيانات التي تتطلب فحصا إضافيا، أما إذا توصل من خلال العلاقة السابقة إلى عدم وجود تحريفات جوهرية فإنه سيقلص من نطاق هذه الإجراءات.

[1] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص.265.

ثانيا: التطور التاريخي للإجراءات التحليلية

شهد أسلوب الإجراءات التحليلية منذ ظهوره عدة تطورات مواكبة للتغير الحاصل في مهنة التدقيق، لعل من أهم هذه التطورات نوردها فيما يلي:

ظهرت الإجراءات التحليلية قديما تحت اسم "**المراجعة الانتقادية**"التي تعني قيام المدقق بإلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات، حيث أنه من خلال خبرته يمكنه التعرف على العناصر الشاذة وغير العادية من أجل التركيز عليها وتوسيع مجال فحصه، ثم تطورت أدوات الإجراءات التحليلية حيث أصبح المدقق يقوم بإجراء بعض المقارنات عن طريق استخدام النسب المالية من أجل اكتشاف بعض الفروق الجوهرية والتي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه[1].

في سنة 1972 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** بإصدار المعيار الأمريكي رقم **"54"*** بعنوان: "**الممارسات غير القانونية من طرف العميل**"، المتضمن ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية التدقيق ومصدر من مصادر الحصول على المعلومات.

أما في سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة لنفس المعهد المعيار رقم **"23"** بعنوان "**إجراءات المراجعة التحليلية**" حيث اعتبر هذا المعيار الإجراءات التحليلية بأنها عبارة عن دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المسجلة والبيانات الأخرى، بالإضافة إلى أنها اختبارات أساسية تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية، ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغيرات الجوهرية[2].

إن المعيار السابق لم يوجب تطبيق الإجراءات التحليلية كما أنه لم يحدد نسبة الاعتماد عليها، بل تم تركها لتقدير المدقق وحكمه الشخصي بناء على تقييمه للكفاءة والفعالية المتوقعة للاختبارات الأخرى[3].

في سنة 1988 تطور مفهوم الإجراءات التحليلية من خلال إصدار المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم **"56"** بعنوان "**الإجراءات التحليلية**"، نصت هذه النشرة على أن هذه الإجراءات هي عملية لتقييم المعلومات المالية بهدف الحكم على مدى معقولية العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية[4].

---

[1] علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد الخامس عشر، 2013، ص. 312.

* American Institute of Certified Public Accountants, Statement on auditing standards, No 54, Illegal acts by clients,1972 , New York.

[2] بان توفيق نجم، مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، 2012، ص. 265.

[3] محمد ابراهيم النوايسة، مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد1، 2008، ص. 92.

[4] American Institute of Certified Public Accountants, Statement on auditing standards, No 56, Analytical procedures, 1988, New York .

من خلال النشرة السابقة امتد نطاق استخدام الإجراءات التحليلية حيث نصت على أنه من الضروري استخدامها خلال مرحلتي التخطيط والفحص النهائي لنتائج عملية التدقيق، كما توصي باستخدامها في مرحلة اختبارات التحقق التفصيلية، حيث أن تطبيق هذه الإجراءات يمكن من توجيه المدقق الخارجي نحو الأمور المحاسبية الجوهرية التي يمكن أن تؤثر في التقارير المالية[1].

في سنة 1998 قام الاتحاد الدولي للمحاسبين **(IFAC)*** بإصدار المعيار الدولي رقم "520" بعنوان: **"الإجراءات التحليلية"**، الذي جاء مكملا لما نصت عليه نشرة معايير المراجعة رقم "56"، حيث نص على ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية خلال عملية تخطيط التدقيق وأغلب مراحل الفحص، وعند الانتهاء من أعمال المراجعة وقبل إصدار التقرير النهائي من قبل المدقق الخارجي[2].

ثم طرأت عدة تعديلات على هذا المعيار آخرها كان سنة 2012حيث ركزت على ضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية كإجلوءات لتقييم المخاطر، بالإضافة إلى استخدامها كإجراءات جوهرية تستخدم إلى جانب الاختبارات التفصيلية لزيادة كفاءة عمل المدقق الخارجي.

من خلال ما سبقتوصل إلى أن التطور الذي شهدته الإجراءات التحليلية قد شمل من ناحية الأدوات المستخدمة، حيث كانت هذه الإجراءات تستخدم أدوات بسيطة تتمثل في إجراء المقارنات البسيطة وتحليل النسب المالية من أجل ايجاد العلاقات الشاذة وغير العادية، إلى أدوات متطورة وأكثر تعقيدا تعتمد على دراسة اتجاه متغير محدد بدلالة متغير أو عدة متغيرات أخرى، أو متابعة تطور هذا المتغير عبر الزمن، ومن ناحية أخرى فقد مس هذا التطور طريقة استخدام الإجراءات التحليلية، حيث في السابق تركت الحرية للمدقق الخارجي لاختيار ما يناسبه من إجراءات التدقيق المختلفة، أما في الوقت الحاضر فقد ألزمت معايير التدقيق الدولية تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق وهذا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في اكتشاف مناطق الأخطاء الجوهرية المحتملة وبأقل تكلفة وأقصر وقت.

[1] صادق حامد مصطفى، قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض عملية المراجعة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 18، عدد2، 2004، ص. 82.

* IFAC: International Federation of Accountants.

[2] عمرو سقا، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013، ص. 435.

ثالثا: طبيعة الإجراءات التحليلية

تعتبر الإجراءات التحليلية أحد أهم أساليب جمع أدلة الإثبات التي يستعين بها المدقق الخارجي، تتضمن هذه الإجراءات دراسة مقارنة للمعلومات المالية للمؤسسة و:

أ- **المعلومات المقارنة للفترات السابقة:** أي القيام بدراسة التغيرات التي تطرأ على العناصر الموجودة في القوائم المالية مقارنة بالسنوات السابقة، فالنسب المالية المستخدمة من طرف المدقق الخارجي لا يكون لها معنى إلا إذا تمت مقارنتها بنسب السنوات السابقة، هذا بهدف اكتشاف أي أخطاء غير عادية أو انحرافات كبيرة في القوائم المالية.

تتنوع صور الإجراءات التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها في فترات سابقة كالتالي[1]:

- **مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابله في السنة السابقة:** حيث يمكن للمدقق الخارجي أن يقارن رصيد السنة الحالية مع رصيد السنة السابقة في بداية عملية التدقيق، لتقرير أي الأرصدة يجب أن يتم التعامل معها باهتمام أكبر بسبب وجود تغير كبير في الرصيد؛
- **مقارنة تفاصيل إجمالي الرصيد مع ما يقابلها في السنة السابقة:** من خلال المقارنة لتفاصيل الفترة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة، يمكن تحديد المعلومات الواجب فحصها على نحو إضافي؛
- **حساب النسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة:** نظرا للعيوب الموجودة في مقارنة إجماليات وتفاصيل الفترة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة، المتمثلة في: أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار النمو أو النقص في أنشطة العميل، أنه لا يتم الأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مختلف البيانات، تم اللجوء إلى استخدام النسب المالية للفترة الحالية ومقارنتها مع ما يقابلها في السنوات السابقة بنفس أنواع النسب المالية.

ب- **النتائج المتوقعة:** حيث يقوم هذا النوع من التحليل بمقارنة النتائج الحقيقية للسنة الجارية مع توقعات المدقق الخارجي، ومع الميزانيات التقديرية التي تضعها المؤسسة حيث تهدف هذه الأخيرة إلى التعرف على الحجم التقديري المتوقع لبنود القوائم المالية عند نشاط معين.

عندما تتم مقارنة بيانات المؤسسة من خلال الموازنات يجب على المدقق الخارجي الاهتمام بأمرين اثنين وهما[2]:

[1] ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 38،39.

[2] عصام الدين السائح خرواط، إطار مقترح لتقييم عناصر خطر المراجعة، مجلة الساتل، جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا، ص. 243.

- تقييم ما إذا كانت أرقام الموازنة التقديرية تعكس خطط حقيقية، ففي بعض المؤسسات تعد الموازنات التقديرية بدون عناية وبذلك فالتوقعات التي تحتويها لا تكون منطقية؛
- مراعاة احتمال قيام الإدارة بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع ما هو مدون كتقديرات، فقد لا يجد المدقق الخارجي فروقات بين التقديرات والأرقام الفعلية في حين توجد أخطاء بالمعلومات المالية نتيجة التلاعب في المعلومات الفعلية.

يجب على المدقق الخارجي مناقشة إجراءات التوصل للموازنة مع المؤسسة وأداء الاختبارات التفصيلية للبيانات الفعلية لتقليل احتمال تعديلها أو تحريفها، كذلك يمكن مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المدقق الخارجي، وتمثل هذه التوقعات القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في القوائم المالية، أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناء على بعض الاتجاهات التاريخية[1].

ج- المعلومات المتماثلة للمؤسسات المماثلة: يقوم المدقق الخارجي بمقارنة النتائج المتعلقة بالمؤسسة محل التدقيق مع معدلات الصناعة، وهي معدلات نمطية يتم الحصول عليها انطلاقا من أداء المؤسسات العاملة في نفس القطاع، لكن يجب على المدقق الحذر عند إجراء المقارنة في أن تكون المؤسسات متماثلة في تطبيق السياسات المحاسبية والمالية المتبعة.

الجدول الموالي يوضح أهم المقارنات المستخدمة في الإجراءات التحليلية:

[1] المرجع السابق، ص.261.

جدول رقم (01): المقارنات المستخدمة في الإجراءات التحليلية

أنواع المقارنات	أمثلة
- مقارنة المعلومات المالية الحالية مع المعلومات المرتبطة بالسنوات السابقة.	مقارنة مرتبات العاملين لتلك السنة مع مرتباتهم في السنة السابقة.
- مقارنة المعلومات المالية الحالية مع البيانات المتوقعة.	مقارنة تكلفة المبيعات الفعلية مع تكلفة المبيعات المقدرة عن طريق الموازنات.
- مقارنة المعلومات المالية الحالية مع العلاقات المعروفة أو القابلة للتنبؤ بها.	مقارنة مصروف العمولة لموظفي البيع مع المبيعات المسجلة مضروبة في معدل العمولة.
- مقارنة المعلومات المالية الحالية مع معلومات الصناعة.	مقارنة نسبة مجمل ربح العميل مع متوسطات الصناعة.
- مقارنة المعلومات المالية الحالية مع المعلومات غير المالية الحالية.	مقارنة مصروف العمالة مع عدد ساعات العمل.

المصدر: بان توفيق نجم، مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، 2012، ص. 268.

من خلال الجدول السابق يتبين أن أسلوب المقارنات هو من أهم أدوات الإجراءات التحليلية التي يتم استخدامها من طرف المدقق الخارجي للتعرف على طبيعة العلاقات بين الأرصدة المكونة للقوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، وإمكانية التنبؤ بما ستكون عليه الأرصدة في المستقبل، بالإضافة إلى معرفة مكانة المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في نفس قطاع الصناعة.

المطلب الثاني: تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي

إن تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي يحقق الكثير من المزايا والأهداف التي تمكن المدقق الخارجي من الوصول إلى رأي سليم حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، ذلك من خلال تطبيقها في مختلف مراحل تنفيذ مهمته.

أولا: أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية

ازداد الاهتمام بتطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي نظرا للدور الكبير الذي تحققه، فاستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي يحقق المزايا التالية:

- **تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية:** تستخدم الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في حجم الاختبارات الجوهرية التي يستخدمها، ففي حالة عدم وجود تقلبات غير عادية أو انحرافات جوهرية على مستوى أرصدة الحسابات المكونة للقوائم المالية، فإن المدقق الخارجي سيضيق من نطاق الاختبارات الجوهرية على مستوى هذه الأرصدة، أما في حالة وجود شكوك حول إمكانية احتواء هذه الأرصدة على انحرافات جوهرية فإنه سيوسع من أداء الاختبارات الجوهرية واستخدام مزيج من الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية من أجل الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة؛
- **تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق:** إن الإجراءات التحليلية تعتبر أقل أنواع اختبارات التدقيق تكلفة، نظرا لإمكانية استخدامها دون التنقل إلى مقر الشركة محل الفحص، ولأنها تعتمد على البيانات الظاهرة في القوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية والسنوات السابقة[1]؛
- **تفهم مجال عمل المؤسسة محل التدقيق:** تعتبر الإجراءات التحليلية إحدى الأساليب المستخدمة من أجل التوصل إلى معلومات عن نشاط المؤسسة ومجال عملها، حيث يتمكن المدقق الخارجي من خلال معرفته للمؤسسة من تخطيط عملية التدقيق بالشكل المناسب ومقارنة المعلومات التي لم يتم بتدقيقها مع نفس المعلومات المدققة في السنوات السابقة[2]؛
- **تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار:** يمكن استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من اكتشاف الصعوبات المالية التي تمر بها المؤسسة محل التدقيق، ذلك من خلال استخدام النسب المالية التي تعد مؤشرا هاما للإشارة إلى احتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي في المستقبل، هذا ما سيؤثر على عدم إمكانية استمرارها وعدم قدرتها على الوفاء بمستحقاتها اتجاه دائنيها، ولا يعتبر استخدام النسب المالية لوحده مؤشرا لتقييم أداء المؤسسة إلا إذا تمت مقارنتها بالنسب المالية للمؤسسة في السنوات السابقة، أو بالنسب المالية للمؤسسات المماثلة والعاملة في نفس قطاع الصناعة

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص.195.
[2] بان توفيق نجم، مرجع سابق، ص. 269، 270.

- **الإشارة إلى الأخطاء المحتملة في القوائم المالية:** تمكن الإجراءات التحليلية من الكشف عن وجود تقلبات لعلاقات متضاربة مع معلومات وثيقة الصلة، كما تكشف عن وجود انحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، لذلك يجب على المدقق الخارجي البحث والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة لهذه الحالات، من خلال التحقق من التقلبات والعلاقات غير العادية باستفسارات من الإدارة[1].

يمكن تلخيص أهمية استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للمدقق الخارجي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): أهمية استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للمدقق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبة.

بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة للإجراءات التحليلية بالنسبة للمدقق، فإن لها أهمية كبيرة كذلك بالنسبة لإدارة المؤسسة فهي تساعدها على اكتشاف أوجه القصور داخل المؤسسة ومن ثم معالجتها، حيث ألزمت معايير الأداء المهني المدقق الخارجي بضرورة مساعدة الإدارة في التبليغ عن أماكن الضعف واقتراح التحسينات اللازمة، كما لها أهمية بالنسبة لأصحاب المشروع، حيث أنها تساعد على معرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنب الخطر كما تساعد أيضا على تقييم أداء الإدارة[2].

[1] عمرو سقا، مرجع سابق، ص. 444، 445.
[2] علي محمد موسى، مرجع سابق، ص.318.

ثانيا: أهداف الإجراءات التحليلية

تعتبر الإجراءات التحليلية مهمة في جميع مراحل عملية التدقيق، تستخدم لتحقيق العديد من الأهداف تتمثل في ما يلي[1]:

- **تحديد العناصر المهمة للمؤسسة:** ذلك انطلاقا من طبيعتها أو بسبب مظهرها وتطورها، حيث أن استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يمكن من:
  - اكتشاف التغيرات في هيكل الأحداث الحقيقية أو الاستثنائية.
  - مقارنة أداء المؤسسة والمؤسسات الأخرى التابعة لنفس قطاع النشاط.
- **فحص انتظام ومصداقية بعض العناصر المهمة المكونة للحسابات:** يسمح استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي من فحص بعض الحسابات التي تكون ذات طابع مستقر نظريا، وتساعد هذه العملية على جمع أدلة إثبات ذات جودة عالية؛
- **فحص العلاقات بين مجموعة القوائم:** يتعلق الأمر بصفة خاصة عند طلب تعديلات أو إعادة التصنيف للحسابات المراقبة (من أجل ضمان أنه بعد أن يتم تصحيحها فإن الأخطاء الأخرى لا تظهر)، تكون هذه العملية عند المرحلة النهائية لعملية التدقيق الخارجي.

أما المعيار الأمريكي رقم **56*** الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فقد بين أن الهدف من استخدام الإجراءات التحليلية هو:

- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى سلامة إجراءات المراجعة، حيث تبين الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي نوع الإجراءات المستخدمة في أداء مهامه والوقت الملائم لتطبيق هذه الإجراءات؛
- تحديد المخاطر المختلفة والمجالات التي تتطلب المزيد من التحقق؛
- المساعدة في الحصول على أدلة الإثبات والتعرف على البنود التي تتطلب إفصاحا إضافيا.

من خلال ما سبق نستنتج أن استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي يمكن المدقق الخارجي من فهم نشاط المؤسسة، كما يمكن من اكتشاف الأخطاء غير العادية الموجودة بالقوائم المالية، بالإضافة فإن استخدامها يساعد المدقق في تحديد العناصر التي تتطلب مزيدا من الفحص والعناية.

[1]Ordre des experts comptables du Maroc, Guide pratique d'audit, P. 30,31, Article disponible sur le site :www.oecmaroc.com/.../**guide**/**GUIDE**%20**AUDIT**%20MAROC.**pdf**, Consultée le (21/09/2014).

* American Institute of Certified Public Accountants, Statement on auditing standards, No 56, Op.Cit.

ثالثا: مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي استوجب من المدقق الخارجي الاستعانة بها في مختلف مراحل مهمته، سنحاول من خلال عرض مراحل تطبيق هذه الإجراءات من طرف المدقق الخارجي توضيح الغرض من تطبيقها في كل مرحلة.

1. تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط

تعتبر مرحلة التخطيط لعملية التدقيق مرحلة مهمة في عملية التدقيق، فهي تسمح للمدقق الخارجي بتقدير مخاطر أن تحتوي الأرصدة المكونة للقوائم المالية على أخطاء وتحريفات جوهرية، إن تطبيق الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة يمكن المدقق الخارجي من تقدير هذه المخاطر وتوجيه أعماله.

يعتبر تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط كإجراءات لتقييم المخاطر فهي تساعد المدقق الخارجي على:

- **الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها:** يجب على المدقق الخارجي أن تتوفر له معرفة عن طبيعة عمل المؤسسة وذلك من أجل تحديد التغيرات الحاصلة في نشاطها، من خلال تنفيذ الإجراءات التحليلية ومقارنة المعلومات الحالية التي لم يتم مراجعتها مع المعلومات المتعلقة بسنوات سابقة، حيث يمكن لهذه التغيرات أن تشير إلى اتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكنها أن تؤثر في تخطيط التدقيق[1]؛
- **تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية:** من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية[2].

أشار معيار التدقيق الدولي رقم "240": **"مسؤولية المدقق اتجاه الغش عند تدقيقه للقوائم المالية"** أن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يسمح له بالتعرف على المؤسسة وبيئتها، فهم لنظام الرقابة الداخلية كما يسمح له بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش[3].

نص المعيار الدولي رقم "315": **"تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال التعرف على المؤسسة وبيئتها"**، على أن تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط يمكن المدقق الخارجي من تحديد العمليات والأحداث غير

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2002، ص.254،255.
[2] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، مرجع سابق، ص.460.
[3] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{240}): « Les obligations de l'auditeur en matière de fraude lors d'un audit d'états financiers », Juin 2012, Disponible sur le site:https://www.cncc.fr/.../**isa 240**.../**ISA 240**- Juin_2012.pdf?, Consulté le (20/07/2014).

العادية، كما أنها تساعده على التعرف على جوانب المؤسسة التي لم يكن له معرفة بها، بالإضافة إلى أنها تمكنه من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية[1].

إذن فاستخدام الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط يساعد المدقق الخارجي على فهم نشاط المؤسسة والبيئة التي تعمل بها وحقيقة العمليات والأحداث المرتبطة بعملية التدقيق، بالإضافة إلى أن اعتماد الإجراءات التحليلية على المؤشرات والنسب المقارنة مع سنوات سابقة أو مع متوسطات الصناعة، يمكن المدقق الخارجي من تحديد المخاطر المحتملة في الأرصدة المكونة للقوائم المالية، عليه فإن استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق يحقق الأغراض التالية[2]:

- **تحديد نطاق عملية التدقيق**: يمكن للمدقق الخارجي بالاعتماد على الإجراءات التحليلية أن يحدد مناطق احتمال حدوث المخاطر الجوهرية من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى التقليص من احتمال عدم اكتشاف أخطاء هامة؛
- **تحديد برنامج التدقيق**: من خلال الاعتماد على الإجراءات التحليلية يتمكن المدقق الخارجي من تحديد المجالات التي تتطلب منه عناية كبيرة، عن طريق حصر الفروق الجوهرية بين أرصدة القيم الدفترية وبين القيم المتوقعة وبالتالي يتمكن من تحديد التقلبات غير العادية أو التغيرات في هذه القيم.

بالإضافة إلى الأغراض السابقة فتطبيق الإجراءات التحليلية يمكن من تحديد وجود المعاملات أو الأحداث أو الاتجاهات غير العادية التي تشير إلى أمور خاصة بالقوائم المالية، لذلك يجب على المدقق الخارجي عند أداء الإجراءات التحليلية أن يقوم بتطوير توقعات تتعلق بالعلاقات الواضحة التي يتوقع أن توجد بشكل معقول[3].

2. تطبيق الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق

إن تطبيق الإجراءات التحليلية عند البدء في تنفيذ عملية التدقيق يكون كإجراءات جوهرية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى القوائم المالية وعند مستوى الاثباتات والأرصدة المكونة لهذه القوائم، بالإضافة إلى أن الغرض من تطبيقها خلال هذه المرحلة هو تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف المرتبطة بالقوائم المالية.

---

[1] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{315}): « Identification et évaluation des risques d'anomalies significatives par la connaissance de l'entité et de son environnement », Juin 2012, Disponible sur le site : https://www.cncc.fr/.../**isa_520**.../**ISA_520**-_Juin_2012.pdf?, Consulté le (20/07/2014).

[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص.558،559.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة والتأكد الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص. 282.

نص معيار التدقيق الدولي رقم "330": **"استجابة المدقق للمخاطر المقيمة"**، على أن استخدام الإجراءات التحليلية الجوهرية يكون ذا أهمية من أجل تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض ومقبول، يمكن للمدقق الخارجي عند وجود عناصر شاذة استخدام إما[1]:

- الإجراءات التفصيلية؛
- الجمع بين كل من الإجراءات التحليلية الجوهرية والإجراءات التفصيلية، من أجل الاستجابة للمخاطر المقيمة.

ينص معيار التدقيق الدولي رقم "315" من خلال فقرته رقم "07" على أن إجراءات التدقيق المستخدمة من أجل كشف التحريفات الجوهرية على مستوى التأكيدات تشمل كل من: الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية[2].

يجب على المدقق الخارجي عند استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية مراعاة العوامل التالية[3]:

- **مدى ملائمة استخدام الإجراءات التحليلية**: تعتبر الإجراءات التحليلية أكثر ملائمة للمعاملات المالية الكبيرة والتي تكون قابلة للتنبؤ بها على مدى الوقت، كما أن استخدام الإجراءات التحليلية يتوقف على مدى توفر العلاقات بين المعلومات واستمرارها على مدى الوقت في غياب ظروف معاكسة لذلك؛

- **مدى موثوقية البيانات**: يجب على المدقق الخارجي عند تصميم الإجراءات التحليلية أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- مصدر المعلومات المتوفرة، حيث تعتبر المعلومات المتحصل عليها من مصادر خارج المؤسسة أكثر موثوقية.
- إمكانية مقارنة المعلومات المتوفرة.
- طبيعة وملاءمة المعلومات المتوفرة.
- الرقابة على كيفية إعداد المعلومات من أجل ضمان مدى اكتمالها ودقتها ومصداقيتها.

- **تقييم دقة التوقع للنتائج المتوقعة**: عند تقييم ما إذا كانت النتائج المتوقعة من أداء الإجراءات التحليلية يتم تحديدها عند مستوى التوقع المطلوب من أجل تحديد التحريفات الجوهرية، فعلى المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- الدقة التي من خلالها يمكن التنبؤ بالنتائج المتوقعة للإجراءات التحليلية.
- درجة فصل المعلومات، حيث تكون الإجراءات التحليلية أكثر فعالية عندما تتعلق بالمعلومات المالية الخاصة بالأقسام التشغيلية أو بأجزاء من القوائم المالية للمؤسسة، مما لو طبقت على القوائم المالية ككل.

---

[1] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{330}): « Réponses de l'auditeur aux risques évalues», Juin 2012, Disponible sur le site : https://www.cncc.fr/.../**isa_520**.../**ISA_520**-_Juin_2012.pdf?, Consultée le (20/07/2014).
[2] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{315}), Op.Cit.
[3] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{520}), Op.Cit.

- توفر المعلومات المالية وغير المالية.
- مبلغ الفرق المقبول بين المبالغ المسجلة والقيم المتوقعة، حيث أن تحديد الفرق الذي يمكن قبوله دون إجراء المزيد من الإجراءات التحليلية يتأثر بالأهمية النسبية والاتفاق مع المستوى المطلوب من التأكيد، كلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية فعلى المدقق الخارجي زيادة المستوى المطلوب من التأكيد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المخاطر بمفردها أو عند تجميعها مع مخاطر أخرى يمكن أن تؤدي إلى احتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية، ففي حالة كان الخطر المقيم مرتفعا فإن الفرق الذي يمكن قبوله دون إجراء المزيد من الإجراءات سينخفض، وذلك من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب من أدلة الإثبات.

3. تطبيق الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية لعملية التدقيق

إن تطبيق الإجراءات التحليلية عند الاقتراب من نهاية عملية التدقيق يساعد المدقق الخارجي من تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المعدلة منطقية في ضوء الأدلة التي تم جمعها خلال عملية التدقيق، خلال هذه المرحلة يتم استعراض شامل لكل العلاقات غير المتوقعة[1].

أشار المعيار الأمريكي رقم "56" الصادر من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**، أن الإجراءات الجوهرية مطلوبة بشكل جوهري في مرحلتي التخطيط والتقييم النهائي لعملية التدقيق من أجل تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، في هذه المرحلة يستخدم المدقق الخارجي أدوات مختلفة من أدوات الإجراءات التحليلية للتوصل إلى تحقيق أهدافه ومن هذه الأدوات[2]:

- مقارنة الأرصدة المدرجة في القوائم المالية بالأرقام المناظرة لها في القوائم المالية التي تخص السنة السابقة؛
- تحليل النسب؛
- تحليل الاتجاهات؛
- تحويل الأرقام المالية إلى نسب قيمة كل أصل من أصول الميزانية إلى إجمالي الأصول، وكذلك بالنسبة للخصوم ولكل بنود قائمة الدخل.

[1] D. Eric Hirst, Lisa Koonce, Audit analytical procedures: A field investigation, Contemporary accounting research, Vol.13, No.2, 1996, P. 466.

[2] محمد عايش عيد المطيري، مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم "520"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص.30.

الشكل التالي يلخص مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي أثناء مزاولة مهمته:

شكل رقم (02): مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل السابق يتبين أنه على المدقق الخارجي تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل مزاولة مهمته نظرا للدور الكبير الذي تقدمه له هذه الإجراءات، من حيث التخطيط لمهمته وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الإجراءات المطبقة عند تنفيذ مهمته، بالإضافة إلى تمكينه من التوصل إلى إبداء رأيه النهائي حول القوائم المالية المعروضة عليه.

المطلب الثالث: حدود ومعوقات تطبيق الإجراءات التحليلية

إن تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي تعترضه مجموعة من المعوقات، كما يجب على المدقق الخارجي مراعاة جملة من المحددات عند استخدامه لهذا الأسلوب، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على حدود استخدام هذا الأسلوب بالإضافة إلى معوقات تطبيقه.

أولا: حدود استخدام الإجراءات التحليلية

إن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يواجه العديد من المحددات التي يجب أخذها بعين الاعتبار ولعل من أهمها[1]:

- **القدرة على كشف التقلبات غير العادية:** إن موثوقية استخدام هذه الإجراءات يعتمد على قابلية المقارنة وتجانس تحليل البيانات:
  - يجب أن يكون هناك حذر في حالة تغير الطرق المحاسبية أو في حالة تغيير مجموعة من المنتجات.
  - يجب أن يراعى إجراء المقارنات مع المعلومات المتعلقة بمؤسسات أخرى تابعة لنفس قطاع الصناعة.
  - يعتمد التفسير على درجة تفصيل المعلومات محل الفصل.
- **درجة موثوقية نظام الرقابة الداخلية:** إن استخدام هذه الإجراءات في بيئة يكون فيها نظام الرقابة الداخلية غير فعالا لا يسمح بتوفير مستوى مرضي من المصداقية للتحليل.
- **الهدف من هذه الإجراءات:** إن هذه الإجراءات هي الأكثر استخداما في البحث عن العناصر المهمة لإثبات موثوقية المعلومات لوحدها.
- **طبيعة العناصر محل التحليل:** إن تطبيق الإجراءات التحليلية لوحدها يمكن أن يكون غير كافيا عندما يتعلق الأمر بحسابات تخضع بطبيعتها لاختلافات جوهرية.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يعتمد في الأساس على أسلوب المقارنات، الذي يستخدم من أجل التوصل إلى تحديد التحريفات والتقلبات الممكنة في الأرصدة المكونة للقوائم المالية، لكن هناك عوامل تحد من تطبيق هذا الأسلوب لذلك يجب على المدقق قبل استخدام هذه الإجراءات التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق، بالإضافة إلى فحص مدى ثبات السياسات المحاسبية المتبعة في

[1]Ordre des experts comptables du Maroc, Op. Cit, P. 31.

معالجة العمليات والأحداث المحاسبية وذلك بالنسبة للسنوات السابقة وبالنسبة للمؤسسات المماثلة والعاملة في نفس قطاع النشاط، كما يجب على المدقق الخارجي عند تطبيق هذه الإجراءات التعرف على طبيعة الأرصدة المكونة للقوائم المالية محل الفحص، وتصنيفها إلى أرصدة بسيطة حيث يكفي تطبيق الإجراءات التحليلية لوحدها، وأرصدة معقدة ويسودها الشك في إمكانية احتوائها على أخطاء جوهرية، ففي هذه الحالة يجب على المدقق الخارجي تدعيم هذه الإجراءات بإجراءات إضافية أخرى.

ثانيا: معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية

هناك جملة من المعوقات التي تعرقل استخدام المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية في أداء مهمته، لكن هذه المعوقات لا تقلل من أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية بل عليه أن يكثف جهوده ليتجاوز هذه المعوقات ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية، هذا ما يستدعي من المدقق الخارجي توسيع نطاق التدقيق والاستعانة بالاختبارات الأخرى كاختبارات الالتزام واختبارات التحقق؛
- عدم المعرفة الكافية بأنواع الإجراءات التحليلية أو استخدام الأدوات التحليلية غير المناسبة للغرض من التحليل، لذلك فعلى المدقق الحصول على فهم شامل لكل الأدوات المستخدمة في الإجراءات التحليلية والهدف من كل أداة في عملية التدقيق الخارجي؛
- عدم توفر البيانات المالية وغير المالية اللازمة للقيام بالإجراءات التحليلية في الوقت المناسب، هذا ما يستوجب على المدقق الخارجي الاستفسار من مصادر خارجية للحصول على هذه البيانات وجمع المزيد من أدلة الإثبات، لكي يتمكن من الوصول إلى رأيه حول القوائم المالية المعروضة عليه؛
- التغيرات الحاصلة في السياسات المحاسبية، حيث يمكن للمؤسسة أن تغير طريقة تقييم المخزون أو تغير طريقة اهتلاك الأصول المادية، لذلك يجب على المدقق الخارجي الحذر عند إجراء المقارنات بين بيانات المؤسسة محل التدقيق مع مثيلاتها في القطاع الاقتصادي؛
- الأهمية النسبية لأرصدة القوائم المالية، حيث إذا كان البند ذا أهمية جوهرية فعلى المدقق الخارجي أن لا يكتفي بتطبيق الإجراءات التحليلية، بل عليه أن يستعين باختبارات أخرى مساعدة؛
- ضعف كفاءة وخبرة المدقق الخارجي، فاستخدام الإجراءات التحليلية يتطلب أن يكون المدقق الخارجي ملما بكيفية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية الحديثة كأسلوب الانحدار، السلاسل الزمنية...؛

- إن القيام بالإجراءات التحليلية يحتاج إلى وقت أطول للقيام بهذه المهمة.

بالإضافة إلى هذا فقد توصلت عدة دراسات إلى وجود الكثير من المعوقات التي تؤثر في أدوات الإجراءات التحليلية، يمكن إدراجها كالتالي[1]:

- وجود أزمات اقتصادية خلال السنة أو سنوات سابقة وهذا ما يحد من إجراء المقارنات؛
- تغيير الشركة المستمر لسياستها المحاسبية والتسويقية والإنتاجية؛
- طبيعة وخصائص الشركة وتوسيع أو تقليص حجم أعمالها؛
- عدم قابلية المعلومات المتاحة للمقارنة والتكلفة العالية للحصول على البيانات المالية الضرورية للمقارنة؛
- نقص القدرة التنبؤية للإجراءات التحليلية مقابل متطلبات الدقة في التدقيق، وحاجة المدقق إلى التدريب.

[1] أحمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007، ص.487.

المبحث الثاني: الأدوات التقليدية للإجراءات التحليلية

كان استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي مقتصرا على الأدوات التقليدية فقط التي شهدت استخداما واسعا من طرف المدقق الخارجي، نظرا لسهولة استخدامها وعدم التعقيد في تفسير نتائجها، لعل من أهم هذه الأدوات نجد أسلوب التحليل المالي، تحليل النسب المالية بالإضافة إلى استخدام المقارنات البسيطة التي تتمثل في المقارنات الأفقية والعمودية، والمقارنات على أساس النسب المرجعية، سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على كل أداة وكيفية استخدامها من طرف المدقق الخارجي.

المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي.

المطلب الثاني: أسلوب النسب المالية.

المطلب الثالث: أسلوب المقارنات البسيطة.

المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الفنية التي يستخدمها المدقق الخارجي أثناء عملية التدقيق من أجل إجراء المقارنات وتحديد العناصر الهامة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما يستخدم بهدف معرفة وتقييم أداء المؤسسة محل التدقيق.

أولا: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المكونة للقوائم المالية، إلى كم أقل من المعلومات التي تكون ذات فائدة ومنفعة في عملية اتخاذ القرار"[1].

يركز هذا التعريف على هدف التحليل المالي ودوره في اختصار ومعالجة البيانات التي تعتبر مدخلات عملية التحليل المالي، من أجل التمكن من الحصول على معلومات تكون ذات قيمة بالنسبة لمستخدميها وهي النتيجة النهائية لعملية المعالجة.

يعرف على أنه أسلوب للتعامل مع البيانات المالية وذلك باستخدام الأدوات والوسائل والنسب المالية، لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمؤسسة، وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات[2].

[1] عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2005، ص.51.
[2] دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.64.

يضيف هذا التعريف الإشارة إلى النسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي التي تساهم في معرفة مختلف العلاقات المكونة لعناصر القوائم المالية، بغرض تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات أكثر تفسيرا للمؤسسة المراد تقييمها.

يعرف كذلك على أنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما، بهدف الحصول على معلومات مناسبة في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل[1].

يضيف هذا التعريف إلى التعاريف السابقة أنه يمكن استخدام التحليل المالي في إجراء التنبؤات والتوقعات بشأن وضع المؤسسة في المستقبل، انطلاقا من البيانات التاريخية والحالية بهدف التعرف على اتجاه أداء المؤسسة وتقييمه.

يعرفه الكاتب "**محمود الزبيدي**" على أنه دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، واستخدام أساليب تحليلية من أجل الوصول إلى نتائج مفيدة في عملية تقييم القرارات والأداء[2].

تم تعريفه بأنه النهج الذي يستند إلى الفحص النقدي للمعلومة المحاسبية والمالية التي تقدمها المؤسسة للغير، يهدف إلى تقييم بأكثر موضوعية ممكنة لأدائها المالي والاقتصادي، ملاءتها (أي القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير)، وأخيرا ذمتها المالية[3].

إن هذا التعريف يركز على الهدف من استخدام التحليل من طرف الأطراف الخارجية للمؤسسة، حيث يتمثل هذا الهدف في تقييم أداء المؤسسة خلال السنة المالية، معرفة مركزها المالي ومدى قدرتها على تسديد ديونها القصيرة والطويلة الأجل.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نتوصل إلى أن خصائص التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

- يعتبر التحليل المالي أداة تهدف إلى تقييم أداء المؤسسة في المستقبل بناء على أدائها في الماضي والحاضر؛
- يمكن التحليل المالي من توضيح مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها؛
- تعتبر القوائم المالية المرجع الأساسي للتحليل المالي كونها تحتوي على معلومات متنوعة ولأغراض مختلفة؛
- يؤدي التحليل المالي إلى إبراز العلاقات المختلفة بين العناصر المكونة للقوائم المالية؛
- يهدف التحليل المالي إلى خدمة مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب؛
- تختلف جوانب التحليل المالي حسب الجهة المستخدمة له والهدف الذي تسعى إليه؛

[1] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص.113.
[2] حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص.78.
[3] Florent Deisting, Jean- Pierre Lahille, Analyse financière, 4°édition, Dunod, Paris, 2013, P.14.

- يمكن التحليل المالي من التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى الفشل المالي وعدم استمرارها في المستقبل.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى دراسة العلاقات المتوقعة بين عناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى كشف أية علاقة بين هذه العناصر غير المتوقعة الحدوث والانتباه إلى أية ظروف غير عادية أو غير مألوفة في هذه العناصر، تتلخص أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي[1]:

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والموقف النقدي منه بشكل خاص؛
- تقييم الوضع الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية؛
- تقييم الأداء التشغيلي من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار و التمويل؛
- يمكن من مقارنة المعلومات الفعلية مع ما هو مخطط له، من أجل تحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها؛
- تمكين إدارة المؤسسة من رسم أهدافها وسياستها التشغيلية، وضمان الدقة في إعداد الخطط السنوية من أجل مزاولة النشاط الاقتصادي؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة، سواء على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي؛
- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد على رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة، وبالتالي التمكن من إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة؛
- التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى الفشل المالي؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها؛
- يمكن متخذي القرارات من إرشاد سلوكهم لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يمكن من توقع مستقبل المؤسسة من حيث تحديد نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لمواجهة احتمال فشلها وانقاذ الملاك من خسائر محتملة.

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص. 21،22.

أما أهداف التحليل المالي بالنسبة للمدقق الخارجي فتتمثل فيما يلي:

- تقييم الوضع المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل والاستمرار في أداء عملياتها، فمن خلال اعتماد المدقق الخارجي على التحليل المالي بواسطة النسب المالية يتمكن من التنبؤ باحتمالات عدم تمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها وعدم قدرتها على الاستمرار في المستقبل، في هذه الحالة على المدقق الإشارة في تقريره إلى المشاكل المالية المحتمل أن تواجهها المؤسسة من أجل حماية مصالح مستخدمي القوائم المالية؛
- يمكن التحليل المالي المدقق الخارجي من معرفة اتجاه تطور أداء المؤسسة عبر السنوات، فمن خلال تتبع حركة البنود المكونة للقوائم المالية عبر فترات زمنية متتالية يمكن للمدقق الخارجي أن يحدد التغيرات التي يمكن أن تطرأ على هذه البنود، وفي حالة وجود تغيرات غير عادية يجب على المدقق الخارجي البحث والاستفسار عن سبب هذه التغيرات وجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة التي تدعم رأيه؛
- معرفة المركز المالي الذي تحتله المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في قطاع الصناعة، من خلال استخدام التحليل المالي يتمكن المدقق الخارجي من حساب أهم النسب المالية للمؤسسة محل التدقيق ومقارنتها مع النسب المعيارية المحددة في قطاع الصناعة الذي تنشط فيه، وبالتالي يتمكن من تقييم ومقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات الأخرى المماثلة؛
- يمكن التحليل المالي المدقق الخارجي من تعديل خطة وبرنامج التدقيق، من خلال نتائج التحليل المالي التي يتوصل إليها المدقق الخارجي يتمكن من تحديد طبيعة الإجراءات المستخدمة وتوقيتها، بالإضافة إلى نطاق العمليات والأحداث التي يقوم بفحصها.

ثالثا: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، لعل أبرز هذه المقومات ما يلي[1]:

- التحديد الواضح للأهداف، يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بتحديد العناصر التي يريد فحصها واختبارها حتى يتمكن من توجيه جهوده إلى خدمة الهدف مباشرة، ثم يركز عمله ويستخدم الأساليب والأدوات التي تمكنه من تحقيق هذا الهدف؛

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص. 9.

- تحديد الفترة المالية التي سيشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها، حيث يقوم المدقق الخارجي باستخدام القوائم المالية المتعلقة بعدة سنوات حتى يتعرف على اتجاه أداء المؤسسة وإضفاء المزيد من الدقة في تحليله لوضع هذه المؤسسة، كون أن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للمؤسسة؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، حيث يقوم المدقق الخارجي بعد تحديد المشكلة اختيار من بين النسب المالية المتاحة في عملية التحليل المالي، ما هو ملائم لتشخيص ومعرفة أسباب هذه المشكلة؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي؛
- تمتع المدقق الخارجي بالمعرفة والدراية الكاملة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، بالإضافة إلى تأهيله من الناحية العلمية والعملية وقدرته على تفسير النتائج التي يتوصل إليها من أجل استقراء المستقبل.

المطلب الثاني: أسلوب النسب المالية

نظرا لتطور المؤسسات وكبر حجمها وتعقد عملياتها، برزت الحاجة إلى ضرورة اختصار المعلومات الكبيرة المنشورة في قوائمها المالية، عن طريق إيجاد علاقات كمية بين عناصر القوائم المالية تعبر عن الوضع الحالي للمؤسسة وما يجب أن يكون عليه هذا الوضع في المستقبل.

يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب المالية الأسلوب الأكثر شمولا وعمقا في التعبير عن مدى العلاقات المختلفة والمتنوعة التي تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، والتي يتم تجسيدها بمعادلات رياضية محددة تؤدي إلى نتائج على شكل نسب مئوية أو عدد مرات وتتمتع بقابلية عالية من الفهم والتفسير، بالإضافة إلى كونه الأسلوب الأكثر شيوعا واستخداما، على اعتبار أنه يوفر نتائج هامة وذات معنى تكفي لتقييم مدى كفاءة وفعالية الأداء المالي للمؤسسة[1].

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم وأقدم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسات والحكم على نتائج الأعمال، تقوم هذه الطريقة على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم ولا يقدم معلومات مفيدة، إلا إذا قورن بغيره من الأرقام أو نسب إليها[2].

[1] فيصل محمود الشوادرة، رائد محمد العضايلة، المؤشرات المالية ودورها في تقييم أداء شركة مناجم الفوسفات الأردنية، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، ص. 13.

[2] نظير رياض محمد الشحات وآخرون، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2001، ص. 111.

أولا: تعريف النسب المالية

النسبة المالية هي العلاقة الكمية بين عنصرين اقتصاديين تجمعهما علاقة ارتباط، وتتكون النسبة من بسط ومقام واللذان لا يتطوران دائما في نفس الاتجاه، وعادة ما يتم التعبير عن العلاقة بينهما بنسبة مئوية[1].

هناك تعريف آخر للنسبة المالية على أنها العلاقة بين الأجزاء الرئيسية للميزانية العامة وجدول حسابات النتائج، هذه النسبة عادة لا يكون لها معنى أو أي تفسير بل تتطلب نقطة مناسبة للمقارنة[2].

كما أن النسب المالية هي طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية، من أجل مقارنة أداء المؤسسات[3].

تعرف النسب المالية كذلك بأنها عبارة عن مؤشرات كمية لنقاط القوة والضعف المالية للمؤسسة، لكي يمكن استخدام هذه النسب المالية لا بد من توفر شرطين وهما[4]:

- أن تكون النسبة ذات معنى؛
- أن تكون قابلة للمقارنة.

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أنه لابد من توفر عنصرين أو أكثر لتكوين النسبة المالية، حيث يمثل هذين العنصرين أحد مكونات القوائم المالية ولا بد من وجود علاقة ذات معنى تربط هذين العنصرين، يجب أن لا يتم الاقتصار على حساب النسب المالية وحدها فهو لا يمثل مؤشرا دقيقا للحكم على الوضع المالي للمؤسسة ما لم يتم مقارنتها مع النسب السابقة أو النسب المستقبلية المتوقعة لنفس المؤسسة، أو مقارنة النسب المالية للمؤسسة المعنية مع مثيلاتها في الصناعة.

---

[1]Jean Lochard, Les ratios qui comptent, 2° édition, Editions d'organisation groupe Eyrolles, Paris, France, 2008, P.31.

[2]Charles Van Wymeersch, Bruno de Klerck, Interpréter les comptes annuels : Analyse par la méthode des ratios, p.7, Article disponible sur le site internet: https://www.ibrire.be/.../Interpréter%20**les**%20comptes%20annuels%20%20analyse%20par%20la%20méthode%20des%20**ratios.pdf,** Consultée le (06/11/2014).

[3] فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص.63.

[4]Robert Rufus, Financial ratios : Use, prédictive power and the Z-score, June 2003, P.14, Article disponible sur le site : www.rufusandrufus.com/financial_ratios.pdf , Consultée le (06/11/2014).

ثانيا: أسس التحليل بالنسب المالية

يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من القواعد والأسس عند استخدام النسب المالية، حيث تتمثل هذه الأسس فيما يلي[1]:

- تحديد الهدف من عملية التحليل، إن تحديد الهدف سوف يساعد على فهم طبيعة العمل واختيار التسلسل السليم لعملية التحليل؛
- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل، حيث أنه استنادا إلى الهدف المراد تحقيقه يتم تحديد مصادر البيانات المستخدمة، والفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل؛
- تحديد الحد الأقصى والحد الأدنى المقبول لكل نسبة، فيجب وضع الحدود التي تبين متى تكون النسبة المحسوبة مقبولة أو غير مقبولة؛
- وضع نسبة معيارية للنسب المحسوبة، حيث أن حساب النسبة المالية بمفرده ليس له أي معنى بل يجب مقارنتها مع النسب المعيارية من أجل معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة مقارنة مع النسب المعيارية الموضوعة؛
- اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل، حيث أن كل نسبة تسعى إلى تحقيق هدف محدد يختلف عن الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه نسبة أخرى، لذلك يجب اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل؛
- تركيب نسبة إضافية بطريقة منطقية، إذا ظهرت هناك الحاجة إلى تركيب نسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فيجب مراعاة الأسس التالية:
  - أن تؤدي النسبة المركبة إلى ايجاد علاقات وظيفية بين نشاطين في المؤسسة.
  - أن تؤدي النسبة المركبة إلى تقييم تحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.
  - أن تركيب النسبة يكون بطريقة تؤدي إلى تحقيق لأهداف محددة.
- تحديد المعنى والتفسير السليم لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسبة.

يجب أن تتميز النسب المالية التي يتم استخدامها لغرض المقارنة بما يلي[2]:

[1] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،2009، ص.40،41.

[2] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص. 80.

- الربط بين مختلف بنود جانب الأصول؛
- الربط بين مختلف بنود جانب الخصوم وبالتالي تعطي بيانات عن طبيعة هيكل رأس المال؛
- الربط بين بنود جانبي الأصول والخصوم مما يشير إلى طبيعة الهيكل المالي وحالة السيولة في المؤسسة؛
- استخدام معظم بنود حساب الأرباح والخسائر لتعطي معلومات عن طبيعة معدلات الدوران وهياكل التكلفة؛
- الربط بين كل من عناصر حساب الأرباح و الخسائر وعناصر الميزانية من أجل الإشارة إلى مستويات الكفاءة ومعدلات الخطر.

من خلال ما سبق فإن تحليل النسب المالية هو مقياس مستخدم من أجل تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة خلال مدة محددة من الزمن، ومن أجل تقديم فكرة واضحة حول الأداء المالي للمؤسسة عبر فترات محددة من الزمن، وهي لا تستخدم للتعرف على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة فقط عبر الزمن، بل يتم استخدامها أيضا من أجل مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها مع مؤسسات أخرى في نفس الصناعة، من أجل تحديد المشاكل أو المجالات التي تحتاج إلى المزيد من التحسينات[1].

ثالثا: نقاط الضعف في النسب المالية

بالرغم من أهمية استخدام النسب المالية في عملية إجراء المقارنات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، إلا أن هناك أوجه قصور في استخدامها قد ترجع إلى ضعف في النسب المالية في حد ذاتها، أو ضعف في إعداد القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

تتمثل أوجه القصور في النسب المالية فيما يلي[2]:

- أن النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون، فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر الزمن؛
- تعالج النسب المالية في شكل إجماليات وهذه الإجماليات قد تكون مختلفة من حيث نوعيتها وتاريخ استحقاقها، وبالتالي فإن النسب المالية تكون مضللة؛
- أن النسب المالية هي رقم بدون دلالة إلا إذا ما قورنت بنسب أخرى أو باستعمال معايير مختلفة، قد تنطوي على مآخذ وسلبيات؛

[1]Anupan De and All, Application of the factor analysis on the financial ratios and validation of the results by the cluster analysis : An empirical study on the Indian cement industry, Journal of business studies quarterly, Vol.2, No.3, 2011, P.13,14.

[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص. 103.

- قد يكون من الصعب تحديد أسباب التغير في النسبة بالسرعة المطلوبة.

أما أوجه القصور في القوائم المالية فيتمثل في[1]:

- تؤثر المعالجة المحاسبية لبنود الميزانية على نتيجة التحليل؛
- تؤثر المعالجة المحاسبية لبنود الميزانية على الأرباح والخسائر ومن الممكن أن تتغير النتائج؛
- تعد القوام المالية بافتراض ثبات القيمة الزمنية للنقود، لذلك سيكون التحليل على أساس هذه القوائم مضللا وخاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

كما أن هناك أوجه قصور في أداء المؤسسة تتمثل في[2]:

- من الصعب إجراء مقارنة أداء المؤسسات العملاقة مع متوسط الصناعة كونها تمتلك أقسام تنتمي إلى قطاعات مختلفة في آن واحد؛
- استخدام بعض المؤسسات لوسائل احتيالية من أجل إظهار التحسن الجيد في أدائها وفي مركزها المالي من خلال القوائم المالية المعروضة؛
- قيام بعض المؤسسات بممارسات إدارية ومحاسبية تظهر التحسن المؤقت في أدائها وبعد أن يتم نشر تلك القوائم تتراجع عن تلك الممارسات؛

إن نقاط الضعف السابقة لا تقلل من أهمية استخدام النسب المالية، لكن على المدقق الخارجي الحذر عند استخدام هذه النسب وعند إجراء المقارنات من أجل الوصول إلى رأي سليم حول القوائم المالية محل التدقيق.

من خلال ما سبق نستنتج أن النسب المالية هي أحد أدوات الإجراءات التحليلية التي يتم استخدامها من طرف المدقق الخارجي من أجل الحصول على فهم لنشاط المؤسسة والمجال الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى أنها تمكن المدقق من التعرف على المجالات التي تتميز بمخاطر تحريف مرتفعة، من خلال مقارنة المؤشرات المحسوبة عن البيانات الحالية بالتوقعات التي تم إجراؤها من طرف المدقق الخارجي بناء على خبرته وحكمه الشخصي، أو باستخدام القيم المقدرة عن طريق الموازنات التقديرية، كما تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة للتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي ومقدرتها على الاستمرار في المدى الطويل.

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص، 107،108.
[2] أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص. 94.

المطلب الثالث: أسلوب المقارنات البسيطة

يعتبر أسلوب المقارنات البسيطة من أكثر الأساليب استخداما من طرف المدقق الخارجي خلال تنفيذ مهمته، من أجل أن يحقق هذا الأسلوب أفضل النتائج لابد من مراعاة جملة من الاعتبارات أهمها[1]:

- عدم الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة إذ لابد من ايجاد القيم النسبية للتغير من أجل تقديم صورة ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة؛
- عدم احتساب التغيرات من عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة؛
- تقديم تفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن تكون مختصرة وواضحة.

أولا: المقارنات الأفقية

يسمى هذا النوع من المقارنات بالتحليل المتحرك كونه يهدف إلى معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، من خلال هذه المقارنات يمكن متابعة سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر عدة سنوات، ثم مقارنتها مع سنة تسمى سنة الأساس لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، كما تساعد هذه المقارنات في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير معين[2].

يطلق كذلك على هذا النوع من المقارنات التحليل التاريخي كونها تساعد على فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية، إذن فالمقارنات الأفقية تهتم بتحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة عبر الزمن[3].

من مزايا استخدام المقارنات الأفقية أنها تساعد على[4]:

- اكتشاف سلوك أي بند من بنود أي قائمة مالية عبر الزمن؛
- تقييم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب هذا التغير؛
- تقييم الوضع المستقبلي؛
- الحكم على مدى مناسبة سياسة الإدارة ومدى قدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.

[1] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص. 83.
[2] وحيد محمود درمو، سيف عبد الرزاق، محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تنمية الرافدين، العدد100، مجلد 32، 2010، ص. 18.
[3] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص.15.
[4] مفلح عقل، مرجع سابق، ص.200.

إن هذا النوع من المقارنات ملائم لغرض المدقق الخارجي لأن هدفه اكتشاف أي أخطاء غير عادية أو انحرافات كبيرة في القوائم المالية، فيعمل على تصويبها وتصحيحها[1].

على المدقق الخارجي عند استخدام هذا النوع من المقارنات اتباع الإجراءات التالية[2]:

- **دراسة اتجاه المعلومات المحاسبية لتحديد التغيرات الموجبة والسالبة لأهم عناصر القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة:** يتم ذلك عن طريق اختيار سنة الأساس التي تكون من سنوات الاستقرار المالي والاقتصادي، ثم يتم قياس عناصر القوائم المالية في السنوات التالية لسنة الأساس وذلك بالنسبة للعناصر الجوهرية أو العناصر التي تخضع لنظام رقابة غير سليم وغير فعال؛
- **مقارنة حجم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية:** يعني مقارنة حجم المعلومات المحاسبية بأن ينسب كل عنصر من عناصر مجموعات البيانات المالية إلى إجمالي هذه المجموعات.

يجب على المدقق الخارجي عند استخدام أسلوب النسب المالية أن لا يحصر التحليل على سنة واحدة، فهي لا تعطي حكما دقيقا على الأداء فربما يكون الأداء لشركة ما جيدا في السنة الأولى ثم يتراجع في السنوات المستقبلية، على العكس فإنه يمكن أن يكون الأداء متدهورا في السنة الأولى ثم يلحظ هذا الأداء تحسنا ملموسا في السنوات المقبلة، لذلك يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ تطور الزمن بعين الاعتبار[3].

ثانيا: المقارنات الرأسية (العمودية)

يطلق على هذا النوع من المقارنات كذلك التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، لأنها تهتم بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية[4].

يقوم هذا النوع من المقارنات على دراسة اتجاهات النسب المالية لعدد من المؤسسات تعمل في نفس قطاع الصناعة وذلك في فترة زمنية معينة، هذا النوع من التحليل ملائم لغرض المحلل المالي لأنه يعكس مدى نجاح المؤسسة أو عدم نجاحها بالمقارنة مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس الصناعة[5].

---

[1] يوسف جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005، ص.264.

[2] أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، مرجع سابق، ص. 474، 477.

[3] محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص. 143.

[4] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، مرجع سابق، ص.15.

[5] يوسف جربوع، مرجع سابق، ص. 264.

من مزايا استخدام المقارنات العمودية ما يلي[1]:

- تركيزها على المدة المالية موضوع البحث؛
- دراسة التغير في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له؛
- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية عبر الزمن ودراسة مسببات وآثار هذا التبدل، مع بيان مقدار هذه التغييرات؛
- يمكن مقارنة نتائج المقارنات الرأسية لمؤسسة ما مع مؤسسات مقارنة أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

ثالثا: المقارنات على أساس النسب المالية المرجعية

تعتبر النسبة المالية المرجعية متوسط نسبة مالية في مجتمع معين لصناعة معينة، حيث تستخدم هذه النسبة لمقارنتها مع النسب المالية للمؤسسة محل الفحص، لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أو تراجع، فاستعمال المقارنات الأفقية منفردا لا يكون ذا أهمية، لأنه من الممكن أن تحقق المؤسسة تطورا عبر السنوات لكنه يكون أقل مما تحقق المؤسسات المشابهة في النشاط[2].

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مرجع سابق، ص. 57.
[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص.274.

المبحث الثالث: الأدوات الحديثة للإجراءات التحليلية

بالرغم من سهولة تطبيق الأدوات التقليدية للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي بالإضافة إلى استخدامها الواسع من طرف ممارسي المهنة، إلا أن هذه الأدوات تشوبها بعض العيوب التي تعيق المدقق الخارجي في تقييم الوضع الحقيقي للمؤسسة في المستقبل، هذا ما سيكون له تأثير سلبي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ويهدد مصالحهم، لذلك ظهرت أدوات أخرى للإجراءات التحليلية تكون أكثر عمقا ودقة في تقييم الوضع المستقبلي للمؤسسة وهي الأدوات الحديثة، سيتم من خلال المبحث التعرف على أهم هذه الأدوات من خلال التطرق للعناصر التالية:

المطلب الأول: نموذج تحليل الانحدار.

المطلب الثاني: أسلوب السلاسل الزمنية.

المطلب الثالث: أساليب التنبؤ المالي.

المطلب الأول: نموذج تحليل الانحدار

يعد تحليل الانحدار أكثر الأدوات الإحصائية استخداما في الإجراءات التحليلية، حيث يستخدم من أجل تقييم معقولية الرصيد وذلك بالربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (متغير تابع)، وبعض الحسابات الأخرى (متغيرات مستقلة)، وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع ومقارنته بالرصيد الفعلي ففي حالة اختلفت القيمة المتنبأ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة في القوائم المالية، فهناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب، لذلك فعلى المدقق الخارجي تخصيص جهد أكبر وتوسيع في فحصه.

سيتم التركيز من خلال هذا المطلب على الانحدار الخطي وذلك لأهميته في تقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

أولا: تعريف نموذج الانحدار الخطي

يصنف الانحدار الخطي من ضمن طرق التحليل متعدد المتغيرات الذي يعالج المتغيرات الكمية، فهو طريقة للتحقق من البيانات المشاهدة أو التجارب، يكون الهدف الأساسي هو البحث عن علاقة خطية بين متغير كمي Y ومتغير أو عدة متغيراتX وتكون أيضا كمية[1].

[1]Josiane Confais, Monique Le Guen, Premiers pas en régression linéaire avec SAS, Revue Modulad, N°35, 2006, P. 224.

يمكن تعريفه على أنه العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما يمكن أن يكون أكثر من متغير مستقل ويمكن من خلال هذه العلاقة التنبؤ بالمتغير التابع، المعادلة التالية تمثل المعادلة الخطية بين المتغيرين[1]:

$$y=\alpha + \beta x_i$$

إن الهدف من تحليل الانحدار الخطي هو تقدير العلاقة الرياضية الخطية التي تربط بين متغيرين أو أكثر، في دراسة تحليل الانحدار يوجد نوعين من المتغيرات هما:

- **المتغير التابع**: هو المتغير الذي تتأثر قيمته في حالة تغير قيمة المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة).
- **المتغير المستقل**: هو المتغير الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع عند تغيره، ولا يتأثر بالمتغير التابع ويسمى أحيانا بالمتغير التفسيري.

ثانيا: أهداف نموذج الانحدار الخطي

يعتبر نموذج الانحدار الخطي من أهم الأدوات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي من أجل التنبؤ بمستقبل المؤسسة على المدى البعيد، لقد اعتمدت الكثير من الدراسات على هذا النموذج من أجل بناء نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات وعدم قدرتها على الاستمرار في المستقبل، نتيجة لتطور أهداف التدقيق فقد ازدادت مسؤولية المدقق الخارجي بضرورة التنبؤ بمدى استمرارية المؤسسة في المستقبل، وإبلاغ الأطراف الخارجية المستخدمة للقوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق في حالة إمكانية فشلها المالي وذلك قبل حدوثه في المستقبل، هذا ما أدى بالمدقق الخارجي إلى تطوير أدواته ومن ضمنها نموذج الانحدار الخطي الذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- بناء علاقة خطية بين كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال هذه العلاقة يمكن للمدقق الخارجي تتبع التغير في إحدى الظاهرتين بالزيادة أو النقصان والتنبؤ بتغير الظاهرة الأخرى في اتجاه معين؛
- مساعدة المدقق الخارجي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة، من خلال النتائج التي يتوصل إليها المدقق يقوم بتحديد منهجية التدقيق المتبعة والوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك؛
- تمكين المدقق الخارجي من توجيه إدارة المؤسسة لإجراء التصحيحات اللازمة في الوقت المناسب؛

[1] محمد عبد العال النعيمي، عبد الرحمن العودة، مقدمة في الإحصاء مع تطبيقات على برنامج (SPSS)، الطبعة1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص. 139.

- تمكين المدقق الخارجي من توجيه انتباه الأطراف الخارجية المستخدمة للقوائم المالية إلى إمكانية عدم استمرار المؤسسة في المستقبل قبل حصول ذلك بفترة زمنية كافية، لاتخاذ التدابير اللازمة لتفادي أية خسائر في مستثمراتهم أو أموالهم المقدمة لتمويل المؤسسة.

ثالثا: أنواع الانحدار الخطي

يكون الانحدار الخطي على نوعين أساسين اعتمادا على عدد المتغيرات الداخلة في النموذج الرياضي للانحدار وهما:

1. الانحدار الخطي البسيط

يعرف الانحدار الخطي البسيط بأنه عملية تقدير العلاقة الخطية بين متغيرين فقط، أحدهما متغير مستقل والآخر متغير تابع.

يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي البسيط في شكل معادلة من الدرجة الأولى تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل كما يلي[1]: $\mathbf{Y=\alpha + \beta X + \varepsilon}$

حيث: y: المتغير التابع (الحساب قيد التدقيق).

X: المتغير المستقل (المبلغ المتعلق بمتغير مالي أو غير مالي ذات الصلة لنفس الشهر).

α, β: هي معاملات الانحدار المتعلقة بكل من X و y .

ε: هو الجزء المتبقي أو غير المفسر من Y.

يتم تقدير كل من المعاملين α, β عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المتعلقة بالملاحظات الماضية لكل من المتغيرين X و y، عادة تكون الملاحظات خاصة بـ 36 شهرا محالة إلى فترة الأساس الشهرية، نفس العلاقة من الممكن أن تستمر خلال 12 شهرا الموالي، ويستطيع المدقق الخارجي حساب المبلغ المتوقع لهذا الحساب خلال فترة التدقيق كما يلي[2]: $\mathbf{Y=A + BX}$

إن الغرض من إيجاد معادلة الانحدار الخطي البسيط هو التنبؤ بقيمة المتغير التابع لقيمة محددة من قيم المتغير المستقل، وتسمى العلاقة بين المتغير x والمتغير y بمعادلة خط الانحدار البسيط.

[1]Arlettec Wilson, Regression analysis as analytical procedures, A simulation study of the effect of error term non normality on auditor decisions, The journal of applied business research, Vol.7, No.2, P. 51,52.
[2]Ibid, P.52.

إذن فخط الانحدار يفيدنا في عملية التنبؤ والتخطيط بوجود علاقة أو ارتباط بين المتغيرين، بمعنى أنه إذا علمت قيمة أحد المتغيرين أمكن ذلك من التنبؤ ولو بالتقريب من قيمة المتغير الآخر وذلك عن طريق معادلة خط الانحدار[1].

الانحدار الخطي المتعدد

يعتبر الانحدار الخطي المتعدد تقنية احصائية قياسية في أدوات البحث وهو امتداد للانحدار الخطي البسيط، يمكن هذا الانحدار الباحثين من الإجابة عن الأسئلة التي تنظر في الدور الذي تلعبه المتغيرات المستقلة للتباين في متغير تابع وحيد[2].

يعرف الانحدار الخطي المتعدد بأنه: "عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدة متغيرات، يعد أحدهما متغيرا تابعا والمتغيرات الأخرى تعد متغيرات مستقلة"[3].

إذن فاستخدام تحليل الانحدار المتعدد يهدف للبحث في العلاقة ما بين أكثر من متغير مستقل ويرمز له بـ x_i، حيث يمثل العوامل المؤثرة على الظاهرة موضوع الدراسة، وبين المتغير التابع ويرمز له بـ **y** الذي يمثل هذه الظاهرة سواء أكان البحث عن مدى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة أو تأثير كل منها على حدى، في حالات عملية عديدة يكون المتغير التابع **y** معتمدا في تفسيره على أكثر من متغير مستقل **x**، فمثلا إنتاج القمح لا يعتمد على المساحة المزروعة فقط بل أيضا على مستوى تسميد التربة وكمية المياه ومكافحة الحشرات وغيرها[4].

إذن فالتغير في قيم المتغير التابع يعتمد فقط على تباين المتغيرات المستقلة في النموذج، ذلك لعدم إمكانية تضمين النموذج جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، ومن هنا كان لابد من تضمين النموذج فضلا عن المتغيرات المستقلة **(Xi)** حدا يمثل متغير الخطأ العشوائي: $Ui=(y-\widehat{y})$، الذي يقيس الجزء من التغير في المتغير التابع والذي سببه المتغيرات المستقلة غير المدرجة في نموذج الانحدار المتعدد[5].

---

[1] أحمد السيد عامر، الإحصاء الوصفي والتحليلي، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص. 285.

[2] L.Nathans Laura and All, Interpreting multiple linear regression : A guide book of variable importance, Practical assessment research and evaluation, Vol.17, N°9, April 2012, P.1.

[3] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، الطبعة1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص. 235.

[4] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء مع استخدام برنامج spss، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص. 230.

[5] فريد خليل الجاعوني، أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص.239.

يمكن استخدام الانحدار المتعدد في العديد من الاستخدامات منها[1]:

- ايجاد أفضل معادلة خطية للتنبؤ وتقييم الدقة والأهمية؛
- تقدير المساهمات المتعلقة باثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية بشأن التغير في المتغير التابع، والكشف عن التأثير المكمل فيما بين المتغيرات التفسيرية المختلفة؛
- تقييم الأهمية المتعلقة بعدة متغيرات تفسيرية على المتغير التابع.

المطلب الثاني: أسلوب السلاسل الزمنية

يعتبر أسلوب السلاسل الزمنية من أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة من طرف المدقق الخارجي من أجل تتبع التغير في قيم الأرصدة والمعاملات عبر الزمن والبحث عن أسبابه، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يمكن المدقق الخارجي من التنبؤ بما ستكون عليه هذه الأرصدة في المستقبل، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على هذا الأسلوب.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المتغيرات العشوائية تم فهرستها وفقا للترتيب الذي يتم الحصول عليه في الوقت، فعلى سبيل المثال يتم النظر في سلسلة زمنية ما بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية: $X_1,X_2,X_3,\ldots,X_n$، حيث: **X1** متغير عشوائي يدل على القيمة التي أخذتها السلسلة في النقطة الزمنية الأولى، **X2** متغير يدل على القيمة الخاصة بالفترة الزمنية الثانية، **X3** هو قيمة الفترة الثالثة،...إلخ[2].

هناك تعريف آخر على أن السلسلة الزمنية هي مجموعة من الملاحظات الكمية مرتبة وفقا للترتيب الزمني، ويعتبر الوقت **(T)** متغيرا منفصلا[3].

كما تعرف السلسلة الزمنية بأنها رصد قيم الظاهرة المدروسة في فترات زمنية متساوية غالبا ما تكون سنوية، وتمثل السلسلة الزمنية بمتغيرين أحدهما يمثل المتغير المستقل الذي يعبر عن الفترة الزمنية، والآخر يمثل المتغير التابع الذي يمثل قيمة الظاهرة التي تقابل الفترة الزمنية[4].

---

[1] Daniel Borcard, Régression multiple : Corrélation multiple et partielle, P.2, Article disponible sur le site : www.wanko.free.fr/cours/cours%20stat/stat/regr_mult1.pdf, Consultée le (22/10/2014).

[2] H.Shumway Robert, S. Stoffer David, Time series analysis and its applications, 3°édition, P. 8,9.

[3] Kirchgassner Gebhard, Wolters Jurgen, Introduction to modern time series analysis, Springer, Verlag berlin Heidelberg, New York, 2007, P.1.

[4] ثائر فيصل، الإحصاء في العلوم الإدارية والمالية، الطبعة1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص. 224.

أما من الناحية الرياضية فتعرف السلسلة الزمنية بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية مؤشرة بالدليل **(T)**، حيث تتكون من متغيرينأحدهما توضيحي وهو متغير الزمن، والآخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، يمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي: **Y= f(t)**، أما إذا كانت هناك متغيرات توضيحية أخرى أي عوامل أخرى إلى جانب الزمن تؤثر على الظاهرة **y**، فتستخدم العلاقة الرياضية التالية[1]:

$$Y=f(t,x1,x2,\ldots,xn)$$

إذن فأية سلسلة من الملاحظات تكون مرتبة على طول بعد واحد مثل الوقت يمكن النظر إليها على أنها سلسلة زمنية، حيث يتم التركيز في تحليل السلاسل الزمنية على دراسة الاعتماد بين المشاهدات خلال مراحل مختلفة من الزمن، ما يميز تحليل السلاسل الزمنية هو الترتيب الزمني المفروض على الملاحظات، حيث يتم استخدام السلاسل الزمنية في دراسة العلاقات بين القيم الحالية والسابقة أي علاقتهم مع مرور الزمن[2].

من خلال ما سبق فإن السلسلة الزمنية هي أي تسلسل من الملاحظات المتعلقة بنفس المتغير، قد تكون متعلقة ببيانات الاقتصاد الكلي (كالناتج المحلي القومي للبلد، التضخم،...)، كما قد تكون متعلقة بالاقتصاد الجزئي (كمبيعات مؤسسة معينة، عدد عمالها، دخل الفرد،...)، قد تكون بيانات مالية (كسعر خيار الشراء أو البيع، سعر السهم،...)، كما قد تكون بيانات ديمغرافية (كمتوسط حجم السكان، أعمارهم،...)، قد تكون بيانات للطقس (كالأمطار، عدد الأيام المشمسة في السنة،...)، كما قد تكون بيانات سياسية (كعدد الناخبين، عدد الأصوات المتحصل عليها من طرف المترشح،...)، إذن في الواقع فإن كل ما هو قابل للقياس ويخالف عبر الزمن، فإنه يتم استخدام السلاسل الزمنية من أجل دراسته[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص خصائص السلسلة الزمنية فيما يلي:

- تعبر السلسلة الزمنية عن سلوك الظاهرة في الماضي كما يمكن استخدامها للتنبؤ بسلوكها في المستقبل؛
- معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة خلال فترة زمنية معينة؛
- التعرف على الأسباب المؤدية إلى التغير في الظاهرة موضوع الدراسة وتفسيرها؛
- معرفة اتجاه السلسة الزمنية عبر فترة زمنية محددة للدراسة.

[1] فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، كلية علوم الحاسبات والرياضيات، جامعة الموصل، يومي 6 و7 ديسمبر 2009، ص. 504.

[2] F.X.Diebold and all, Time series analysis, Working paper N°06-01, Department of agricultural and resource economics, University of Maryland, 2006,P.4.

[3] Mechgou Graihane, La prédiction des séries temporelles utilisant les paradigmes de soft computing, Thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences, Université Mohamed Khider, Biskra , 2013, P.7.

ثانيا: مكونات السلسة الزمنية

يجب فصل مكونات السلسلة الزمنية عن بعضها البعض بهدف معرفة تأثير كل مكون من مكونات السلسلة الزمنية على قيم الظاهرة المدروسة، تتكون السلسلة الزمنية من أربعة أنواع أساسية وهي:

1. الاتجاه العام

يقصد بالاتجاه العام الحركة العامة للسلسلة الزمنية على المدى البعيد إما بالزيادة أو النقصان[1].

كما يعرف بأنه التحرك صعودا أو هبوطا على خط الاتجاه العام على مر الزمن، تكون البيانات التاريخية التي تغطي عدة سنوات ضرورية لتحديد الاتجاهات، ومن بين العوامل التي تفسر وجود الاتجاه نجدها في التطورات التكنولوجية، التغيرات في الانتاجية، التضخم، تطور السكان[2].

إن الهدف من قياس الاتجاه العام للسلسلة الزمنية هو تشخيص العوامل المؤثرة في الاتجاه العام للسلسلة ومقارنة ذلك مع اتجاه السلسلة الأصلية، وتحديد عامل النمو على مستوى السلسلة الذي يعد الأساس في عملية التنبؤ بسلوك الظاهرة قيد الدراسة في المستقبل، إضافة إلى أن قياس الاتجاه العام يساعدنا على إزالة أو استبعاد أثره من قيم الظاهرة المدروسة كي نتمكن من دراسة مكونات السلسلة الأخرى[3].

2. التغيرات الموسمية

تعرف التغيرات الموسمية بأنها التغيرات التي تطرأ على الاتجاه العام، حيث تتم خلال فترات زمنية أقصاها سنة وتظهر في نفس الموسم في السنة اللاحقة[4].

تتكرر التغيرات الموسمية على فترات منتظمة، فالطلب على العديد من المنتجات أو الخدمات يختلف مع درجة الحرارة ويتكرر كل عام، مثال على ذلك الطلب على الأخشاب للبناء السكني يرتفع في فصل الربيع والصيف منه في فصل الشتاء[5].

3. التغيرات الدورية

تعرف التغيرات الدورية بأنها: "التحركات طويلة الأمد التي تتكرر صعودا أو نزولا على خط الاتجاه العام للسلسلة الزمنية لظاهرة ما"، تحدث التغيرات الموسمية بشكل منتظم نتيجة تأثر السلسلة الزمنية بعوامل دورية، حيث يمكن الحصول على دورة

---

[1] جمال حامد، أساليب التنبؤ، المعهد العربي للتخطيط، العدد14، الكويت، فيفري 2003، ص. 6.

[2] Philippe Marie, Prévision de la demande, Consortium de recherche de la foret au client, Québec, P.12.

[3] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، مرجع سابق، ص.398.

[4] خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ص.2.

[5] Philippe Marie, Op.cit, P.13.

واحدة للسلسلة الزمنية بين كل قمتين متتاليتين على منحنى السلسلة الزمنية، هذا ما يتطلب أن تكون السلسلة الزمنية بفترات زمنية طويلة من أجل تكرار حدوث التغيرات الدورية[1].

إن التغيرات الدورية هي مماثلة للتغيرات الموسمية، إلا أن اتساع وطول الدورات يمكن أن تختلف مع مرور الوقت وغالبا ما ترتبط هذه الحركات مع الدورات الاقتصادية (التضخم، الركود، البطالة،...)، لهذا السبب فإن هناك حاجة لـ (15 أو 20 سنة) من البيانات لتحديد التغيرات الدورية[2].

4. التغيرات غير المنتظمة (التغيرات العشوائية)

تعرف التغيرات غير المنتظمة بأنها عبارة عن سلسلة من الحركات الصغيرة التي لا تتبع أي نمط يمكن التعرف عليه، تظهر هذه التغيرات أحداث غير متوقعة ولا تتكرر عبر الزمن مثل: الفيضانات، الحروب، الاضرابات، الانتخابات،...الخ[3].

تعرف بأنها التغيرات الحاصلة في الاتجاه العام للسلسلة التي لا يمكن اعتبارها موسمية أو دورية[4].

تعرف كذلك بأنها تغيرات شاذة وطارئة تحدث نتيجة لعوامل المصادفة، إذن فهي كل التغيرات التي لا يمكن توقع حدوثها أو قياسها أو تحديد نطاق تأثيرها[5].

ثالثا: أهداف السلاسل الزمنية

يمكن تلخيص أهداف استخدام السلسلة الزمنية فيما يلي[6]:

- إن تتبع تاريخ متغير معين يمكن من اكتشاف بعض الأنماط من أجل وصف التوقعات، هنا يتم افتراض أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج ومن خلال تحليل مفصل يمكن وضع توقعات قوية تتصدى للتغيرات المفاجئة وغير المتوقعة؛
- خلق الروابط بين المتغيرات من أجل إجراء المقارنات والارتباطات، وبالتالي التمكن من استبعاد بعض العلاقات التي لا معنى لها داخل السلسلة الزمنية أو إدخال علاقات أخرى تتفاعل مع السلسلة الملاحظة؛
- تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات؛

[1] حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، مرجع سابق، ص. 436،437.

[2] Philippe Marie, Op.Cit, P.13

[3] Ibid, P.14.

[4] خالد زهدي خواجة، مرجع سابق، ص. 3.

[5] عبلة مخرمش، تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة ورقلة، 2006، ص.23.

[6] Emmanuel César, Bruno Richard, Les séries temporelles, 2006, P.5, 7, Article disponible sur le site internet : http://georges.gardarin.free.fr/surveys_DM/Survey_time_series.pdf, Consultée (27/10/2014).

- تحديد الاتجاهات والدورات ومن خلالها فمن الممكن تحليل التفاعلات بين مختلف المتغيرات من أجل تحقيق التوازن؛
- تصحيح التغيرات الموسمية فبمقارنة مستوى الموسمية عبر سنتين مثلا سنتمكن من استنتاج السلوك، وسيتم توفير معلومات إضافية ضرورية لصقل القيم الموسمية وفهم تطورها؛
- اكتشاف أية تغيرات هيكلية مثل التغير الدائم أو المؤقت في الطريقة التي يتم بها إنشاء المتغير؛
- الرقابة على العمليات فمن الضروري تعيين المتغيرات التي لها تأثير قوي على بقية الاقتصاد من أجل توقع التطورات المحتملة.

المطلب الثالث: أساليب التنبؤ المالي

تعتبر أساليب التنبؤ المالي إحدى الأدوات الحديثة المستخدمة من طرف المدقق الخارجي التي تهدف إلى مساعدته على وضع التقديرات حول الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تحدث في المستقبل، من أجل وضع الخطط والوسائل التي تمكنه من مواجهة هذه الظروف، وحماية مستخدمي القوائم المالية وحماية نفسه من المساءلة القانونية لعدم بذله العناية المهنية اللازمة، من أهم هذه الأساليب نجد أسلوب التخطيط المالي وأسلوب التدفق النقدي، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كلا الأسلوبين.

أولا: أسلوب التخطيط المالي

يعرف التخطيط المالي بأنه اتخاذ القرارات بما سيتم عمله لمواجهة التطورات التي قد تنشأ في المستقبل والتخطيط لمواجهتها، هذه التطورات متعددة منها الداخلي الذي يمكن السيطرة عليه ومنها الخارجي الذي لا يستطاع التحكم به[1].

تعرف الخطة المالية بأنها عبارة عن وثيقة تحدد ما يجب القيام به خلال فترة مستقبلية محددة، لذلك فإن عملية التخطيط المالي تتضمن القيام بما يلي[2]:

- تحليل أثر الخيارات المالية والاستثمارية المتاحة للمؤسسة؛
- توقع النتائج المستقبلية للقرارات الحالية تجنبا للمفاجآت وتفهم العلاقات بين الحاضر والمستقبل؛
- التقرير بشأن اختيار أحد البدائل المتاحة؛
- قياس النتائج في ضوء الخطة الموضوعة.

[1] زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص. 192.
[2] مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص. 422.

يتم استخدام أسلوب التخطيط المالي من طرف المدقق الخارجي من أجل التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة في المستقبل وذلك قبل ظهور الحاجة الفعلية للأموال بفترة كافية، من أجل أن يكون التخطيط المالي فعالا يجب توافر مجموعة من الاعتبارات وهي[1]:

- **دقة عملية التنبؤ**: تتوقف كفاءة الخطة المالية على مدى دقة التنبؤات التي تقوم عليها الخطة، وترجع صعوبة عملية التنبؤ إلى ضرورة وضع تصورات تشمل كافة الظروف المحيطة بالمؤسسة وذلك جنبا إلى جنب مع الظروف الداخلية، عند القيام بعملية التنبؤ لابد من دراسة كل الظروف المتوقعة وغير المتوقعة؛

- **الوصول إلى أفضل خطة مالية ممكنة**: لا يوجد نموذج محدد يساعد على وضع أفضل خطة مالية، لذلك يجب على المدقق الخارجي مواجهة كافة المشاكل والظروف المتوقعة ويحدد على ضوئها أفضل البدائل الممكنة؛

- **مراجعة ومتابعة الخطة المالية**: لابد من متابعة التنبؤات التي تم بناء الخطة المالية في ضوئها خاصة في حالة حدوث بعض الظروف غير المتوقعة، فالخطة المالية تستخدم كمعيار للحكم على الأداء في المستقبل، إن عملية تقييم الأداء لا تكون ذات فائدة إلا إذا أخذت الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.

يمكن تلخيص أهم أهداف استخدام التخطيط المالي من طرف المدقق الخارجي فيما يلي:

- التنبؤ باحتياجات المؤسسة للأموال في المستقبل؛

- التعرف على كيفية استغلال المؤسسة لمواردها المالية ومدى إمكانية مواجهتها للظروف غير المتوقعة؛

- التعرف على المصادر التي تلجأ إليها المؤسسة لتغطية احتياجاتها المالية؛

- يمكن من توفير الوقت والجهد من خلال معرفة المدقق الخارجي للأهداف الواجب تحقيقها وتركيزه على المجالات والعلاقات غير الاعتيادية؛

- الرقابة الفعالة على الأداء المالي للمؤسسة من خلال مقارنة هذا الأداء مع ما تم التخطيط له وتوقعه من طرف المدقق الخارجي، من أجل التعرف على الانحرافات المتوقعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفي الوقت المناسب؛

- تمكين المدقق الخارجي من تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة لتحقيق أهدافه وذلك بناء على الخطة التي تم وضعها؛

- تمكين المدقق الخارجي من تحليل الأداء المالي للمؤسسة من خلال تتبع اتجاهه عبر السنوات السابقة، بالإضافة إلى التعرف على وضعية المؤسسة بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه؛

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص. 126،127.

ثانيا: أسلوب التدفق النقدي

يعرف التدفق النقدي بأنه عبارة عن توقع مبني على أسس سليمة ومنطقية لكمية ومواعيد المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية مستقبلية معينة، إذن فالتدفق النقدي يعطي فكرة عن مواعيد دخول النقدية للمؤسسة ومواعيد خروجها، كما يوفر معلومات عن كمية ونوعية التمويل الذي تحتاجه المؤسسة ومواعيد تلك الاحتياجات، ونوع التمويل الأنسب لتلبية هذه الاحتياجات، كما يمكن من الرقابة الفعالة على ما هو موجود وكذلك مراقبة سيولة المؤسسة[1].

استخدم أسلوب التدفق النقدي من طرف المدقق الخارجي وذلك من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة محل التدقيق، التي تمكنه من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق نقدي ايجابي في المستقبل بالإضافة إلى التنبؤ بالفشل المالي، لقد تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية هي أفضل من تلك المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية الأخرى من أجل الحكم على سيولة المؤسسة[2].

فالنسب المالية المشتقة من الميزانية لا تقدم الوضع المالي للمؤسسة إلا خلال لحظة أو تاريخ معين، أما قائمة التدفق النقدي فهي توضح نشاط المؤسسة خلال فترة مستمرة، بالإضافة فإن قائمة الدخل تقدم نتائج العمليات خلال فترة من الزمن، لكنها لا تكشف عن أية تغيرات هامة في الموارد الناجمة عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية، أما قائمة التدفقات النقدية فهي تكمل كل من الميزانية وقائمة الدخل من خلال توفير معلومات إضافية تتعلق بقدرة المؤسسة على النمو وتسديد التزاماتها[3].

اتفق العديد من الكتاب على فائدة نسبة التدفق النقدي للتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة، يمكن للمدققين عن طريق تحليل النسب في قائمة التدفق النقدي مراقبة إشارات الخطر والعلاقات المضللة، كالتقلبات غير الاعتيادية وغير المتوقعة في علاقات القائمة المالية[4].

تم استخدام أسلوب التدفق النقدي من أجل التعرف فيما إذا كانت الأنشطة الاستثمارية قد تم تمويلها داخليا (عن طريق توظيف الأرباح، إدارة رأس المال العامل)، أو خارجيا (عن طريق الاقتراض)، بالإضافة إلى أن هذه القائمة تساعد على معرفة

[1] مفلح عقل، مرجع سابق، ص. 431.

[2] حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 24، 2008، ص.210.

[3] Urbance Frank.R, The power of cash flow ratios, Department of accounting, Mitchell college of business university of south Alabama, Alabama, USA, 1998, P.2.

[4] حكمت أحمد حسن، كشف التدفق النقدي: ضرورة أم ترف؟، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، الرمادي، عمان، الأردن، 2008، ص. 9،10

قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية فضلا عن دفع توزيعات للأرباح، كما أنها مؤشر عن كمية النقدية المتحصل عليها أو التي تم دفعها من طرف المؤسسة لفترة معينة من الزمن[1].

من استخدامات أسلوب التدفق النقدي هو تقييم الأداء النسبي للمؤسسة من خلال عنصرين أساسيين وهما: الكفاية والكفاءة، فالكفاية تشير إلى تدفقات نقدية كافية لتوفير احتياجات المؤسسة، كما تحدد أيضا التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة من أجل تغطية مدفوعات الديون طويلة الأجل أو شراء أصول ودفع عوائد الأسهم، أما الكفاءة فتشير إلى التدفقات النقدية المحققة من طرف المؤسسة مقارنة مع السنوات السابقة أو مع مؤسسات أخرى[2].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهداف استخدام أسلوب التدفق النقدي من طرف المدقق الخارجي فيما يلي:

- التعرف على الوضع النقدي للمؤسسة في المدى القصير الأجل؛
- التعرف على الطريقة التي تتبعها المؤسسة في تمويل احتياجاتها، حيث أن الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي يجعل المدقق الخارجي حذرا من عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بجميع التزاماتها في المستقبل؛
- التعرف على كمية مقبوضات ومدفوعات المؤسسة ووضعها النقدي وفيما إذا كانت ستحقق فائضا نقديا مما يجعل المؤسسة في وضعية حسنة، أو أنها ستحقق عجزا نقديا وهذا ما يجعل المؤسسة في وضعية حرجة وبالتالي إمكانية مواجهتها لمشاكل مالية صعبة في المستقبل القريب، هذا ما سيكون له أثر سلبي على حقوق مستخدمي القوائم المالية؛
- توجيه انتباه المدقق الخارجي إلى العلاقات والتقلبات غير العادية في العلاقات بين العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية، هذا ما يمكنه من تعديل خطة التدقيق وطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة للحصول على أدلة التدقيق؛
- تمكين المدقق الخارجي من التعرف على وضعية المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة لمعرفة اتجاه أداء المؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على وضعية المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة لمعرفة المركز التنافسي للمؤسسة.

[1]Maxwell Samuel Amuzu, Cash flow ratios as a measure of performance of listed companies in emerging economies: The Ghana example, A dissertation submitted in fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, ST. Clements university, 2010, P. 18,19.

[2]Younes Badavar Nahandi and All, Evaluating the ability of cash flow ratios in predicting auditor's opinion, International journal of advanced studies in humanities and social science, Vol.1, Issue.4, 2013, P. 329.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم أدوات الإجراءات التحليلية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): أهم الأدوات المستخدمة في الإجراءات التحليلية

النوع	التصنيف	الهدف من الاستخدام
الأدوات التقليدية	**التحليل المالي**	تقييم أداء المؤسسة خلال السنة المالية ومعرفة مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
	النسب المالية	التعرف على مختلف العلاقات المكونة لعناصر القوائم المالية.
	المقارنات البسيطة	التعرف على تطور أداء المؤسسة عبر الزمن، معرفة أداء المؤسسة مقارنة مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس الصناعة
الأدوات الحديثة	**الانحدار الخطي**	التنبؤ بقيمة رصيد معين في المستقبل بناء على قيمته الفعلية الظاهرة في القوائم المالية، بالإضافة إلى التمكن من التنبؤ بمستقبل المؤسسة على المدى البعيد.
	السلاسل الزمنية	تتبع التغير في الأرصدة والمعاملات عبر الزمن والتنبؤ بما ستكون عليه هذه الأرصدة في المستقبل.
	أساليب التنبؤ المالي	وضع التقديرات والتنبؤات حول وضعية المؤسسة في المستقبل ومدى قدرتها على تسديد التزاماتها المالية، وبالتالي مدى قدرتها على الاستمرار في أداء عملياتها التشغيلية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول يتبين أن الأدوات التقليدية المستخدمة في الإجراءات التحليلية قد أثبتت عجزها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة ووضعيتها في المستقبل البعيد، حيث اقتصرت على دراسة اتجاه تطور أداء المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة، أو معرفة أدائها مقارنة بمثيلاتها في الصناعة، أما الأدوات الحديثة فقد أثبتت قدرتها على التنبؤ بوضعية المؤسسة في المستقبل باستخدام لماذج الإحصائية والرياضية المتطورة والتنبؤ بالعلاقات الشاذة، بالإضافة إلى مساعدة المدقق الخارجي على إجراء كل من المقارنات الداخلية والخارجية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نتوصل إلى أن الإجراءات التحليلية هي من أهم الأساليب المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، لذلك فقد اهتمت الجمعيات المهنية بهذا الأسلوب وقد أوردت له المعيار الدولي ISA_{520}، من أهم استخدامات هذا الأسلوب:

- تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي من التعرف على العلاقات غير العادية والانحرافات عن ما هو موجود فعلا؛
- تساعد الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي في مطابقة التوقعات التي يضعها بناء على خبرته المهنية، أو التوقعات الموضوعة من طرف المؤسسة مع ما هو محقق فعلا؛
- تعد الإجراءات التحليلية أسلوبا هاما من أجل تحديد العناصر التي تحتوي على أخطاء جوهرية، سواء على مستوى القوائم المالية ككل أو عند مستوى فئات المعاملات والاثباتات؛
- يؤدي استخدام الإجراءات التحليلية إلى تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق فهي من أقل أنواع اختبارات التدقيق تكلفة؛
- تستخدم الإجراءات التحليلية في مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، فهي تستخدم خلال مرحلة التخطيط من أجل تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، كما تستخدم خلال مرحلة تنفيذ التدقيق من أجل التعرف على مخاطر الأخطاء الجوهرية والتحكم فيها، أخيرا فإنها تستخدم خلال المرحلة النهائية من أجل الحكم على سلامة القوائم المالية ككل بالإضافة إلى التحقق من مدى استمرارية المؤسسة؛
- تمكن الإجراءات التحليلية من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة وعدم قدرتها على الاستمرار في عملياتها التشغيلية؛
- التعرف على وضعية المؤسسة مقارنة بالسنوات السابقة، بالإضافة إلى مقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس قطاع الصناعة.

الفصـــل الثاني:

الإطار المفاهيمي لمخاطر التدقيق الخارجي

مقدمة الفصل

استجابة للتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال الحديثة، ظهر منهج التدقيق القائم على أساس المخاطر وازدادت مسؤولية المدقق الخارجي بوجوب بذل العناية المهنية اللازمة من أجل تقييم المخاطر الممكن مواجهتها أثناء ممارسة مهامه، و تحديد المستوى المقبول لهذه المخاطر الذي يمثل أحد المحددات الأساسية التي يرتكز عليها المدقق الخارجي لتحديد نطاق وتوقيت ومدى الإجراءات المناسبة التي تمكنه من إبداء رأي سليم حول مدى عدالة وصحة القوائم المالية المعروضة عليه.

يمثل نموذج مخاطر التدقيق الخارجي المرجع الذي يستند إليه المدقق الخارجي عند تقييمه للمخاطر، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على ماهية مخاطر التدقيق الخارجي وأنواعها، بالإضافة إلى تحديد أهم الخطوات المتبعة من طرف المدقق الخارجي عند تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي، كما سيتم التعرف على المكونات الأساسية لنموذج مخاطر التدقيق الخارجي و مزايا استخدام هذا النموذج، وأخيرا سيتم التطرق إلى مفهوم الأهمية النسبية وكيفية تطبيقه من طرف المدقق الخارجي وعلاقته بمخاطر التدقيق الخارجي، باعتباره يمثل مستوى الدقة الذي يؤثر على مدى انتظام ومصداقية الحسابات السنوية للمؤسسة، إذن تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية مخاطر التدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: نموذج مخاطر التدقيق الخارجي.

المبحث الثالث: مخاطر التدقيق الخارجي ومستوى الأهمية النسبية.

المبحث الأول: ماهية مخاطر التدقيق الخارجي

تعتبر مخاطر التدقيق الخارجي المخاطر الأساسية التي يمكن للمدقق الخارجي مواجهتها أثناء قيامه بعملية التدقيق الخارجي للقوائم المالية، لقد حددت المعايير الدولية للتدقيق هذه المخاطر في ثلاثة عناصر أساسية والمتمثلة في: المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر عدم الاكتشاف، سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم هذه المخاطر والعوامل المؤثرة في عملية تقييمها من طرف المدقق الخارجي من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم مخاطر التدقيق الخارجي.

المطلب الثاني: مكونات مخاطر التدقيق الخارجي والعوامل المؤثرة في تقييمها.

المطلب الثالث: خطوات تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر التدقيق الخارجي

إن أول ظهور لمفهوم خطر التدقيق كان غير واضحا وغير محددا، فقد ارتبط هذا المفهوم باستخدام المدقق الخارجي للمعاينة الحكمية التي تتطلب استخدام الحكم الشخصي وهذا ما يؤدي إلى خطر التدقيق، ثم اهتمت العديد من المنظمات والعديد من الباحثين بضرورة تعريف وتحديد المدقق الخارجي للمخاطر التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ مهمته.

أولا: تعريف مخاطر التدقيق الخارجي

كانت أول محاولة لتعريف الخطر وتحديد مكوناته من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي من خلال التقرير رقم 39 لسنة 1981 ثم التقرير رقم 47 لسنة 1983، حيث تم تعريف خطر التدقيق وفقا لهذا التقرير بأنه: "الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية"[1].

كما يمكن تعريف مخاطر التدقيق بأنها قيام المدقق الخارجي بإبداء رأي ملائم عندما تكون القوائم المالية محرفة ماديا، أو إبداء رأي غير ملائم عندما تكون القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية[2].

[1] أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سابق، ص. 66.

[2] Gerald Lobo, Yuping Zhao, Relation between audit effort and financial report misstatements : Evidence from quarterly and annual restatements, Accounting review, Forthcoming, May 14, 2013, P.5.

يجب على المدقق الخارجي التفرقة بين نوعين من التحريف المادي وهما:

- **التحريف المادي الناتج عن الأخطاء:** تعبر الأخطاء عن أعمال غير عمدية، تتضمن أخطاء حسابية في البيانات المالية المكونة للقوائم المالية، أو أخطاء ناتجة عن السهو أو سوء تطبيق المبادئ المحاسبية؛
- **التحريف المادي الناتج عن الغش:** يشير مصطلح الغش إلى فعل مقصود في تحضير بيانات مالية محرفة، تنشأ هذه البيانات من تقارير مالية احتيالية أو من اختلاس أصول المؤسسة.

يقصد بمخاطر التدقيق أن يقوم المدقق بإصدار رأي غير ملائم حول القوائم المالية التي تمت مراجعتها نظرا لفشله في اكتشاف أخطاء جوهرية موجودة في المعلومات التي تظهرها القوائم المالية، أو لإصداره لرأي متحفظ حول قوائم مالية لا تتضمن أخطاء جوهرية[1].

من خلال هذا التعريف نجد أن المخاطر التي يواجهها المدقق الخارجي عند إصدار رأيه حول القوائم المالية يمكن أن تكون:

- **مخاطر من النوع ألفا:** يطلق على هذا النوع من المخاطر اسم "**مخاطر الرفض الخاطئ**"، لأنها ناتجة عن رفض المدقق الخارجي للمصادقة على قوائم مالية عادلة، كما يطلق عليها كذلك "**مخاطر الكفاءة**" لأنه نتيجة رفض المدقق الخارجي للقوائم المالية وهي لا تحتوي على أخطاء جوهرية سيكلفه تكلفة أكبر، وجهدا إضافيا نتيجة قيامه بإجراءات إضافية والتوسع في الفحص، يتم التغلب على هذا النوع من المخاطر عن طريق زيادة اختبارات التحقق وزيادة مستوى الثقة[2].
- **مخاطر من النوع بيتا:** يطلق على هذا النوع من المخاطر "**مخاطر القبول الخاطئ**"، لأنها ناتجة عن قبول المدقق الخارجي للقوائم المالية رغم أنها تحتوي على أخطاء جوهرية، كما يطلق على هذا النوع كذلك "**مخاطر الفعالية**" لأنه سيتسبب في تقليل فعالية عملية التدقيق[3].

إن هذا النوع من المخاطر سيعرض المدقق الخارجي للمساءلة القانونية وفقدان حقه في الممارسة المهنية، ولا يمكن للمدقق الخارجي إلغاء هذا النوع من المخاطر لكن يمكن تقليل درجة المخاطرة إلى القدر الذي يكون لديه استعداد لتحمله.

---

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص.94.
[2] فاطمة حشتي، المحاسبة: نفوذ مسؤولي بعض الجهات الحكومية، الجريدة، العدد 379، 10 أغسطس 2008، ص.1.
[3] مرشد عبد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص.213,

إن هناك جملة من العوامل التي تؤدي إلى فشل المدقق الخارجي في اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية نذكر منها ما يلي[1]:

- أن الأدلة والبراهين المستخدمة عند أداء عملية التدقيق تعتمد على أسلوب العينات، لذلك فإن القرار الذي يتوصل إليه المدقق الخارجي من فحص العينة يختلف عن القرار الذي يمكن أن يتوصل إليه في حالة قيامه بفحص جميع مفردات المجتمع؛
- قصور في نظام الرقابة الداخلية، حيث أن نظام الرقابة الداخلية لا يوفر دليلا مطلقا حول منع حدوث الأخطاء واكتشافها عند وقوعها وتصحيحها، هذا راجع لمحددات التكلفة والمنفعة أو عدم كفاءة العنصر البشري الذي يتولى تنفيذ إجراءات هذا النظام؛
- معظم قرائن التدقيق هي مقنعة وليست حاسمة؛
- الخطأ البشري، فمهما قام المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة فإن رأيه يكون دائما عرضة للخطأ.

الجدول الموالي يلخص أهم القيود التي تحد من قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف التحريفات والأخطاء الجوهرية:

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص. 96.

جدول رقم (03): حدود عملية التدقيق الخارجي

حدود عملية التدقيق	الأسباب
استعمال المعاينة	كل عينة تمثل أقل من 100% من حجم المجتمع سوف تمثل خطر يؤدي إلى وجود أخطاء لا يتم اكتشافها.
حدود نظام الرقابة الداخلية	مهما كان نظام الرقابة كفأ وفعالا فإنه يمكن التحايل أو تجاوزه من قبل الإدارة أو عن طريق التواطؤ بين الموظفين.
الغش غير المكتشف	إن الغش هو عبارة عن أعمال متعمد إخفاؤها لعدم التمكن من اكتشافها، لذلك فإن هناك دائما مخاطر لعدم التمكن من اكتشافها.
طبيعة أدلة الإثبات المتاحة	يمكن أن تكون أدلة الإثبات مقنعة بدلا أن تكون قاطعة
مدى توفر أدلة الإثبات	عدم توفر الأدلة الكافية من أجل التوصل إلى استنتاجات مطلقة حول التأكيدات الخاصة، من أمثلتها تقديرات القيمة العادلة.
الثقة في الأحكام المصدرة من طرف المدقق الخارجي	إن الحكم المهني هو ضروري من أجل: - معرفة ومعالجة عوامل الخطر بطريقة مناسبة؛ - التقرير عن أدلة الإثبات التي يتم تجميعها؛ - تقييم التقديرات المعدة من قبل الإدارة؛ - التوصل إلى الاستنتاجات القائمة حول العناصر المهمة وكذلك حول إقرارات الإدارة.
صعوبة ضمان الاكتمال	هناك خطر حول أن بعض المعلومات المهمة لا يتم معرفتها، أو جمعها من طرف المدقق الخارجي، أو تلك التي قد تم إخفاؤها.

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P. 25, 26.

من خلال الجدول السابق نتوصل إلى أنه مهما تكن طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المطبقة من طرف المدقق الخارجي، فإنه سيصل إلى تأكيد معقول وليس مطلق حول خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية نظرا للقيود الملازمة لعملية التدقيق كاعتماد المدقق الخارجي على الحكم الشخصي، وإجراء التقديرات والتنبؤات حول ما سيكون عليه رصيد الحساب في المستقبل، بالإضافة إلى كبر حجم المعاملات وعدم تمكن المدقق الخارجي من تدقيق كل هذه المعاملات وبالتالي لجوئه إلى استخدام أسلوب المعاينة، والنتائج المتوصل إليها من دراسة العينة لا تعني بالضرو رة تمثيلها للنتائج التي يتم التوصل إليها من دراسة المجتمع ككل.

ثانيا: العوامل المؤثرة في تقدير المدقق الخارجي لمخاطر التدقيق النهائي

إن تقدير المدقق الخارجي لمستوى مخاطر التدقيق المقبولة يتأثر بجملة من العوامل نذكر منها ما يلي[1]:

- **مدى اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية محل التدقيق:** على المدقق الخارجي أن يحدد مستوى منخفض للمخاطر المقبولة في حالة كان عدد المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية كبيرا، هذا ما يتطلب منه زيادة نطاق الاختبارات الأساسية من أجل جمع الأدلة الكافية و المقنعة، التي تمكنه من إبداء رأي سليم حول القوائم المالية المعروضة عليه.

يمكن للمدقق الخارجي معرفة حجم المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية عن طريق التعرف على حجم أعمال المؤسسة، حيث كلما كبر حجم أعمالها زاد عدد المهتمين بقوائمها المالية، بالإضافة إلى التعرف على الهيكل التمويلي للمؤسسة، فكلما اعتمدت المؤسسة على الغير في تمويل عملياتها زاد عدد المهتمين بالقوائم المالية خاصة المقرضين والدائنين الحاليين والمرتقبين.

- **احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية بعد إصدار تقرير التدقيق:** على المدقق الخارجي أن يقوم بدراسة مدى قدرة المؤسسة محل التدقيق على الاستمرار في نشاطها بعد إصدار تقريره عن السنة الجارية واحتمال تعرضها للفشل المالي في المستقبل، عن طريق استخدامه للإجراءات التحليلية التي تساعده في التنبؤ باحتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية، هذا ما يساعده على تقدير المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الذي يضمن له إبداء رأي معقول حول القوائم المالية المعروضة عليه، من أهم المؤشرات المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي ما يلي:

- **مركز سيولة المؤسسة:** كلما كانت المؤسسة تعاني من نقص في السيولة، كلما دل ذلك على احتمال عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير عند حلول موعد استحقاقها.
- **نتائج أعمال السنوات السابقة:** إذا استنتج المدقق الخارجي أن أرباح المؤسسة هي في انخفاض مستمر في السنوات السابقة، وأن الخسائر هي في تزايد من سنة إلى أخرى، فإن هذا مؤشر لاحتمال مواجهة المؤسسة لمخاطر الإفلاس، لذلك يجب على المدقق الخارجي وضع مستوى منخفض لمخاطر التدقيق.

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص. 101، 104.

- **طريقة تمويل المؤسسة:** إذا كانت المؤسسة تعتمد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل أصولها طويلة الأجل، فإن مخاطر مواجهة صعوبات مالية سوف ترتفع خاصة إذا كانت نتائج أعمالها في تدهور، هذا ما يجعل المؤسسة غير قادرة على تسديد الأعباء المالية مما يعرضها لمخاطر الإفلاس.
- **طبيعة أعمال المؤسسة:** يجب على المدقق الخارجي بذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بعملية التدقيق، لأن هناك بعض الأعمال التي تكون أخطر من أعمال أخرى نتيجة لأن احتمال إفلاس المتعاملين فيها يكون أكبر.
- **كفاءة الإدارة:** على المدقق الخارجي تقييم كفاءة الإدارة وقدرتها على تسيير أمور المؤسسة، وذلك عن طريق اعتماده على الإجراءات التحليلية التي تمكنه من التعرف على مستوى إدارة المؤسسة.
- **مدى أمانة إدارة المؤسسة:** تعد أمانة الإدارة من العوامل الهامة التي تؤثر على مخاطر التدقيق المقبولة، حيث أن وجود إدارة ذات أمانة وقيم أخلاقية مرتفعة من شأنه أن يساعد المدقق الخارجي على التغلب على المخاطر التي يواجهها أثناء عملية التدقيق، وعلى العكس من ذلك فإن قلة أمانة الإدارة يؤدي إلى زيادة مخاطر التدقيق، بالتالي انخفاض قيمة مخاطر التدقيق المقبولة وزيادة كمية الاختبارات والإجراءات التي سوف يقوم بها المدقق.

المطلب الثاني: مكونات مخاطر التدقيق الخارجي والعوامل المؤثرة في تقييمها

تتكون مخاطر التدقيق الخارجي من ثلاث مكونات أساسية وهي: المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة، مخاطر عدم الاكتشاف، يجب على المدقق الخارجي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي يكون لها دور في حدوث أخطاء جوهرية أو تحريفات هامة على مستوى القوائم المالية ككل، بالإضافة إلى مستوى أرصدة المعاملات وفئات العمليات، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أنواع مخاطر التدقيق الخارجي و أهم العوامل التي تؤثر في تقييم المدقق الخار جي لهذه المخاطر.

أولا: المخاطر الملازمة (المخاطر المتأصلة)

تعتبر المخاطر الملازمة من أهم مكونات مخاطر التدقيق كونها تؤثر على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، ترتبط المخاطر الملازمة بطبيعة المؤسسة محل التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق، لذلك فإن هذه المخاطر لا تتوقف على المدقق الخارجي وإنما تعتمد على المؤسسة محل التدقيق.

وردت عدة تعريفات للمخاطر الملازمة ومن أهمها:

هي قابلية رصيد الحساب أو فئات المعاملات للأخطاء الجوهرية بشكل فردي أو عند تجميعها مع تحريفات في أرصدة أو فئات أخرى، بغض النظر عن الرقابة الداخلية ذات الصلة[1].

إن تقييم المدقق الخارجي للمخاطر الملازمة يختلف من حساب إلى آخر في القوائم المالية، فهناك بعض الحسابات التي تكون عرضة للتحريف الجوهري أكثر من غيرها من الحسابات الأخرى، كما أن هناك بعض العمليات التي تؤثر على المخاطر الملازمة كالتالي:

- حجم ومقدار العمليات المالية، حيث كلما زادت قيمة العمليات المالية والأرصدة فإن المخاطر الملازمة تكون أكبر؛
- مدى تعقد العمليات الحسابية التي تؤثر على أرصدة الحسابات أو مجموعة العمليات المالية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر الملازمة؛
- العمليات صعبة التدقيق، حيث أن وجود عمليات مالية جوهرية وضخمة ومن الصعب تدقيقها يؤدي إلى زيادة المخاطر الملازمة؛
- طبيعة الحسابات أو العمليات أو الافصاحات بالقوائم المالية، حيث أن الحسابات التي تتضمن تقديرات محاسبية ستكون عرضة للتحريف الجوهري أكثر من العمليات المالية التي تكون فعلية وليست تقديرية، كمثال على ذلك يقوم المدقق الخارجي بوضع حد أعلى للخطر الملازم عند تقييم حساب الذمم المدينة لأن الحسابات المشكوك في تحصيلها يخضع للتقدير المحاسبي، في حين أن حساب النقدية والنقدية المعادل لها يكون تقييمهما بوضع حد أدنى للخطر الملازم، حيث أن هذا الحساب لا يخضع للتقدير وبالتالي يكون أقل عرضة للتلاعب.

[1]Fearnley.S and all, Auditor independence and audit risk : A reconceptualization journal of international accounting research 4(1), Glasgow eprints service, 2005, P.5.

يمكن تعريف المخاطر الملازمة بأنها قابلية هدف التدقيق أو رصيد حساب معين لاحتوائه على أخطاء بافتراض عدم وجود ضوابط رقابية[1].

من خلال هذا التعريف نستنتج الفرق الجوهري بين كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، من حيث أن المخاطر الملازمة يتم تقييمها من قبل المدقق الخارجي قبل التعرف على نظام الرقابة الداخلية وقبل قيامه بتقييم مدى فعاليته، أما مخاطر الرقابة فيتم تقييمها بعد التعرف على نظام الرقابة الداخلية.

تعرف بأنها المخاطر العامة التي تتمثل في احتمال ظهور أخطاء جوهرية محددة لخصوصية المؤسسة وبيئتها وطبيعة الحسابات والعمليات التي تؤثر على وجود آثار على عمليات التدقيق، من خلال توليد أخطاء محتملة تؤثر على القوائم المالية[2].

إذن فالمخاطر الملازمة هي مقياس يبين تقديرات أو توقعات المدقق الخارجي بتجاوز الأخطاء الموجودة في الحساب للقدر المسموح به، ذلك قبل دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية[3].

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن المخاطر الملازمة تتميز بالخصائص التالية:

- يتم تقييم المخاطر الملازمة بافتراض عدم وجود سياسات وإجراءات فعالة للرقابة الداخلية على أساس أن هيكل الرقابة له خطر مستقل يتمثل في مخاطر الرقابة؛
- تتأثر المخاطر الملازمة بطبيعة وحجم الحسابات في القوائم المالية؛
- تتأثر المخاطر الملازمة بمقدار ومدى تعقد العمليات الحسابية التي تؤثر على أرصدة الحسابات المكونة للقوائم المالية؛
- إن المخاطر الملازمة هي مقياس لتقدير المدقق لاحتمال وجود تحريفات جوهرية في رصيد حساب ما أو مجموعة من العمليات؛
- تمثل المخاطر الملازمة مقياس يبين مقدار تجاوز الخطأ الموجود في الحساب للمقدار المقدر والمسموح به من قبل المدقق الخارجي.

[1] Keith E .Harisom and all, The audit risk model under the risk of fraud, Lawrence, 2003, P .8.
[2] Radu Flored, Romona Florea, The implications of inherent assessment in audit risk limitation, 2012, P.299, Disponible sur le site : http://www.ugb.ro/etc, Consultée le (12/11/2014).
[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص.108.

إن تقييم المدقق الخارجي للمخاطر الملازمة يتأثر بالعديد من العوامل التي قد تكون خارج نطاق المؤسسة أو عوامل داخل نطاق المؤسسة، يمكن أن نذكر منها ما يلي[1]:

- **طبيعة عمل المؤسسة:** إذا كانت المؤسسة تعمل في صناعة التكنولوجيا العالية سريعة التغير فإنها ستواجه خطر تقادم المخزون، فالابتكارات السريعة قد تؤدي إلى كون منتجات المؤسسة قديمة، هذا ما يؤدي إلى عدم تقييم المخزون بشكل مناسب مما يؤدي إلى ظهور الخطر الملازم، وبالتالي فإنه من المستحسن على المؤسسة التقرير على أن المخاطر الملازمة عالية، مما يتوجب تعيين مدقق خارجي ذو خبرة لإجراء اختبارات أكثر شمولا وتدقيق أكثر دقة لحساب المخزون؛
- **العوامل التي تؤثر على الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة:** على المدقق الخارجي دراسة حالة الصناعة للمؤسسة محل التدقيق، كالأوضاع الاقتصادية التنافسية السائدة، التغيرات التكنولوجية، الممارسات المحاسبية المشتركة للصناعة؛
- **الضغوطات غير العادية على الإدارة:** قد تكون هناك ظروف تدفع الإدارة إلى ارتكاب أخطاء في البيانات المالية مثل: صناعة تعاني من الفشل المالي لعدة سنوات، أو مؤسسة تفتقر إلى رأس المال الكافي لمواصلة عملياتها؛
- **خبرة الإدارة ومعرفتها بالتغيرات الحاصلة:** إن قلة خبرة الإدارة قد تؤثر على إعداد البيانات المالية للمؤسسة وبالتالي ترتفع المخاطر الملازمة؛
- **نتائج تدقيق السنوات السابقة:** إذا تم الكشف عن أخطاء جوهرية في عملية التدقيق السابقة، فإنه من الممكن أن نفس النوع من الأخطاء الجوهرية يحدث في العام الحالي، فمثلا عندما تكون هناك أخطاء جوهرية بمفردها أو عند تجميعها في تسعير المخزون وقد تم اكتشافها في عملية التدقيق السابق، فإن المدقق الخارجي يميل إلى استخدام مخاطر ملازمة عالية عند تدقيق السنة الحالية، ويؤدي اختبارات أكثر شمولا من أجل تقييم النقص في نظام المؤسسة محل التدقيق وكيفية متابعته وتعديله؛

[1] ارجع إلى كل من المرجعين:

- Statement of Auditing Standards (SAS_{300}), Audit risk assessment and accounting and internal control system, January 2004, P.4.
- Karen K.W.li, Risk in auditing-inherent risk, P.4,5, Article disponible sur le site internet : http://www.hkiaat.org/images/uploads/articles/PBEPIII_inherent_risk.pdf, Consultée le 23/11/2014.

- **التدقيق المتكرر لنفس المؤسسة:** إن عملية التدقيق لنفس المؤسسة ولعدد من السنوات يكسب المدقق الخارجي خبرة كبيرة ومعرفة وثيقة الصلة، ومن المنطقي أن المدقق الخارجي سيشعر بمزيد من الثقة عند تدقيق نفس المؤسسة بدلا من مؤسسة جديدة، عادة يتم تحديد مستوى عال من المخاطر الملازمة في السنة الأولى من عملية التدقيق، ثم ينخفض تدريجيا هذا المستوى نتيجة الحصول على المزيد من الخبرة والمعرفة حول المؤسسة محل التدقيق؛
- **الأطراف ذات العلاقة:** تعتبر المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة بالإضافة إلى المعاملات بين الإدارة أو ملاك المؤسسة معاملات الأطراف ذات العلاقة، بما أن هذه المعاملات لا تتم بين طرفين مستقلين فهناك نقص في الشفافية، لذلك يلجأ المدقق الخارجي إلى وضع مخاطر ملازمة عالية في هذا النوع من المعاملات؛
- **المعاملات غير الروتينية:** إن المعاملات غير الروتينية أو غير العادية تشمل مثلا الخسائر الناتجة عن الحرائق، تنفيذ منتج جديد، عمليات الاستحواذ، فعند تسجيل المعاملات التي تحدث نادرا قد لا يكون لدى المؤسسة الخبرة الكافية والوافية لتسجيلها بشكل صحيح، لذلك فمن المرجح أن تكون هناك أخطاء نتيجة نقص الخبرة ذات الصلة، وبالتالي يقوم المدقق الخارجي بتقدير مستوى أعلى للمخاطر الملازمة؛
- **مدى تعقيد الحسابات والمعاملات:** هناك بعض الحسابات التي تتميز بالتعقيد، بالإضافة إلى بعض المعاملات التي تحتاج إلى قدر كبير من الحكم في تقديرها وتسجيلها، مثل: الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة، مخصصات الذمم المدينة التجارية غير قابلة للتحصيل، يكون احتمال حدوث الأخطاء في مثل هذه الحسابات والمعاملات مرتفعا وبالتالي يقوم المدقق الخارجي بتقييم عال للمخاطر الملازمة؛
- **بنية المجتمع:** إن طبيعة العناصر المكونة لمجموع المجتمع تؤثر على احتمالات الأخطاء الجوهرية، فالاحتمال الكبير للأخطاء يؤدي إلى مزيد من التحقيق والاختبار، وبالتالي فإن المدقق يحدد مخاطر ملازمة أعلى للبنود المشكوك فيها مثل المخزونات ذات معدل دوران منخفض، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، قابلية الأصول للخسارة والاختلاس مثل: الأصول النقدية.

من خلال ما سبق نستنتج أنه على المدقق الخارجي الأخذ بعين الاعتبار مجموعتين من العوامل التي يكون لها دور في حدوث أخطاء جوهرية وهما[1]:

- **عوامل تؤثر في احتمالية وجود خطأ أو تحريف على مستوى البيانات المالية:** مثل مدى أمانة إدارة المؤسسة، خبرتها ومعرفتها بالتغيرات الإدارية، وجود ضغوطات غير اعتيادية على إدارة المؤسسة، بالإضافة إلى مراعاة العوامل المؤثرة على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.
- **عوامل تؤثر في احتمالية وجود خطأ أو تحريف في رصيد الحسابات والمعاملات:** مثل قابلية البيانات المالية للتحريف، الاعتماد على الاجتهاد الشخصي في تحديد أرصدة الحسابات، احتمال تعرض أصول المؤسسة للسرقة والاختلاس، وجود عمليات غير عادية ومعقدة.

يمكن تلخيص أهم المخاطر الملازمة المتعلقة بالمؤسسة محل التدقيق في الجدول التالي:

جدول رقم (04): أهم المخاطر الملازمة للمؤسسة محل التدقيق.

طبيعة المخاطر	نوعها	تأثيرها على المخاطر الملازمة
مخاطر متعلقة بطبيعة الحساب.	قيمة رصيد الحساب	ن الحسابات ذات المبالغ الكبيرة ستؤدي إلى زيادة المخاطر الملازمة المتعلقة بها.
	قابلية الحساب للاختلاس	ترتفع المخاطر الملازمة بالنسبة للأصول المعرضة للسرقة والتي من السهل اختلاسها.
	طريقة تحديد قيمة رصيد الحساب	إن الحسابات التي تخضع للتقدير الشخصي في تحديد قيمتها تكون عرضة للأخطاء من الحسابات التي تحدد قيمتها على أساس دليل فعلي، وبالتالي فإن المخاطر الملازمة لهذه الحسابات ستكون عند مستوى عالي لذلك يجب التأكد من مدى سلامة الأسس التي وضع على أساسها هذا التقدير ومدى ملاءمته.
مخاطر متعلقة بطبيعة	طبيعة أعمال المؤسسة	إن هناك بعض أنواع الأعمال التي يكون لها تأثير على المخاطر الملازمة، حيث أنه إذا زادت مخاطر الصناعة زادت قيمة المخاطر الملازمة، لذلك يجب على المدقق الخارجي فهم طبيعة عمل المؤسسة والصناعة التي تنتمي إليها حتى يتمكن من تحديد المخاطر التي تؤثر عليها.

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص. 223.

المؤسسة محل التدقيق	**نزاهة الإدارة**	كلما كانت إدارة المؤسسة تتمتع بالأمانة والنزاهة في تعاملاتها سيؤدي هذا إلى تخفيض المخاطر الملازمة.
	دورية عمليات المؤسسة	إن المخاطر الملازمة تكون مرتفعة في العمليات غير المتكررة وغير الروتينية، وذلك لأن احتمال وقوع الأخطاء فيها يكون أكبر لعدم دراية وإلمام الموظفين بها وعدم معرفتهم للمعالجة المحاسبية السليمة لها.
مخاطر متعلقة بعمل المدقق الخارجي	**نوعية الارتباط**	إذا كان ارتباط المدقق بالمؤسسة محل التدقيق جديدا، أي أنه ليس لديه أية خبرة سابقة بأعمال هذه المؤسسة، فإنه عادة ما يتم وضع المخاطر الملازمة لهذه المؤسسة عند مستوى أعلى حتى يتمكن من إبداء رأي سليم على القوائم المالية دون أن يعرض نفسه لمخاطر المساءلة.
	حجم المجتمع	كلما زاد حجم المجتمع المطلوب فحصه وكثرت عملياته وكانت الأرصدة كبيرة، فإنه على المدقق الخارجي وضع المخاطر الملازمة عند مستوى أعلى وهذا لازدياد احتمال وقوع الأخطاء فيه.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، القاهرة، 2008.

من خلال ما سبق على المدقق الخارجي بذل العناية المهنية الواجبة وبذل الجهد الكافي من أجل التقدير السليم للمخاطر الملازمة، من خلال فهمه لمختلف العوامل المؤثرة على تقديره لهذه المخاطر وتحديد أهميتها النسبية من أجل الوصول إلى مستوى مخاطر التدقيق المرغوب فيه.

ثانيا: مخاطر الرقابة

تتعلق مخاطر الرقابة بكيفية تصميم نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن هذه المخاطر لا تتوقف على المدقق الخارجي لأن تصميم نظام الرقابة الداخلية هو من اختصاص المؤسسة، لكن على المدقق الخارجي تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو كشف الأخطاء عند وقوعها.

تعرف مخاطر الرقابة بأنها الأخطاء التي تكون مادية بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء أخرى ولا يمكن اكتشافها من طرف نظام الرقابة الداخلية[1].

[1]Horatui Rotaru, Op.Cit, P.395.

تعرف بأنها قابلية احتواء التأكيد في القوائم المالية للأخطاء التي لم يتم منعها أو اكتشافها من قبل نظام الرقابة الداخلية[1].

يمكن تعريفها بأنها مخاطر أن الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تحدث في التأكيدات ذات الصلة لن يتم منعها أو اكتشافها من قبل الرقابة الداخلية للمؤسسة، هذا الخطر هو دالة لفعالية الرقابة الداخلية وبالتالي فإن بعض مخاطر الرقابة هو موجود دائما بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية[2].

تعبر مخاطر الرقابة عن المخاطر الخاصة بأن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لن يمنع أو يكتشف أو يصحح في التوقيت المناسب، أي تحريفات في رصيد الحساب أو مجموعة العمليات التي يمكن أن تكون جوهرية سواء على المستوى الفردي، أو عندما تشترك مع تحريفات في أرصدة الحساب ومجموعة العمليات الأخرى[3].

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن مخاطر الرقابة الداخلية هي المخاطر المتعلقة بكيفية تصميم نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، حيث أنه كلما زادت قوة وفعالية وموثوقية النظامين في اكتشاف الأخطاء الجوهرية فإن المدقق الخارجي سيقوم بتقييم مخاطر الرقابة بقيمة منخفضة، أما في حالة وجود ضعف في النظامين في اكتشاف ومنع حدوث الأخطاء في الوقت المناسب، فإن المدقق الخارجي سيرفع من قيمة مخاطر الرقابة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

إذن فالمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تمثل المخاطر التي ترتبط بالمؤسسة و بيئتها ورقابتها الداخلية، ويقوم المدقق الخارجي بتقييم هذه المخاطر استنادا إلى الأدلة التي تحصل عليها، فيقوم المدقق بتقييم المخاطر الملازمة باستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها عند أداء إجراءات تقييم المخاطر والنظر في خصائص الحسابات والافصاحات في البيانات المالية، كما يقوم المدقق بتقييم مخاطر الرقابة باستخدام الأدلة التي تم الحصول عليها من أداء اختبارات الرقابة أو أداء اختبارات أخرى[4].

إن تقدير مخاطر الرقابة ضروري بالنسبة للمدقق الخارجي من أجل تحديد طبيعة الاختبارات الأساسية وتوقيتها وحجمها، يجب على المدقق الخارجي عند تقديره لمخاطر الرقابة القيام بالخطوات التالية:

---

[1]Chief financial officer's council, Implementation guide for OMB circular, Management's responsibility for internal control over financial reporting, United states department of commerce, Washington, July 2005, P.19.

[2]Evren Dilek Sengur, Op.Cit, P.299.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص. 871.

[4]PCAOB (Public Company Accounting Oversight Board), Auditing standards related to auditor's assessment of and response to risk, Washington, August5,2010, P.12.

- **دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية:** إن دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية يمكن المدقق الخارجي من:

- **تحديد مدى إمكانية تدقيق المؤسسة:** يجب على المدقق الخارجي أن يحصل على المعلومات اللازمة حول بيئة المؤسسة التي يعمل بها، لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في جمع الأدلة الكافية والمناسبة لإصدار رأيه حول القوائم المالية، ومن أجل اتخاذ القرار الملائم بشأن إمكانية تدقيق القوائم المالية لهذه المؤسسة.
- **تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية المحتملة:** من خلال الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية، فإنه يمكن للمدقق الخارجي أن يتحصل على أساس أفضل من أجل تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الحسابات والتأكيدات، وبالتالي يتمكن من تحديد المخاطر التي تكون مهمة في تقديره بالإضافة إلى تحديد الاختبارات الأساسية[1].
- **تحديد مخاطر عدم الاكتشاف:** بعد قيام المدقق الخارجي بتحديد مستوى مخاطر الأخطاء الجوهرية يتمكن من تحديد المستوى المناسب لمخاطر عدم الاكتشاف، فارتفاع مستوى مخاطر الأخطاء الجوهرية يؤدي إلى تخفيض مستوى مخاطر الاكتشاف وذلك انطلاقا من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المنفذة[2].
- **تصميم الاختبارات الأساسية:** إن اعتماد المدقق الخارجي على الاختبارات الأساسية يعتمد على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، حيث إذا كان نظام الرقابة الداخلية قويا وهناك فصل بين الوظائف، فإن المدقق الخارجي سيخفض من حجم الاختبارات الأساسية المستخدمة لجمع أدلة الإثبات حول خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفا واستنتج وجود أخطاء مادية لم يمنعها أو يكتشفها هذا النظام فعلى المدقق الخارجي توسيع نطاق استخدام الاختبارات الأساسية[3].

- **وضع تقدير مبدئي لمخاطر الرقابة:** على المدقق الخارجي أن يقوم بتقدير مبدئي لمخاطر الرقابة وذلك بتقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية وتصحيحها، و التمكن من تحديد نوعية أدلة الإثبات وتوقيت الحصول عليها[4].

[1] CPE directorate, Audit risk summary of provisions of recently, Issued exposure drafts by IFAC, February 2003, P.826.
[2] PCAOB, Op.Cit, P.12.
[3] محمد الفيومي محمد وآخرون، مرجع سابق، ص. 313، 314.
[4] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص. 224.

- **إعادة النظر في التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة:** إذا كانت الرقابة الفعلية أقل من التقدير المبدئي لها بقدر كبير، فإنه يجب على المدقق الخارجي القيام بدراسة وفحص إجراءات الرقابة الإضافية واختبار مدى الالتزام بها، من أجل الحصول على أدلة إضافية تدعم ملائمة إجراءات الرقابة.
- **تقدير مخاطر عدم الاكتشاف:** بعد قيام المدقق الخارجي بتقدير مخاطر التدقيق المرغوبة وكل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة الداخلية، فإنه يمكن أن يحدد المستوى الملائم لمخاطر عدم الاكتشاف المسموح بها باستخدام المعادلة التالية[1]:

$$\text{مخاطر عدم الاكتشاف} = \frac{\text{المخاطر المرغوبة}}{\text{مخاطر الرقابة} \times \text{المخاطر الملازمة}}$$

يجب على المدقق الخارجي مراعاة عدة عو امل عند تقييمه لمخاطر الرقابة، من هذه العوامل ما يلي[2]:

- **سياسة إدارة الموارد البشرية:** على المدقق الخارجي أن يقيم السياسات المتعلقة بالفصل والتعيين والتدريب، والإشراف على الموظفين ومدى كفاءتهم وأمانتهم، ففي حالة وجود سياسات جيدة وفعالة فإنه ستزداد ثقة المدقق الخارجي في القوائم المالية و يقوم بتقييم منخفض لمخاطر الرقابة.
- **الفصل بين المهام:** يجب على المدقق الخارجي التأكد من أن الفصل بين المهام والمسؤوليات بين الموظفين داخل المؤ سسة يتم بالشكل المناسب، حيث تعتمد فعالية الفصل بين المسؤوليات على افتراض أنه لا يمكن لشخصين أو أكثر التواطؤ من أجل القيام بالتلاعب والاختلاس، فكلما زادت احتمالية حدوث الغش والاحتيال كلما ارتفعت مخاطر الرقابة.
- **الحماية المادية للأصول والسجلات:** إذا قامت المؤسسة بتوفير الحماية المادية لأصولها وسجلاتها، هذا يدل على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية مما يجعل المدقق الخارجي يضع مخاطر الرقابة عند المستوى المنخفض لها.
- **تفويض الصلاحيات:** يجب على المدقق الخارجي التأكد من وجود تفويضات مناسبة لعمليات المؤسسة من أجل التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة وجود فرد واحد تفوض له سلطات وصلاحيات كبيرة هذا سيؤدي إلى تقييم مرتفع لمخاطر الرقابة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 286.
[2] رائد صالح الخطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص. 25،27.

- **النظام المحاسبي**: كلما كانت المؤسسة تتمتع بنظام محاسبي فعال كلما ازدادت ثقة المدقق الخارجي في القوائم المالية لها، وبالتالي فإن مستوى مخاطر الرقابة سينخفض.
- **وجود تدقيق داخلي**: يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار مدى استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي حتى يتمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- **الإشراف على تطبيق إجراءات الرقابة**:يجب على المدقق الخارجي تقييم مدى الالتزام بإتبا ع الإجراءات والتعليمات الرقابية من قبل الموظفين داخل المؤسسة، من أجل تقييم قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية وبالتالي تقييم مخاطر الرقابة.

ثالثا: مخاطر عدم الاكتشاف

تعبر مخاطر عدم الاكتشاف عن المخاطر المتعلقة بعملية تدقيق القوائم المالية، حيث يمكن للمدقق الخارجي التحكم فيها عن طريق زيادة مقدار أدلة الإثبات التي يقوم بجمعها.

تعرف مخاطر عدم الاكتشاف حسب المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** في نشرة معايير المراجعة رقم 39 بأنها: "المخاطر المتمثلة في كون إجراءات التدقيق قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة، أو في نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه الخطأ موجودا".

يمكن تعريفها بأنها المخاطر المتعلقة بوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية محل التدقيق، وعدم قدرة المدقق الخارجي على اكتشافها[1].

يعرف خطر عدم الاكتشاف بأنه خطر عدم اكتشاف الإجراءات التحليلية ومراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة، للأخطاء الهامة نسبيا في رصيد حساب ما سواء كان هذا الخطأ هاما في حد ذاته أو غير هام، إلا إذا أضيف إلى أخطاء أخرى وتكون النتيجة ظهور تحريف هام[2].

إن هذا التعريف هو أكثر دقة من التعريف السابق فهو يبين أن خطر عدم الاكتشاف يتكون من قسمين أساسيين وهما: خطر الإجراءات التحليلية، خطر مراجعة تفاصيل العمليات والأرصدة.

[1]Insaf Ouertani, Salma Damak Ayadi, Auditor engagement decision: An exploratory study in the Tunisian context, Accounting and management information systems, Vol.11, No.3, 2012, P.374.

[2] حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص.165.

يمكن تعريف مخاطر عدم الاكتشاف بأنها خطر أن المدقق الخارجي لا يكتشف الأخطاء التي توجد على مستوى التأكيد ذات الصلة، يحدد هذا النوع من المخاطر بمدى كفاءة إجراءات التدقيق وكيفية استخدامها من طرف المدقق الخارجي، ولا يمكن تخفيض مخاطر عدمالاكتشاف إلى الصفر كون أن المدقق الخارجي لا يستطيع فحص 100% من أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات[1].

تعتبر مخاطر عدم الاكتشاف دالة لفعالية إجراءات التدقيق وكيفية تطبيقها من طرف المدقق الخارجي، وهي تنشأ عادة من عدم قدرة المدقق على فحص كل فئات المعاملات وأرصدة الحسابات أو الإفصاح عنها، بالإضافة إلى حالة عدم التأكد التي تنشأ من أن المدقق قد حدد إجراءات التدقيق بشكل غير مناسب، أو أنه أساء تطبيق هذه الإجراءات، أو أنه أساء تفسير نتائج التدقيق[2].

يمكن تقسيم مخاطر عدم الاكتشاف إلى نوعين هما:

- **مخاطر المعاينة:** تمثل مخاطر المعاينة المخاطر الناتجة أن الإجراءات المستخدمة والمطبقة على العينة تؤدي إلى استنتاجات تختلف عن ما إذا تم تطبيق نفس الإجراءات لجميع العناصر في رصيد الحساب أو نوع من العمليات[3].

يمكن السيطرة على هذا النوع من المخاطر بقيام المدقق باختيار الحجم الأنسب من مفردات العينة والتي تتميز بخصائص ممثلة للمجتمع ككل، كما يجب اختيار الأسلوب الملائم للمعاينة.

- **مخاطر عدم المعاينة:** يتعلق هذا النوع من المخاطر باحتمال فشل المدقق الخارجي في اكتشاف خطأ جوهري بسبب المشاكل المرتبطة بتفسير أو تجميع نتائج الاختبار، ينتج هذا النوع من المخاطر حتى ولو قام المدقق الخارجي بفحص شامل لكل الوحدات المكونة للمجتمع أي بنسبة 100٪، وقد ينتج هذا النوع من المخاطر نتيجة[4]:
  - استخدام إجراءات تدقيق غير سليمة؛
  - التطبيق الخاطئ لإجراءات التدقيق؛
  - التفسير الخاطئ لنتائج التدقيق؛

---

[1] Evren Dilek, Op.Cit, P.299.
[2] IFAC, Audit risk ,Exposure draft, October 2002, P.18.
[3] Texas comptroller of public accounts, Sampling manual, September 2013, P.3.
[4] محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص.152.

يمكن التحكم في مخاطر عدم المعاينة بالتدريب الجيد والإشراف الوثيق على عمليات التدقيق، بالإضافة إلى استخدام أساليب معاينة ملائمة[1].

يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بتقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة لتأكيد معين، ثم يقوم بتحديد مستوى مخاطر عدم الاكتشاف الذي يجعل هذه المخاطر عند المستوى المنخفض، ثم يقرر بعد ذلك طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات التدقيق من أجل التخفيض منها، لذلك يقوم المدقق الخارجي بتقدير مخاطر عدم الاكتشاف عن طريق ما يلي:

- **تحديد طبيعة الإجراءات المستخدمة:** على المدقق الخارجي أن يحدد طبيعة إجراءات التدقيق التي يتعين عليه استخدامها من أجل التحقق من صحة تأكيدات التدقيق، تتنوع هذه الإجراءات والجدول الموالي يلخص أهم هذه الإجراءات:

جدول رقم (05): أهم الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي

طبيعة الإجراء	التعريف
الفحص المادي	هو استعراض بصري من أجل تقييم وجود الأشياء والوثائق، ويشمل فحص السجلات أو الوثائق سواء كانت داخلية أو خارجية، في شكل ورقي، الكتروني أو وسائل الإعلام الأخرى، أو فحص مادي لأحد الأصول، عادة ما يقوم المدقق بجولة ميدانية من أجل تحديد مدى اكتمال السجلات والحصول على فهم عام لعمليات المؤسسة.
الملاحظة	ينطوي هذا الإجراء على مشاهدة النشاط أو العملية، يتم استخدام الملاحظة للتأكد من أن الإجراءات يتم تنفيذها، تكون الملاحظة دون سابق إنذار خلال زيارة الموقع، وتمكن الملاحظة من توفير أدلة تدقيق حول أداء أي عملية أو إجراء وكمثال لذلك قيام المدقق الخارجي بمراقبة عملية الجرد من قبل موظفي المؤسسة.
الإجراءات التحليلية	تتكون الإجراءات التحليلية من تقييم المعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المعقولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، تشمل الإجراءات التحليلية كذلك التحقيق في الاختلافات الكبيرة عن المبلغ المتوقع.
التحقق	ينطوي على جمع الأدلة شفويا من الجهة المسؤولة أو من أطراف أخرى مستقلة، هذه الأدلة الشفوية تتلخص في بيان مكتوب ويتم مراجعتها والموافقة عليها من قبل المستجوب لضمان الدقة، يعتبر التحقق عموما من أضعف الأدلة ولا يتم

[1] المرجع السابق، ص. 153.

	استخدامه بمفرده بل يتم تدعيمه بإجراءات أخرى.
المصادقة	تتطلب من المدقق الخارجي الحصول على أدلة مباشرة من الطرف الثالث، ويجب أن تتطابق المعلومات مع تلك التي يقدمها الطرف المسؤول.
الاستفسار	يشمل الاستفسار الحصول على المعلومات من الأفراد المطلعين على الأدوار المالية وغير المالية داخل أو خارج المؤسسة، تتراوح الاستفسارات من رسمية مكتوبة إلى شفهية غير رسمية، يجب أن يتم استخدام الاستفسار إلى جانب إجراءات التدقيق الأخرى.

Source : - PCAOB, Auditing standards related to the auditor's assessment of and response to risk, Washington, August5,2010, P.109,110.

- Technical guidance for greenhouse gas verification at reasonable level assurance, Government of Ablerta, Canada, P. 46,47.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تنوع الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، لذا فعليه اختيار الإجراء المناسب الذي يمكنه من اكتشاف الأخطاء الممكنة في الأرصدة المكونة للقوائم المالية التي يقوم بتدقيقها، فهناك بعض الأصول التي يمكن التحقق منها ماديا مثل المعدات، الآلات، فيمكن التحقق منها عن طريق الملاحظة، الفحص المادي، كما أن هناك أصولا أخرى مثل رصيد المؤسسة لدى البنك فيمكن التحقق من هذا الرصيد عن طريق المصادقات، حيث تعتبر هذه الأخيرة أكثر مصداقية مقارنة بالأساليب الأخرى كونها يتم الحصول عليها من أطراف خارج المؤسسة.

- **تحديد نطاق إجراءات التدقيق:** على المدقق الخارجي تقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة وانطلاقا من هذا التقييم يقوم بتصميم إجراءات التدقيق المناسبة للخطر المقيم، إن تحديد نطاق إجراءات التدقيق يمكن من تحديد مخاطر عدم الاكتشاف التي يتم استخدامها من أجل تحديد مخاطر التدقيق[1].
- **تحديد توقيت إجراءات التدقيق:** إن توقيت الإجراءات ينص على متى يتم تنفيذ إجراءات التدقيق ومتى تكون الفترة التي يتم فيها جمع أدلة الإثبات، ففي أغلب الحالات فإن إجراءات التدقيق يتم استخدامها في نهاية الفترة أو في وقت لاحق، فكلما كانت كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة كلما يكون من

[1]Saurav K.Dutta and all : The audit risk model under the risk of fraud, Applications of fuzzy sets and the theory of evidence to accounting, Vol.7, Jai press Inc, 1998, P.8.

الأفضل تنفيذ إجراءات التدقيق عند تاريخ أقرب من نهاية الفترة أو بعده، إلا أن هناك بعض الإجراءات التي لا يتم تنفيذها إلا عند نهاية الفترة أو بعدها مثل التعديلات في نهاية السنة، الأحداث اللاحقة[1].

الجدول الموالي يلخص أنواع مخاطر التدقيق الخارجي كالتالي:

جدول رقم (06): مكونات مخاطر التدقيق الخارجي

الطبيعة	التعريف	الملاحظات
المخاطر الملازمة	هي احتمال أن يحتوي تأكيد ما على أخطاء من الممكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء أخرى. يتم التعامل مع الخطر الملازم على مستوى القوائم المالية أو على مستوى التأكيدات.	هي المخاطر المتعلقة بالنشاط والمخاطر الأخرى المتعلقة بأهداف المؤسسة، طبيعة الأنشطة، المحيط الذي تنشط فيه، حجمها، مدى تعقيد عملياتها. تختلف المخاطر الملازمة باختلاف طبيعة أرصدة الحسابات وفئات المعاملات.
المخاطر المتعلقة بالرقابة	هي المخاطر المتعلقة بحدوث تحريفات في التأكيد، التي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء أخرى، ولا يمكن منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب من طرف نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.	لا بد على المؤسسة أن تحدد وتقيم المخاطر المتعلقة بأنشطتها، بالإضافة إلى المخاطر الأخرى والاستجابة لها من خلال تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية. إن مستوى رقابة المؤسسة من بينها حوكمة المؤسسة، سياسة تسيير الموارد البشرية تغطي كل التأكيدات، في حين أن الرقابة على مستوى الأنشطة فهي تتعلق عموما بتأكيدات خاصة. هناك بعض المخاطر المتعلقة بالرقابة لا تزول بسبب القيود الكامنة في كل نظام رقابة داخلية. على المدقق الخارجي الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة واستخدام إجراءات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى التأكيدات.
الخطر المجمع	يتم استخدام هذا المصطلح عادة من أجل الإشارة إلى تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية (مخاطر ملازمة، مخاطر متعلقة	يمكن للمدقق الخارجي أن يقيم بشكل منفصل أو مجمع كلا من المخاطر الملازمة والمخاطر المتعلقة بالرقابة، بناء على تقنيات التدقيق المفصلة، الطرق والاعتبارات

[1]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Guide pour l'utilisation des normes internationales d'audit dans l'audit des petites et moyennes entreprises, Avril 2009, P.201.

	بالرقابة)، وذلك على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات.	العملية.
خطر عدم الاكتشاف	هو الخطر المتعلق بعدم اكتشاف المدقق الخارجي للتحريف الموجود على مستوى التأكيد، الذي من الممكن أن يكون جوهريا بمفرده أو عند تجميعه مع مخاطر أخرى. إن المستوى المقبول لمخاطر عدم الاكتشاف عند مستوى معين من مخاطر التدقيق هو على علاقة عكسية مع مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى التأكيد.	يجب على المدقق الخارجي أن يحدد التأكيدات التي من الممكن أن تحتوي على مخاطر الأخطاء الجوهرية، ويركز إجراءات التدقيق في هذه المجالات. عند تصميم وتقييم نتائج الإجراءات المستخدمة يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ الاحتمالات التالية: - سوء اختيار إجراءات التدقيق؛ - سوء تطبيق إجراءات التدقيق المناسبة؛ - سوء تفسير نتائج إجراءات التدقيق.

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Guide pour l'utilisation des normes internationales d'audit dans l'audit des petites et moyennes entreprises, Avril 2009, P.29.

المطلب الثالث: خطوات تقييم مخاطر التدقيق

نصت العديد من المعايير الدولية للتدقيق على أهمية تقييم المدقق لمخاطر التدقيق التي يمكن أن يواجهها قبل الشروع في أداء عملية التدقيق، من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة من طرفه، سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الخطوات المتبعة عند القيام بتقييم مخاطر التدقيق.

أولا: التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والصناعة

يساعد تحليل نشاط المؤسسة وصناعتها المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق كالتالي:

- توجيه انتباهه صوب النواحي التي تشير إلى تقديم الإدارة بيانات كاذبة متعمدة؛
- التعرف على العوامل التي قد تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في ممارسة نشاطها؛
- التعرف عل مجالات المعاملات المعقدة والتي تؤدي إلى ارتفاع احتمال وجود الأخطاء.

نص معيار التدقيق الدولي رقم **(315)**: "**تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها**"، أنه يجب على المدقق الخارجي الحصول على فهم لما يلي[1]:

- عوامل القطاع ذات العلاقة والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية؛
- طبيعة المؤسسة بما في ذلك عملياتها، ملكيتها والهيكل الإداري لها، بالإضافة إلى أنواع الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة وتخطط لإجرائها، وطريقة هيكلة المؤسسة وكيفية تمويلها؛
- السياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة وأسباب التغير فيها، حيث أن التغيرات الهامة في المؤسسة من فترات سابقة قد تؤدي إلى تغيير مخاطر الأخطاء الجوهرية؛
- أهداف واستراتيجيات المؤسسة ومخاطر العمل التي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية، حيث أن فهم المدقق لمخاطر العمل التي تواجهها المؤسسة سوف يمكنه من تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، إلا أن المدقق الخارجي ليس مسؤولا عن تحديد أو تقييم جميع مخاطر العمل لأنها ليست جميعا تؤدي إلى حدوث مخاطر الأخطاء الجوهرية؛
- قياس ومراجعة الأداء المالي للمؤسسة.

على المدقق الخارجي عند التعرف على المؤسسة فهم وتوثيق المجالات الرئيسية التالية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]Intosai, Issai$_{315}$: Identification et évaluation des risques d'anomalie significatif par la connaissance de l'entité et de son environnement, Vienna, Austria .

جدول رقم (07): العوامل الواجب مراعاتها من طرف المدقق الخارجي عند التعرف على المؤسسة محل التدقيق

العوامل الخارجية	- شروط قطاع الصناعة بما في ذلك البيئة التنافسية، العلاقات مع الزبائن، العملاء، التكنولوجيا؛ - المحيط التنظيمي الذي يتضمن المرجع المحاسبي المطبق؛ - المخاطر المحددة الناشئة من طبيعة الأنشطة أو على مستوى التنظيم؛ - المحيط القانوني والسياسي والمتطلبات البيئية التي تؤثر على المؤسسة وقطاع النشاط؛ - القوانين والتنظيمات التي يؤدي انتهاكها إلى ظهور أخطاء جوهرية على مستوى القوائم المالية؛ - العوامل الخارجية الأخرى مثل الظروف الاقتصادية العامة.
طبيعة المؤسسة	- طبيعة أنشطة المؤسسة، ممتلكاتها، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي وكيفية تمويل المؤسسة؛ - الملاك، الأفراد الذين يمثلون حوكمة المؤسسة وطبيعة العلاقة التي تربط الملاك مع الأشخاص الآخرين؛ - كيفية إتمام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛ - السياسات المحاسبية المطبقة؛ - تحديد فيما إذا كانت هناك تغييرات في الطرق المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة خلال الفترة، وفي حالة وجود التغيير على المدقق الخارجي: ● توثيق الأسباب والنظر في مدى كفايتها. ● النظر في مدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المطبقة. ● تحديد مدى توفر المعلومات المقدمة في القوائم المالية من أجل مواجهة المشاكل الجوهرية.
أهداف واستراتيجية المؤسسة	- الحصول على نسخة لكل إقرارات المؤسسة المتعلقة بمهمتها، قيمها وفحص مدى توافقها مع استراتيجية المؤسسة وأهدافها؛ - تحديد وتوثيق استراتيجية المؤسسة؛ - تحديد وتوثيق الأهداف الحالية للمؤسسة؛ - من خلال المعرفة المكتسبة حول المهمة، استراتيجية المؤسسة وأهدافها، يمكن للمدقق الخارجي أن يحدد ويوثق المخاطر المتعلقة بالنشاط ذو الصلة؛

	- المخاطر المتعلقة بالنشاط والناجمة عن أحداث مهمة، وقائع ظرفية، بالإضافة إلى الإجراءات التي يمكن أن تؤثر سلبا على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ووضع استراتيجيتها، أو تحديد أهداف واستراتيجية غير مناسبة.
خطوات استعراض الأداء المالي	- تحديد المؤشرات المهمة لقياس الأداء المستخدم من طرف الإدارة من أجل تقييم أداء المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها؛ - تحديد فيما إذا كانت هناك أطراف خارجية تهتم بقياس وفحص الأداء المالي للمؤسسة؛ - تحديد فيما إذا كانت هناك مؤشرات تقييم الأداء المالي تشجع الإدارة على ما يلي: ● تحسين أداء المؤسسة. ● تخفيض المخاطر عن طريق استخدام العمليات التي تمكن من تحقيق الأهداف. ● تحقيق الأهداف الشخصية منها تحقيق عتبة المكافأة. - تحديد فيما إذا كانت مؤشرات الأداء تستند إلى معلومات وفية وكافية من أجل استخدامها كأساس للإجراءات التحليلية.

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P.65, 68.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن الخطوة الأولى التي يقوم بها المدقق الخارجي عند تقييمه لمخاطر التدقيق هو ضرورة التعرف على طبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تنشط فيها، من أجل تحديد طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة محل التدقيق.

ثانيا: فهم نظام الرقابة الداخلية

يعرف معيار التدقيق الدولي رقم **(ISA210)** مصطلح الرقابة الداخلية بأنه مجموعة واسعة من الأنشطة داخل العناصر التي يمكن وصفها ببيئة الرقابة، عملية تقييم المخاطر لدى المؤسسة ونظام المعلومات بما في ذلك عمليات مؤسسات الأعمال ذات العلاقة المرتبطة بإعداد التقارير المالية والاتصال، وأنشطة الرقابة ومراقبة أنظمة الرقابة، لا بد على نظام الرقابة الداخلية أن يعكس احتياجات الإدارة ومدى تعقيد العمل، وطبيعة المخاطر التي تخضع لها المؤسسة والقوانين والأنظمة ذات العلاقة[1].

[1]International Federation of Accountants (IFAC), Norme international d'audit (ISA_{210}): Accord sur les termes des missions d'audit, Traduction française modifiée pour la dernière fois en décembre 2012 .

من خلال التعريف السابق نجد أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من خمسة عناصر أساسية تعمل وتتفاعل معا من أجل التنبؤ واكتشاف وتصحيح الأخطاء المهمة في القوائم المالية وهي: بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المتابعة، تقييم المخاطر[1].

1. بيئة الرقابة

تعكس بيئة الرقابة ثقافة المؤسسة، كونها تحدد مستوى وعي الموظفين للحاجة إلى الرقابة، تشكل الأساس للعناصر الأخرى للرقابة الداخلية، تتمثل العوامل التي لها تأثير على بيئة الرقابة في: النزاهة والأخلاق، كفاءة الموظفين، فلسفة وأسلوب الإدارة، سياسة توزيع المسؤوليات والتنظيم[2].

يمكن تلخيص أهم مكونات بيئة الرقابة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (08): مكونات بيئة الرقابة

عناصر بيئة الرقابة	المفهوم
النزاهة والأخلاق	على الإدارة تحديد ثقافة المؤسسة وقيمتها الأخلاقية.
الكفاءة	على الإدارة تحديد موافقة المهارات الضرورية لكل وظيفة ولكل مهمة.
فلسفة وأسلوب الإدارة	يحدد الجهاز المكلف بالتسيير فلسفة وأسلوب الإدارة، القيم والاستراتيجية (إجراءات غير رسمية أو إجراءات مكتوبة)، التي تتأثر بالنسبة لمستوى الخطر المقبول.
هيكل المؤسسة	على المؤسسة تبني هيكل واضح لحوكمة المؤسسة وتحديد المجالات الأساسية للسلطات والمسؤوليات، يمكن أن يختلف هيكل المؤسسات من مؤسسة إلى أخرى (مركزي، غير مركزي، بالوظائف، أو قطاعات الأنشطة).
توزيع السلطات والمسؤوليات	يقرر الجهاز المكلف بالتسيير هيكل الإدارة التنفيذي ويحدد سلطاته وواجباته، إن صلاحيات عرض المؤسسة تمارس من قبل مدير تنفيذي واحد، بالإضافة إلى أن حدوده ونطاقه يتم تحديدها بوضوح مع مراعاة الكيفية التي عهد بها الجهاز المكلف بالتسيير للمدير التنفيذي، والقواعد وأحكام قانون الشركات، حيث لا بد من معرفة كل الأشخاص المعنيين لنطاق سلطاتهم بالتفصيل.
سياسة إدارة الموارد البشرية	على المؤسسة تحديد السياسات المتعلقة بالنزاهة، الأخلاق، كفاءة العاملين، هذه السياسة تتضمن التدريب، التقييم، الأجور.

Source : Commission corporate gouvernance fondation privée, Contrôle interne et gestion des risques, Version 10/01/2011, Bruxelles, P. 9,10.

[1] COSO, Contrôle interne sur l'information financière lignes directives à l'intention des petites sociétés ouvertes, Volume1, Juin 2006, P. 9.
[2] Contrôle fédéral des finances, Mise en place d'un système de contrôle interne, 2éme édition, 2007, P. 10.

يجب على المدقق الخارجي الحصول على فهم لبيئة الرقابة، عن طريق تقييم ما يلي[1]:

- إذا كانت الإدارة تقوم بالمحافظة على ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي؛
- إذا كانت عوامل القوة في عناصر بيئة الرقابة توفر قاعدة مناسبة للعناصر الأخرى للرقابة الداخلية.

2. عملية تقييم مخاطر المؤسسة

إن عملية تقييم المخاطر هي العملية التي تتضمن تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة، التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة وتحديد كيفية الاستجابة لها[2].

على المدقق الخارجي الحصول على فهم إذا كانت المؤسسة تملك عملية لتقييم المخاطر من أجل[3]:

- التعرف على المخاطر المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية بما في ذلك المخاطر الجوهرية بسبب الغش "مخاطر الاحتيال"؛
- تقييم احتمال وأهمية الأخطاء الناتجة عن تلك المخاطر؛
- تقرير حول العمل لمعالجة المخاطر السابقة.

نص معيار التدقيق الدولي **(ISA_{315})** أنه يجب على المدقق الخارجي تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية التي عجزت الإدارة عن تحديدها، والحصول على فهم لأسباب فشل الإدارة في تحديد هذه المخاطر، وتقييم إذا كان هناك نواحي ضعف هامة في الرقابة الداخلية في عملية تقييم المؤسسة للمخاطر.

3. نظام المعلومات بما في ذلك أساليب العمل المرتبطة بإعداد التقارير المالية والإبلاغ

يعرف نظام المعلومات بأنه أحد مكونات تنظيم المؤسسة، يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة التي تمكن إدارة المؤسسة والأطراف الخارجية من اتخاذ القرارات[4].

لنظام المعلومات والاتصال تأثير كبير على إطار الرقابة الداخلية، فلا بد من وجود نظام معلومات يضمن تقديم تقارير تتضمن معلومات تشغيلية ومالية وغير مالية، وكذلك المتعلقة بالامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية لإدارة

[1] International Federation of Accountants (IFAC), Norme international d'audit (ISA_{315}): Identifying and assessing the risks of material misstatement through understanding the entity and its environment, Traduction française modifiée pour la dernière fois en décembre 2012.

[2] Intosai professional standards committee, Lignes directrices sur les normes de contrôle interne à promouvoir dans le secteur public, Vienna, Austria, P.25.

[3] PCAOB, Op.Cit, P. 42.

[4] ستيفن أ.موسكوف، مورك ج.سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة: كمال الدين سعيد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1989، ص.25.

ومراقبة الأنشطة، بالإضافة إلى توفير معلومات حول الأحداث الخارجية والأنشطة والظروف اللازمة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير داخليا[1].

يجب أن يكون لدى المؤسسة نظام اتصال يسمح للمعلومات بالتدفق في كل الاتجاهات وفي جميع أنحاء المؤسسة، تشمل هذه المعلومات معلومات حول المخاطر التي تم تحديدها وكيفية الرقابة عليها، بالإضافة إلى المعلومات حول السياسات والإجراءات الواجب إتباعها من قبل الموظفين، يجب أن يسمح نظام الاتصال بإبلاغ جميع الموظفين عن مسؤولياتهم حيث يتوفر لدى كل موظف فهم عن دوره في نظام الرقابة الداخلية، والكيفية التي تربط أنشطته الفردية بعمل الآخرين، بالإضافة إلى أن الموظفين يحتاجون إلى التواصل حول المشاكل التي يمكن أن تلاحظ أثناء أداء واجباتهم[2].

جدول رقم (09): نظام المعلومات

	نقاط يجب أخذها بعين الاعتبار
مصدر المعلومات	- إن تدفقات المعاملات من خلال عمليات المؤسسة لها طابع جوهري بالنسبة للقوائم المالية؛ - الطريقة التي من خلالها يتم إنشاء عمليات الأعمال للمؤسسة؛ - القيود المحاسبية (اليدوية أو الالكترونية) المدعمة للمعلومات والحسابات الخاصة في القوائم المالية، فيما يتعلق بالتهيئة، التسجيل، المعالجة، عرض العمليات؛ - الطريقة التي من خلالها يقوم النظام المحاسبي بتسجيل الأحداث، فئات المعاملات الأخرى والتي يكون لها طابع جوهري.
معالجة المعلومات	- عملية إعداد المعلومات المالية المستخدمة من أجل إعداد القوائم المالية للمؤسسة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية الجوهرية والمعلومات المقدمة؛ - الطريقة التي من خلالها تتصل المؤسسة حول دور المعلومة المالية، المسؤولية، وكل الاستفسارات ذات الطابع الجوهري المتعلقة بالمعلومة المالية؛ - مخاطر الأخطاء الجوهرية المتعلقة بتجاوزات غير مناسبة للرقابة المتعلقة بالتسجيل المحاسبي؛ - الإجراءات المستخدمة من أجل:

[1]Intosai professional standards committee, Op.Cit, P. 41.
[2]Office of the state comptroller, Management's responsibility for internal controls, Albany, New York, October 2010, P.13.

	• تسجيل، معالجة وعرض العمليات الجوهرية وغير المتكررة في القوائم المالية. • الطريقة التي من خلالها تتم تسوية المعالجات غير الصحيحة للعمليات.
استخدام المعلومات المنتجة	- طبيعة التقارير المصدرة من طرف النظام المحاسبي وكيفية استخدامها لإدارة المؤسسة؛ - طبيعة المعلومات المقدمة من طرف الإدارة والأطراف الذين يمثلون حوكمة المؤسسة للأطراف الخارجية.

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P.43.

4. أنشطة الرقابة

تتضمن أنشطة الرقابة المبادئ والإجراءات المتعلقة باحترام قرارات الإدارة، تسمح هذه الأنشطة بضمان أن الإجراءات المتخذة ضد المخاطر المحددة ومن أجل تحقيق الأهداف هي مطبقة بشكل صحيح[1].

تتضمن أنشطة الرقابة العديد من العمليات، الطرق والإجراءات يمكن تصنيفها بالطريقة التالية:

شكل رقم (03): أنشطة الرقابة

أنشطة الرقابة

الرقابة الممارسة من طرف الإدارة:
- أنشطة المتابعة وفقا للقواعد الداخلية؛
- تدخل التدقيق الداخلي؛
- استخدام متخصصين خارجيين.

الرقابة اليدوية	الرقابة الآلية
- رقابة الامتثال (احترام التراخيص وفقا للمهارات)؛ - رقابة مدى التوافق؛ - رقابة مادية (رقابة دخول وخروج البضاعة، الجرد المادي).	- حماية الرخص؛ - عدد الرقابة؛ - تعديل (تسوية) البيانات.

Source : Price water house coopers, Système de contrôle interne : Un outil de gestion en pleine mutation, 2007, P. 9, Article disponible sur le site : www.pwc.ch/user_content/editor/.../pwc_sci_pleine_mutation_06_f.pd, Consultée le (20/06/2014).

[1]KPMG, Le contrôle interne dans la pratique suisse actuelle, P.8, 18, Article disponible sur le site : www.sgw.ch/d/dossier/documents/dossier_22_kpmg_studie_f.pdf, Consultée le (15 /06/2014).

يجب على المدقق الخارجي الحصول على فهم لأنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الاثبات و تصميم المزيد من إجراءات التدقيق التي تستجيب للمخاطر المقيمة.

5. متابعة عناصر الرقابة

يجب أن يستند نظام الرقابة الداخلية إلى المتابعة من أجل تقييم و جود وحسن سير عمل مكوناته، بما أن النظام يتطور مع الوقت فإنه من الضروري تحديد ما إذا كان تشغيل الجهاز يبقى فعالا لمواجهة هذه التغيرات[1].

تحدد متابعة عناصر الرقابة الداخلية فيما إذا كانت السياسات والإجراءات المصممة والمنفذة من قبل الإدارة تطبق بشكل فعال من قبل الموظفين، وتساعد عملية المتابعة التعرف على أوجه القصور الجوهرية في نظام الرقابة في الوقت المناسب وتصحيحها، كما تسمح بالتعرف على المخاطر الجديدة التي يمكن أن تظهر نتيجة لتغيرات داخلية أو خارجية واستخدام إجراءات جديدة لمواجهة هذه المخاطر[2].

على المدقق الخارجي عند متابعته لعناصر الرقابة الحصول على فهم لما يلي[3]:

- الأنواع الرئيسية للأنشطة التي تتبعها المؤسسة لمتابعة الرقابة على إعداد التقارير المالية؛
- في حالة كان لدى المؤسسة وظيفة تدقيق داخلي فعلى المدقق الخارجي تحديد طبيعة ومسؤوليات هذه الوظيفة، والأنشطة التي تنجزها ومدى تناسبها مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛
- مصادر المعلومات المتعلقة بأنشطة المتابعة للمؤسسة؛
- الأساس الذي تعتبر عليه الإدارة المعلومات على أنها موثوقة بشكل كاف لتحديد الهدف.

الجدول الموالي يلخص مكونات نظام الرقابة الداخلية كالتالي:

[1]Méthodologie d'audit de la cour des comptes du canton de Vaud : Manuel de vérification de l'évaluation de la gestion des risques, Vol.3, Septembre2009, P.30.
[2]Office of the state comptroller, Op.Cit, P.14.
[3]International Federation of Accountants (IFAC), Norme international d'audit (ISA_{315}), Op.Cit.

جدول رقم (10): مكونات نظام الرقابة الداخلية

مكونات نظام الرقابة الداخلية	وصف مكونات نظام الرقابة	عناصر مكونات نظام الرقابة
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات والاتجاه العام والإدارة العليا، أصحاب المؤسسة الاقتصادية المرتبطة بضوابط الرقابة الداخلية وأهميتها.	- القيم الأخلاقية والنزاهة؛ - الالتزام بالكفاءة؛ - فلسفة الإدارة ونمط التشغيل؛ - الهيكل التنظيمي؛ - تحديد السلطات والمسؤوليات؛ - سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقدير المخاطر	تحديد وتحليل الإدارة للمخاطر الملائمة لإعداد القوائم المالية.	عمليات تقدير الخطر: - تحديد العوامل المؤثرة على الخطر؛ - إمكانية حدوث الخطر؛ - قرار إدارة الخطر.
الأنشطة الرقابية	الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة للوفاء بأهدافها لأغراض التقرير المالي.	أنواع الأنشطة الرقابية: - الفصل الكافي للواجبات؛ - السجلات والمستندات الكافية؛ - الرقابة المادية على الأصول.
المعلومات والاتصال	الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتسجيل والتقرير عن عمليات المؤسسة.	أهداف التدقيق المرتبطة بالعمليات، الدقة، الاكتمال، التبويب، التوقيت، الترحيل، التلخيص.
المتابعة	التقييم المستمر والدوري للإدارة على فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية لتحديد مواطن الضعف.	متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

المصدر: ألان عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق-، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، السليمانية، العراق، جانفي 2010، ص. 11.

من خلال ما سبق ونظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية فقد اهتم المعيار الدولي **(ISA_{315})** به من خلال تحديد عناصره وضرورة قيام المدقق الخارجي بفهم لهذه العناصر، من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم الإجراءات المناسبة التي تستجيب للمخاطر المقيمة.

في سنة 2013 تم تطوير إطار **COSO** للرقابة الداخلية الذي يحتوي على المبادئ المطبقة نفسها سنة 1992، لكنه يقدم تفسيرا أكثر وضوحا عن مكونات الرقابة الداخلية وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (11): مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا لـ $COSO_3$

مكونات نظام الرقابة الداخلية	وصف مكونات نظام الرقابة
البيئة الرقابية	هي مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل التي تعد أساسا لتطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسة، تتضمن قيم المؤسسة المتعلقة بالنزاهة والقيم الأخلاقية، المعايير التي تمكن مجلس الإدارة من القيام بمسؤوليته الإشراقية.
تقييم المخاطر	يتضمن تقييم المخاطر عملية ديناميكية متكررة لتحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف وتقييمها، يشكل تقييم المخاطر أساسا لتحديد أسلوب إدارة المخاطر ويتطلب دراسة أثر التغيرات المحتملة في البيئة الخارجية وداخل المؤسسة نفسها.
أنشطة الرقابة	أنشطة الرقابة هي الأعمال الموضوعة من خلال السياسات والإجراءات لضمان تنفيذ توجيهات الإدارة بشأن الحد من المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف، قد تكون هذه الأنشطة وقائية أو كشفية بطبيعتها وقد تتضمن مجموعة من الأنشطة اليدوية والآلية.
المعلومات والاتصالات	تعد المعلومات ضرورية للمؤسسة وذلك للقيام بمسؤوليات الرقابة الداخلية بهدف دعم تحقيق أهدافها، أما الاتصالات فهي عملية متواصلة متكررة لتقديم المعلومات الضرورية وتبادلها والحصول عليها.
المراقبة	يستعان بعمليات التقييم المستمرة والمنفصلة للتأكد من أن كل مكونات الرقابة الداخلية الخمس قائم ويعمل بالشكل المناسب، يتم مقارنة النتائج بالمعايير التي وضعتها الجهات والهيئات المعروفة في مجال تحديد المعايير ويتم إبلاغ الإدارة بأوجه القصور.

Source : KPMG, COSO internal control-integrated framework 2013, P.4-6, Article disponible sur le site internet: https://home,kpmg.com,pdf, consultée le (18/02/2018).

ثالثا: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها

بعد قيام المدقق الخارجي بالتعرف على المؤسسة وبيئتها الخارجية وفهمه لنظام رقابتها الداخلية ومكوناته، تأتي مرحلة تحديده للمخاطر الممكن مواجهتها والطريقة التي تمكنه من الاستجابة لها، مع ضرورة مناقشة ذلك مع أعضائه الذين يمثلون فريق المهمة من أجل تبادل الآراء وتحديد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة هذه المخاطر.

1. عملية تقييم المخاطر

على المدقق الخارجي أن يحصل على فهم لكيفية قيام المؤسسة بتحديد وتقييم المخاطر التي تعرقل عملية تحقيق الأهداف، وعليه أيضا الحصول على فهم للرقابة المطبقة من طرف المؤسسة من أجل الحصول على فهم معقول حول مدى تحقيق الأهداف، إن عملية تقييم مخاطر المؤسسة تتضمن[1]:

- الطريقة التي تتبعها الإدارة لتحديد المخاطر المتضمنة عند إعداد القوائم المالية، من أجل إعطاء صورة وفية ووفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة؛
- تقييم الأهمية النسبية لهذه المخاطر؛
- احتمال وقوع هذه المخاطر؛
- اختيار الإجراءات من أجل التحكم فيها.

نص المعيار الدولي **(ISA_{315})** على أن هدف المدقق الخارجي من عملية التدقيق الخارجي هو تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى الإثبات، من خلال فهم للمؤسسة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية، الأمر الذي سيؤدي إلى توفير أساس لتصميم وتطبيق الاستجابات للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية[2].

2. المناقشة مع فريق العملية

نص المعيار الدولي **(ISA_{315})** على أنه يجب على المدقق الخارجي مناقشة فريق العملية حول قابلية احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، لأن هذه المناقشة تساعد على[3]:

- توفير فرصة لأعضاء فريق العملية للمشاركة في إدراكهم بناء على معرفتهم بالمؤسسة،
- السماح لأعضاء فريق العمل بتبادل المعلومات حول مخاطر العمل التي تخضع لها المؤسسة؛
- اكتساب أعضاء فريق العملية فهم أفضل لإمكانية حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية وذلك في النواحي الموكلة إليهم، وكيفية تأثير نتائج إجراءات التدقيق التي يؤدونها على النواحي الأخرى لعملية التدقيق؛

[1] Mohamed Hamzaoui, Audit, Pearson education, France, 2005, P.147.
[2] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{315}), Op.Cit.
[3] Mohamed Hamzaoui, Op.Cit, P.117,118.

- توفير الأساس الذي يتم من خلاله تبادل معلومات جديدة تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق بين أعضاء فريق العملية، التي من الممكن أن تؤثر على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

نص المعيار السابق أنه ليس من الضروري على المدقق الخارجي مناقشة جميع أعضاء فريق العملية، فيمكن للمدقق مناقشة أموره مع الأعضاء الرئيسيين في فريق العملية بما في ذلك الخبراء من ذوي الكفاءات الخاصة، وأولئك المسؤولين عن تدقيق العناصر.

أما المعيار الدولي **(ISA_{240})** فقد نص على أنه على المدقق الخارجي مناقشة أعضاء الفريق حول قابلية احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال، هذه المناقشة تساعد على[1]:

- إتاحة الفرصة لعدد أكبر من أعضاء فريق العملية من ذوي الخبرة لتبادل الآراء حول كيفية قابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال، ومكان الأخطاء في البيانات المالية؛
- تمكين المدقق الخارجي من دراسة استجابة مناسبة وتحديد أعضاء فريق العملية الذين سيقومون بإجراءات تدقيق معينة؛
- السماح للمدقق بتحديد كيفية المشاركة في نتائج إجراءات التدقيق فيما بين أعضاء الفريق، وكيفية التعامل مع أية مزاعم بالاحتيال قد يعلم بها المدقق.

3. الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية

بعد قيام المدقق الخارجي بتقييم المخاطر يقوم بتصميم و تنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية التي تستجيب لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة والتي تقدم الأدلة الضرورية لعملية التدقيق، عند تخطيط إجراءات التدقيق على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية[2]:

- التأكيدات بأن المعالجة لا يمكن أن تقوم على ضوابط موضوعية، وهذا في حالة مواجهة عملية من المعاملات الآلية مع التقليل أو عدم وجود تدخل يدوي؛
- وجود رقابة داخلية التي من الممكن أن تخفض من ضرورة ومدى الرقابات الموضوعية الأخرى؛
- الإجراءات التحليلية الجوهرية المحتملة التي تسمح بالتخفيض من ضرورة استخدام أنواع الإجراءات الأخرى؛

[1] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{240}), Op.Cit.
[2] IFAC, Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille, Op.Cit, P.33.

- ضرورة إدماج عنصر عدم القدرة على التنبؤ ضمن الإجراءات المستخدمة؛
- ضرورة تنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية من أجل معالجة التجاوزات المحتملة من طرف الإدارة.

إذن الهدف من مرحلة الاستجابة لمخاطر التدقيق هو الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة انطلاقا من تقييم هذه المخاطر، يتحقق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة للمخاطر المقيمة على مستوى البيانات المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات[1].

نص المعيار الدولي **(ISA_{330})** على أن استجابة المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية تكون عند مستويين[2]:

أ- عند مستوى البيانات المالية: إن تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية يتأثر بفهمه لبيئة الرقابة، حيث أن بيئة الرقابة الفعالة توفر للمدقق الخارجي ثقة أكبر في الرقابة الداخلية وفي موثوقية أدلة التدقيق، أما إذا توصل المدقق إلى وجود قصور في بيئة الرقابة فعليه الاستجابة من خلال:

- أداء إجراءات تدقيق إضافية في نهاية الفترة بدلا من تاريخ مرحلي؛
- الحصول على أدلة تدقيق أكثر شمولا من الإجراءات الجوهرية؛
- زيادة عدد المواقع التي سيشملها نطاق التدقيق.

ب- عند مستوى الإثبات: من أجل الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الاثبات، على المدقق الخارجي القيام بما يلي:

- أداء اختبارات لأنظمة الرقابة؛
- أداء إجراءات أساسية وهذا الأسلوب مناسب لإثباتات محددة، حيث يلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب في حالة أن إجراءات تقييم المخاطر لم تحدد أي أنظمة رقابة فعالة مناسبة للإثبات، أو أن اختبار أنظمة الرقابة سيكون غير فعالا؛
- يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على الأسلوب المشترك باستخدام كل من اختبارات أنظمة الرقابة والإجراءات الجوهرية وهذا هو الأسلوب الفعال.

[1]International Federation of Accountants (IFAC), Guide to using international standards on auditing in the audit of small-and medium-sized entities, 2 edition, Vol.2, New York, 2010, P.198.
[2]CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{330}), Op.Cit.

المبحث الثاني: نموذج مخاطر التدقيق الخارجي

قدم نموذج مخاطر التدقيق إطارا مفاهيميا لممارسة مهنة التدقيق لأكثر من 40عاما على الرغم من الصعوبات العملية لتنفيذه والانتقادات الموجهة للأساس النظري له، لكن هذا النموذج أثبت فعاليته إلى حد ما من خلال مساعدة المدقق الخارجي على تحليل المخاطر واستخدام هذا التحليل في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المستخدمة، إذن فنموذج مخاطر التدقيق يقدم الإطار النظري لمعايير تقييم المخاطر، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: التطور التاريخي لنموذج مخاطر التدقيق.

المطلب الثاني: طرق استخدام نموذج مخاطر التدقيق.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنموذج مخاطر التدقيق

عرف نموذج مخاطر التدقيق منذ ظهوره اهتماما كبيرا من طرف المنظمات المهنية، ومن طرف عدة باحثين ودارسين من أجل إبراز جميع مكوناته وكيفية تأثيرها على عمل المدقق الخارجي، سوف نحاول فيما يلي إبراز مختلف التطورات التي طرأت على هذا النموذج.

أولا: نموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي

قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي**(AICPA)** بإصدار المعيار**SAS 39** وذلك سنة 1981 المتعلق باستخدام المعاينة في عملية التدقيق الخارجي، ناقش هذا المعيار مخاطر التدقيق على مستوى الإفصاح الفردي وأشار إليها بالخطر النهائي (UR)، هنا تم تعريف الخطر بأنه الاحتمال الكلي للمكونات الفردية ومن المفترض أن هذا الخطر هو نتيجة لكل من مخاطر الرقابة الداخلية (IC)، مخاطر الإجراءات التحليلية (AR)، وخطر الاختبارات التفصيلية (TD) وذلك وفقا للمعادلة التالية[1]:

$$UR = IC \times AR \times TD$$

[1]Gergely Mohl, The theory of risk assessment and its domestic practice in financial audit, Ph.D. Dissertation, Corvinus university of Budapest, 2013, P.52.

يفترض هذا النموذج أن المخاطر الملازمة مساوية للواحد، كما أن هذا النموذج يفترض وجود خطأ جوهري يولده الحساب ويستبعد احتمال عدم وجود أية أخطاء في الحساب المعني أو النوع المعني من العمليات، إذن فمن عيوب هذا النموذج[1]:

- لم يتضمن جميع العناصر المؤثرة في مخاطر التدقيق؛
- افتراض أن مكونات مخاطر التدقيق النهائية مستقلة عن بعضها البعض.

في سنة 1983 قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بإصدار المعيار **SAS47 "مخاطر التدقيق والأهمية النسبية في إجراء عملية التدقيق"**، الذي نص على أن مخاطر التدقيق هي دالة لكل من المخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف، نص هذا المعيار أن هذه المكونات من مخاطر التدقيق يتم تقييمها من حيث الكمية مثل النسب أو بمعايير غير كمية على سبيل المثال: الحد الأدنى، الحد الأقصى، وبالتالي أصبحت معادلة نموذج مخاطر التدقيق من الشكل التالي[2]:

$$UR = IC \times IH \times AR \times TD$$

UR: خطر التدقيق الكلي، هو قياس مشترك لخطر التدقيق النهائي.

IH: الخطر الملازم (المتأصل)، هو قابلية الحساب للتضليل الهام نسبيا قبل إجراء الرقابة الداخلية.

IC: خطر الرقابة، هو خطر التضليل الهام نسبيا الذي لا يكتشف أو تتم الحماية منه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها داخل المؤسسة.

TD,AR: خطر عدم كشف التضليل من طرف المدقق الخارجي.

من خلال هذا النموذج فإن العنصر ($IH \times IC$) يسمى بـ"خطر الحدوث"، كون أن هذين الخطرين يعنيان الخطر قبل عملية التدقيق وأن الأخطاء قد كانت موجودة فعلا في القوائم المالية، لذلك فإن المدقق الخارجي لا يمكنه السيطرة على هذين النوعين من الخطر، لكن عليه أن يقوم بتقييم مستوياتهما من أجل تحديد حجم اختبارات التدقيق التي تمكن من تخفيض مستوى خطر التدقيق إلى المستوى الملائم المقبول[3].

[1] أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2007، ص.80.

[2] Timotyu A.Seidel, The effective use of the audit risk model at the account level, September 2014, P.7.

[3] She.Ichang and all, The development of audit detection risk assessment system: Using the fuzzy theory and audit risk model, 11th pacific-Asia conference on information systems, P.3.

كما يطلق على كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مخاطر الأخطاء الجوهرية، على المدقق الخارجي تقييم هذا النوع من المخاطر طوال أداء اختبارات الرقابة من أجل إثبات مدى فعالية الرقابة الداخلية، والحصول على أدلة التدقيق التي تدعم الحكم المهني للمدقق الخارجي[1].

إن هذا النموذج قد تعرض للكثير من الانتقادات حول تطبيقه في عملية التخطيط والتقييم ومن أهم هذه الانتقادات[2]:

- أن كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة يمكن أن تختلف من حساب إلى آخر ومن فئة من المعاملات إلى أخرى، لذلك ينبغي تجزئة نموذج مخاطر التدقيق إلى مكونات تحدد مخاطر التدقيق لتأكيدات الإدارة المرتبطة برصيد الحساب أو فئة المعاملات؛
- أن هذا النموذج لا يوفر أية توجيهات بشأن تجميع المخاطر المرتبطة بأرصدة الحسابات المختلفة؛
- أن هذا النموذج ليس لديه أية خصائص يمكن أن تقلل أو تخفض من مخاطر التدقيق بشكل كبير.

بالإضافة إلى هذه الانتقادات فإن هذا النموذج يفترض استقلال مكونات مخاطر التدقيق عن بعضها البعض بالرغم من وجود علاقة سببية بينها، فالمخاطر الملازمة تعبر عن احتمال حدوث الخطأ قبل تطبيق إجراءات الرقابة، لذلك فإنه إذا كانت مخاطر الرقابة كبيرة فإن هذا سينعكس على المخاطر الملازمة، بالإضافة إلى وجود علاقة بين مخاطر الإجراءات التحليلية ومخاطر الرقابة، حيث أن البيانات المستخدمة في الإجراءات التحليلية يفترض أنها صحيحة في حالة كانت مخاطر الرقابة منخفضة، كما أن هناك علاقة بين مخاطر الإجراءات التفصيلية ومخاطر الرقابة، حيث أن إمكانية الاعتماد على دليل معين تزداد في حالة وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، أي أنه إذا كانت مخاطر الرقابة كبيرة فإن هذا سيؤدي إلى تخفيض فعالية الاختبارات التفصيلية[3].

في سنة 1989 صدر المعيار **SAS53** الذي كان خطوة هامة نحو إدارة مخاطر التدقيق، حيث زاد في واجبات المدقق الخارجي فيما يتعلق بالاحتيال واشترط على المدققين ضرورة تقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية المرتبطة بالغش[4].

---

[1] Horatui Rotaru, Audit risk and materiality threshold-towards economic risk and audit failure, Recent researches in applied economics and management, Vol.1, P.395.

[2] Rajendrap Srivastava and all, Belief-function formulas for audit risk, P.3, Article disponible sur le site internet: http://www.glennshafer.com/assets/downloads/articles/article47.pdf, Consultée le (24/07/2014).

[3] أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سابق، ص.83،84.

[4] Gergely Mohl, Op.Cit, P.33.

أما حسب معيار التدقيق الدولي **ISA_{400}** فإن نموذج مخاطر التدقيق الخارجي يتكون من ثلاث مكونات وهي: المخاطر الملازمة **(IR)**، مخاطر الرقابة **(CR)**، مخاطر عدم الاكتشاف **(DR)**، ويتم التعبير عن نموذج مخاطر التدقيق الخارجي كما يلي:

$$AR= IR \times CR \times DR$$

درس النموذج السابق العلاقة الموجودة بين مكوناته فبين وجود علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وبين المستوى المشترك للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي قد اهتم بوضع نموذج وإطار رسمي يستخدمه المدقق الخارجي من أجل تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهه أثناء قيامه بعملية التدقيق الخارجي، ولقد كان تفسير الخطر حسب النموذج الأمريكي متطابقا إلى حد كبير مع ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق.

ثانيا: نموذج مخاطر التدقيق المقدم من طرف الباحثين

اهتم عدد من الباحثين بوضع نموذج لمخاطر التدقيق الخارجي وقد انطلقوا من النموذج التقليدي المتوصل إليه من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي،وحاولوا إجراء تحسينات وإدراج متغيرات أخرى من أشهر هذه النماذج نجد:

في سنة 1990 قام الباحث **"شيبانو" "Shibano"** بتطوير نموذج يعترف بالأخطاء الهادفة في التقارير المالية، فصل الباحث بين نماذج الخطر الاستراتيجي والخطر غير الاستراتيجي، حيث أن المخاطر الاستراتيجية هي مخاطر أن يشوب الحساب أخطاء نتيجة تجاوز الإدارة لنظام الرقابة، أما المخاطر غير الاستراتيجية فهي احتمال أن الحسابات تكون خاطئة من غير قصد من الإدارة، ثم قام بدمج هذه النماذج في نموذج قياسي لمخاطر التدقيق، وقد كانت المساهمة الأساسية لهذا النموذج هي نمذجة المخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف بوصفها ناتج لعبة المعلومات الخفية، كما يقدم هذا النموذج للمدقق الخارجي إمكانية الكشف عن الاحتيال المحاسبي والذي لم يسبق أن تم إدراجه في النماذج الاستراتيجية للتدقيق[1].

[1]Kendall Owen Boilin, Can strategic reasoning prompts improve auditors sensitivity to fraud risk, Dissertation presented of the faculty of the graduate school of the university of Texas at Austin in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, August 2008, P.14.

في سنة 1995 كانت هناك مبادرة من طرف الباحث الاسترالي "**أبريما**" "**Abrima**" من أجل تطوير نموذج مخاطر التدقيق قائم على أساس النشاط، من خلال هذا النموذج فإن مخاطر التدقيق تم تقسيمها إلى مكونين هما[1]:

- خطر وجود أخطاء جوهرية في رصيد الحسابات في القوائم المالية غير المدققة، يمكن تقسيمها إلى مخاطر ملازمة متعلقة بحدوث أخطاء مادية **(RMMI)**، وخطر عدم إمكانية اكتشافه من طرف المؤسسة **(1-PR(de))**؛
- خطر عدم اكتشاف المدقق الخارجي للأخطاء وهو مساوي لـ(1- احتمال اكتشاف الخطأ من طرف المدقق الخارجي) أي: **((1-PR(da)).**

إذن فمكونات هذا النموذج تتمثل في: **RMMI, 1-PR(de), 1-PR(da)** وهي مكافئة لعناصر نموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي وهي: مخاطر الاكتشاف، مخاطر الرقابة، مخاطر ملازمة.

في سنة 2002 كانت هناك مبادرة من قبل كل من الباحثين **V.Beatie, R.Branat, S.Fearnley** بصياغة نموذج لمخاطر التدقيق الخارجي، حيث تم إدراج مكونات مخاطر تدقيق جديدة وهما خطر الكفاءة والاستقلالية، بين الباحثون أن المدقق الخارجي قد يفشل في إيجاد التحريفات في المعلومات المهمة والتعرف عليها بعد العثور عليها بسبب ثلاث أسباب رئيسية وهي[2]:

- تتم عملية التدقيق الخارجي بتحيز عن المعايير كمثال أن المدقق الخارجي غير متخصص؛
- عدم قيام المدقق الخارجي بالتصحيح أو الإبلاغ عن التحريفات في المعلومات المهمة؛
- محاولة إدارة المؤسسة تضليل المدقق الخارجي عن قصد.

في الحالة الأخيرة يعتبر المدقق الخارجي غير مسؤولا عن الفشل في العثور على الأخطاء، في حين أن الحالتين الأوليتين تشير إلى فشل و عدم جودة عملية التدقيق الخارجي.

بالرغم من العيوب الموجودة في نماذج التدقيق السابقة، إلا أنها تعتبر المرجع الذي يستند إليه المدقق الخارجي عند تقييمه لمخاطر عملية التدقيق، كما أن هذه النماذ ج تقدم المزايا التالية:

[1]Rita Jankunaite and all, Employment of audit risk models, ISSN1392-1258, Economika, 2005, P.2.
[2]Staliunene J.D, Khrystauskas Ch, Review of risk models in the context of financial audit, P. 300, Article disponible sur le site internet :http://www.ztu.edu.ua/ua/science/publishing/wzbirnik/econom/3_15/33.pdf, Consultée le (20/11/2014).

- تساعد المدقق الخارجي على فهم مكونات مخاطر التدقيق والعلاقة فيما بينها، إلا أنها تترك عملية تقدير كل من هذه المخاطر إلى حكمه الشخصي من خلال حصوله على فهم لبيئة المؤسسة ولنظام رقابتها الداخلية؛
- يمكن للمدقق الخارجي تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق المستخدمة بناء على تقييمه لمكونات مخاطر التدقيق؛
- تستخدم هذه النماذج في مرحلة تخطيط التدقيق، فهي تساعد المدقق الخارجي على تحديد كمية الأدلة التي ينبغي جمعها من أجل إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية؛
- تسمح هذه النماذج للمدقق الخارجي من فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة واختبار مدى فعاليته؛
- تسمح للمدقق الخارجي بتحديد مخاطر الاكتشاف من خلال تقييمه لكل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، كما تسمح هذه النماذج من تحديد مستوى الثقة للاختبارات الموضوعية.

المطلب الثاني: طرق استخدام نموذج مخاطر التدقيق

يستخدم نموذج مخاطر التدقيق من طرف المدقق الخارجي في العديد من مراحل التدقيق من أجل التوصل إلى مستوى ملائم من مخاطر التدقيق التي يمكن قبولها أثناء أداء مهمته، سوف يتم من خلال هذا المطلب التركيز على أهم استخدامات هذا النموذج خلال عملية التدقيق الخارجي.

أولا: استخدام نموذج مخاطر التدقيق من أجل الحكم على معقولية خطة التدقيق

يستخدم نموذج مخاطر التدقيق من قبل المدقق الخارجي خلال مرحلة التخطيط من أجل التعرف على جوانب بيئة المؤسسة محل التدقيق وبالتالي التمكن من إعداد خطط فعالة وذات كفاءة، كما يمكنه من تحديد اختبارات التدقيق المحددة وموارد التدقيق المستخدمة لإجراء هذه الاختبارات، بالإضافة فإن استخدام نموذج مخاطر التدقيق الخارجي يمكن من تحديد التكلفة والجهد لأداء عملية التدقيق[1].

ينص التقرير رقم **53** الصادر من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أنه على المدقق الخارجي أن يقوم بتصميم برنامج التدقيق بما يكفل اكتشاف الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، التي تكون ذات تأثير جوهري على القوائم المالية

[1]Mark Foster Zimbelman, Assessing the risk of fraud in audit planning, A dissertation submitted to the faculty of the committee business administration in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, The university of Arizona, 1996, P. 21.

التي يقوم بتدقيقها، وتساهم عملية تخطيط التدقيق في تحديد نوعية الأخطاء التي يتعرض لها المدقق الخارجي كما يساهم في تحليل خطر التدقيق عن طريق[1]:

- إجراء استفسارات من المؤسسة محل التدقيق عن مراكز الخطر، حيث تؤدي هذه الاستفسارات إلى لفت نظر المدقق الخارجي إلى مناطق الخطورة، لذلك يقوم المدقق الخارجي بتصميم برنامج التدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار مناطق الخطورة المحتملة؛
- اعتماد المدقق الخارجي على موظفي المؤسسة من أجل التركيز على المجالات التي يكون فيها الخطر متزايدا عند القيام بعملية الفحص؛
- مدى نزاهة إدارة المؤسسة ففي حالة شك المدقق الخارجي في موضوعية الإدارة فإنه سيقرر التوسع في استخدام إجراءات التدقيق، من أجل الحصول على دليل كاف حول عدم وجود تحريفات متعمدة من قبل الإدارة.

ثانيا: استخدام نموذج مخاطر التدقيق من أجل الحكم على كفاءة خطة التدقيق

يستخدم المدقق الخارجي نموذج مخاطر التدقيق من أجل التأكد من مدى كفاءة خطة التدقيق، عن طريق تحديد مخاطر عدم الاكتشاف التي تمكنه من تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من تحقيق مخاطر التدقيق المرغوب فيها بكفاءة عالية[2].

على المدقق الخارجي تقدير كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة بحذر من أجل الوصول إلى المستوى الملائم من مخاطر عدم الاكتشاف، فإذا قام المدقق الخارجي بتقدير كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند مستوى أقل من المستوى الحقيقي، هذا يؤدي إلى وضع مخاطر عدم الاكتشاف عند مستوى أعلى من المستوى الواجب (مع افتراض ثبات مخاطر التدقيق المرغوبة)، مما يؤدي إلى تقليل الجهد المبذول من طرف المدقق الخارجي وهذا ما يؤدي إلى عدم اكتشاف بعض الأخطاء الجوهرية وبالتالي تكون عملية التدقيق غير فعالة[3].

أما إذا قام المدقق الخارجي بتقدير كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند مستوى أكبر من المستوى الحقيقي، هذا يؤدي إلى وضع مخاطر عدم الاكتشاف عند مستوى أقل من المستوى الذي يجب أن تكون عليه، هذا ما يجعل المدقق الخارجي يبذل جهدا إضافيا وبالتالي تكون عملية التدقيق غير كفؤة[4].

[1] أحمد محمد نور وآخرون، مرجع سابق، ص.95،96.
[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص.111.
[3] محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، القاهرة، 2008، ص.320.
[4] المرجع السابق، ص.321.

ثالثا: استخدام نموذج مخاطر التدقيق من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق

لا يستخدم نموذج مخاطر التدقيق لقياس مستوى مخاطر التدقيق لكنه يشجع ويفرض على المدقق الخارجي النظر في كل عنصر من مكونات المخاطر من أجل توثيق كل قرار يتوصل إليه، على المدقق الخارجي أن يقوم أولا بتحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق ويدعى هذا المقدار بمخاطر التدقيق المخططة، بعد ذلك يقوم بتقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند كل تأكيد من تأكيدات القوائم المالية، ثم أخيرا يقوم بتطوير إجراءات التدقيق للتعرف على مخاطر عدم الاكتشاف، التي عند دمجها مع كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة يمكن أن يتوقع المدقق الخارجي أنها ستخفض مخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول عموما عند بداية عملية التدقيق[1].

عند قيام المدقق الخارجي بتقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة فإنه يمكن أن يواجه المواقف التالية[2]:

- **الموقف الأول**: أن يقوم بتقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند المستوى المرتفع، وبالتالي فإنه يخطط لمخاطر عدم الاكتشاف المسموح بها عند المستوى المنخفض، لذلك يجب على المدقق الخارجي جمع مقدار أكبر من أدلة الإثبات.
- **الموقف الثاني**: أن يقوم بتقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة المرتبطة بالتأكيد عند مستوى متوسط، وبالتالي فإن مستوى مخاطر عدم الاكتشاف سيكون منخفضا.
- **الموقف الثالث**: أن كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة يتم تقييمها عند مستوى منخفض، وبالتالي فإنه على المدقق الخارجي أن يخطط لمستوى مرتفع من مخاطر عدم الاكتشاف هذا ما يتطلب منه جمع مقدار أقل من أدلة الإثبات.
- **الموقف الرابع**: أن يتم تقييم المخاطر الملازمة عند مستوى مرتفع أما مخاطر الرقابة فيتم تقييمها عند المستوى المنخفض، لذلك فعلى المدقق الخارجي أن يقوم بتخطيط مخاطر عدم الاكتشاف المسموح بها عند المستوى المتوسط، هذا ما يتطلب منه الحصول على مقدار متوسط من أدلة إثبات التدقيق.

[1] Stephen Spector, GAAP and GAAS 2007/2008 highlights: An update on assurance standards-the audit risk model and related sections, OGA Canada, 2007, P.2.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2006، ص. 284-288.

رابعا: فهم العلاقة بين المخاطر المتنوعة والأدلة المطلوب تجميعها

يستخدم نموذج مخاطر التدقيق من قبل المدقق الخارجي كوسيلة لفهم العلاقة بين الأنواع المختلفة من مخاطر التدقيق، من أجل تخطيط الأدلة اللازمة وتصميم الاختبارات الأساسية الضرورية وتحديد طبيعتها وتوقيتها التي تساعد المدقق الخارجي على تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية[1].

إن هناك علاقة عكسية بين كل من مخاطر عدم الاكتشاف والمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، فمستوى عال من المخاطر الملازمة أو مخاطر الرقابة يعني أن المؤسسة أكثر عرضة للتحريفات، حيث إذا كانت الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق غير فعالة أو كانت هناك دوافع للإدارة للخطأ في أرصدة الحسابات أو كانت طبيعة المعاملات صعبة ومعقدة، فإن خطر وجود الأخطاء المادية يكون عاليا جدا وبالتالي على المدقق الخارجي القيام بمزيد من اختبارات أرصدة الحسابات من أجل التخفيض من مخاطر عدم الاكتشاف ورقابة مخاطر التدقيق عند المستوى المحدد سلفا[2].

يمكن للمدقق الخارجي من خلال استخدام نموذج مخاطر التدقيق الخارجي تقييم مدى كفاية أدلة الإثبات التي يحصل عليها بخصوص تأكيد من تأكيدات القوائم المالية، فالمدقق الخارجي بناء على إجراءات التدقيق التي قام بها يقوم بتقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر عدم الاكتشاف، ثم يقوم باستخدام نموذج مخاطر التدقيق لحساب مخاطر التدقيق المحققة، ثم يقوم بمقارنة هذه المخاطر مع مخاطر التدقيق المخططة، في حالة كانت مخاطر التدقيق المحققة أكبر من مخاطر التدقيق المخططة في هذه الحالة يجب على المدقق الخارجي أن يقوم بتجميع أدلة إثبات كافية لذلك التأكيد[3].

[1] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص.113.

[2] Evren Dilek Sengur, Relationships among components of engagement risk, Annals of the university of Petrosani, Economics, 12(1), 2012, P.300.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 289،290.

المبحث الثالث: مخاطر التدقيق الخارجي ومستوى الأهمية النسبية

نظرا للاضطرابات المالية التي أدت إلى الشك في نزاهة مهنة التدقيق الخارجي بالإضافة إلى تزايد التعقيدات الملازمة في المهنة، ظهر مصطلح الأهمية النسبية الذي يعتبر أحد المجالات المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي من أجل إصدار الأحكام المهنية، فهي تحدد نطاق مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه الجمهور العام، كما أنها تمثل مستوى الدقة المقبول في إعداد القوائم المالية من أجل ضمان التمثيل الحقيقي والعادل للوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية في عملية التدقيق.

المطلب الثاني: استخدام الأهمية النسبية في عملية التدقيق الخارجي.

المطلب الثالث: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية في عملية التدقيق

تعتبر الأهمية النسبية مفهوم أساسي في كل من النظرية والتطبيق لكل من المحاسبة والتدقيق، ففي المحاسبة أطلق مفهوم النسبية على جمع وتصنيف وقياس وتلخيص البيانات المتعلقة بنتائج الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، كما تؤثر أيضا على القرارات المتعلقة بعرض تلك البيانات والافصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية[1].

أما في مجال التدقيق الخارجي فقد اهتم الاتحاد الدولي للمحاسبين باستخدام الأهمية النسبية من طرف المدقق الخارجي وقام بإصدار معيارين منفصلين وهما: المعيار الدولي **(ISA_{320}): "الأهمية النسبية عند التخطيط وأداء عملية التدقيق"**، حيث يركز هذا المعيار على مسؤولية المدقق الخارجي لتطبيق مفهوم الأهمية النسبية في التخطيط وعند إجراء عملية تدقيق البيانات المالية، والمعيار الدولي **(ISA_{450}): "تقييم الأخطاء التي تم تحديدها خلال عملية التدقيق"**، حيث قدم هذا المعيار طريقة صريحة للعوامل النوعية المرتبطة بمبدأ الأهمية النسبية وشرح كيفية تطبيق الأهمية النسبية في تقييم تأثير الأخطاء التي تم تحديدها أثناء عملية التدقيق، والأخطاء غير المصححة إن وجدت في القوائم المالية[2].

[1] F.Messier William and all, A review and integration of empirical research on materiality : Two decades later auditing, A journal of practice and theory, Vol.24, No.2, November 2005, P.155.

[2] Popa Irimie Emil and all, Qualitative factors of materiality-A review of empirical research, Annals universitatis apulensis series oeconomica, 12(1), 2010, P.274, 275.

أولا: تعريف الأهمية النسبية

اهتمت العديد من الهيئات المهنية بمفهوم الأهمية النسبية من خلال إعطاء تعريفات لتوضيح هذا المفهوم، من أهم هذه التعريفات نذكر:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية **(FASB)*** الأهمية النسبية بأنها: "مقدار أو كمية الحذف أو التحريف في المعلومات المالية في ضوء الظروف المحيطة، والذي يمكن أن يؤدي إلى تغير قرار المستخدم الذي يعتمد على هذه المعلومات أو يتأثر بالحذف أو التحريف"[1].

عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)*** كما يلي: "تكون المعلومات ذا أهمية نسبية إذا كان حذفها أو الخطأ فيها يؤدي إلى التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية"[2].

تعرف الأهمية النسبية بأنها مفهوم يعبر عن تحريفات معينة في مجموعة من الحسابات المعينة، التي يمكن أن تكون مهمة نسبيا في حالة تأثيرها على إمكانية اعتماد مستخدمي المعلومات المحاسبية على هذه المعلومات[3].

إن الطابع النسبي يتعلق بالتأثير الممكن على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي القوائم المالية، ولا بد من تحديد أن الطابع النسبي للمعلومة هو درجة أو معيار نوعي يجب أن تتصف به المعلومة لكي تكون قابلة للاستخدام[4].

قام مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي **(IAASB)*** في سنة 2004 بإصدار مسودة مشروع حول الأهمية النسبية حيث عرفها كالتالي: "يكون الحذف أو الخطأ في البنود ماديا وذلك بشكل فردي أو عند تجميعه، إذا أثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية، تعتمد الأهمية النسبية على حجم وطبيعة الإهمال أو الخطأ الذي تم الحكم عليه في ظل الظروف المحيطة، حجم أو طبيعة البند، أو مزيج من الاثنين قد يكون العمل المحدد"[5].

نلاحظ أن أغلب التعريفات التي أعطيت لمفهوم الأهمية النسبية قد ربطت هذا المفهوم بحجم السهو أو الأخطاء الذي يكون له تأثير معقول على قرارات مستخدمي القوائم المالية، كما نستنتج أن الأهمية النسبية هي الوحدة المرجعية

---

* FASB : Financial Accounting Standards Board.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ص. 225.

* IASB : International Accounting Standards Board.

[2] Ana Maria Joldos and all, Pillars of the audit activity: Materiality and audit risk, Annals of the university of petrosani, Economics, 10(2), 2010, P.227.

[3] عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص.48.

[4] Hassan Lahbari, La qualité de l'audit externe et la notion de significativité, Strasbourg, France, 2009, P. 8.

* IAASB : International Auditing and Assurance Standards Board.

[5] F.Messier William and all, Op.Cit, P.155.

للمدقق الخارجي من أجل تقييم المبلغ الذي من خلاله يكون الخطأ أو عدم الدقة أو الإهمال يؤثر على مدى انتظام ومصداقية الحسابات السنوية، وكذلك على الصورة العادلة لنتيجة العمليات والحالة المالية وذمة المؤسسة.

من خلال ما سبق فإن مفهوم الأهمية النسبية يعتبر عنصرا أساسيا لعملية التدقيق الخارجي للبيانات المالية السنوية للمؤسسة وخاصة منذ اعتماد منهج التدقيق القائم على أساس المخاطر، حيث أن الأهمية النسبية تؤثر على عملية التخطيط وعلى طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق، فضلا عن تقييم نتائج إجراءات التدقيق المخطط لها من أجل تحديد ما إذا كان أي اختلاف أو انحراف عنها هو مادي أم لا[1].

ثانيا: خطوات تحديد الأهمية النسبية

يجب على المدقق الخارجي تحديد المقدار الذي يتوقع أن يكون جوهريا بالنسبة للقوائم المالية والذي يعرف بحد الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات، التي لا يمكن للمدقق الخارجي قبول أي تحريف أو تغيير في القوائم المالية خارج هذه الحدود[2].

بعد أن يقوم المدقق الخارجي بتحديد التقدير المبدئي لحد (أو عتبة) الأهمية النسبية، ينبغي عليه تخصيص هذا التقدير أي توزيعه لكل حساب من الحسابات الفردية المكونة للقوائم المالية، ويطلق على هذا الجزء من الأهمية النسبية التحريف المقبول لذلك الحساب، هناك عدة طرق من أجل توزيع الأهمية النسبية الإجمالية ومن أهم هذه الطرق: توزيع إجمالي الأهمية النسبية على الحسابات التي يمكن أن تتأثر عادة بأية أخطاء في القوائم المالية، إن هذا التقييم ضروري للأسباب التالية[3]:

- توفير ما يعرف بحدود الأهمية النسبية للأخطاء والمخالفات، حيث خارج هذه الحدود لا يكون باستطاعة المدقق الخارجي قبول تحريف القوائم المالية وتغييرها؛
- تحديد العناصر والقيم غير المهمة من أجل تمكين المدقق الخارجي من التركيز على الجوانب المهمة، وبالتالي تحسين من نوعية التدقيق ورفع كفاءته؛
- مساعدة المدقق الخارجي على تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة.

[1] Julia Severus, Marcel Steller, Auditors materiality assessment, Experimental evidence, Insruck university Austria, April 2011, P.2.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 225، 226.

[3] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص. 250، 253.

على المدقق الخارجي أن يعدل في الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل أو على مستوى فئات المعاملات، أرصدة الحسابات و الإفصاحات خلال تنفيذ عملية التدقيق، وذلك في حالة تغييرات في الظروف أو معلومات جديدة أو تغيير في معرفة المدقق الخارجي للمؤسسة وبيئتها والناتجة عن أداء المزيد من إجراءات التدقيق[1].

إن تحديد عتبة الأهمية النسبية من طرف المدقق الخارجي تحكمه معايير كمية وأخرى نوعية، نصت المعايير الدولية للتدقيق على المعايير الكمية لكنها لم توفر أي إرشاد بخصوص المعايير النوعية بل تركتها للحكم المهني للمدقق الخارجي.

1. المعايير الكمية

تشير المعايير الكمية إلى قيام المدقق الخارجي بتقييم الأخطاء في البيانات و الناتجة عن الأخطاء الفعلية وقوائم الجرد الناقصة، التباين في التقديرات[2].

على المدقق الخارجي تحديد واحد أو أكثر من قواعد النسبية للقوائم المالية ككل التي يتم تضمينها في نطاق التقييم، فبالنسبة للميزانية تكون قاعدة الأهمية النسبية هي عبارة عن إجمالي الأصول المبلغ عنها، أما بالنسبة لقائمة الدخل فتكون قاعدة الأهمية النسبية هي عبارة عن إجمالي الدخل أو إجمالي المصاريف[3].

يمكن تصنيف القواعد الكمية المستخدمة من قبل المدقق الخارجي من أجل تحديد مستوى الأهمية النسبية كالتالي[4]:

- **القواعد الأحادية:** هي قواعد تستخدم متغير مالي واحد من أجل حساب الأهمية النسبية، عادة فإنه على المؤسسة محل التدقيق أن توفر ثلاث أو أربع من هذه القواعد لكي تسمح للمدقق الخارجي باختيار القاعدة الأنسب بناء على تقديره للعوامل النوعية، كأمثلة على هذه القواعد نجد: 5% من الدخل قبل الضريبة، 1% من الأسهم؛
- **قواعد الحجم:** هي مشابهة للقواعد الأحادية لكن تختلف في أنها توفر مجموعة واسعة من المستويات الممكنة والمختلفة للأهمية النسبية لجميع المؤسسات وبمختلف أحجامها، كما هو الحال بالنسبة للقواعد الأحادية فإن المدقق

[1]CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{320}) : Caractère significatif lors de la planification et de la réalisation d'un audit, Juin 2012, Article disponible sur le site internet : https://www.cncc.fr/.../isa_320.../ISA_320-_Juin_2012.pdf, Consultée le (12/12/2014).
[2]Technical guidance for greenhouse gas verification at reasonable level assurance, Government of Ablerta, Canada, January 2013, P. 34.
[3]Chief financial officer's council, Op. Cit, P.17.
[4]Thomas E.Mckee, Aasmund Eilifsen, Current materiality guidance for auditors, Foundation for research in economic and business administration, Bergen, September 2000, P. 4.

الخارجي يقوم بتقييم العوامل النوعية من أجل تحديد مستوى الأهمية النسبية داخل النطاق المناسب، كأمثلة عن هذه القواعد نجد: من (2-5)% من الربح الإجمالي؛

- **الأساليب المتوسطة:** عادة ما يتم أخذ أربع أو خمس قواعد فردية ثم الوزن لكل قاعدة وفقا لبعض النسب أو المتوسط لهم؛

- **طرق الصياغة:** وفقا لهذه الطرق يتم استخدام صيغ رياضية يتم تحديدها من التحليل الإحصائي لمستويات الأهمية النسبية لعينة كبيرة من المؤسسات، إذا تم تحديد مستويات الأهمية النسبية الفردية في العينة بالقواعد الأحادية، فإن طرق الصياغة هي مجرد شكل آخر من الأساليب المتوسطة.

2. المعايير النوعية

يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل النوعية أو غير الكمية عند تقدير الأهمية النسبية من بين هذه العوامل نذكر[1]:

- **التكلفة:** إن بعض الحسابات تكون أكثر تكلفة لتدقيقها، على المدقق الخارجي تخصيص جزء أكبر من مجمل الأهمية النسبية لهذه الحسابات وجزء أقل للحسابات التي تكون أقل تكلفة لتدقيقها؛
- **نتائج الإجراءات التحليلية:** إذا أدت الإجراءات التحليلية إلى الإشارة إلى وجود أخطاء في حسابات محددة، فعلى المدقق الخارجي استخدام مستوى منخفض من الأهمية النسبية لهذه الحسابات وبالتالي عليه القيام بمراجعتها بشكل وثيق؛
- **تسويات الفترة السابقة للحساب:** يتم تخصيص مستوى منخفض للأهمية النسبية وذلك بالنسبة للحسابات التي ليس لها أية تسويات بعد إجراء فحص مفصل للتدقيق السابق، هذا في حالة كانت بيئة المؤسسة ثابتة؛
- **نتائج الأخطاء:** يتم تخصيص مبالغ صغيرة من الأهمية النسبية لبعض الحسابات التي تكون نتائج أخطائها أقل أهمية؛
- **استخدام بيانات الحساب لأغراض أخرى:** في حالة تدقيق الحساب 100% لا يتم تخصيص له أي مستوى من الأهمية النسبية، وهذا في حالة أن دقة البيانات هي هامة لأغراض أخرى.

[1] Ibid, P.7.

عند قيام المدقق الخارجي بتحديد العوامل النوعية فإنه يستخدم حكمه المهني كمحدد أساسي للأهمية النسبية، لكن استخدام الحكم المهني له العديد من المساوئ نذكر منها[1]:

- عدم وجود إمكانية للمقارنة وهذا ما يؤدي إلى نتائج مختلفة في ظروف مماثلة؛
- التحيز نحو احتياجات المدقق الخارجي من البيانات ووجهة نظره الشخصية، وبالتالي توسيع فجوة التوقعات* في عملية التدقيق؛
- المبالغة في معرفة المستخدم غير المعروف في حالة معينة؛
- فقدان الثقة العامة في التدقيق الخارجي نظرا للتبرير الذاتي لعملية الحكم الشخصي؛
- تفويض مكانة المدقق الخارجي وقيمة خدمات التدقيق لمستخدمي البيانات المالية؛
- الحد من مساءلة المدقق الخارجي وحجب واجباته ومهامه.

ثالثا: مستويات الأهمية النسبية

إن مستوى الأهمية النسبية لا يمثل رقما مطلقا بل يمثل منطقة رمادية بين ما ليس من المرجح أن يكون نسبيا (جوهريا) وبين ما هو جوهري، يعتمد تقييم مستوى الأهمية النسبية على الحكم المهني للمدقق الخارجي، ففي بعض الحالات تكون المنطقة أقل بكثير من مستوى الأهمية النسبية لكن تعتبر هامة وفقا لطبيعة الرصيد والظروف المرتبطة بالخطأ، كما أنه يمكن لمجموعة من العناصر غير الجوهرية أن تصبح ذات أهمية وذلك في حالة تجميع العناصر معا[2].

إن تحديد مستوى الأهمية النسبية يعد مرحلة ضرورية خلال عملية التخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، لأنه من خلال تعرف المدقق الخارجي على الأهمية المتعلقة بمختلف الحسابات السنوية والمخاطر المحددة من طرفه، سوف يتمكن من تحديد مضمون خطة مهمته، بالإضافة إلى تحديد نوع وكمية أدلة التدقيق التي يختارها عند أداء مهمته.

عند تقييم المدقق الخارجي للأهمية النسبية نميز أن هناك ثلاثة مستويات وهي[3]:

[1] WJJ Botha, Audit materiality : A comparative analysis between normative principles and professional standards, Southen African journal of accountability and auditing, Vol.2, 1999, P.33.

* تشير فجوة التوقعات إلى الاختلاف فيما بينما يقوم به المدقق الخارجي وبين ما ينبغي أو يتوقع أن يقوم به على أساس توقعات المجتمع، كما تعبر كذلك عن الثغرة بين ما تنص عليه معايير التدقيق فيما يخص مهمة المدقق الخارجي وبين توقعات مستخدمي البيانات المالية.

[2] Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P.110.

[3] Jana Azzopardi, Peter Baldacchino, The concept of audit materiality and attitudes towards materiality threshold disclosure among Maltese audit practitioners, Bank of Valletta review, No. 40, Autumn 2009, P.12.

- **المستوى الأول: المبالغ غير مادية:** إذا كانت الأخطاء المكتشفة لا تؤثر على قرارات المستخدمين فإنها تعتبر غير مادية.
- **المستوى الثاني: المبالغ مادية لكن ليس لها تأثير كبير على البيانات المالية ككل:** في هذا المستوى تكون الأخطاء مادية ولها تأثير على قرارات المستخدمين، ومع ذلك فإن البيانات المالية تعطي صورة صادقة وعادلة، لذلك يجب على المدقق الخارجي التأكد من آثار هذه الأخطاء على القوائم المالية.
- **المستوى الثالث: المبالغ مادية ولها تأثير واسع:** تكون الأخطاء مادية في هذا المستوى مما يجعل القوائم المالية لا تمثل صورة عادلة وصادقة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة، هذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من طرف مستخدمي القوائم المالية.

على المدقق الخارجي تقييم مستوى الأهمية النسبية عند مستوين رئيسيين وهما:

- **على مستوى القوائم المالية ككل:** يقوم المدقق الخارجي بتقييم مستوى الأهمية النسبية على مستوى إجمالي القوائم المالية من أجل ما يلي[1]:

- تحديد طبيعة، توقيت ومدى إجراءات تقييم المخاطر؛
- التعرف وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية؛
- تحديد طبيعة، توقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية.

- **على مستوى أرصدة الحسابات، فئات المعاملات وعرض المعلومات:** إن تقييم المدقق للأهمية النسبية عند هذا المستوى يمكنه من اتخاذ القرار بشأن الجوانب المتعلقة بالعناصر التي يجب أن تفحص، وما إذا تم تحديد إجراءات التدقيق المناسبة التي من المتوقع أن تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق عند مستوى منخفض مقبول.

المطلب الثاني: استخدام الأهمية النسبية في عملية التدقيق الخارجي

نصت معايير التدقيق الدولية على ضرورة تقدير واستخدام مستوى الأهمية خلال المراحل المختلفة من عملية التدقيق الخارجي، من أجل التمكن من تحديد الجوانب الهامة التي تتطلب التركيز عليها ودراستها وإعطاء صورة صادقة وعادلة حو ل القوائم المالية المعروضة عليه.

[1]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P.110.

أولا: مراحل استخدام الأهمية النسبية

على المدقق الخارجي تحديد مستوى الأهمية النسبية في جميع مراحل عملية التدقيق الخارجي للبيانات السنوية للمؤسسة التي يزاول فيها نشاطه، من أجل التمكن من تحديد إجراءات التدقيق التي تمكنه من التخفيض من مخاطر التدقيق بالإضافة إلى تقييم نتائج هذه الإجراءات، تتلخص أهم مراحل استخدام الأهمية النسبية في عملية التدقيق الخارجي فيما يلي:

1. استخدام الأهمية النسبية خلال مرحلة التخطيط وتقييم المخاطر

يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهمية النسبية كميا عن طريق حساب عتبة للأهمية النسبية، يتم حساب هذه العتبة نسبة إلى حجم الأرصدة والمجاميع المالية المدرجة في البيانات المالية السنوية، وذلك انطلاقا من تقييمه لكل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند مستوى البيانات المالية[1].

إن تحديد عتبة الأهمية النسبية للتخطيط يكون من أجل التخفيض إلى مستوى منخفض مقبول عموما، لاحتمال أن الأخطاء المجمعة وغير المصححة والتي لم يتم اكتشافها والواردة في القوائم المالية أو في أرصدة الحسابات، فئات المعاملات والافصاحات، تتجاوز عتبة الأهمية النسبية المحددة للقوائم المالية ككل ولفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات[2].

إن استخدام المدقق الخارجي للأهمية النسبية خلال هذه المرحلة يساعد على[3]:

- تحديد المناطق في القوائم المالية التي تتطلب تدقيقا؛
- تعيين سياق الاستراتيجية الشاملة لعملية التدقيق؛
- تخطيط طبيعة، توقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية؛
- تحديد الأهمية النسبية الخاصة بفئات المعاملات، أرصدة الحسابات، الافصاحات المحددة التي تكون فيها الأخطاء بمبالغ أقل من الأهمية النسبية الإجمالية، التي من المتوقع أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين؛

[1] WJJ Botha, Op.Cit, P. 43, 44.
[2] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{320}), Op.Cit.
[3] International Federation of Accountants (IFAC), Op.Cit, P.62, 63.

- تقييم الأدلة في وقت لاحق لتحديد مدى الحاجة لإجراء أي تعديل على مستويات الأهمية النسبية، بالإضافة إلى تمكين المدقق الخارجي من مراجعة طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة؛
- تحديد أي الإجراءات ضرورية لذلك؛
- توفير إطار عند تقييم المعلومات التي تم الحصول عليها؛
- تقييم حجم أو أثر المخاطر المحددة؛
- تقييم نتائج إجراءات تقييم المخاطر.

2. استخدام الأهمية النسبية خلال تنفيذ إجراءات التدقيق

إن استخدام المدقق الخارجي للأهمية النسبية خلال هذه المرحلة يمكن من[1]:

- تحديد إجراءات التدقيق الإضافية والضرورية؛
- تحديد أي البنود التي يتم اختيارها من أجل اختبارها وما إذا كان بالإمكان استخدام أسلوب المعاينة؛
- المساعدة في تحديد حجم العينة؛
- تقييم أخطاء المعاينة وذلك عن طريق استقراء نتائج المجتمع؛
- تقييم مجموع الأخطاء المجمعة في رصيد الحساب على مستوى القوائم المالية؛
- تقييم مجموع الأخطاء المجمعة بما في ذلك الأثر الصافي للأخطاء غير المصححة؛
- تقييم نتائج الإجراءات.

3. استخدام الأهمية النسبية خلال مرحلة إعداد التقرير:

يقوم المدقق الخارجي باستخدام الأهمية النسبية خلال هذه المرحلة من أجل[2]:

- تقييم مجموع الأخطاء المجمعة عند مستوى الحساب وعلى مستوى القوائم المالية؛
- تقييم مجموع الأخطاء المجمعة بما في ذلك الأثر الصافي للأخطاء غير المصححة؛
- تحديد ما إذا كان يجب أن يتم تنفيذ إجراءات تدقيق إضافية عند اقتراب الأخطاء الإجمالية من مستوى الأهمية النسبية العام أو الخاص؛

[1] Ibid, P.64.
[2] Ibid,P.65.

- الطلب من الإدارة تصحيح كل الأخطاء التي تم تحديدها؛
- النظر في إعادة فحص المناطق ذات المخاطر العالية؛
- إصدار أحكام حول طبيعة وحساسية الأخطاء التي تم تحديدها وكذلك حجمها؛
- تحديد ما إذا كان تقرير المدقق الخارجي يحتاج إلى تعديل نظرا للأخطاء المادية غير المصححة.

ثانيا: مجالات استخدام الأهمية النسبية

تتعدد استخدامات الأهمية النسبية من طرف المدقق الخارجي، حيث يمكن استخدامها في المجالات التالية[1]:

- تقييم مدى عرض القوائم المالية وتبويبها: تستخدم الأهمية النسبية من أجل توضيح ما إذا كان من المحتمل أن تؤثر المعلومات في القرار الاقتصادي لمستخدمي المعلومات المالية، لأن التبويب السليم للقوائم المالية يتوقف على قرارات كثيرة ومتنوعة تتطلب الاهتمام المتزايد من طرف المدققين الخارجيين، عندما يتخذ المدقق الخارجي قرارا بشأن الأهمية النسبية لأي عنصر في مجال عرض المعلومات في القوائم المالية لا بد من مراعاة ما يلي:

- ما إذا كان العنصر جزء من القوائم المالية سواء كان ماديا أو غير ماديا؛
- مدى ارتباط ذلك العنصر بالإطار العام للقوائم المالية التي ينتمي إليها عند التبويب أو التي يجب أن يعد جزء مهما منها؛
- درجة إسهام ذلك العنصر في تحديد صافي الدخل؛
- حساسية ذلك العنصر ومدى التزامه بالتشريعات والقوانين؛
- مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية لأهمية ذلك العنصر؛
- مدى وضوح هذا العنصر في القوائم المالية.

- تخطيط برنامج التدقيق: إن استخدام الأهمية النسبية من طرف المدقق الخارجي عند تخطيط برنامج التدقيق يمكن من تحديد منهج العناصر التي تحتاج إلى عناية خاصة، عن طريق تحديد العناصر المادية وغير المادية بالإضافة إلى بيان حجم تلك العناصر التي تخضع للفحص.

[1] منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، تنمية الرافدين، العدد 87، جامعة الموصل، 2007، ص. 179،181.

- **تنفيذ برنامج التدقيق:** إن تطبيق الأهمية النسبية في مرحلة تنفيذ برنامج التدقيق يؤدي إلى عدم الاعتماد في اتخاذ القرارات من قبل الغير على ما يحتويه ذلك البرنامج، وإنما على التفسير الذي يمكن أن يتوقعه من تطبيق أفضل الوسائل التي تحدد علاقات التحليل للمعاملات المتاحة بالقوائم المالية.

- **إعداد التقرير:** يجب على المدقق الخارجي الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأهمية النسبية عند إصدار تقريره، حيث أن حجم ونوع الخطأ هو الذي يحدد نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي من أجل الحكم على عدالة ومصداقية القوائم المالية كالتالي:

- **تقرير نظيف:** إذا كانت الأخطاء ليست ذات أهمية بشكل واضح.
- **تقرير تحفظي:** إذا كانت الأخطاء ذات أهمية لكن ليس لها تأثير بصورة واضحة على عدالة القوائم المالية.
- **تقرير سلبي:** إذا كانت الأخطاء ذات أهمية وتؤثر بشكل واضح على مصداقية وعدالة القوائم المالية.

المطلب الثالث: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق الخارجي

يعتبر تحديد مستوى الأهمية النسبية خطوة أساسية عند تحديد مخاطر التدقيق الخارجي، فمن خلال التعرف على الأهمية المتعلقة بمختلف الحسابات السنوية والمخاطر المحددة للمدقق الخارجي يتمكن من تحديد مضمون خطته وتحديد نوع وكمية أدلة التدقيق التي يختارها عند أداء مهمته.

أولا: علاقة الأهمية النسبية بمخاطر التدقيق الخارجي

تعتبر كل من الأهمية النسبية وخطر التدقيق مفهومين وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما، فالخطر يمثل مقياسا لعدم التأكد، أما الأهمية النسبية فتمثل مقياسا للمقدار أو الحجم، والعلاقة بينهما هي علاقة عكسية حيث أنه كلما كان مستوى الأهمية النسبية مرتفعا كلما كانت مخاطر التدقيق منخفضة، أما إذا قام المدقق الخارجي بتحديد مستوى منخفض للأهمية النسبية فإن مخاطر التدقيق ستكون مرتفعة، في هذه الحالة على المدقق الخارجي القيام بما يلي[1]:

- التخفيض من مخاطر التحريفات الجوهرية المحددة من خلال التوسع في استخدام الإجراءات؛
- التخفيض من مخاطر عدم الاكتشاف من خلال تعديل طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

[1]Guide pour l'utilisation des normes internationales d'audit dans l'audit des petites et moyennes entreprises, Traduction autorisée par IFAC du « Guide to using ISA_s in the audits of small- and medium-sized entities », Tom1, 3° édition, P.19.

إن مستويات الأهمية النسبية ترتكز حول القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستخدم القوائم المالية، فهي بذلك تختلف عن مخاطر التدقيق والتي تتعلق بمخاطر إصدار رأي غير مناسب حول القوائم المالية الخاطئة بصفة جوهرية، فإذا تم تخطيط التدقيق من أجل اكتشاف فقط مخاطر الأخطاء الجوهرية، فلا يمكن تحديد هامش الخطأ من أجل تحديد وتقييم الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن توجد، في المقابل فإنه من الممكن أن تجميع الأخطاء الفردية غير الجوهرية يؤدي إلى أن تكون القوائم المالية خاطئة وبصفة جوهرية[1].

ثانيا: علاقة الأهمية النسبية بأدلة الإثبات

تعبر أدلة الإثبات عن مجموعة المعلومات والحقائق التي يستند إليها المدقق في تكوين رأيه عن مدى عدالة وصحة القوائم المالية المنشورة من طرف المؤسسة[2].

إن العلاقة بين كمية أدلة وقرائن الإثبات والأهمية النسبية للعنصر محل الفحص هي علاقة طردية، فكلما كانت الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص كبيرة كلما احتاج المدقق الخارجي إلى كمية أدلة إثبات أكبر، وكلما كانت الأهمية النسبية أقل كلما احتاج المدقق إلى أدلة إثبات أقل، تتحدد الأهمية النسبية للعنصر من خلال قيمته مقارنة مع العناصر الأخرى وهذا يعتمد أساسا على الحكم المهني للمدقق المستند إلى الخبرة، فربما يعتبر أحد العناصر ذا أهمية جوهريةإذا كان الخطأ أو التحريف فيه يؤثر على القوائم المالية وعلى قرار الأطراف المستفيدة من هذه القوائم[3].

الشكل الموالي يوضح العلاقة بين كل من مخاطر التدقيق الخارجي ومستوى الأهمية النسبية وأدلة الإثبات:

[1]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille, Op.Cit, P.116.

[2] محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، مكتبة الشباب، القاهرة، 1998/1997، ص. 263.

[3] نور الدين عبد الله حمودة، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، السنة الإحدى والعشرون، المجلد الحادي والعشرون، عمان، الأردن، 2013 ، ص. 61.

شكل رقم (04): العلاقة بين مخاطر التدقيق الخارجي، مستويات الأهمية، أدلة الإثبات

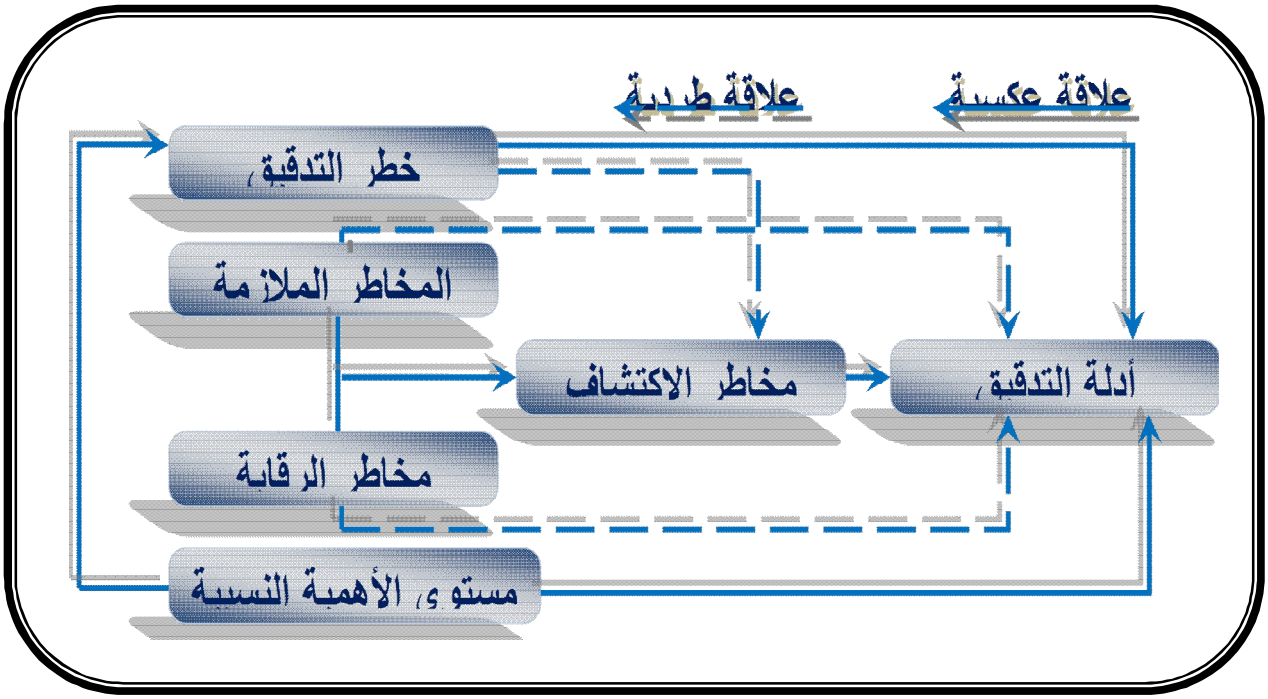

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق ومقدار أدلة الإثبات، فإذا أراد المدقق الخارجي تخفيض مستوى مخاطر التدقيق فيجب عليه زيادة مقدار أدلة الإثبات المطلوبة، أما بالنسبة لمخاطر الأخطاء الجوهرية فهناك علاقة مباشرة مع إجراءات التدقيق الأساسية، فكلما كانت مخاطر الأخطاء الجوهرية أكبر كلما كان توكيد التدقيق مطلوبا بشكل أكبر من خلال جمع المزيد من أدلة الإثبات، فيما يخص العلاقة بين الأهمية النسبية و مخاطر التدقيق فهي علاقة عكسية، فمخاطر وجود أخطاء في مبالغ كبيرة لأرصدة الحسابات أو فئات المعاملات قد تكون منخفضة جدا في حين أن مخاطر وجود أخطاء بمبلغ صغير قد يكون مرتفعا.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نتوصل إلى أن ازدياد المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الخارجي كان نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته مهنة التدقيق الخارجي، المتمثل في ضرورة اكتشاف والكشف عن المخاطر الممكن مواجهتها أثناء أداء مهمته، من خلال قيامه بتقييم هذه المخاطر وتحديد الإجراءات المناسبة التي تمكنه من الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة التي تدعم رأيه حول مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- على المدقق الخارجي تحديد المستوى المناسب من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، من خلال التعرف على نشاط المؤسسة وبيئتها وفهمه لنظام رقابتها الداخلية، حتى يتمكن من تحديد المستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف الذي يمكن من تخفيض مخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول عموما؛
- بناء على تقييم المدقق الخارجي لمخاطر التدقيق الخارجي يمكن تحديد كمية ونوعية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها؛
- تعتبر كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة هي مخاطر خارج سيطرة المدقق، على عكس مخاطر عدم الاكتشاف التي يمكن للمدقق الخارجي السيطرة عليها من خلال اختيار الإجراءات المناسبة وحسن تطبيقها والتفسير السليم لنتائجها؛
- تتنوع الإجراءات المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي وعلى المدقق استخدام حكمه المهني لاختيار الإجراءات المناسبة لاتخاذ قراره؛
- على المدقق الخارجي تحديد المستوى المناسب للأهمية النسبية، من أجل تقييم مدى أهمية وجوهرية الأخطاء المكتشفة التي تؤثر على مدى انتظام ومصداقية الحسابات السنوية؛
- يعتبر كل من مفهوم الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق الخارجي من المفاهيم الوثيقة الصلة بعملية التدقيق الخارجي حيث تربطهما علاقة عكسية، تمكن هذه العلاقة من تحديد أدلة الإثبات التي يستند إليها المدقق الخارجي في تكوين رأيه عن عدالة وصحة القوائم المالية؛

- تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق لاكتشاف والتحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، سنحاول من خلال الفصل التالي التعرف على كيفية استخدام هذه الإجراءات في التحكم في مخاطر عملية التدقيق.

الفصـــل الثالث:

دور الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي

مقدمة الفصل

بعد التعرف على ماهية الإجراءات التحليلية وأهمية استخدامها من طرف المدقق الخارجي خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى عرض المخاطر الممكن مواجهتها أثناء القيام بعملية تدقيق القوائم المالية والمراحل المتبعة لتقييم هذه المراحل، سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على دور استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في اكتشاف وتقييم مخاطر التدقيق الخارجي سواء على مستوى القوائم المالية ككل، أو على مستوى الأرصدة وفئات المعاملات والافصاحات ذات العلاقة.

كما سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز دور الإجراءات التحليلية في تقييم استمرارية المؤسسة، نظرا للمسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الخارجي المتمثلة في ضرورة توجيه انتباه مستخدمي القوائم المالية في حالة توصل إلى وجود شكوك جوهرية حول عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في مزاولة نشاطها والوفاء بالتزاماتها، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق واستمرارية المؤسسة.

المبحث الثالث: استخدام الإجراءات التحليلية للتنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: تقييم مخاطر التدقيق الخارجي

نظرا لتزايد المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الخارجي في مجال اكتشاف المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي القوائم المالية بناء على الرأي الذي يصدره حول هذه القوائم، فإن على المدقق الخارجي تقييم هذه المخاطر وذلك سواء على مستوى القوائم المالية ككل أو على مستوى التأكيدات، بهدف التوصل إلى تصميم الإجراءات المناسبة والكافيةالتي تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة هذه المخاطر، تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

المطلب الثاني: إجراءات تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية.

المطلب الثالث: خطوات استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.

المطلب الأول: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

على المدقق الخارجي تقييم كل من مخاطر الأخطاء الجوهرية وذلك قبل تنفيذ عملية التدقيق، حيث لا يملك المدقق الخارجي أي حكم بها كونها تتعلق بالمؤسسة محل التدقيق ونظام رقابتها الداخلية، يكون الهدف من عملية التقييم هو تحديد المستوى الملائم لمخاطر عدم الاكتشاف الذي يمكنه من تخفيض مستوى خطر التدقيق إلى المستوى المقبول.

أولا: تعريف مخاطر الأخطاء الجوهرية

يشير مصطلح الأخطاء إلى التحريفات أو السهو غير المقصود للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، هذه الأخطاء يمكن أن تنطوي على[1]:

- أخطاء في جمع أو معالجة البيانات في كل القوائم المالية التي تم إعدادها؛
- التقديرات المحاسبية غير المعقولة الناشئة من سوء تفسير الحقائق؛
- أخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ، التصنيف، طريقة العرض، الإفصاح.

إن مخاطر الأخطاء الجوهرية تمثل خطر أن تحتوي القوائم المالية على أخطاء جوهرية قبل البدء في عملية التدقيق، تتعلق مخاطر الأخطاء الجوهرية بمخاطر المؤسسة الموجودة بشكل مستقل عن تدقيق القوائم المالية، هذه المخاطر تأخذ بعين الاعتبار مستوى القوائم المالية ككل، بالإضافة إلى مستوى التأكيدات التي تتعلق بتدفقات المعاملات وأرصدة الحسابات والمعلومات المقدمة في القوائم المالية[2].

تتكون مخاطر الأخطاء الجوهرية من كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة اللذان يتواجدان بصورة منفصلة عند تدقيق القوائم المالية، وقد اختلف الكتاب في تقييم المدقق الخارجي لهذين الخطرين، فبعضهم أمثال الباحث "**واليز**" "**Waller**" يتناقض مع التقييم الشامل لهذين الخطرين ويبرر ضرورة تجزئة تقييم المخاطر بما يلي[3]:

- تحقيق مكاسب إجمالية في الفعالية والكفاءة التي يجب أن تكون موجودة، ويرى أن المنفعة المتولدة من تجزئة المخاطر تكون أكبر من أية تكاليف إضافية للتقييم؛
- توفير معلومات إضافية للمدقق الخارجي مع تحمل تكاليف أقل في عملية التحليل؛

[1]American institute of certified public accountants, Statement on auditing standards, No82, Consideration of Fraud in a financial statement audit, 1997, New York .
[2]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op. Cit, P. 110,111.
[3]Allen Blau and all , Evidential effort and risk assessment in auditing, Journal of business and economics research, Volume6, 2008, P. 41.

- إن عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية قد تكون مختفية خلال عملية التجميع؛
- إن الاعتبارات الخاصة بمتخذي القرارات الخاصة بالمخاطر المجزئة مقابل التقييم الشامل سوف تشمل تكاليف إضافية متمثلة في تكاليف التحليل؛
- لفت انتباه المدقق الخارجي إلى منبهات الخطر الخاصة التي قد تكون ضرورية في وضع خطة تدقيق فعالة.

توصلت العديد من الدراسات إلى أنه لا يمكن فصل كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة عن بعضهما، كون أن المدقق الخارجي غير قادر على التفرقة بين العوامل المؤثرة على كلا الخطرين عند قيامه بعملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، بالإضافة إلى أن معايير التدقيق الدولية قد تضمنت التقييم المجمع لكلا الخطرين كون وجود بعض العوامل المؤثرة على الخطر الملازم يمكن أن تستخدم في تقييم بيئة الرقابة أي خطر الرقابة، لذلك فإن للخطر الملازم علاقة متداخلة مع خطر الرقابة وبالتالي يختار المدقق الخارجي أن يقيمهما معا[1].

أما مهنيا فقد ناقشت كل من النشرة **300** الصادرة من قبل مجلس تطبيقات المراجعة سنة 1995 في المملكة المتحدة الأمريكية، والنشرة **47** الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1983 عناصر خطر التدقيق على أساس منفصل، وقد نصت النشرة **300** أنه في حالة توصل المدقق الخارجي إلى وجود تداخل بين كل من الخطر الملازم وخطر الرقابة فإنه من المناسب أن يقيمهما معا، أما فيما يخص معيار التدقيق الدولي **ISA_{200}** فلم يشر إلى الخطر الملازم منفصلا عن خطر الرقابة، بل أشار إليهما معا مستخدما مصطلح "**خطر وجود أخطاء جوهرية**" وترك المعيار الدولي الحرية للمدقق الخارجي في اختيار منهجية وطريقة تقييم كل من الخطرين وذلك حسب ما يراه مناسبا[2].

ثانيا: تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية

على المدقق الخارجي اكتشاف وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات لفئات المعاملات، أرصدة الحسابات والمعلومات المقدمة، لأن ذلك يمكن المدقق الخارجي من[3]:

- التعرف على المخاطر التي يمكن مواجهتها أثناء أداء مهمته، وذلك من خلال الحصول على معرفة بالمؤسسة محل التدقيق وبيئتها وفحص نظام رقابتها الداخلية؛

[1] عصام الدين السائح خرواط، مرجع سابق، ص. 251، 252.
[2] المرجع السابق، ص. 252.
[3] Intosai, $ISSAI_{200}$,Principes fondamentaux de l'audit financier, Vienne, Autriche, P.23.

- تقييم من ضمن المخاطر المحددة أي منها يؤثر بصفة جوهرية على القوائم المالية ذلك بمجملها و التي أيضا من المحتمل أن تؤثر على عدة تأكيدات؛
- التمكن من تحديد المشاكل التي يمكن أن تظهر على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات، التي من المحتمل أن تؤدي إلى ظهور أخطاء جوهرية؛
- التمكن من تصميم إجراءات التدقيق المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر، كاختبارات الرقابة وإجراءات الفحص، والاختبار ات الجوهرية التي تتضمن كل من الاختبارات التفصيلية والإجراءات التحليلية الجوهرية للتأكيدات.

على المدقق الخارجي عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ممارسة الحكم المهني حول أي من هذه المخاطر تعتبر مخاطر هامة، لذلك فعليه اعتبار على الأقل[1]:

- فيما إذا كانت هذه المخاطر هي مخاطر احتيال، فهذه المخاطر تعتبر مهمة حسب حكم المدقق الخارجي ولها آثار جوهرية أكثر من المخاطر الناتجة عن الأخطاء غير المقصودة؛
- فيما إذا كانت المخاطرة تتعلق بتطورات اقتصادية أو محلية هامة تمت مؤخرا وتتطلب اهتماما خاصا، أي أن هذه المخاطر ناتجة عن ظروف خارج المؤسسة وتتعلق بتغيرات تطرأ على البيئة الخارجية يمكن أن يكون لها تأثير في ظهور مخاطر جوهرية؛
- مدى تعقيد المعاملات، على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار احتمال ظهور أخطاء جوهرية في حالة المعاملات الكبيرة والتي تكون معالجتها المحاسبية معقدة وتشمل العديد من الأطراف؛
- فيما إذا كانت المخاطر تشمل معاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة؛
- درجة الحكم الذاتي في قياس المعلومات المالية المتعلقة بالمخاطر خاصة تلك المتعلقة بنطاق واسع من عدم اليقين في القياس؛
- فيما إذا كانت المخاطرة تشمل معاملات هامة هي خارج سير العمل العادي للمؤسسة، أو التي تبدو خلافا لتلك غير العادية؛

[1] أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، 2010، ص. 206.

- عندما يقرر المدقق الخارجي وجود مخاطر هامة عليه أن يحصل على فهم لعناصر رقابة المؤسسة بما في ذلك أنشطة الرقابة المتعلقة بتلك المخاطرة.

نص المعيار الدولي **ISA315** أنه على المدقق الخارجي عند تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية الحصول على فهم فيما إذا كانت المؤسسة تملك عملية لتقييم مخاطر المؤسسة كما يلي:

- تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية؛
- تقدير أهمية المخاطر؛
- تقييم احتمال حدوثها؛
- اتخاذ القرارات لمعالجة هذه المخاطر.

نص المعيار السابق على أنه على المدقق الخارجي مراجعة تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية، لأن هذا التقييم قد يتغير عند مستوى الاثبات وذلك عندما يتم الحصول على أدلة تدقيق إضافية، لذلك يجب على المدقق الخارجي إعادة النظر في التقييم وتعديل إجراءات التدقيق الإضافية المخطط لها، تبعا لما تم الحصول عليه من معلومات جديدة من أداء إجراءات تدقيق إضافية.

المطلب الثاني: إجراءات تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية

تعتبر إجراءات تقييم المخاطر من طرف المدقق الخارجي من أهم الإجراءات المطبقة عند مرحلة تحديد وتقييم المخاطر، حيث تمكن هذه الإجراءات من تحديد الأرصدة التي يمكن أن تحتوي على انحرافات وأخطاء جوهرية، يكون الهدف من تصميم هذه الإجراءات من طرف المدقق الخارجي هو الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها وبالتالي التمكن من تحديد المخاطر الملازمة، بالإضافة فإن هذه الإجراءات تمكن من تحديد خطر الرقابة من خلال اختبار مدى فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وبالتالي يتمكن المدقق في الأخير من الوصول إلى الإجراءات المناسبة التي تمكن من تحديد مخاطر عدم الاكتشاف، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على هذه الإجراءات.

أولا: اختبارات الرقابة

تعتبر اختبارات الرقابة من أهم الإجراءات المطبقة من طرف المدقق الخارجي لتقييم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بالمؤسسة محل التدقيق، يتم تصميم وأداء هذه الإجراءات عند[1]:

- تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى التأكيد، يتضمن توقع بأن الرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال (في حالة اعتماد المدقق على فعالية نظام الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة، توقيت ومدى الإجراءات الجوهرية)؛
- أو أن أداء الإجراءات الجوهرية بمفردها لا يقدم أدلة التدقيق الكافية والمناسبة عند مستوى التأكيد.

يقوم المدقق الخارجي بتصميم اختبارات الرقابة عندما يكون نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، هذا يعني أن المدقق يصمم اختبارات الرقابة في حالة وجود هذا النظام وأن هذا النظام يتم مراقبته، يكون الهدف من أداء هذه الاختبارات هو تحديد ما إذا كانت تلك الرقابة في الأنظمة تعمل في الواقع بشكل صحيح وفعال حتى يتسنى للمدقق تحديد ما إذا كان بإمكانه الاعتماد على الرقابة أم لا[2].

على المدقق الخارجي عند تصميم وأداء اختبارات الرقابة ما يلي:

- أداء إجراءات تدقيق أخرى بالاشتراك مع الاستفسار بهدف الحصول على أدلة تدقيق حول الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة، بما في ذلك:
  - كيفية تطبيق أنظمة الرقابة في مراحل ملائمة من الفترة قيد التنفيذ.
  - الثبات في كيفية تطبيق هذه الأنظمة.
  - تحديد الجهة ووسائل تطبيق هذه الأنظمة.
- تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة تعتمد على أنظمة الرقابة غير المباشرة، في هذه الحالة فإنه من الضروري الحصول على أدلة تدقيق تدعم العمل الفعال لتلك الأنظمة غير المباشرة.

[1]Performing audit procedures in response to assessed risks and evaluating the audit evidence obtained, P.324, Article disponible sur le site internet: http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-C-00330.pdf, Consultée le (12/11/2014).

[2]Analytical procedures- A powerful tool for auditors, April 2009, P.1, Article disponible sur le site internet : http://www.hkiaat.org/images/uploads/articles/Analytical.pdf, Consultée le (23/11/2014).

كما يجب أن تشتمل اختبارات الرقابة الإجراءات التالية[1]:

- الاستفسارات والملاحظات المتعلقة بوظائف الرقابة الداخلية؛
- التفتيش عن الوثائق التي تثبت عمليات الرقابة الداخلية؛
- فحص أدلة مراجعات الإدارة؛
- إعادة أداء إجراءات الرقابة على سبيل المثال: تسوية الحساب البنكي للتأكد من تسجيله الصحيح من طرف المؤسسة؛
- فحص أداء الرقابة الداخلية على تطبيقات حاسوبية محددة.

ثانيا: الاختبارات الجوهرية

يتم تصميم هذه الإجراءات من أجل اكتشاف الأخطاء المادية في فئات المعاملات، أرصدة الحسابات والافصاحات في القوائم المالية، هناك نوعين من الاختبارات الجوهرية[2]:

- **الاختبارات التفصيلية:** يفحص هذا النوع من الاختبارات المعاملات للأخطاء أو الغش، هذا ما يمكن المدقق الخارجي من الحصول على أدلة التدقيق للمبلغ المسجل؛
- **الإجراءات التحليلية الجوهرية:** تكون هذه الإجراءات أكثر تطبيقا في المعاملات ذات المبالغ الكبيرة التي تميل إلى أن تكون قابلة للتنبؤ على مر الزمن، يعتمد مدى ملاءمة أي إجراءات تحليلية محددة على تقييم المدقق لمدى فعاليتها في اكتشاف الأخطاء التي يمكن أن تكون مادية بمفردها أو عند تجميعها مع أخطاء أخرى.

عند استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل ملخصة في الجدول التالي:

[1]Review and the audit process, P.12, Article disponible sur le site internet: http://www.acornlive.com/demos/pdf/P3_PS_Chapter_3.pdf, Consultée le (23/11/2014).
[2]Nichlas Essner, Erik Unander-Scharin, Analytical procedures, A practice based approach , 2013, P. 6,10.

جدول رقم (12): أهم العوامل المؤثرة في استخدام الإجراءات التحليلية الجوهرية.

العوامل	تأثيرها في الاستخدام
المعقولية/التنبؤ بالعلاقات	إذا كانت العلاقات قوية فإن تطبيق الإجراءات التحليلية لوحدها يكفي.
درجة تجميع المعلومات المتاحة	إن الإجراءات التحليلية هي أكثر تطبيقا إذا تم تطبيقها على المكونات (عناصر القوائم المالية).
مدى توفر المعلومات المالية وغير المالية.	إذا تم إعداد البيانات غير المالية بشكل مستقل فهذا يسمح بأداء إجراءات أكثر فعالية.
أهمية المعلومات	إن الميزانيات التي تم إعدادها على أساس التوقع تكون أكثر فائدة واستعمالا من وضع الأهداف.
مقارنة المعلومات	قد تكون بيانات الصناعة الواسعة غير متعلقة بالبيانات المتخصصة.
المعرفة المكتسبة مسبقا	تستند الإجراءات التحليلية الفعالة على الاعتراف بالاختلافات غير العادية (غير المتوقعة)، إذا كانت المعرفة محدودة فيكون من الصعب معرفة ما يمكن توقعه.
دقة مختلف أنواع البيانات	إذا كانت البيانات المستعملة غير دقيقة وستكون النتائج غير دقيقة لا يمكن الاعتماد عليها وبالتالي الإجراءات ستكون أقل فعالية.
طبيعة المؤسسة وعملياتها	هناك بعض المؤسسات التي تكون مناسبة لتطبيق الإجراءات التحليلية، ذلك كون أن الاتجاهات في تطور ثابت وبالتالي فإنه من السهل معرفة ما يمكن توقعه ومعرفة التغيرات.

Source : Review and the audit process, P.24, Article disponible sur le site internet: http://www.acornlive.com/demos/pdf/P3_PS_Chapter_3.pdf, Consultée le (23/11/2014).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يتوقف على طبيعة المؤسسة محل التدقيق وعملياتها، بالإضافة إلى طبيعة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من حيث مدى توفرها وأهميتها ودقتها، والمعرفة المسبقة المكتسبة من طرف المدقق الخارجي حول هذه المعلومات.

إن هناك علاقة عكسية بين الاختبارات الجوهرية واختبارات الرقابة الداخلية، فإذا كانت المؤسسة تمتلك نظام رقابة داخلية قوي، فإن المدقق الخارجي قد يقرر تقييد الاختبارات الجوهرية لأن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة يمكن من

منع واكتشاف الأخطاء المادية، علاوة على ذلك فإن المدقق الخارجي قد يوسع من تطبيق الإجراءات الجوهرية في حالة وجو د نقاط ضعف في الرقابة الداخلية للمؤسسة[1].

يكمن الفرق الأساسي بين كل من اختبارات نظام الرقابة والاختبارات الجوهرية، كون أن اختبارات الرقابة هي اختبارات سريعة وعادة قصيرة وهي تؤكد على مدى فعالة عملية الرقابة الداخلية، في حين أن الإجراءات الجوهرية هي أكثر موضوعية وتستغرق وقتا طويلا كما تتطلب عملا أكثر تفصيلا من طر ف المدقق الخارجي.

الجدول الموالي يلخص أوجه الاختلاف بين كل من اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية:

[1]Joshua Onome Imoniana and all, The analytical review procedures in audit : An exploratory study, Advances in scientific and applied accounting, V.5, N.2, Sao Paulo, 2012, P.286.

جدول رقم (13): أوجه الاختلاف بين اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية

	اختبارات الرقابة	الاختبارات الجوهرية
النوع	- اختبارات لبيئة الرقابة. - اختبارات لنظام تقييم المخاطر من طرف المؤسسة. - اختبارات لنظام المعلومات والاتصال. - اختبارات أنشطة الرقابة. - اختبارات لنظام المتابعة. - اختبارات لبرامج مكافحة الغش والرقابة.	- الإجراءات الأولية. - الإجراءات التحليلية. - اختبار تفاصيل المعاملات. - اختبار تفاصيل الأرصدة. - الاختبارات التفصيلية للتقديرات المحاسبية. - الاختبارات الجوهرية وفقا للمبادئ المتعارف عليها. - الاختبارات التفصيلية للافصاحات.
الهدف	تحديد فعالية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية.	تحديد مدى نزاهة تأكيدات البيانات المالية الجوهرية.
إجراءات التدقيق المطبقة	الاستفسار، الملاحظة، التفتيش، إعادة الحساب، قائمة الاستقصاء، خريطة تدفق الرقابة الداخلية، تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب.	نفس الإجراءات المطبقة من طرف اختبارات الرقابة، بالإضافة إلى الإجراءات التحليلية، العد، المصادقات.
التوقيت	في تاريخ مؤقت.	في تاريخ إعداد الميزانية العمومية أو شهر أو شهرين قبل نهاية السنة.
مكونات خطر التدقيق	مخاطر الرقابة.	مخاطر عدم الاكتشاف.

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول السابق تتضح أوجه الاختلاف بين كل من اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية، لكن كل من هذه الاختبارات هي عبارة عن إجراءات مطبقة من طرف المدقق الخارجي خلال مرحلة تحديد وتقييم المخاطر، ويكمن الهدف الأساسي من تطبيقها هو الحصول على تأكيد معقول بأن الأخطاء المادية يتم اكتشافها وتصحيحها في القوائم المالية.

عند تحديد إجراءات التدقيق التي تم أداؤها فإنه على المدقق الخارجي[1]:

- دراسة أسباب تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات لكل فئة معاملات، رصيد الحساب والإفصاح بما في ذلك:
  - احتمالية وجود أخطاء جوهرية بسبب الخصائص المحددة لكل فئة معاملات، رصيد حساب أو الإفصاح (أي تقييم المخاطر الملازمة).
  - الحصول على أدلة تدقيق لتحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة تعمل بفاعلية (أي تقييم مخاطر الرقابة).
- الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعا كلما ازداد تدقيق المدقق للمخاطر.

نص المعيار الدولي **ISA 315 "تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها"**، أنه يمكن تقسيم إجراءات تقييم المخاطر إلى ثلاث إجراءات رئيسية وهي:

أ- طلب الاستفسارات من الإدارة ومسيري المؤسسة محل التدقيق: على المدقق الخارجي عند القيام بتقييم المخاطر الحصول على المعلومات اللازمة لاستخدامها في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية، تتمثل هذه الاستفسارات فيما يلي[2]:

- **اجراء استفسار من الإدارة فيما يتعلق بـ:**
  - تقييمها لمخاطر احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال.
  - أسلوبها في التحديد والاستجابة لهذه المخاطر.
  - اتصالها مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بأساليبها في تحديد مخاطر الاحتيال في المؤسسة والاستجابة لها.
  - اتصال الإدارة مع الموظفين فيما يتعلق بآرائهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.
- **اجراء استفسارات للمسؤول عن التدقيق الداخلي داخل المؤسسة:** لتحديد ما إذا كانت لديه معرفة عن أي احتيال فعلي أو مشكوك فيه يؤثر على المؤسسة.

[1] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{330}), Op.Cit.
[2] CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{240}), OP.Cit.

الجدول الموالي يلخص أهم الاستفسارات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي:

جدول رقم (14): أهم الاستفسارات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي.

الأطراف الموجه إليهم الاستفسار	الأهمية بالنسبة للمدقق الخارجي
- المكلفين بالحوكمة داخل المؤسسة.	فهم البيئة التي تتم فيها إعداد البيانات المالية.
- موظفي التدقيق الداخلي.	توفير معلومات حول إجراءات التدقيق الداخلي التي تم أداؤها خلال السنة.
- الموظفون المشاركون في معالجة أو تسجيل المعاملات المعقدة وغير العادية.	تقييم مدى مناسبة اختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة.
- المستشار القانوني الداخلي.	توفير معلومات حول مدى الامتثال للقوانين والأنظمة.
- موظفي التسويق أو المبيعات.	توفير معلومات حول التغيرات في استراتيجيات التسويق للمؤسسة واتجاهات البيع، أو الترتيبات التعاقدية مع عملائها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما جاء به المعيار الدولي **(ISA_{315}).**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إجراء الاستفسار المطبق من طرف المدقق الخارجي يشمل جميع الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة محل التدقيق، وهذا من أجل التمكن من الوصول إلى المخاطر الجوهرية الممكن أن تتضمنها القوائم المالية، وتطبيق الإجراءات التي تمكن من تقييم هذه المخاطر والتحكم فيها.

ب- الإجراءات التحليلية: تلعب الإجراءات التحليلية دورا مهما في مدخل التدقيق القائم على أساس المخاطر، فهي توجه انتباه المدقق الخارجي نحو مناطق الخطر العالية، كما تساعده في تحديد قضايا التدقيق التي تتطلب عمل مفصل، بالإضافة إلى أنها تمكن من الحصول على أدلة موضوعية[1].

يقوم المدقق الخارجي باستخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر، من أجل مقارنة النتيجة المتوقعة من طرف المدقق الخارجي مع المبالغ المسجلة أو النسب المستخرجة والتوصل إلى الفروقات غير العادية وغير المتوقعة التي يأخذها المدقق الخارجي بعين الاعتبار عند تحديده لمخاطر الأخطاء الجوهرية[2].

[1]Steven M.Glover and all, Why do auditors over-rely on weak analytical procedures ? The role of outcome bias and insensitivity to precision, March 2004, P.6, Article disponible sur le site : http://www3.nd.edu/~carecob/Workshops/03-04%20Workshops/Wilks.pdf, Consultée le (20/11/2014).

[2]Manuel des normes audit légal et contractuel, Evaluation des risques et éléments de réponse aux risques identifier, Version janvier 2009, P.100, Disponible sur le site internet : http://www.acseris.com/pdfs/7-Audit/Manueldes-Normes-dAudit-au-Maroc.pdf, Consultée le (21/11/2014).

تمكن الإجراءات التحليلية من توفير إرشادات ودلالات معينة تمكن المدقق الخارجي من التركيز على حسابات معينة أكثر من حسابات أخرى، لإمكانية اشتمالها على مخاطر جوهرية تؤثر على القوائم المالية ككل[1].

عند استخدام المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر عليه اتباع المراحل التالية وهي ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (15): استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر

الإجراء المتبع	كيفية تحقيقه
تحديد العلاقات بين البيانات	تطوير التوقعات بشأن العلاقات المعقولة التي يمكن أن توجد بين مختلف أنواع المعلومات التي يمكن أن تتوقع بشكل معقول، هنا على المدقق الخارجي البحث عن مصادر معلومات مستقلة عن المؤسسة بقدر الإمكان ويمكن أن تتضمن: - القوائم المالية المقارنة للدورات السابقة؛ - الميزانيات، التوقعات والاستقراءات؛ - المعلومات حول القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة والظروف الاقتصادية الراهنة.
المقارنة	مقارنة التوقعات مع المبالغ المسجلة أو النسب المستخرجة انطلاقا من المبالغ المسجلة.
التقييم	تقييم النتائج في حالة وجود علاقات غير عادية وغير متوقعة، هذا يؤدي إلى دراسة المخاطر المحتملة للأخطاء الجوهرية.

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P.7.

من خلال الجدول السابق نتوصل إلى أن استخدام الإجراءات التحليلية كإجراء لتقييم المخاطر يمكن المدقق الخارجي من تحديد العلاقات الموجودة بين المعلومات والأرصدة المكونة للقوائم المالية، ثم يتم مقارنة هذه العلاقات مع توقعاته أو مع معلومات لفترات سابقة أو معلومات لمؤسسات أخرى تعمل في نفس قطاع الصناعة، عن طريق هذه المقارنة يتمكن المدقق الخارجي من تحديد وتقييم مدى إمكانية وجود مخاطر محتملة في القوائم المالية المعروضة عليه للمصادقة عليها.

[1] كناري سعيد الربضي، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني، رسالة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا، عمان، الأردن، 2013، ص. 87.

ج- الملاحظة المادية والتفتيش: تمكن الملاحظة المادية والتفتيش من الحصول على المعلومات انطلاقا من طلبها من الإدارة والأشخاص الآخرين، كما توفر معلومات متعلقة بالمؤسسة وبيئتها وتتضمن هذه الإجراءات الجوانب التالية[1]:

- ملاحظة الأنشطة والعمليات المتعلقة بالمؤسسة؛
- التفتيش حول الوثائق، القوائم المحاسبية والرقابة الداخلية اليدوية؛
- قراءة تقارير تسيير الإدارة والتقارير للأشخاص المكلفين بالحوكمة؛
- زيارة مواقع الانتاجية بالمؤسسة؛
- تسجيل العمليات وفقا لنظام إعداد المعلومات المالية.

الجدول الموالي يوضح هذين الإجراءين:

جدول رقم (16): استخدام الملاحظة المادية والتفتيش كإجراءات لتقييم المخاطر

الإجراء	الاستخدام
الملاحظة	ملاحظة: - كيف تعمل المؤسسة وكيف يتم تنظيمها؛ - أسلوب التسيير المتبع من الإدارة وموقفه اتجاه الرقابة الداخلية؛ - تشغيل مختلف إجراءات الرقابة الداخلية؛ - الامتثال لبعض القواعد.
التفتيش	فحص الوثائق مثل: - خطة العمل والاستراتيجية؛ - طرق التسجيل المحاسبي؛ - التقارير المعدة من طرف الإدارة؛ - التقارير الأخرى مثل محاضر لاجتماع الأفراد الذي يمثلون حوكمة المؤسسة، تقارير المستثمرين.

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op.Cit, P.79.

[1]Manuel des normes audit légal et contractuel, Op. Cit, P. 130, 131.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن الإجراءات التحليلية هي من أهم الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي في عملية تقييم والتحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، على المدقق الخارجي الاستخدام الرشيد لهذه الإجراءات وحسن تفسير نتائجها من أجل التمكن من تحديد الانحرافات والأخطاء الجوهرية التي تؤثر على عدالة ومصداقية القوائم المالية، سيتم التعرف على كيفية تطبيق هذه الإجراءات للتحكم في المخاطر التي يواجهها المدقق الخارجي أثناء أداء مهمته.

المطلب الثالث: خطوات استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي

من أجل تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي لابد من تطبيق مجموعة من الخطوات التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

أولا: تطوير التوقعات المستقلة

إن عملية تطوير التوقعات بشكل دقيق ومناسب هي أهم خطوة للاستخدام الفعال للإجراءات التحليلية، ويعبر التوقع عن التنبؤ بالمبلغ المسجل، يمكن أن يكون هذا التنبؤ عبارة عن مبلغ محدد أو نسبة أو اتجاه أو قيمة مقربة اعتمادا على الدقة المطلوبة، ويقوم المدقق الخارجي بتطوير التوقعات من خلال تحديد العلاقات المعقولة التي من المتوقع أن توجد بناء على معرفته للمؤسسة، الصناعة، الاتجاهات أو حسابات أخرى[1].

يجب على المدقق الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة عند وضع هذه التوقعات، لقد أثبتت العديد من الدراسات أن الإجراءات التحليلية القائمة على بيانات مفصلة هي أكثر فعالية، ولا يوجد اعتماد كبير على نتائج الإجراءات التحليلية في حالة استخدام بيانات مجمعة حيث تكون أدلة التدقيق المحصل عليها من الإجراءات التحليلية المجمعة ضعيفة[2].

إن هناك مجموعة من مصادر المعلومات التي يمكن للمدقق الخارجي استخدامها في تطوير التوقعات عند استخدامه للإجراءات التحليلية هي: البيانات المالية للدورات السابقة، الميزانيات المالية للمؤسسة، العلاقات بين المعلومات المالية

[1]Analytical procedures, Relevant to ACCA qualification papers F8 and P7 and cat paper8, P.1, Article disponible sur le site : http://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/pdf/sa_sept10_audit.pdf, Consultée le (07/08/2014).

[2]The use of substantive aggregate analytical procédures : Do auditors particulary rely on non significant outcomes ?, P.2, Article disponible sur le site internet : https://www.alexandria.unisg.ch/export/.../218443.**pd**..., Consultée le (20/11/2014).

خلال الدورة الحالية (كاستخدام النسب المالية أو تحليل الانحدار)، البيانات المالية للصناعة، العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية[1].

ثانيا: تحديد الفروقات الجوهرية

عند تصميم وأداء الإجراءات التحليلية فإنه على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار مبلغ الفرق للتوقع ويسمى الحد الأقصى المقبول لهذا الفرق بالعتبة، هو الفرق بين المبلغ المقدر والمبلغ المسجل الذي يمكن قبوله من طرف المدقق الخارجي دون إجراء المزيد من الفحص ويعتمد في ذلك على حكمه المهني[2].

إن كل من مستوى الأهمية النسبية ومستويات الدقة المطلوبة تؤثر على قرار الفرق المقبول، ففي حالة زادت المخاطر المرتبطة بالإجراء وانخفض مستوى الأهمية النسبية فإن الحكم على الفرق المحتمل يجب أن ينخفض[3].

يتم إجراء مقارنة بين المبلغ المتوقع مع المبلغ المسجل وتحديد الفروقات الجوهرية ومعرفة ما إذا كانت هذه الفروقات تتطلب حسابات بسيطة أو معقدة، يجب على المدقق الخارجي عند تحديد هذه الفروقات أن يأخذ بعين الاعتبار درجة التوقع والعتبة[4].

ثالثا: التحقيق في الفروقات الجوهرية واستخلاص النتائج

خلال هذه المرحلة يمكن للمدقق الخارجي أن يتخذ إحدى القرارين: في حالة كان الفرق بين توقعات المدقق ونتائج المؤسسة هو أقل من الفرق المسموح به، يمكن للمدقق أن يقبل نتائج المؤسسة المبلغ عنها، أما إذا كان هذا الفرق هو أكبر من الفرق المسموح به في هذه الحالة يجب على المدقق فحص هذا الفرق الجوهري، عن طريق مناقشته مع الإدارة وجمع المزيد من أدلة الإثبات لاختبار تفسيرات الإدارة لهذا الفرق الجوهري، يجب على المدقق قبل قيامه بعملية الاستفسار من الإدارة إنشاء قائمة من الفرضيات المعقولة لشرح أسباب هذا الفرق الجوهري[5].

[1]Joseph, F.Brazel and all, Auditors' reactions to inconsistencies between financial and nonfinancial measures, April 2012, P.7.
[2]INTOSAI Public debt committee, Guidance on using substantive tests in audits of public debt, June 2006, P.11.
[3]William.F, Messier and all, Two decades of behavioral research on analytical procedures : What have we learned ?, Auditing : A journal of practice and theory, Vol.32, No.1, February 2013, P.154.
[4]Analytical procedures, Op.Cit, P.1.
[5]William.F, Messier and all, Op.Cit, P.144.

يمكن تلخيص مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (05): مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية

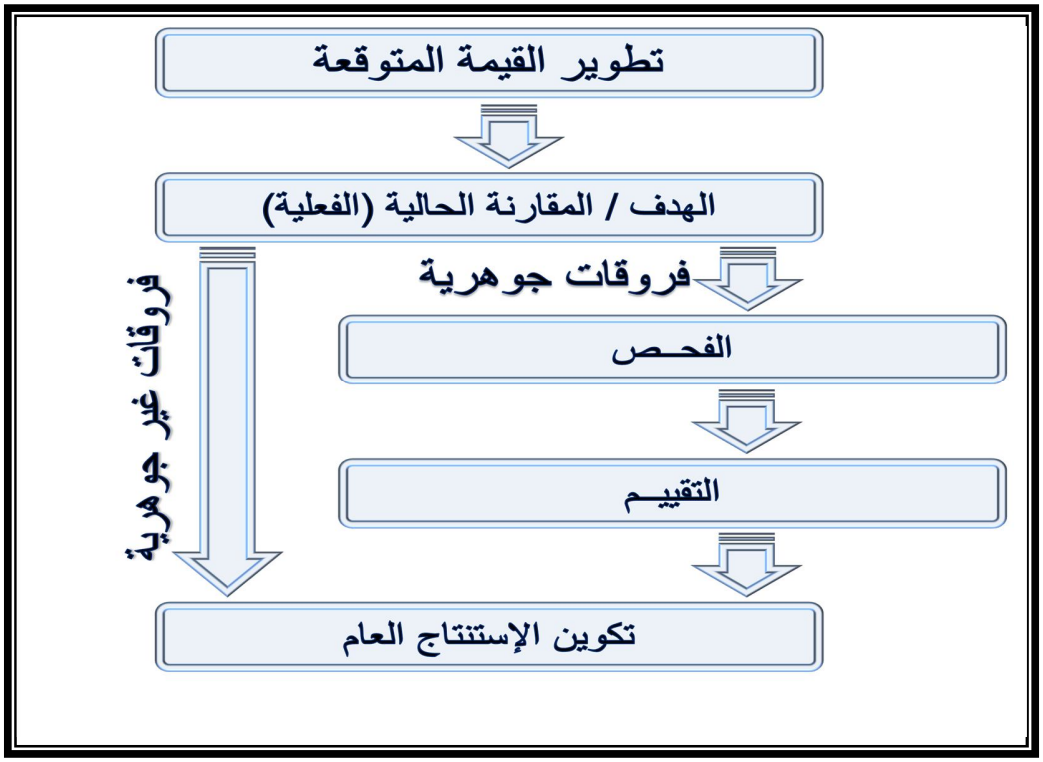

Source : The use of substantive aggregate analytical procedures : Do auditors particulary rely on non significant outcomes ?, P.3, Article disponible sur le site internet : https://www.alexandria.unisg.ch/export/.../218443.**pd**..., Consultée le (20/11/2014).

من خلال الشكل السابق نستنتج أنه في مرحلة مقارنة القيم الحالية مع توقعات أو تنبؤات المدقق الخارجي فإنه يواجه احتمالين، الأول أن تكون الفروق بين القيمتين جوهرية هذا ما يستدعي بالمدقق الخارجي إلى القيام بالمزيد من الفحص والتقييم حتى يتمكن من الوصول إلى تكوين استنتاجه العام، أما في حالة كانت الفروقات غير جوهرية فهذا ما يمثل ضمان للمدقق الخارجي حول خلو القوائم المالية محل الفحص من الأخطاء أو التحريفات الجوهرية التي تمكنه من إبداء رأيه العام، إذن فتطبيق الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة يختصر على المدقق الخارجي الكثير من الوقت والجهد.

المبحث الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق واستمرارية المؤسسة

نظرا لتزايد المسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الخارجي في مجال اكتشاف المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي القوائم المالية بناء على الرأي الذي يصدره حول هذه القوائم، فإن على المدقق تقييم هذه المخاطر بهدف التوصل إلى تصميم الإجراءات المناسبة والكافية التي تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة هذه المخاطر، كما على المدقق الخارجي التأكد من استمرارية المؤسسة واستخدام الإجراءات المناسبة في حالة وجود شكوك أو مؤشرات على عدم قدرتها على الاستمرار في المستقبل، تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق.

المطلب الثاني: ماهية استمرارية المؤسسة.

المطلب الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي نحو تقييم استمرارية المؤسسة.

المطلب الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق

إن مدخل التدقيق القائم على أساس المخاطر يتطلب من المهنيين التعرف على المؤسسة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية، الهدف هو معرفة وتقييم مخاطر أن تحتوي القوائم المالية على أخطاء جوهرية، تتطلب مرحلة تقييم المخاطر حكما مهنيا مناسبا من طرف المدقق الخارجي وتتضمن هذه المرحلة الخطوات التالية[1]:

- استخدام إجراءات القبول أو الاستمرارية في المهمة؛
- التخطيط العام للمهمة؛
- استخدام إجراءات تقييم المخاطر من أجل الحصول على معرفة للنشاط والتعرف على المخاطر الملازمة والمخاطر المتعلقة بالرقابة؛
- تحديد الإجراءات ذات الصلة بالرقابة الداخلية وتقييم تصميمها وتنفيذها؛
- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية؛

[1]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille, Op.cit, P. 31, 32.

- تحديد المخاطر الجوهرية التي تتطلب نهج خاص لعملية التدقيق والمخاطر التي يكون فيها استخدام الرقابة الموضوعية غير فعال؛
- الاتصال حول كل نقاط الضعف الجوهرية على مستوى تصميم واستخدام الرقابة الداخلية للإدارة وكل الأطراف المكلفين بالحوكمة؛
- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات.

الشكل الموالي يوضح عملية تقييم المخاطر:

شكل رقم (06): مراحل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

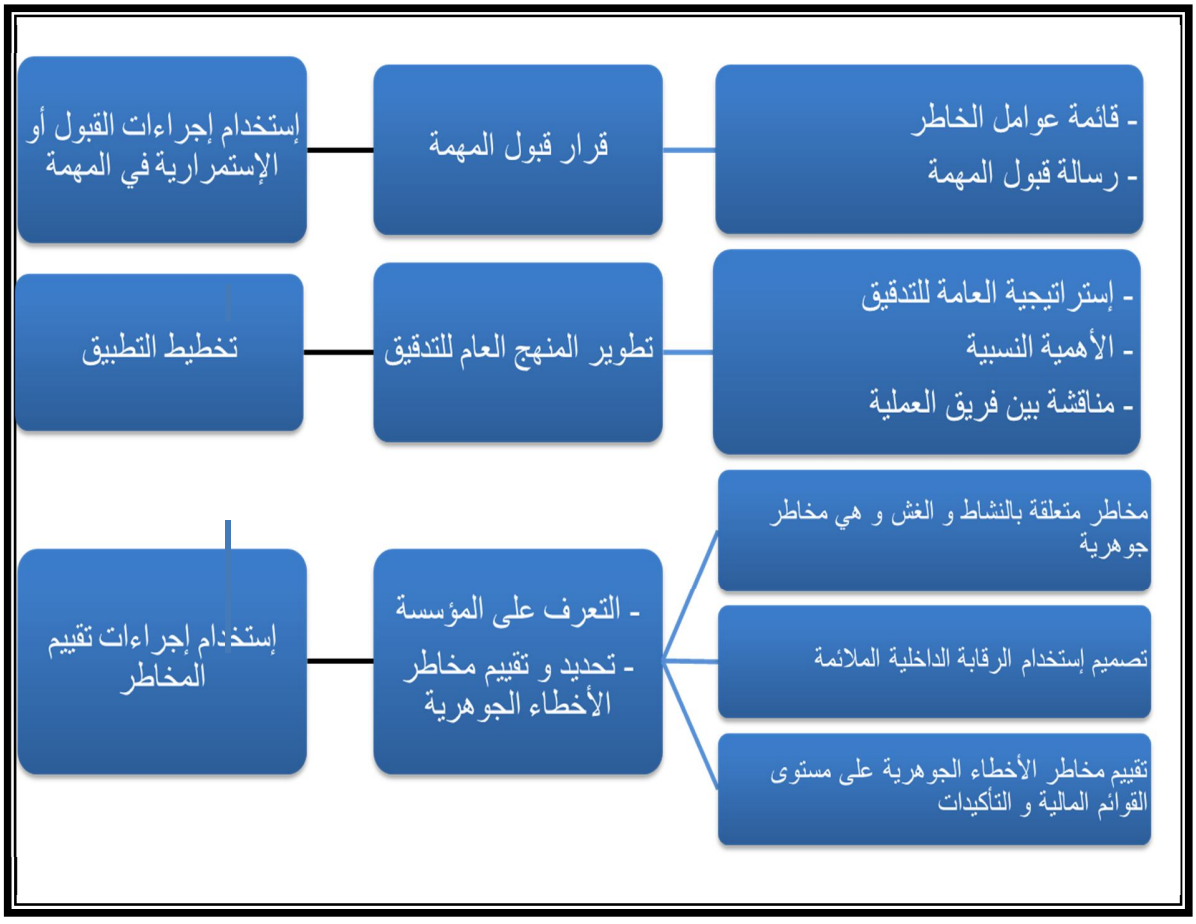

Source: Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Guide pour l'utilisation des normes internationales d'audit dans l'audit des petites et moyennes entreprises, Avril 2009, P.31

من خلال الشكل السابق نستنتج أن مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية تكون عند مستويين أساسيين وهما:

أولا: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية

إن هذا التقييم يمكن من اكتشاف مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تنتشر في القوائم المالية ككل وتؤثر بصورة محتملة على العديد من التأكيدات، غالبا ما ترتبط الأخطاء ذات الطبيعة المماثلة ببيئة الرقابة داخل المؤسسة ولكنها ليست مرتبطة بالضرورة مع تأكيدات محددة في فئة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو مستوى الإفصاح، يشمل رد المدقق الخارجي بالنسبة لمخاطر الأخطاء الجوهرية الذي تم تقييمه على مستوى البيانات المالية ككل، مراعاة المعرفة والمهارة وقدرة الأفراد المكلفين بأداء مسؤوليات المهام الجوهرية ويشمل ذلك: إمكانية إشراك خبراء في مستوى الإشراف الملائم، وما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكوك جوهرية حول إمكانية المؤسسة على الاستمرار في ممارسة نشاطها[1].

ثانيا: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات

يمكن هذا التقييم المدقق الخارجي من تحديد طبيعة وتوقيت ومدى القيام بإجراءات تدقيق إضافية على مستوى الإثبات، يسعى المدقق الخارجي للحصول على أدلة التدقيق الملائمة والكافية في فئة المعاملات وأرصدة الحسابات ومستوى الإفصاح، بالطريقة التي تمكنه من إبداء رأيه المتعلق بالقوائم المالية المأخوذة ككل في مستوى منخفض نسبيا لخطر التدقيق.

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، معايير المراجعة الدولية والتأكيد المهني، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، 2013، ص. 54، 55.

عند قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق على مستوى التأكيدات عليه اتباع الخطوات التالية[1]:

- **الأخذ بعين الاعتبار أنواع الأخطاء المحتملة**: على المدقق الاستفسار حول المبالغ والمعلومات المقدمة في القوائم المالية من أجل تحديد التأكيدات ذات الصلة، في حالة عدم فحصها يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في القوائم المالية؛
- **تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية**: في حالة توصل المدقق إلى تحديد أنواع الأخطاء المحتملة، فإن الخطوة الموالية ترتكز حول تحديد الرقابة التي يتم وضعها من أجل معالجة التأكيدات ذات الصلة؛
- **تصميم إجراءات التدقيق**: عند تصميم إجراءات التدقيق من أجل الاستجابة للمخاطر المقيمة، فإنه يجب على المدقق التركيز على معالجة التأكيدات ذات الصلة والمناطق التي يمكن أن تنشأ فيها الأخطاء.

تتمثل التأكيدات الخاصة بأرصدة الحسابات، فئات المعاملات والافصاحات فيما يلي[2]:

- **الصدق**: أي أن المعاملات والأحداث قد حدثت فعلا وهي متعلقة بالمؤسسة؛
- **الاكتمال**: كل المعاملات والأحداث والأصول والخصوم التي يجب تسجيلها قد تم تسجيلها فعلا وبشكل مناسب، بالإضافة إلى أن كل المعلومات المتعلقة بالملاحق قد تم إدراجها على أساس محاسبي؛
- **الحقوق والواجبات**: أي أن المؤسسة تراقب الحقوق حول الأصول والديون المتعلقة بالتزامات المؤسسة؛
- **القياس والتقييم**:كل المبالغ والمعطيات المتعلقة بالمعاملات والأحداث قد تم تسجيلها بشكل صحيح، وأن كل الأصول والخصوم قد تم تسجيلها في الحسابات بالمبالغالمناسبة، كل التعديلات الناتجة عن تقييمها يتم تسجيلها بشكل مناسب، بالإضافة إلى أن المعلومات المالية والمعلومات الأخرى يتم تقديمها بصورة وفية وبمبالغ صحيحة؛
- **الفصل بين الدورات**: يتم تسجيل المعاملات والأحداث في الدورة المناسبة؛
- **العرض**: يتم عرض المعلومة المالية بطريقة مناسبة والمعلومات المقدمة في الملاحق يتم تقديمها بصورة وفية وبمبالغ صحيحة.

[1]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op. Cit, P.56, 57.
[2]CNCC, Le commissaire aux comptes et les demandes de confirmation des tiers, Décembre 2010, P.12, 13, Article disponible sur le site :
http://www.crcc-grenoble.fr/uploads/documents/2011-08-25_NI_VII_Confirmation_des_tiers.pdf, Consultée le (09/01/2015).

من خلال ما سبق يمكن عرض أهم أصناف التأكيدات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (17): أصناف التأكيدات

التأكيد	الوصف
الصدق	أن العمليات والأحداث التي يتم تسجيلها لابد من ظهورها وأن تكون متعلقة بالمؤسسة مثل: الأصول، الخصوم، حقوق الملكية موجودة، بالإضافة إلى الافصاح الخاص بالمعاملات والأحداث لا بد من ظهوره وأن يكون متعلقا بالمؤسسة.
الاكتمال	كل العمليات والأحداث التي ينبغي أن تكون قد سجلت يتم تسجيلها، مثال: كل الأصول، الخصوم، حقوق الملكية، التي من المفترض تسجيلها تكون قد سجلت فعلا، بالإضافة إلى اشتمال القوائم المالية على الافصاحات التي من المفروض ظهورها.
الحقوق والواجبات	المؤسسة تراقب الحقوق على الأصول، والخصوم هي التزامات حقيقية على المؤسسة.
التقييم	يتم إدراج كل من الأصول، الخصوم، حقوق الملكية في القوائم المالية بالمبالغ المناسبة، وكل التعديلات الناتجة عن تقييمها يتم تسجيلها بشكل مناسب,
الفصل بين الدورات	يتم تسجيل الأحداث والمعاملات في الدورة المحاسبية المناسبة.
العرض	يتم تسجيل المبالغ والمعلومات الأخرى المتعلقة بتسجيل الأحداث والمعاملات بشكل مناسب، بالإضافة إلى تقديم المعلومات المالية يكون بشكل مناسب ويتم وصفها والافصاح عنها بصورة واضحة، كما يتم الافصاح عن المعلومات الأخرى بصورة وفية وبالمبالغ المناسبة.

Source : Crowe horwath, Risk assessment standards Toolkit, 2009, P.7, Article disponible sur le site : http://www.nacubo.org/Documents/business_topics/Risk_Assessment_Toolkit.pdf, Consultée le (09/01/2015).

من خلال ما سبق نتوصل أن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية يكون على مستويين أساسيين، المستوى الأول المتعلق بالقوائم المالية ككل وهو يشير إلى المخاطر حول الأخطاء الجوهرية التي تكون واسعة الحدوث في القوائم المالية ككل، والتي تؤثر ضمنيا على العديد من التأكيدات، أما المستوى الثاني فهو متعلق بالمخاطر المعروفة على مستوى التأكيدات الخاصة بفئات المعاملات، أرصدة الحسابات والمعلومات المقدمة في القوائم المالية، إذن فلكل رصيد حساب، فئة من المعاملات والمعلومات المقدمة في القوائم المالية تقييم للخطر ويجب أن يعامل على نحو فعال وبشكل منفصل لكل تأكيد[1].

[1]Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Op. Cit, P. 27.

الشكل الموالي يوضح المستويين معا حيث يجب على المدقق الخارجي أخذهما بعين الاعتبار عند تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية:

شكل رقم (07): مستويات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

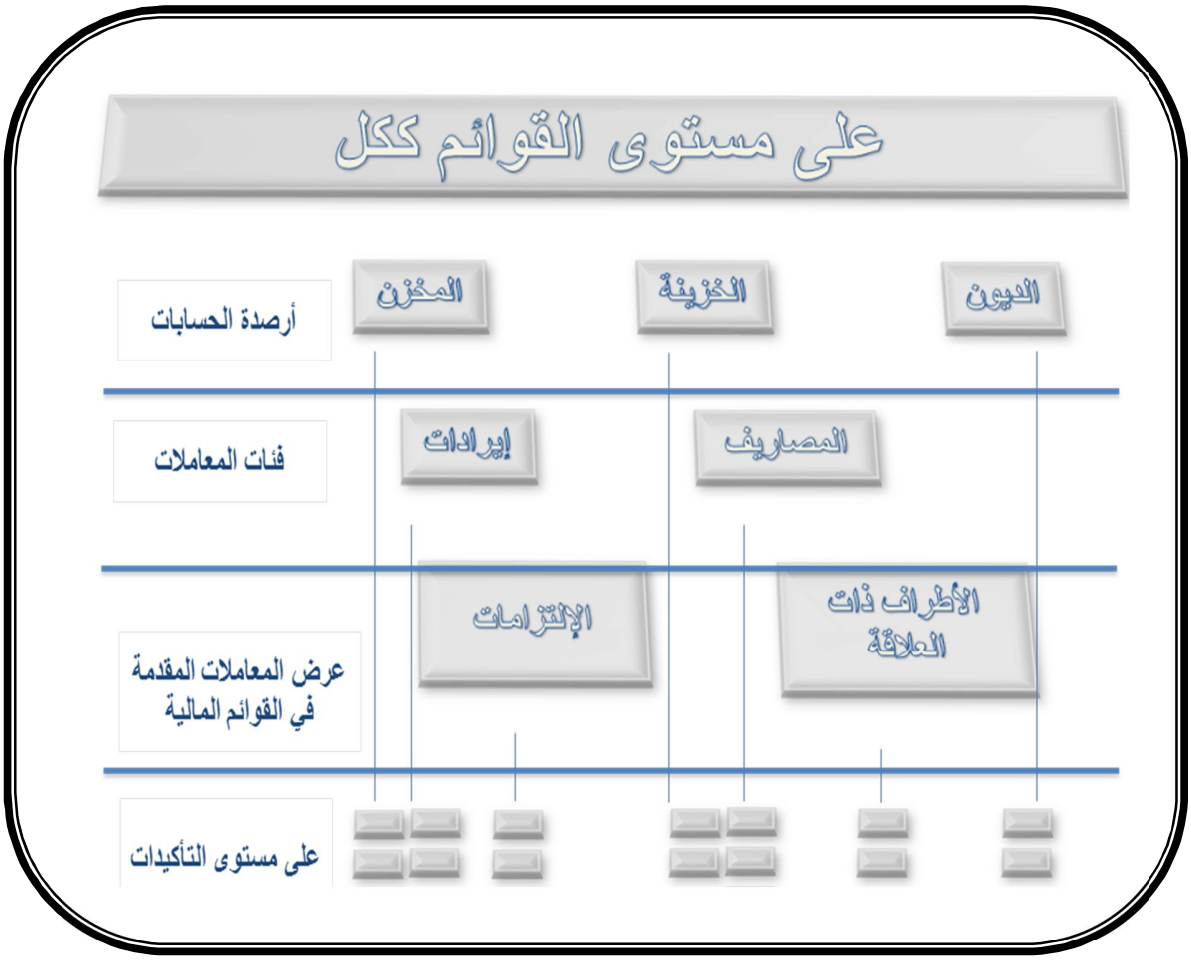

Source : Comité des cabinets d'expertise comptable de petite et moyenne taille, Op.Cit, P.27.

من خلال الشكل السابق يتضح أن التقييم على مستوى القوائم المالية ككل هو تقييم عام وشامل يأخذ بعين الاعتبار فحص إجمالي المبالغ المسجلة، أما التقييم على مستوى التأكيدات فهو تقييم خاص يتعلق بالعناصر المكونة للقوائم المالية، فهو يأخذ بعين الاعتبار نوعية وكمية أرصدة الحسابات وفئات المعاملات، طريقة عرض المعلومات المقدمة في القوائم المالية، لذلك فعلى المدقق الخارجي عند عملية التقييم أن يأخذ بعين الاعتبار المستويين معا.

المطلب الثاني: ماهية استمرارية المؤسسة

تعتبر استمرارية المؤسسة أحد الفروض الأساسية التي تعد على أساسها القوائم المالية وهي بمثابة حجر الأساس الذي تبنى على أساسه الفروض المحاسبية الأخرى، نظرا لأهمية هذا الفرض فقد اهتمت الهيئات المهنية في مجال المحاسبةو التدقيق بإصدار معايير تتعلق بكيفية تطبيق هذا الفرض ومسؤولية الإدارة والمدقق الخارجي عن تطبيقه.

أولا: تعريف استمرارية المؤسسة

إن أول ظهور لمصطلح الاستمرارية كان في المحاسبة سنة 1975 عند ظهور المعيار الدولي **IAS_1 "الإفصاح عن السياسات المحاسبية (عرض القوائم المالية)"**، حيث تم من خلال هذا المعيار وصف مبدأ الاستمرارية من خلال الفقرة 25 على أن المؤسسة التي تعد القوائم المالية يفترض أن تكون مستمرة، وإذا كانت للإدارة شكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على متابعة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية فيجب الإفصاح عن هذه الشكوك، في حالة توصلت الإدارة إلى أن المؤسسة غير مستمرة فإنه لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية، في هذه الحالة فإن المعيار الدولي **IAS_1** يتطلب سلسلة من الافصاحات[1].

إن استمرارية المؤسسة هي من أهم الفروض الأساسية التي بنيت عليها المحاسبة، طبقا لهذا الفرض فإن المؤسسة هي وحدة محاسبية مستمرة في نشاطها الطبيعي وليس هناك نية في الوقت الحاضر اتجاه تصفيتها أو تقليص نشاطها، ويتفق فرض الاستمرارية مع التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية باعتبار أن احتمالية التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر حالة استثنائية[2].

يعد فرض الاستمرارية أحد المفاهيم الأساسية التي تبرر الممارسات المحاسبية كأساس الاستحقاق، تقييم الأصول، حيث يفترض هذا المفهوم أن المؤسسة ستستمر في أعمالها في المستقبل، كما أنها ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها المادية في السياق العادي للعمليات، أما إذا كان فرض الاستمرارية غير صالحا فإن تقارير الفترة ومفاهيم الاستحقاق ستفقد أهميتها عند تحديد الأصول كمنافع اقتصادية مستقبلية[3].

أما في مجال تدقيق الحسابات فقد بدأ إصدار معايير التدقيق المتعلقة بالاستمرارية عام 1974، عندما قام الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بإصدار المعيار **SAS2** والذي استمر مع المعيار **SAS34** سنة 1981، حيث سمح هذا

[1]Adela Socol, Significant doubt about the going concern assumption in audit, Annales universitatis apulensis series oeconomica, 12(1), 2010, P. 292.

[2] عباس محمود الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص. 262.

[3]Nirosh Kuruppu and all, The efficacy of liquidation and bankruptcy prediction models for assessing going concern, 2002, P.2.

المعيار لمدققي الحسابات التعبير عن شكوكهم حول استمرار المؤسسة وذلك عن طريق إصدار رأي متحفظ، في سنة 1988 تم إصدار المعيار **SAS59** الذي جاء من أجل الحد من مفاجأة المستثمرين بإفلاس المؤسسة، لقد سمح للمدقق بإصدار تعديل الرأي في حالة ظهور ظروف أو أحداث تثير شكوكا كبيرة حول استمرارية المؤسسة، ثم تم إصدار المعيار **SAS126** سنة 2012 الذي يعتبر مجرد إعادة صياغة للمعيار **SAS59**، أما من حيث المضمون فلا توجد فروق جوهرية بين المعيارين، وأخيرا تم إصدار المعيار الدولي للتدقيق **ISA570 "استمرارية المؤسسة"**، الهدف من هذا المعيار هو توضيح مسؤولية كل من الإدارة والمدقق الخارجي حول ضرورة تقييم قدرة المؤسسة على الاستمراروتقييم ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمؤسسة مستمرة[1].

حددت معايير التدقيق الدولية الإجراءات الواجب على المدقق اتباعها عند تقييماستمرارية المؤسسة، وأوجبت أن يتضمن تقرير التدقيق فقرة ايضاحية عن القدرة على الاستمرار في النشاط لتكون بمثابة تحذير وإنذار مبكر عن فشل محتمل، فيحالة غياب معلومات مغايرة يفترض أن المؤسسة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور أي لفترة سنة مالية واحدة على الأقل[2].

ثانيا: فترة تقييم استمرارية المؤسسة

إن فترة تقييم استمرارية الإدارة تتزامن مع فترة حكم المدقق الخارجي، حيث يجب على المدقق الخارجي تغطية نفس الفترة المستخدمة من طرف الإدارة لتقديم تقييمها في إطار إعداد القوائم المالية، أو وفقا للقانون أو التنظيم إذا كان يحدد فترة أطول، في حالة كان تقييم الإدارة لقدرة المؤسسة على الاستمرار يغطي مدة أقل من 12 شهرا من تاريخ إصدار القوائم المالية، فإنه على المدقق الطلب من الإدارة تمديد مدة تقييمها على الأقل إلى 12 شهرا من ذلك التاريخ[3].

في حالة كانت الإدارة غير مستعدة لإجراء أو تمديد تقييمها عند الطلب منها من طرف المدقق الخارجي، فإنه عليه النظر في الحاجة إلى تعديل تقريره نتيجة للقيود المفروضة على نطاق عمله، لأنه قد لا يمكن له الحصول على أدلة التدقيق المناسبة والكافية فيما يتعلق باستخدام مبدأ الاستمرارية في إعداد القوائم المالية[4].

---

[1]Caserio Carlo and all, A statistical analysis of reliability of audit opinions as bankruptcy predictors, Discussion papers N°174, Gennaio, 2014, P.7.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص. 79.

[3]Adela Socol, Op.Cit, P.293.

[4]International auditing and assurance standard board, Audit considerations in respect of going concern in the current economic environment, Staff alert references the pre-clarified ISA_s, P.5.

المطلب الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي نحو تقييم استمرارية المؤسسة

نتيجة للأزمات المالية المعاصرة وانهيار أكبر الشركات في العالم، ألقت الهيئات التنظيمية المهنية على المدقق الخارجي مسؤولية التأكد من مدى استمرارية المؤسسة محل التدقيق في مزاولة نشاطها والوفاء بالتزاماتها في المستقبل، وضرورة لفت انتباه مستخدمي القوائم المالية وتحذيرهم في حالة وجود شكوك على قدرة المؤسسة على الاستمرار ومواجهتها لصعوبات مالية شديدة، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مسؤولية المدقق الخارجي عن استمرارية المؤسسة والإجراءات المتبعة في ذلك.

أولا: مسؤولية المدقق نحو استمرارية المؤسسة وفقا لمعيار التدقيق الدولي ISA_{570}

تتمثل مسؤولية المدقق الخارجي في الحصول على أدلة مقنعة حول استمرارية المؤسسة أو حول وجود مخاطر جوهرية، وهذا جزء من إجراءات تقييم المخاطر وفقا للمعيار الدولي **ISA_{315}**، الذي نص على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقديم رأيه حول وجود أو عدم وجود مخاطر جوهرية، ففي حالة وجود مخاطر فإنه يجب عليه أن يتأكد من أن هذه المخاطر قد ظهرت خلال إعداد القوائم المالية ويجب عليه إظهار ذلك في تقريره، أما في حالة عدم وجود أدلة تشير إلى حالة عدم اليقين في تقريره فإنه يمكن اعتباره كضمان حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها[1].

على المدقق الخارجي فحص وجود أحداث أو حالات تلقي شكوكا كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، في حالة وجود هذه الشكوك على المدقق الخارجي القيام بما يلي[2]:

- الطلب من الإدارة إجراء عملية لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في حالة لم تفعل ذلك بعد؛
- تقييم خطط العمل المعدة من قبل الإدارة مقارنة بتقييمه لاستمرارية النشاط، وتحديد إذا كان تطبيق هذه الخطط مناسب لتحسين الوضعية وما إذا كان من الممكن تنفيذ هذه الخطط في هذه الظروف؛
- في حالة قامت المؤسسة بإعداد توقعات التدفق النقدي، فإن التحليل لها يعتبر عاملا مهما والنظر في نتائج الأحداث المستقبلية أو الوضعية في نهاية التقييم لخطط العمل المعدة من قبل الإدارة:
  - تقييم مدى موثوقية المعلومات الأساسية المعدة من أجل إجراء المقارنات.

[1]Sorinel Domnisocu, Mariana Girbaci, Examing the audit clients going concern, P. 4. Article disponible sur le site internet : http://feaa.ucv.ro/AUCSSE/0038v2-016.pdf, Consultée le (10/02/2015).
[2]L'audit en contexte d'incertitude économique, Mars 2012, P. 4, Article disponible sur le site internet : http://www.nifccanada.ca/normes-canadiennes-daudit/ressources/documents-de-reference/item63401.pdf, Consultée le (08/02/2015).

- تحديد ما إذا كانت هناك تبريرات كافية حول الفرضيات التي بنيت عليها هذه التوقعات.

- النظر فيما إذا كانت هناك أدلة جديدة حول الوقائع التي نشأت منذ التاريخ الذي أدت فيه الإدارة تقييمها؛
- طلب إقرارات خطية من الإدارة وما إذا كان مناسبا من مسؤولي الحوكمة حول خطط عملها في المستقبل ودراسة جدوى هذه الخطط؛
- في حالة ظهور أحداث أو وقائع تلقي شكوكا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، فإنه من المتوقع أن يكون لهذه الأحداث أو الوقائع أثر حول طبيعة ومدى أدلة الإثبات المتاحة.

ثانيا: الإجراءات المتخذة من طرف المدقق الخارجي لتقييم استمرارية المؤسسة

في حالة اكتشاف المدقق الخارجي لحقائق تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة فإن عليه اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

- **إعلام رئيس مجلس الإدارة:** على المدقق الخارجي إجراء مقابلة مع المسيرين من أجل التحقق من صحة شكوكه والحصول على معلومات إضافية وإعلامهم بكافة الإجراءات المتخذة، في حالة تأكد المدقق من وجود المخاطر فعليه إعلام رئيس مجلس الإدارة كتابيا بالحقائق التي من شأنها أن تؤثر سلبيا على استمرارية المؤسسة وطلب الحصول على رد كتابي خلال 15 يوما، في حالة تحصل المدقق على إجابة مقنعة لإمكانية تحسين ظروف المؤسسة تنتهي إجراءاته، أما إذا كانت الإجابة تدل على أن هذه المشاكل هي ناتجة عن مخاطر متراكمة أو عدم الحصول على إجابة في هذه الحالة يتابع المدقق الخارجي إجراءاته؛
- **إعلام مجلس الإدارة:** يقوم المدقق الخارجي بالطلب من رئيس مجلس الإدارة استدعاء هذا الأخير خلال 8 أيام لتداول الحقائق المذكورة خلال 15 يوما، في نفس الوقت عليه إعلام رئيس المحكمة التجارية لشروعه في هذا الإجراء، في حالة أن مجلس الإدارة قد اتخذ إجراءات تطمئن المدقق الخارجي تتوقف الإجراءات، لكن في الحالة المعاكسة أو عدم استدعاء مجلس الإدارة يواصل المدقق الخارجي إجراءاته؛
- **إعلام المساهمين:** على المدقق الخارجي أن يقوم خلال 15 يوم التالية لاستلام المداولات لمجلس الإدارة إعداد تقريرا خاصا للإنذار، يكون للرئيس مدة 8 أيام لاستدعاء الجمعية العامة، في حالة غياب المسيرين فإن

[1]Alain Burlaud, L'auditeur et la question de la continuité de l'exploitation en période de crise économique, Accounting and management information système, Jun 2009, Bucarest, Romania, P. 8,10.

على المدقق الخارجي القيام بنفسه باستدعاء الجمعية العامة، لابد أن يتضمن التقرير العام للمدقق الخارجي حول حسابات المؤسسة النتائج المناسبة من التقرير الخاص بالإنذار؛

- **إعلام رئيس المحكمة التجارية:** إذا تبين للمدقق الخارجي وأنه بعد اجتماع الجمعية العامة أن القرارات المتخذة لا تسمح بضمان استمرارية المؤسسة، فعليه إعلام رئيس المحكمة التجارية بالإجراءات المتخذة والنتائج المتوصل إليها، ورئيس المحكمة يمكن أن يقرر استدعاء المسيرين من أجل طلب التدابير العلاجية، في حالة غياب هذه المقابلة أو في حالة أن المسيرين لم يستجيبوا لهذه الدعوة، فإنه يتم إبلاغ ذلك بشكل كامل أمام المدقق الخارجي ومناقشة وضعية المؤسسة مع ممثلي الموظفين، الإدارات العمومية، هيئات الضمان الاجتماعي،...إلخ.

المبحث الثالث: استخدام الإجراءات التحليلية للتنبؤ بالفشل

نظرا للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المدقق الخارجي عند تدقيق القوائم المالية فقد اهتم بالتنبؤ بالفل المالي، لتحقيق هذا الهدف يلجأ المدقق إلى استخدام الإجراءات التحليلية التي تعمل على توجيه انتباهه إلى الأحداث التي تؤدي إلى تعرض المؤسسة محل التدقيق إلى مشاكل مالية، بالإضافة إلى أن الإجراءات التحليلية تمكن المدقق الخارجي من تحديد الظروف التي قد تشير إلى وجود بعض الشكوك حول قدرة المؤسسة على متابعة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي.
المطلب الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.
المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي للمؤسسة مؤشرا على الصعوبات التي يمكن أن تواجهها في الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها، كما يكون بمثابة دليل على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في مزاولة نشاطها بصورة عادية، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم التعريفات التي وردت بشأن الفشل المالي بالإضافة إلى العوامل المؤدية إليه.

أولا: تعريف الفشل المالي

وردت عدة تعريفات للفشل المالي من أهمها:

يعرف الفشل بأنه عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في عملياتها الحالية بسبب وجود التزامات من الديون المرتفعة، وعلى وجه التحديد فإن الفشل يحدث عندما يكون أي تدفق نقدي تشغيلي للمؤسسة غير كافي للوفاء بالتزاماتها الحالية، أو عندما تكون الذمة الصافية للمؤسسة سلبية وذلك عندما تكون قيمة الأصول أقل من قيمة خصومها[1].

[1]Abdul Rashid, Qaiser Abbas, Predicting bankruptcy in Pakistan, Theoretical and applied economics, 2011, P. 105.

كما يعرف الفشل المالي بأنه توقف أنشطة المؤسسة طواعية بسبب التعثر (تصفية اختيارية)، أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين (تصفية إجبارية)[1].

يعرفه الباحث "**جوردن**" "**Gordon**" بأنه النقص أو التراجع في القوة الربحية للمؤسسات، حيث يمكن زيادة احتمال العجز في دفع الأرباح (الفوائد) وأصل الدين[2].

عرف من قبل الباحثين **Dun & Bradstreet's** بأنه حالة تحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن الممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليها، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات المؤسسة تحت الحراسة القضائية، أو إعادة تنظيم للمؤسسة وإحداث إجراءات التسوية بين المؤسسة ودائنيها[3].

كما يعرف الفشل المالي بأنه عجز عوائد المؤسسة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات[4].

إن الفشل المالي ليس نتاج للحظة التي يحدث فيها، بل هو ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى وجود المؤسسة في وضعية عدم قدرتها على سداد التزاماتها، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي.

ينقسم الفشل المالي إلى ما يلي[5]:

- **فشل اقتصادي**: في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب في حالة أن القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكبر من القيمة الدفترية لأصولها.
- **فشل مالي**: في هذه الحالة لا تتمكن المؤسسة من سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها.

---

[1] محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4 ، 2007، ص. 443.

[2] Ahmad Ahmadpour Kasgcon and all, A review of bankruptcy and its prediction, International journal of academic research in accouting, Finance and management sciences, Vol.3, No.4, Harmars, 2013, P. 275.

[3] الشريف ريحان وأخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج-، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012، ص. 3.

[4] رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، 2013، ص.459.

[5] علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25 (4)، 2011، ص. 859.

من خلال التعاريف السابقة يمكن التمييز بين كل من التعثر المالي، الإفلاس والفشل المالي، كون أن التعثر المالي هو حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه، فهو يحدث عندما يتجاوز مجموع الالتزامات قصيرة الأجل الأصول المتداولة وعدم القدرة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها[1].

أما الإفلاس فهو المرحلة التي تلي الفشل المالي، يشير إلى حالة الإفلاس القضائي الذي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها، حيث يتم إشهار إفلاسها وذلك بحكم من المحكمة المختصة التي تعرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها[2].

ثانيا: العوامل المؤدية إلى الفشل المالي

على المدقق الخارجي الانتباه إلى المؤشرات والعوامل التي تؤدي إلى ظهور شكوك جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار، يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (18): العوامل المؤدية إلى الفشل المالي

المؤشرات المؤدية إلى الفشل المالي	مضمونها
مؤشرات مالية	إن مواجهة المؤسسة لصعوبات تتعلق بالتمويل قد يؤدي إلى ظهور مخاطر التشغيل، ومن أهم المؤشرات التي تدل على مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية ما يلي: - **زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة:** تعتبر المطلوبات والموجودات المتداولة مكون رئيسي لنسبة السيولة المتداولة، ففي حالة زيادة المطلوبات على الموجودات فهذا دليل على عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال استغلال موجوداتها المتداولة، هذا ما يؤدي إلى مشاكل بالمؤسسة في المدى البعيد لعدم قدرتها على الحصول على التمويل الخارجي مما يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرار؛ - **عدم إمكانية سداد القروض عند حلول أجل استحقاقها:** إن زيادة الديون على المؤسسة وتحملها لأعباء قد تفوق أرباحها، هو مؤشر لعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار؛ - **ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي:** تعتبر النسب المالية من أهم

[1] Ali Abdusalah Elmabrok Mohamed, Ng Kim, Using Altman's model and current ratio to assess the financial status of companies quoted in the Malaysian stock exchange, International journal of scientific and research publications, Vol.2, Issue7, July 2012, P.2.

[2] خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس: دراسة عينة من الشركات الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص. 31.

	مؤشرات الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار، ذلك من خلال إجراء المقارنات بين أداء المؤسسة عبر السنوات أو مقارنة أدائها مع مثيلاتها في الصناعة، بالإضافة إلى أن معظم النماذج الحديثة المستخدمة للتنبؤ بفشل المؤسسات ترتكز على استخدام النسب المالية، لكن ليس هناك اتفاق بين الباحثين على نسب معينة للتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرار؛ - **خسائر تشغيلية متكررة**: إن تكرار حدوث الخسائر للمؤسسة يعتبر من مؤشرات الشك حول استمراريتها، من أهم مؤشرات حدوث الخسائر هو الاتجاه التنازلي للمبيعات والانخفاض المستمر في الأرباح؛ - **تأخر توزيعات الأرباح أو توقفها**: إن عدم قيام المؤسسة بتوزيع الأرباح بالرغم من استحقاقها يعد مؤشرا على وجود مشاكل في سيولة المؤسسة، لذلك يجب على المدقق الخارجي الأخذ بعين الاعتبار عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها في المستقبل؛ - **إصرار الموردين والدائنين على التعامل نقدا**: إن تعامل المؤسسة مع الأطراف الخارجية نقدا بدل من التعامل بالأجل، قد يؤدي إلى مواجهة المؤسسة لمشاكل في تمويل مستلزماتها نقدا، هذا ما سيترتب عنه ضعف السيولة وضعف ثقة الموردين، وهو مؤشر لضعف قدرة المؤسسة على الاستمرار في تمويل عملياتها الجارية؛ - **عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لاستثمار آخر ضروري**: إن عدم كفاية التمويل الداخلي للمؤسسة قد يدفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض، و بالتالي تحمل أعباء إضافية قد تفوق أرباح المؤسسة، و لا تتمكن المؤسسة من الحصول على تمويل آخر لتطوير منتج جديد أو استثمارات ضرورية للمنافسة.
مؤشرات تشغيلية	تتعلق هذه المؤشرات بالدورة التشغيلية المؤسسة، تتمثل هذه المؤشرات في: - **فقدان مديرين مهمين وعدم ايجاد من يحل محلهم**: إن استقالة بعض المديرين المهمين في المؤسسة وعدم القدرة على ايجاد من يحل مكانهم، سيؤثر على استمرارية المؤسسة في المستقبل؛ - **صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة** إن تعرض المؤسسة لمشاكل تتعلق بالقوى العاملة كالرواتب، الامتيازات، تغير العاملين من فترة لأخرى سيكون له أثر سلبي على استمرارية المؤسسة. على المدقق الخارجي عند تقييم هذه المؤشرات التعرف على قطاع الصناعة الذي تنشط فيه المؤسسة وعلى شكل السوق الذي تعمل فيه، فمن الممكن أن تكون نتيجة التشغيل

	الخاصة بالمؤسسة عالية ثم تنخفض بسبب انخفاض الطلب، هذا ما يؤدي إلى تدهور الوضع المالي لها وبالتالي يؤدي إلى خطر الإفلاس.
معايير أخرى	تتعلق هذه المعايير بالأحداث الاستثنائية التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، من أمثلة هذه المعايير: - **عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال:** لابد على المؤسسة الالتزام بالتوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، في حالة اختل هذا التوازن قد تتعرض المؤسسة إلى مشاكل في الاستمرار، لذلك لابد أن لا تزيد نسبة القروض إلى حقوق الملكية عن الحد المقبول في قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه المؤسسة؛ - **وجود قضايا مرفوعة ضد المؤسسة:** إن نشوء قضايا مرفوعة ضد المؤسسة قد يؤدي إلى ظهور التزامات عليها لا تستطيع الوفاء بها، قد يؤدي بها إلى التصفية من أجل تسديد التزاماتها، وهذا ما يلفت نظر المدقق الخارجي إلى ضعف قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل؛ - **تغيير في السياسات والقوانين الحكومية:** يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار تغير القوانين من وقت لآخر، فهذا قد يكون مؤشرا على ضعف قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل.

المصدر: ارجع إلى كل من:

- منذر المومني، زياد شويات، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد1، الأردن، 2008، ص. 150،154.
- رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد10، المجلد 5، الموصل، 2013، ص. 463.

-Elena M. Barbu et autres, Le commissaire aux comptes face à la crise économique et financière, France, 2010, P. 4,5.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

إن من أهم أدوات الإجراءات التحليلية استخداما في التنبؤ بالفشل المالي نجد النسب المالية، حيث اشتركت الكثير من نماذج التنبؤ بالفشل المالي في استخدام عدد من النسب المالية، لكن اختلفت هذه النماذج في نوع النسبة المستخدمة ووزنها النسبي في النموذج، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم أنواع النسب المالية الأكثر استخداما.

أولا: النسب المالية المشتقة من الميزانية وقائمة الدخل

تعتبر النسب المالية المشتقة من الميزانية وقائمة الدخل من أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المدقق الخارجي للتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة في المستقبل وإبداء رأي سليم حول مدى صحة القوائم المالية، كما تم استخدام هذه النسب من طرف العديد من الباحثين وذلك للتمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة، يمكن تقسيم هذه النسب إلى المجموعات التالية:

1. النسب الخاصة بالقدرة على سداد الديون قصيرة الأجل:

يطلق عليها أيضا مؤشرات تحليل السيولة، حيث تعبر السيولة عن قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، كما تعبر أيضا عن قدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود، وللسيولة بعدان[1]:

- تحديد الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقدية؛
- إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل إلى نقدية.

يهتم المدقق الخارجي بنسب السيولة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة محل التدقيق على أداء التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول أجل استحقاقها، من أهم نسب السيولة نلخصها في ما يلي:

أ- نسبة التداول: تعبر هذه النسبة* عن وضعية المؤسسة في الأجل القصير خلال تاريخ محدد، فهي تقيس مدى تغطية الخصوم المتداولة باستخدام الأصول المتداولة المتاحة للمؤسسة[2].

ب- نسبة السيولة: تقيس هذه النسبة* مدى تغطية الأصول الأكثر سيولة للديون المستحقة قصيرة الأجل، هذه النسبة تستثني العناصر الأكثر أو الأقل سيطرة عليها من الأصول المتداولة للتركيز على تلك الأكثر سيولة، غالبا ما يستخدم الدائنون هذه النسبة للتحقق من قدرة المؤسسة على دفع الديون قصيرة الأجل عن طريق استخدام النقدية فقط، هذا في حالة مواجهتها لصعوبات مؤقتة[3].

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص.157.

* يتم الحصول على هذه النسبة عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، حيث تتشكل الأصول المتداولة من النقدية، استثمارات قصيرة الأجل، المدينين، المخزون السلعي، أوراق القبض، المصروفات المقدمة، بينما تتكون الخصوم المتداولة من الدائنين، أوراق الدفع، القروض قصيرة الأجل، الضرائب المستحقة، الايرادات المقدمة، المستحقات الأخرى.

[2] Michel Blanchette, Ratios financiers et outils connexes, L'institut canadien du crédit, 2012, P. 11.

* يتم الوصول إلى هذه النسبة عن طريق حاصل قسمة كل من المجودات المتداولة وهذا بعد أن يتم استبعاد المخزون منها، والمطلوبات المتداولة.

[3] Jacques Villeneuve, Analyse d'états financiers par ratios pour le P.D.G de P.M.E, La direction des communications, Québec, 1995, P.14.

ج- نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة* مقياسا رئيسيا للأداء المالي للعديد من المؤسسات، يعتبر النقد أصلا غير قابل للاهتلاك وعلى هذا النحو فهو الممتاز من أجل مقارنة الأرباح على مدى فترات طويلة من الزمن[1].

من خلال ما سبق فإن نسب السيولة تعبر عن عدد المرات التي تغطي بها الأصول المتداولة الخصوم المتداولة، لكن يختلف مفهوم الأصول المتداولة في النسب السابقة، فبالنسبة لنسبة التداول فهي تأخذ بعين الاعتبار جميع الأصول المتداولة، أما بالنسبة لنسبة السيولة فهي تستثني المخزون السلعي من ضمن هذه الأصول لصعوبة تحويله إلى نقدية، وأخيرا فإن نسبة السيولة السريعة تقتصر فقط على الأصول المتداولة المكونة من الأصول النقدية وشبه النقدية، لذلك فإن هذه النسبة الأخيرة هي الأكثر دقة من النسب السابقة في قياس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل[2].

يجب على المدقق الخارجي أن لا يكتفي بدراسة اتجاه نسب المؤسسة محل التدقيق عبر الزمن، بل عليه أن يقوم بمقارنتها مع النسب المرجعية، ففي حالة ارتفاع نسب المؤسسة مقارنة بهذه النسب المرجعية فيجب أن يؤخذ هذا الارتفاع بحذر، لأن السيولة المرتفعة قد تشير إلى أن عوائد الأصول المتداولة منخفضة مقارنة بتكلفة الأموال المستخدمة في تمويلها، هذا ما سوف يتعارض مع هدف تعظيم حقوق الملكية، إضافة إلى أن المبالغة في الأصول السائلة يعني تجميد جزء من الأموال بدلا من استخدامها في استثمارات أخرى أكثر ربحية[3].

2. النسب الخاصة بالسيولة في الأجل القصير(نسب النشاط)

تسمى كذلك هذه النسب بنسب إدارة الأصول، تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية على كل أنواع الأصول، وكفاءتها في استخدام أصولها من أجل انتاج أكبر ما يمكن من السلع والخدمات[4].

إن من أهم هذه النسب نذكر:

أ- معدل دوران الحسابات المدينة: إن إدارة الائتمان الممنوح للعملاء يؤثر على كفاءة المؤسسة بطريقتين، أو لا يمكن للإدارة الأكثر تشددا عرقلة تطور نشاط المؤسسة وكذلك تؤثر سلبا على الربحية، ومن ناحية أخرى فإن الإدارة

* تتمثل هذه النسبة في النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل منسوبة إلى الخصوم المتداولة..

[1]Adam Turk, The prédictive nature of Financial ratios, The park place economist,P.97.,Article disponible sur le site internet : https://www.iwu.edu/economics/PPE14/Turk.pdf, Consultée le (08/02/2015).

[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص.60.

[3] المصدر نفسه.

[4]Adel-Rahman KI.El-Dalabeek, The role of financial analysis ratios in evaluating performance, Interdixiplinary journal of contemporary research in business, Vol.5, No.2, June 2013, P.26.

الأكثر مرونة يمكن أن تؤدي إلى أن تكون نسبة الديون المعدومة كبيرة، لذلك فإنه من المناسب تحليل سياسة الائتمان الممنوح للعملاء من أجل تحديد ما إذا كان سيؤدي إلى زيادة حجم النشاط دون أن يؤدي إلى خطر هائل[1].

يقيس معدل دوران الحسابات المدينة* السرعة التي يتم بها تحصيل دين المؤسسة وتحويلها إلى نقدية، كلما كان هذا المعدل أعلى دل ذلك على كفاءة مرتفعة في تحصيل الذمم المدينة وكفاءة في الأموال المستثمرة فيها، أما انخفاض هذا المعدل فيعني وجود تساهل في سياسة الائتمان واحتمالية نشوء ديون معدومة[2].

ب- معدل دوران المخزون: يسمح هذا المعدل* بقياس طريقة سير المخزون ومدى سيولته، كما يعبر أيضا عن فترة الاستثمار التي تحصل في المخزون السلعي وما ينتج عن ذلك من اضطراب في شكل التوازن في مكونات الموجودات المتداولة[3].

إن معدل الدوران المرتفع يشير إلى أن التدفق النقدي عالي وهذا ما يشير إلى أن المؤسسة في نجاح وتطور، كونها تستخدم نقديتها وما شابها من النقدية اللازمة في مشاريع واستثمارات جديدة، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدل دوران المخزون يشير إلى ارتفاع الأرباح المستقبلية وأسعار الأسهم، لكن يجب أن يؤخذ هذا الارتفاع بحذر لأن الارتفاع الكبير لمعدل دوران المخزون يمكن أن يكون له آثارا سلبية، فيمكن أن يكون مؤشرا لخصم كبير من أجل توليد المبيعات، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، كما قد يكون مؤشرا إلى إهمال في عملية التصنيع من أجل تصريف المخزون في وقت أسرع[4].

من خلال ما سبق يتبين لنا أن هذا المعدل هو مؤشر لمدى كفاءة المؤسسة في إدارة مخزوناتها، وهذا المعدل ليس له أية دلالة إلا إذا قورن مع معدلات الصناعة، حتى يتمكن المدقق الخارجي من تحديد وجود تقلبات غير عادية في أرصدة المخزون بالمؤسسة.

يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية عند استخدام معدل دوران المخزون بغرض تحديد مشاكل التدقيق المحتملة، تتمثل هذه العناصر في ما يلي[5]:

---

[1] Louise St et autres, L'analyse financière à l'aide des ratios, Ecole des hautes études commerciales, 1997, P.19, 20.

* يتم احتساب هذا المعدل بقسمة المبيعات الآجلة على متوسط صافي المدينين (هو ناتج قسمة إجمالي رصيد المدينين في أول وآخر الفترة على 2).

[2] فايز سليم حداد، مرجع سابق، ص.72.

* يتم الحصول على هذا المعدل عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون مسعرا بالتكلفة.

[3] Elie Cohen, Gestion financière de l'entreprise et développement financier, Economica AUPELF Diffusion EDICEF, 1991, P.150.

[4] Adam Turk, Op.Cit, P. 97, 99.

[5] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص.603.

- الاختلافات في الطرق المحاسبية الخاصة بتقييم المخزون، حيث أن هذه الطرق قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى كما قد تختلف داخل المؤسسة الواحدة خلال الفترات الزمنية المختلفة، هذا ما يؤثر على عدم قابلية المقارنة لهذا المؤشر؛
- اختلاف معدل دوران المخزون في المؤسسات بين الصناعات، بسبب اختلاف طبيعة العمليات الانتاجية بين هذه الصناعات، لذلك يجب على المدقق الخارجي مقارنة معدل دوران المؤسسة محل التدقيق مع متوسط الصناعة الملائم لها؛
- وجود مستويات مختلفة للمخزون وهذه المستويات تختلف عن الماضي أو عن ما تعكسه الصناعة.

ج- معدل دوران رأس المال العامل: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع الأصول المتداولة التي تمتلكها المؤسسة في تاريخ معين، أما الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل فتعبر عن صافي رأس المال العامل الذي يحقق لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الالتزامات الجارية، لقياس كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد المرات التي يدورها خلال السنة المالية الواحدة باستخدام معدل دورانه، من أجل معرفة مقدار تشغيل وحدة النقد الواحدة الموظفة في مجالاته المختلفة مما يتيح إمكانية أكبر على تحقيق الأرباح، لذلك فكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها[1].

إن العيب الرئيسي في استخدام نسب النشاط في التدقيق هو الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للمؤسسة وتلك المعلومات للمؤسسات المماثلة العاملة في نفس قطاع الصناعة، هذا نظرا لأن بيانات النشاط تمثل متوسطات عامة وبالتالي فإن المقارنات التي يجريها المدقق الخارجي لن يكون لها معنى، كما أن اتباع المؤسسات لطرق محاسبية مختلفة سيؤثر على إمكانية الاعتماد على البيانات لإجراء المقارنات، لذلك يجب على المدقق الخار جي الحذر في تفسير النتائج عند إجراء المقارنة بنسب النشاط[2].

[1] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص. 66.
[2] جيمس لوبك، أرينز ألفين، مرجع سابق، ص.257.

3. النسب الخاصة بالمديونية

تعتبر المديونية مصدرا رئيسيا في تمويل نشاط المؤسسة، لأنها توفر ميزة ضريبية من حيث أن الفوائد المترتبة تقتطع قبل حساب الضريبة، بالإضافة إلى أن المديونية تتضمن أدنى مستويات تكلفة المبادلات، فهي نسبيا أسهل عند توفيرها مقارنة بإصدار الأسهم[1].

إن نسب المديونية هي مؤشر جيد حول مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، مما يعني قدرة المؤسسة على استخدام مصادرها من أجل إدارة أعمالها و تسديد التزاماتها دون الحاجة إلى الاقتراض من الغير[2].

تهدف النسب الخاصة بالمديونية إلى ما يلي:

- التعرف على نطاق اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لتمويل عملياتها الداخلية؛
- توفر هذه النسب الأمان بالنسبة للدائنين حيث تظهر التركيبة المالية التي تعتمدها المؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على تغطية النفقات المالية المرتبطة بديونها؛
- معرفة مدى سيطرة الملاك على المؤسسة من خلال استثماراتهم فيها.

أ- نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تهدف هذه النسبة*إلى مقارنة مجموع خصوم المؤسسة مع مجموع حقوق المساهمين، فهي مقياس يبين مقدار ما يساهم به كل من الموردين والمقرضين والدائنين للمؤسسة مقابل ما وضعه المساهمون[3].

تقدم هذه النسبة مؤشرا حول هيكل رأس مال المؤسسة وما إذا كانت تعتمد على الاقتراض (الديون) أو حقوق مساهميها (حقوق الملكية) لتمويل أصولها ونشاطها [4].

ب- نسبة القروض إلى الموجودات: تسمى هذه النسبة* كذلك بنسبة الرافعة المالية، تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير من أجل تمويل احتياجاتها، إن انخفاض هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها الدائنون، أما ارتفاعها فيؤدي إلى تعظيم العائد للمالكين وزيادة سيطرتهم على المؤسسة نتيجة الاستغناء عن

---

[1] أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص.86.

[2] Adel-Rahman Kl.El-Dalabeek, Op.Cit, P.25.

* يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل) على حقوق الملكية، التي تشمل رأس المال، الأرباح المحتجزة أو الأرباح المرحلة والاحتياطات.

[3] Financial ratios tutorial, P. 23, Article disponible sur le site internet : http://www.invetopedia.com/university/ratio/banding.asp, 2010, Consultée le (12/09/201).

[4] Australian shareholders'association, Financial ratio, Lincoln indicators pty ltd, 2010, P.10.

* يتم التوصل إلى هذه النسبة عن طريق حاصل قسمة كل من إجمالي القروض ومجموع الموجودات التي تحوزها المؤسسة.

دخول شركاء جدد،لكن من ناحية أخرى سيؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب الأعباء الإضافية لخدمة الدين، الأمر الذي يثير قلق الدائنين وإحجامهم عن تقديم المزيد من القروض[1].

إن الدائنين يميلون إلى انخفاض هذه النسبة وهذا لزيادة هامش الأمان بالنسبة إليهم، أما الملاك فيفضلون ارتفاع هذه النسبة لزيادة نصيبهم من الأرباح أو زيادة أموال الملكية[2].

ج- معدل تغطية الفوائد: يقيس هذا المعدل*قدرة المؤسسة على دفع الفوائد المستحقة، إن ارتفاع هذا المعدل يدل على أن المقرض يمكنه دفع التزامات الفوائد المترتبة عن القرض، هذا المعدل هو أيضا مؤشر على قدرة المؤسسة على الحصول على قرض إضافي[3].

إن هذا المعدل يوفر مؤشرا أكثر واقعية عن السيولة وقدرة المؤسسة على خدمة ديونها، فانخفاضه يعني ارتفاع خطر أن المؤسسة لا تتوفر لها النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماتها ودفع الفوائد المترتبة على ديونها، لذلك فإنه من المهم رصد وتتبع اتجاهات هذا المعدل عبر الزمن[4].

إن أهمية هذا المعدل تظهر في إجراء المقارنات بين المؤسسة محل التدقيق والمؤسسات المماثلة، فقد تكون للمؤسستين نفس مبلغ المديونية لكن تختلفان من حيث حجم الفوائد المدفوعة على مبلغ المديونية، هذا نظرا للتفاوت في أسعار الفائدة، لذلك فإن المؤسسة التي ستدفع فوائد أكبر سيكون معدل الرفع المالي أكبر من المؤسسات الأخرى، كما يجب على المدقق الخارجي عند إجرائه لهذه المقارنات أن يراجع مبيعات المؤسسة محل التدقيق، حيث إذا كانت مبيعاتها أكثر استقرارا من المؤسسات الأخرى فيمكنها الاستفادة من رفع المديونية، أما إذا كانت مبيعاتها مماثلة إلى حد كبير للمؤسسات الأخرى فهذا يدل على المبالغة في زيادة المبيعات، وبالتالي على المؤسسة محل التدقيق زيادة التمويل عن طريق حقوق الملكية مقارنة بالتمويل عن طريق القروض[5].

---

[1] زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007، ص.116.

[2] محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2002، ص.438.

* يتم الحصول على هذا المعدل عن طريق قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على الفوائد، ويعتبر صافي الربح قبل الضرائب الحد الأقصى الذي يمكن دفعه كفوائد، باعتبار أن الفوائد هي مصاريف واجبة الخصم قبل احتساب أية ضرائب.

[3] The risk management association, Financial ratio benchmarks, Annual statement studies, Philadelphia, 2011, P.17.

[4] Frank R.Urbancic, The power of cash flow ratios, Department of accounting Mitchell college of business university of south Alabama, USA, 1998, P.4.

[5] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص.62-67.

د- نسبة خدمة الدين الطويل الأجل: تقيس هذه النسبة*مدى كفاية الأموال التي تسدد للجزء الحالي من الديون طويلة الأجل والفوائد المتعلقة بها، مثل: الديون التي تمثل التزاما متوسط الأجل[1].

4. النسب الخاصة بالربحية

تعتبر هذه النسب من أهم المؤشرات المساعدة في التعرف على قدرة المؤسسة على الاستمرار فيممارسة نشاطها، كما تعتبر الربحية مؤشرا أساسيا للتنبؤ بفشل المؤسسات، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسة التي تعاني من مشكلات متعلقة بقدرتها على الاستمرار في النشاط تكون قد تحملت خسائر في العديد من الفترات قبل الفشل[2].

تهدف نسب الربحية إلى تقييم قدرة المؤسسة على إدارة أرباحها، حيث أن الأرباح المحققة من طرف المؤسسة هي مهمة بالنسبة للمساهمين لأنها تشكل لهم ايرادات على شكل توزيعات، كما أنها مهمة أيضا بالنسبة للمقرضين فهي تعتبر كأحد المصادر لتمويل تغطية الديون[3].

تنقسم هذه النسب إلى ما يلي:

أ- نسبة الربح الإجمالي: تعبر هذه النسبة* عن الهامش المتوفر لتغطية التكاليف لجميع الوظائف حتى يتم تحقيق البيع النهائي، تعتبر هذه النسبة الأساس لتحديد الربح الصافي حيث يؤدي انخفاضها إلى انخفاض الأرباح النهائية للمؤسسة[4].

ب- نسبة صافي الربح: تقيس هذه النسبة*الربح المحقق من طرف المؤسسة نتيجة لمبيعاتها، وهي تدل على مبلغ الأرباح الصافية المحققة لكل دينار من رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة.

تعبر هذه النسبة عن الفعالية الشاملة للمؤسسة التي تشمل سياستها في الاهتلاك والمؤونات، فكلما ارتفعت هذه النسبة تكون دورة الاستغلال فعالة ودل ذلك على أداء جيد لهذه المؤسسة، لكن يجب أن يؤخذ هذا الارتفاع بحذر فقد يؤدي إلى انخفاض في أعباء الاهتلاك (لعدم تحديد الأصول الضرورية للاستغلال)[5].

---

* يتم الحصول على هذه النسبة عن طريق حاصل قسمة كل من التدفقات النقدية المتولدة من العمليات مطروحا منها توزيعات الأرباح، والالتزامات الجارية المتولدة من القروض طويلة الأجل.

[1]Jacques Villeneuve, Op.Cit, P.18.

[2] جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، (2002،2003)، ص.12.

[3]ICAP, Financial ratios explantation, Octobre 2006, P.4.

* يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة إجمالي أرباح التشغيل على صافي المبيعات.

[4] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص.118.

* يتم التوصل إليها عن طريق حاصل قسمة كل من صافي الربح وذلك بعد استبعاد كل من الضرائب والفوائد، وصافي المبيعات.

[5]J.Marko, Analyse des ratios et des comptes annuels, P.45, Article disponible sur le site internet : https://extranet.ipcf.be/...2012%20analyse%20des%20ratios%20, Consultée le (18/01/2015).

ج- العائد على الاستثمار: يسمى كذلك هذا المعدل* بـ "القابلية الايرادية"، وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات، يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة[1].

د- العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المعدل العائد الذي يتحصل عليه المساهمون نتيجة لاستثماراتهم الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

يهتم المساهم بمردودية استثماراته المحققة داخل المؤسسة، ولابد أن يقارن هذا المعدل بتوظيفات أخرى التي يمكن تحقيقها من طرف المستثمر، لأن توظيف أمواله في المؤسسة يكون أكثر عرضة للخطر من وضعه في حساب بنكي، إذا كانت مردودية أمواله الخاصة أقل من معدل الفائدة الممنوح من طرف البنوك فإنه يمكن أن يقرر عدم الاستثمار داخل المؤسسة أو سحب أمواله المستثمرة، حيث إذا كانت مردودية أمواله سالبة فإن هذا يدل على أن نتيجة المؤسسة هي سالبة فيكون للمساهم الحق في سحب استثماراته داخل هذه المؤسسة[2].

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن دراسة النسب المالية المشتقة من قائمة الدخل والميزانية يخلق نظاما للمعلومات وذلك من خلال تكامل هذه المعلومات، فاستخدام نسب السيولة يمكن من معرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أما استخدام نسب الربحية يمكن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة الأصول بكفاءة، كما أن لنسب المديونية أهمية في تحديد التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية ومعرفة كفاءة استثمار الأموال المملوكة والمقترضة.

ثانيا: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

نظرا للتطورات الاقتصادية المعاصرة وتميز المعاملات المالية بالاتساع والتعقيد، أصبحت النسب المالية المشتقة من الميزانية وقائمة الدخل غير ملائمة، مما أدى بضرورة تدعيمها بمعلومات إضافية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تتعلق بقدرة المؤسسة على مزاولة نشاطها بكفاءة والقدرة على النمو وتسديد التزاماتها، وبالتالي يتمكن المدقق الخارجي من إبداء رأي سليم حول مدى صحة القوائم المالية محل التدقيق والتنبؤ بالمركز المالي للمؤسسة.

* يحسب هذا المعدل عن طريق حاصل قسمة كل من صافي الربح قبل الفائدة والضريبة وصافي المبيعات، هذه النسبة مضروبة في النسبة بين صافي المبيعات ومجموع الاستثمارات، تبين هذه العلاقة أن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح هي محصلة عنصرين أساسين وهما: قدرة المؤسسة على توليد المبيعات وقدرتها أيضا على توليد أرباح من هذه المبيعات، إذن فربحية المؤسسة تتوقف على معدل دوران الأصول المشتركة في العمليات وعلى هامش ربح العمليات.

[1] The risk management association, Op.Cit, P.18.

[2] Institut professionnel des comptables et fiscalistes agrées, Les ratios de rentabilité d'une entreprise, Pacioli N°373 IPCF-BIBF, 11-24 novembre 2013, P.4.

يمكن تلخيص أهم نسب التدفق النقدي في الجدول التالي:

جدول رقم (19): أهم نسب التدفق النقدي

النسبة	الصيغة	المعنى والأهمية
نسبة تغطية الديون النقدية الحالية	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/الديون المتداولة	تشير هذه النسبة إلى أن لكل دينار من الديون قصيرة الأجل المستحقة ما هو النقد المتولد من العمليات من أجل تسديدها، فهي تقيس السيولة على المدى القصير وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل.
نسبة تغطية الديون النقدية	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/مجموع الديون	تقيس هذه النسبة السيولة على المدى الطويل، كما تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها طويلة الأجل من صافي التدفقات النقدية المتولدة من العمليات دون تصفية الأصول العاملة، إن ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
نسبة تغطية الفوائد النقدية	التدفق النقدي المتولد من العمليات التشغيلية/الفوائد المستحقة	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الفوائد، وهي تعني كم يتطلب من صافي التدفق النقدي المتولد من العمليات التشغيلية، من وجهة نظر الدائن فإن ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
نسبة عائد النقد على المبيعات	التدفق النقدي المتولد من العمليات التشغيلية/المبيعات الصافية	تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في توليد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، بالإضافة إلى التكلفة النقدية لمجموع العمليات نسبة إلى المبيعات.
نسبة التغطية النقدية التشغيلية	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/النفقات	إن النسبة المنخفضة ليست مواتية لأنه سيترتب عليها مبلغ صغير من الدخل لنفقات أخرى غير تشغيلية نقدا، إن ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
نسبة سداد القروض	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/الديون المسددة	تقيس هذه النسبة السيولة على المدى الطويل فهي تشير إلى القدرة على دفع الديون من النقد الناتج عن العمليات، إن ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
نسبة العمليات المالية والتشغيلية	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/التدفق النقدي من التمويل	إذا كانت النسبة أقل من الواحد هذا يدل على أن المؤسسة لا تولد المزيد من التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، أو أن المؤسسة لديها آثار قروض إضافية مهمة أدى إلى تحول نشاطها الرئيسي للتمويل.
نسبة العمليات الاستثمارية والتشغيلية	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/التدفق	إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يدل على أن المؤسسة قد باعت جزء كبير من الأصول الثابتة أو الأصول

	النقدي من الاستثمار	غير التجارية، والقدرة الإنتاجية هي في انخفاض.
نسبة التدفق النقدي إلى رأس المال العامل	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/رأس المال العامل	تدل هذه النسبة على عدد المرات التي يدور بها رأس المال العامل بالنسبة إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إن ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
نسبة التدفق النقدي إلى المخزون	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/المخزون	تدل هذه النسبة على عدد المرات التي يدور بها المخزون بالنسبة إلى التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية، ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
نسبة التدفق النقدي إلى الأصول الثابتة	التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/الأصول الثابتة	تشير إلى العوائد الناتجة من العمليات التشغيلية في كل دينار من الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة، ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.
عائد النقد على رأس المال العامل	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/راس المال العامل.	رأس المال العامل هو مجموع رأس المال العامل وصافي الاستثمارات، ارتفاع النسبة هو الأفضل.
عائد النقد على حقوق المساهمين	التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/حقوق المساهمين	تحدد هذه النسبة الربحية من منظور حقوق المساهمين، إن ارتفاع هذه النسبة هو الأفضل.

Source : Hamendra Kumar Porwal, Shashank Jain, Cash flow ratios to predict investment's soundness, Asia pacific finance and accounting review, V.1, N.4, July-December 2013, P.57 ,59.

من خلال الجدول السابق تظهر لنا أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية، فمن خلال المعلومات التي تقدمها هذه القائمة يمكن التعرف فيما إذا كانت الأنشطة الاستثمارية قد تم تمويلها خارجيا (عن طريق الاقتراض)، أو داخليا (عن طريق توظيف الأرباح، إدارة رأس المال العامل)، كما أن هذه القائمة تساعد في تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة فيالمستقبل، والتوسع والحفاظ على قدرة العمليات فيما يتعلق بالاستثمار في الأصول الثابتة، كما أنها تمكن من معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية فضلا عن دفع توزيعات للأرباح، بالإضافة فإن هذه القائمة هي مؤشر عن كمية النقدية المتحصل عليها أو التي تم دفعها من طرف المؤسسة لفترة معينة من الزمن[1].

يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والنسب المالية المشتقة من كل من الميزانية وقائمة الدخل فيما يلي[2]:

[1]Maxwell Samuel Amuzu, Cash flow ratios as a measure of performance of listed companies in emerging economies: The Ghana example, A dissertation submitted in fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, March 2010, P.18,19.

[2]Risang Ryu, Shawn Jang, Performance measurement through cash flow ratios and traditional ratios: A comparison of commercial and casino hotel companies, Journal of hospitality financial management, V.1, N.1, 2004, P.17.

- فيما يخص السيولة فإن كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة يتم حسابها خلال نقطة محددة من الزمن، فإذا كانت أرصدة الحسابات للقوائم المالية كبيرة أو صغيرة بشكل غير معتاد في ذلك التاريخ فإن هذه النسب لا تعكس الوضعية الحقيقية، أما نسبة التدفق النقدي الناتج عن العمليات التشغيلية/المطلوبات المتداولة هي النسبة المعتمدة من قائمة التدفقات النقدية، وقد تغلبت على هذا النقص كون أن هذه النسبة تتطلب مقارنة بين قيمة التدفق النقدي لفترة زمنية إلى متوسط المطلوبات المتداولة، هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على إدارة مواردها للوفاء بالتزاماتها المتداولة؛
- فيما يخص الملاءة فإن من أكثر النسب شيوعا في هذا المجال هي نسبة مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات، لكن يتم حساب هذه النسبة عند نقطة واحدة من الزمن في قائمة الميزانية، في حين أن نسبة التدفق النقدي الناتج عن العمليات إلى متوسط إجمالي الديون تغطي فترة من الزمن وبالتالي فإن هذه النسبة الأخيرة هي الأكثر فائدة، علاوة على ذلك فإن نسبة مجموع الأصول إلى مجموع المطلوبات تتجاهل تغير سيولة الأصول المستخدمة لتغطية مستويات مختلفة من الديون، أما نسبة التدفق النقدي من العمليات/إجمالي الديون تتجاوز هذا العجز من خلال التركيز بشكل مباشر على التدفقات النقدية.

إن استخدام نسب التدفق النقدي من طرف المدقق الخارجي يمثل أداة فعالة يمكن استخدامها في الكشف عن الممارسات الاحتيالية للمحاسبة المستخدمة من طرف المؤسسة من أجل تغطية النتائج غير المرغوب فيها، وهي تمثل أداة جيدة يمكن أن تضاف للأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي في الإجراءات التحليلية من أجل التنبؤ بمستقبل المؤسسة المالي، مما يساهم في إبداء رأي يعبر بصدق عن واقع المؤسسة المالي وهذا ما يجنب المستثمرين التعرض لمخاطر انهيار المؤسسات[1].

[1] علام محمد موسى حمدان، دور التدقيق الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية، ص. 19، 20، مقال متوفر على الموقع الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/.../28.pdf , تاريخ الاطلاع (2014/10/20).

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي

اتجهت مجموعة من الباحثين نحو التوصل إلى نموذج نسب الإفلاس، بهدف قياس مقدرة النسب المالية المختلفة للتنبؤ بحالات الإعسار المالي التي يمكن أن تواجهها المؤسسة ولكن قبل وقوعها بفترة كافية، تهتم الدراسات التي اعتمدت على هذا النموذج على مقارنة عدد كبير من المؤسسات بعد تقسيمها إلى مجموعتين متناظرتين من حيث الحجم وطبيعة النشاط والعمر الإنتاجي، إلا أن إحداهما أفلست في حين أن الأخرى تعمل بنجاح، من خلال مقارنة بعض النسب المالية ذات الدلالة في كلتا المجموعتين يمكن قياس القدرة التنبؤية لكل نسبة، ومن ثم التوصل إلى مجموعة النسب التي تساعد على التنبؤ باحتمالات الإفلاس قبل وقوعه بفترة كافية[1].

إن أول الدراسات التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسات كانت عام 1930، وقد تم التأكد بأن المؤسسات الفاشلة قد أظهرت قيم مختلفة للنسب المالية مقارنة بالمؤسسات الناجحة[2].

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الدراسات التي أثبتت أهمية استخدام النسب المالية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات.

أولا: دراسة Altman

قام الباحث **"التمان" "Altman"** في عام 1968 باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات، من أجل إيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية، وقد قام الباحث باستخدام عينة مؤلفة من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي، 33 منها شركة فاشلة والأخرى غير فاشلة ومماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول، وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من واقع القوائم المالية لهذه الشركات، تم تصنيفها إلى خمس فئات وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، النشاط[3].

إذن فالابتكار الذي جاء به الباحث **"Altman"** هو تطبيق تقنية التحليل متعدد المتغيرات من أجل بناء قاعدة تنبؤية باستخدام تجميع خمس من العوامل التنبؤية (النسب المالية)، لحساب عامل تنبؤي ثانوي مركب وهو Z-score،

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص. 83، 84.

[2] Sharon A. Devaney, The usefulness of financial ratios as predictors of household insolvency, AFCPE, financial counseling and planning, Volume5, 1994, P.6.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص.81، 82.

واستخدام تقنية Z-score قد استمرت إلى حد اليوم في العديد من المجالات، و تم استخدامها من طرف المؤسسات المالية من أجل تقييم الجدارة الائتمانية[1].

لقد تمت صياغة نموذج التنبؤ المستخدم من طرف **Altman** كالتالي:

$$\mathbf{Z= 1{,}2x_1 + 1{,}4x_2 + 3{,}3x_3 + 0{,}6x_4 + 0{,}999x_5}$$

من خلال الصيغة السابقة نتوصل إلى أن نموذج **Altman** يتكون من النسب التالية[2]:

- **النسبة x_1:** تمثل هذه النسبة رأس المال العامل/مجموع الأصول، تستخدم هذه النسبة لقياس علاقة الأصول السائلة بحجم المؤسسة، لذلك فهي عادة ما تستخدم من أجل دراسة مشاكل السيولة في المؤسسات، من خلال هذه النسبة يستطيع المدقق الخارجي التوصل إلى وجود خسائر تشغيلية إذا كان حجم الأصول المتداولة للشركة منخفضا، وقد أولت عدة دراسات أهمية قصوى لهذه النسبة كمؤشر للفشل المالي.
- **النسبة X_2:** تعبر هذه النسبة عن الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول، تقيس هذه النسبة القدرة الربحية للمؤسسة، تعتبر ضرورية جدا لقياس احتمال فشل المؤسسة، حيث تلعب الأرباح المتراكمة دورا هاما في التقليل من الآثار السلبية وذلك بتجنب الفشل والإفلاس.
- **النسبة x_3:** الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول، تقيس هذه النسبة نسبة كفاءة التشغيل، هذا الجزء من المعادلة يعترف بأرباح التشغيل، تدل هذه النسبة على الإنتاجية الحقيقية للمؤسسة وذلك قبل خصم الفوائد والضرائب، وبما أن القوة الإيرادية للمؤسسة مهمة جدا لبقائها، فهذه النسبة تمثل مؤشرا للدلالة على احتمال فشلها أو نجاحها.
- **النسبة x_4 *:** القيمة السوقية لحقوق المساهمين/القيمة الدفترية لإجمالي الديون، من خلال هذه النسبة فقد تم أخذ السوق كمتغير وذلك كون أن تغيرات الأسعار يمكن أن تنذر بمشاكل مستقبلية، توضح هذه النسبة

[1] Leonid V. Philosophov and all, Predicting the event and time horizon of bankruptcy using financial ratios and the maturity schedule of long-term debt, Math Finan Econ, Springer-Verlag, 2008, P.184.

[2] ارجع إلى كل من:

- طلاع محمد الديحاني، دراسة لنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد8، 1995، ص. 228،229.
- Suzanne K.Hayes and all, A study of the efficacy of Altman's Z to predict bankruptcy of specialty retail firms doing in contemporary times, Economics and business journal, Volume3, 2010, P. 125.

* يتم الحصول على هذه النسبة عن طريق حاصل قسمة القيمة السوقية لرأس المال إلى القيمة الدفترية للديون، حيث يقصد بالقيمة السوقية لرأس المال قيمة الأسهم المصدرة من طرف المؤسسة في سوق الأوراق المالية، يمكن تحديدها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم المصدرة في القيمة السوقية للسهم، وهو الهدف الاستراتيجي الذي تسعى له مؤسسات الأعمال وتدور حوله كل القرارات، أما القيمة الدفترية للديون فهي مجموع ما على المؤسسة من التزامات قصيرة وطويلة الأجل.

كم يمكن لقيمة أصول المؤسسة أن تنخفض قبل أن تتعدى قيمة التزاماتها قيمة أصولها فتفشل، تضيف هذه النسبة بعدا جديدا وهو القيمة السوقية، أي قيمة المؤسسة كما يراها الآخرون في البيئة الخارجية.

- **النسبة x_5:** المبيعات/مجموع الأصول، هذه النسبة هي مقياس دوران معياري، وهي تختلف اختلافا كبيرا من صناعة إلى أخرى ويتم حذف هذا المتغير عند دراسة المؤسسات غير الصناعية، تدل هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على توليد المبيعات، وهي من أهم الأدوات التي تقيس مدى إمكانية الإدارة على التعامل مع الظروف التنافسية للأسواق، بالإضافة إلى كونها نسبة مفيدة جدا لعلاقتها الفريدة بالمتغيرات الأخرى في النموذج، كما أنها في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في تمييز المؤسسات المفلسة عن غير المفلسة.

بناء على قيمة Z يمكن أن تصنف المؤسسات كالتالي[1]:

- **مؤسسات قوية وناجحة:** إذا كانت قيمة Z> 2,99؛
- **مؤسسات معتدلة:** إذا كانت قيمة Z محصورة في المجال[1,811, 2,99]؛
- **مؤسسات ضعيفة وفاشلة:** إذا كانت قيمة Z<1,811.

في سنة 1974 قام الباحث **"التمان" "Altman"** مع زميله **Mc.Gough** باختبار إمكانية استخدام النموذج الذي توصل إليه سابقا، بمساعدة مدقق الحسابات للتعرف على الحالات التي يكون فيها شك بملاءمة فرض الاستمرارية، وقد قام الباحثان باختبار النموذج من خلال تطبيقه على عينة مكونة من **34** شركة أفلست في الفترة من (1970-1973)، تمكن هذا النموذج من التمييز بين الشركات الناجحة والشركات المهددة بالإفلاس بدقة تبلغ 95% وذلك قبل سنة واحدة من حدوث واقعة الإفلاس، وقد توصل الباحثان إلى أنه يمكن استخدام النموذج من قبل مدقق الحسابات كأداة مساعدة في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية[2].

[1]Hasnach Haron and all, Factors influencing auditors' going concern opinion, Asian academy of management journal, Vol.14, No.1, 2009, P.4.

[2] محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، مرجع سابق، ص. 445.

إن النموذج السابق المقدم من طرف الباحث "**Altman**" هو خاص بالصناعات التابعة للقطاع العمومي، ثم قام بإعادة بناء تقديراته لمجموعة من البيانات الخاصة بالصناعات التابعة للقطاع الخاص والمؤسسات غير الصناعية والشركات الخدمية، وقد كان نموذجه الخاص بهذه المؤسسات كالتالي[1]:

- **بالنسبة للمؤسسات غير الصناعية:**

$$\mathbf{Z= 6{,}56x_1 + 3{,}26x_2 + 6{,}72x_3 + 1{,}05x_4}$$

- **بالنسبة للمؤسسات الخاصة:**

$$\mathbf{Z= 0{,}717x_1 + 0{,}847x_2 + 3{,}107x_3 + 0{,}420x_4 + 0{,}998x_5}$$

بالنسبة للمؤسسات الخاصة فإن الأسهم لا يتم تداولها علنا، وبالتالي لا يمكن احتساب النسبة X_4، لذلك قام الباحث **Altman** بتعديل نموذجه باستخدام النسبة X_4 وذلك بأقل أهمية، أما بالنسبة للمؤسسات غير الصناعية فإن النسبة X_5 يمكن أن تختلف من صناعة إلى أخرى ولها قيمة صغيرة أو معدومة، لذلك قام الباحث بحذفها من النموذج الخاص بالمؤسسات غير الصناعية[2].

يمكن أن تأخذ قيمة z بالنسبة للمؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية الشكل التالي:

جدول رقم (20): قيمة Z في المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية.

التنبؤ	المؤسسات الصناعية ذات القطاع الخاص	المؤسسات غير الصناعية
فاشلة	Z< 1,23	Z< 1,1
منطقة مجهولة	Z محصورة في المجال [1,23 ; 2,90]	Z محصورة في المجال [1,1 ; 2,6]
غير فاشلة	Z>2,90	Z>2,6

Source: Robert Rufus, Financial ratios : Use predictive power and the Z-score, June 2003, P. 16.

[1]Radha Ganesh Kumar, Kishore Kumar, A comparison of bankruptcy models, International journal of marketing, Vol.1, No.4, 2012, P.77.
[2]Robert Rufus, Op. Cit, P.16.

ثانيا: دراسة Beaver

اعتمد الباحث "**بيفير**" "**Beaver**" في اختياره للنسب المالية على الطرق الإحصائية الخاصة باختبار الفرضيات، فوجد أنه كلما تم احتساب النتيجة في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، حيث عندما يظهر أن هناك فرق في المتوسط بين المجموعتين تكون هذه النسبة قادرة على التمييز بين المؤسسة الفاشلة والمؤسسة الناجحة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها[1].

استخدم الباحث" **Beaver**" في دراسته نموذج وحيد المتغير وتحليل التمايز في فحص القدرة التنبؤية لـ 30 نسبة مالية، وذلك من أجل التنبؤ بفشل المؤسسات بخمس سنوات من قبل، طبقت هذه النسب على عينة تتكون من 79 مؤسسة فاشلة، وقد توصل الباحث إلى أن هذه النسب وخاصة تلك التي تقيس التدفق النقدي نسبة إلى الديون، يمكن أن تتنبأ بفشل المؤسسة على الأقل لمدة خمس سنوات مسبقا[2].

لقد قام الباحث "**Beaver**" ببناء نموذجه على أربعة مبادئ أساسية وهي[3]:

- صافي الدخل النقدي للمؤسسة يمكن أن يقلل من احتمال الفشل المالي؛
- وجود مستوى عالي من صافي التدفق النقدي الناتج عن نشاط المؤسسة في السوق يمكن أن يقلل من احتمال الفشل المالي؛
- ارتفاع مستوى الديون لكل مؤسسة يمكن أن يزيد من احتمال الفشل المالي؛
- ارتفاع معدل الدخل اللازم لتغطية التكاليف التشغيلية يمكن أن يزيد من احتمال الفشل المالي.

إن من أهم النتائج التي توصل إليها نموذج "**Beaver**" تمثلت في ما يلي:

- لم تكن التدفقات النقدية للمؤسسات الفاشلة أقل من المؤسسات الناجحة بل كان أيضا إجمالي موجوداتها المتداولة أقل؛
- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات؛
- تميزت المؤسسات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات؛

[1] الشريف ريحان وآخرون، مرجع سابق، ص. 9.

[2]Boris Nenide and all, The use of financial ratios for research : Problems associated with and recommendations for using large databases, P.6, Article disponible sur le site internet : http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.493.1546&rep=rep1&type=pdf, Consultée le (18/01/2015).

[3]Ahmed Ahmadpour Kasgari and all, Op.Cit, P. 275.

- وجود اختلاف كبير في نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات؛
- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة؛
- أن أفضل مؤشرات الفشل بالنسب المالية هي تلك التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق من العمليات التشغيلية ومقامها الموجودات أو المطلوبات؛
- تعد نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون أفضل النسب المالية في التنبؤ بالفشل وأقلها خطأ في الحكم على المؤسسة؛
- تعتبر نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى الموجودات ثاني أفضل النسب المالية، كون أن هذه النسبة تربط الربح المتحقق من العمليات التشغيلية بما تملكه المؤسسة من استثمارات؛
- تعد نسبة التداول ضعيفة للتنبؤ بالفشل ولكنها مهمة كونها تعكس القدرة لتسديد الالتزامات المستحقة على المؤسسة[1].

إن كل من دراستي الباحثين **Altman** و **Beaver** كانتا متعلقتين بالعسر والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة قبل وقوعه، وقد تم استخدام المعلومات المحاسبية في كل من الدراستين، لكن اختلفت الدراستين في تحديد المتغيرات (النسب المالية) المستخدمة في النموذج المستخدم للتنبؤ بفشل المؤسسات[2].

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مرجع سابق، ص. 294،295.

[2] Soo-Wah Low and all, Predicting corporate financial distress using the logic model : the case of Malaysia, Asian academy of management journal, 6(1), 2001, P. 50.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نتوصل إلى الدور الكبير الذي تلعبه الإجراءات التحليلية في تمكين المدقق الخارجي من اكتشاف مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والتنبؤ بقدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل، هذا نظرا لازدياد المسؤولية الملقاة على عاتقه بضرورة توجيه انتباه مستخدمي القوائم المالية إلى الأخطاء الجوهرية التي من الممكن أن تؤثر في قراراتهم المتخذة، بالإضافة إلى ضرورة إصدار تقرير خاص في حالة وجود شكوك جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل القريب.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر النسب المالية من أهم أدوات الإجراءات التحليلية التي أثبتت مقدرتها على توجيه انتباه المدقق الخارجي إلى الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسة والتي تؤثر على استمراريتها في المستقبل؛
- تعتبر نسب التدفق النقدي أكثر النسب استخداما للتعبير عن الوضع الحقيقي للمؤسسة؛
- اهتمت المعايير الدولية للتدقيق باستمرارية المؤسسة من خلال إصدار المعيار الدولي **ISA570**، الذي أوضح مسؤولية كل من المدقق الخارجي والإدارة في ضرورة تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار؛
- على المدقق الخارجي عند تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية أن يأخذ بعين الاعتبار مستوى القوائم المالية ككل، ومستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات، حيث يمكنه هذا التقييم من تحديد إجراءات التدقيق التي تساعده في الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة؛
- تختلف إجراءات تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية، لذا فعليه استخدام حكمه الشخصي وخبرته المهنية من أجل اختيار الإجراء الذي يمكنه من تحديد مناطق الانحرافات والأخطاء الجوهرية في القوائم المالية؛
- تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، كونها تمكن من تحديد العلاقات بين البيانات المالية ومن ثم تشكيل التنبؤات حول ما يمكن أن تكون عليه هذه التوقعات في المستقبل، ليتم مقارنتها مع القيم الفعلية وتقييم النتائج المتوصل إليها من خلال استخلاص الفروق الجوهرية بين ما هو متوقع تحقيقه وما تم تحقيقه فعلا.

الجزء التطبيقي

مقدمة الجزء التطبيقي

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة سنقوم بإجراء دراسة ميدانية في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التعرف على مدى تطبيق المدقق الخارجي لأساليب الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقه لهذه الإجراءات.

تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاث فصول تطبيقية تم من خلالها عرض الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، ثم عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها من خلال آراء المستجوبين على محاور الاستبيان الموزع عليهم والوصول إلى اختبار الفرضيات الموضوعة، ليتم في الأخير محاولة تقديم مقترحات لتحسين مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر من خلال ضرورة إصدار الهيئات المنظمة للمهنة لمعايير تدقيق محلية تكون متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق وملائمة للبيئة الجزائرية.

شمل الجزء التطبيقي الفصلين التاليين:

الفصل الرابع: الإطار الميداني والمنهجي للدراسة الميدانية.

الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

الفصـــل الرابع:

الإطار المنهجي والميداني للدراسة الميدانية

مقدمة:

خصص خلال هذا الفصل للتعرف عل الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر من خلال التعرف على الهيئات المنظمة للمهنة، شروط الوصول إلى المهنة، كيفية تعيين المدقق الخارجي وكيفية إنهاء مهامه، وسيتم مقارنة هذا الإطار مع القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في فرنسا من أجل الوقوف على أهم أوجه القصور في المهنة، خاصة في ظل اعتماد فرنسا لمعايير محلية للتدقيق تنظم المهنة على المستوى الوطني والتي كانت متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق.

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى توضيح الأدوات المستخدمة لجمع البيانات من أفراد عينتي الدراسة حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من المدققين الخارجين في كل من الجزائر وفرنسا، سيتم توضيح المراحل المختلفة المعتمدة في تصميم الاستبيان وفي اختيار عينتي الدراسة، كما سيتم توضيح مجالات الدراسة والخصاص المميزة لأفراد عينيتي الدراسة، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

المبحث الثاني: أدوات الدراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية المتبعة.

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا

تعتبر الجزائر وفرنسا من الدول التي اهتمت بمهنة التدقيق الخارجي ووضعت لها إطارا تنظيميا من خلال إنشاء هيئات تشرف على السير الحسن للمهنة ومراقبة أداء ممارسيها وتنظيم شروط ممارسة المهنة، فالجزائر قد بادرت إلى سن القانون الجديد 10-01 الذي حدد شروط ممارسة المهنة، وكيفية تعيين المدقق الخارجي وإنهاء مهامه، أما بالنسبة لفرنسا فقد كان للمهنة الأثر الايجابي من خلال انفتاحها على الخارج، تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر.

المطلب الثاني: تنظيم مهنة التدقيق في فرنسا.

المطلب الثالث: مقارنة الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

المطلب الأول: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر

عرفت مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر تنظيما جديدا خاصة بعد صدور القانون 10-01 الذي جاء ليواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الوطني، خاصة في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي، قام هذا القانون بإصدار جملة من الإصلاحات من أهمها إعادة هيكلة المنظمات المهنية التي تشرف على تنظيم مهنة التدقيق الخارجي، وتعديل في المسؤوليات التي تمارسها كل منظمة وذلك من أجل الرقي بالمهنة لتواكب التطورات التي شهدها العالم المعاصر، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كيفية تنظيم المهنة في الجزائر.

أولا: الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق

أدت الإصلاحات التي شهدتها مهنة التدقيق في الجزائر إلى إحداث تغييرات هامة على طبيعة وتشكيلة الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق، حيث تم فصل المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى ثلاث هيئات وهي: المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، أما على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة فقد تم إنشاء خمس لجان متخصصة تعمل تحت سلطته وقد أوكلت لها مهام تنظيمية.

1. المجلس الوطني للمحاسبة

تم الإعلان عن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة في سنة 1996 وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-318، الذي اعتبر هذا المجلس هيئة استشارية لدى وزارة المالية تهتم بشؤون البحث والتطوير والتقييس في المجال المحاسبي، ويمكن لهذا المجلس الاطلاع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه وذلك بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية[1].

يعين أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة بقرار من الوزير المكلف بالمالية وذلك لمدة 6 سنوات، تجدد تشكيلة المجلس بالثلث($\frac{1}{3}$) وذلك كل سنتين، وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها ويستخلفه العضو الجديد حتى نهاية العهدة، يتشكل أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة من[2]:

- ممثل الوزير المكلف بالطاقة؛
- ممثل الوزير المكلف بالإحصاء؛
- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية؛
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة؛
- ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي؛
- ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني؛
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة؛
- رئيس المفتشية العامة للمالية؛
- المدير العام للضرائب؛
- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي لدى وزارة المالية؛
- ممثل برتبة مدير عن بنك الجزائر؛
- ممثل برتبة مدير عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛
- ممثل برتبة مدير عن مجلس المحاسبة؛

[1] مرسوم تنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 1996، المادة02.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07 المؤرخة في 02 فيفري 2011، ص.4

- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين؛
- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ثلاثة أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال المحاسبة والمالية ويعينهم الوزير المكلف بالمالية.

يمكن تلخيص مهام المجلس الوطني للمحاسبة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (08): مهام المجلس الوطني للمحاسبة

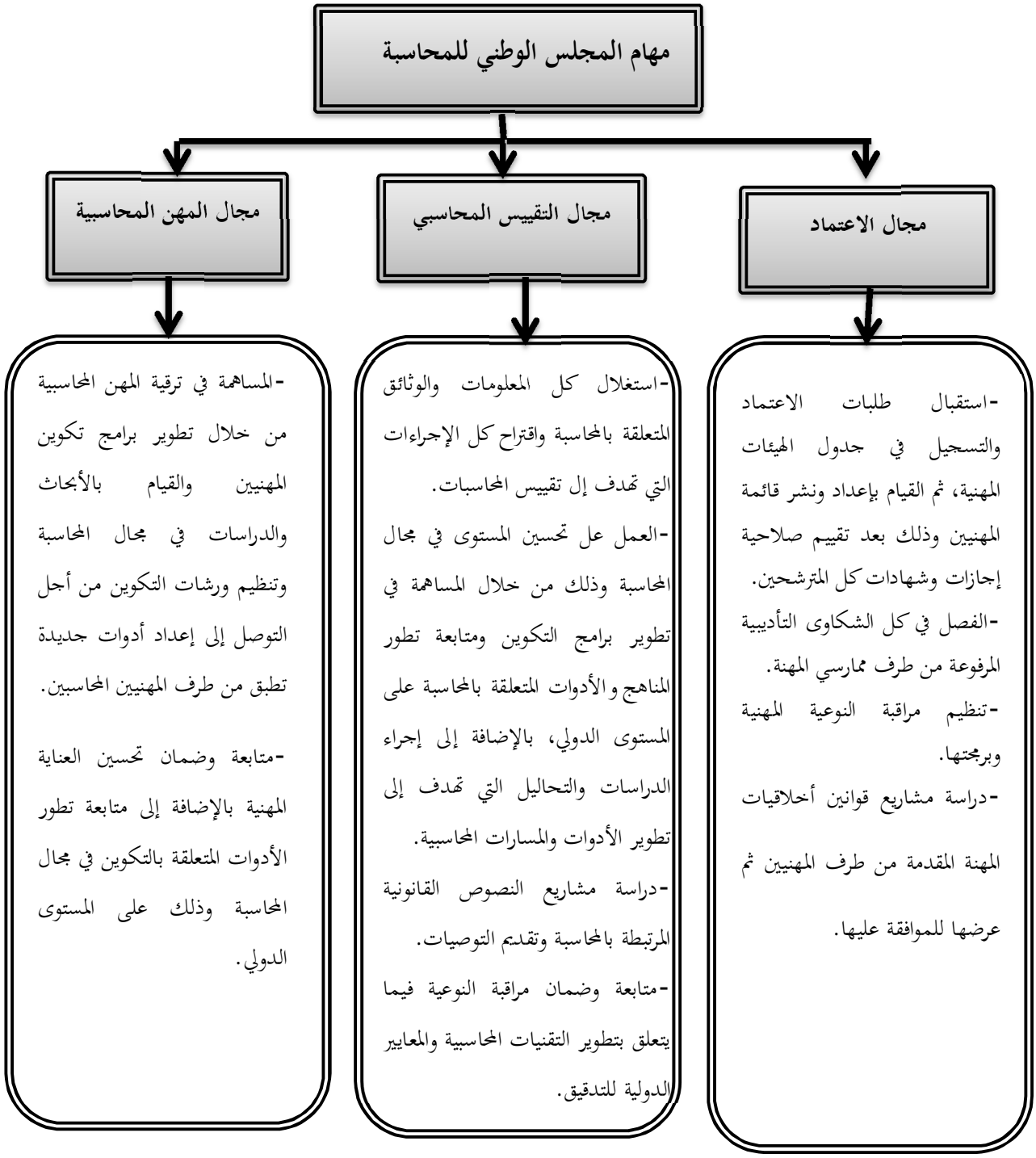

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المادة (10، 11، 12) من المرسوم التنفيذي رقم 11-24.

نص المرسوم السابق أنه قد تم إنشاء خمس لجان متخصصة تعمل تحت سلطة المجلس الوطني للمحاسبة، حيث تتمثل هذه اللجان فيما يلي[1]:

جدول رقم (21): لجان المجلس الوطني للمحاسبة.

اللجان	مجال الاعتماد	مجال التقييس المحاسبي	مجال المهن المحاسبية
لجنة الاعتماد	-دراسة ملفات الاعتماد للالتحاق بمهنة الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد. -نشر جدول المهنيين المعتمدين.		
لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية		-تقوم بالأعمال الخاصة بالتقييس المحاسبي.	-تلخيص الأبحاث النظرية في مجال مهنة المحاسبة.
لجنة التكوين		-تتولى مراقبة التربصات وتحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.	
لجنة الانضباط والتحكيم	-دراسة المخالفات وعدم احترام القواعد المهنية. -تتولى مهام المصالحة والتحكيم في حالة وجود نزاع بين المهنيين.		
لجنة مراقبة الجودة	-مراقبة نوعية الخدمات المقدمة من طرف المهنيين. -متابعة مدى احترام قواعد الاستقلالية والأخلاقيات.		

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-24، مرجع سابق.

2. الهيئات المهنية الثلاثة

بموجب القانون 10-01 فقد تم إنشاء ثلاث هيئات مهنية من أجل تنظيم كل من مهنة محافظ الحسابات، الخبير المحاسبي، الشكل الموالي يلخص هذه الهيئات ودورها في مجال تنظيم المهنة:

شكل رقم(09): الهيئات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.

المصف الوطني للخبراء المحاسبين	الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

التكوين

جهاز مهني يتمتع بالشخصية المعنوية يضم كل من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين، والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات.

المهام

- السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها؛
- الدفاع عن كرامة أعضائه واستقلاليتهم؛
- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- إعداد النظام الداخلي الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره في أجل شهرين من إيداعه؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بالمهنة وحسن سيرها.

التسيير

يتم تسيير الهيئتين السابقتين من طرف مجلس وطني ينتخبه المهنيون ويحدد مقره بالعاصمة، يعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية، يتشكل هذا المجلس من تسعة (9) أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في جدول الهيئتين، يتولى هذا المجلس المهام التالية:

- إدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة التابعة للهيئات المهنية وتسييرها، وإعداد النظام الداخلي لها؛
- إقفال الحسابات السنوية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية؛
- ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- تمثيل الهيئات المهنية لدى الهيئات العمومية ولدى المنظمات الدولية المماثلة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما جاء في القانون 10-01.

من خلال عرضنا للهيئات المشرفة على مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر نتوصل إلى أن كل من الهيئتين المهنيتين تعمل تحت وصاية وزارة المالية التي تملك صلاحيات تنظيم المهنة ومراقبة نوعية الأداء المهني للمدقق الخارجي، ويقوم وزير المالية بممارسة الوصاية على كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة، من خلال تعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين ومنح الاعتماد لممارسة المهنة.

إن أهم ما جاء به القانون 10-01 هو إعادة تحديث مهام المنظمات المهنية المشرفة على المهنة، وذلك من أجل التكفل بتكوين المهنيين وضمان التأهيل المهني الجيد، لكن هناك غياب كبير لدور هذه المنظمات في مجال إعداد المهنيين لتطبيق المعايير الدولية للتدقيق وخاصة تكفل هذه المنظمات في مجال تكوين المهنيين لاستخدام الأساليب الإحصائية، أو إصدار قوانين وتشريعات تلزم بتطبيق هذه الأساليب مع وجود رقابة من طرف هذه الهيئات لمراقبة مدى التزام المهنيين بتطبيق هذه الأساليب.

ثانيا: شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي

حتى يتم تعيين المدقق الخارجي للقيام بمهامه، فقد نصت القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر على ضرورة توافر مجموعة من الشروط في الشخص المهني حتى يكون مؤهلا للقيام بمهامه، هنا يجب أن يتم التمييز بين ممارسة المهنة من طرف شخص طبيعي وممارسة المهنة من طرف شخص معنوي يكون على شكل شركة أو على شكل تجمع مهني.

1. ممارسة المهنة من طرف شخص طبيعي

حسب القانون 10-01 فإنه يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمارس لحسابه الخاص باسمه مهنة التدقيق وهذا إذا توفرت فيه الشروط التالية[1]:

[1] قانون رقم 10-01، مرجع سابق.

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يحوز على شهادة لممارسة المهنة، وذلك بحيازته على الشهادة الجزائرية أو شهادة معترف بمعادلتها للخبرة المحاسبية أو لمحافظ الحسابات، حيث تمنح هذه الشهادة من طرف معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو المعاهد المعتمدة من طرفه، نص القانون 10-01 أنه لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمترشحين الحائزين على شهادة جامعية في الاختصاص؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جنحة أو جناية مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمد من طرف الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، حتى يتمكن المدقق من التسجيل في الجدول يجب أن يكون لديه عنوان خاص؛
- أن لا تتوفر فيه حالة من حالات التنافي المنصوص عليها حسب القانون 10-01؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه قانونيا أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم وذلك بالعبارات التالية: **"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"**.

2. ممارسة المهنة من طرف شخص معنوي

نص القانون 10-01 على إمكانية ممارسة مهنة محافظ الحسابات على شكل شركة أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، حيث يتم تأهيلها كلها عندما يشكل أعضاؤها ثلثي الشركاء على الأقل ويمتلكون ثلثي رأس المال على الأقل، وتدعى في هذه الحالة "شركات محافظة الحسابات"[1].

من خلال ما سبق نجد أن الأشخاص المؤهلين بممارسة مهنة التدقيق في الجزائر هم:

- **الخبير المحاسبي:** يعرف حسب القانون 10-01 بأنه كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات التي تكلفه القيام بهذه المهمة وبصفة تعاقدية، كما يقوم أيضا بمسك ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل[2].

[1] قانون رقم 10-01، مرجع سابق.
[2] قانون رقم 10-01، مرجع سابق.

يعد الخبير المحاسبي الشخص الوحيد المؤهل للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي، وتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي، كما أنه يعتبر مؤهلا لممارسة وظيفة محافظ الحسابات.

ينص القانون الجديد 10-01 أنه لممارسة مهمة الخبير المحاسبي فإنه يشترط اجتياز تكوين نظري متخصص في الخبرة المحاسبية، عن طريق النجاح في الامتحانات النهائية يحصل الطالب على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية، بالإضافة إلى إجراء تربص مهني يدوم سنتين لدى خبير مستقل أو لدى شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين منذ سنتين على الأقل، وبالنسبة للتربص في شركات الخبرة المحاسبية فإنه يجب أن يكون مشرف التربص قد مارس بصفة مستقلة أو بصفة مشارك منذ سنتين على الأقل[1].

يتم أداء الامتحان النهائي لدبلوم الخبير المحاسبي لكل من المترشحين الحائزين على ليسانس في العلوم المالية وأن يكونوا قد أتموا التدريب المهني، حيث يهدف هذا الامتحان إلى التأكد من أن المترشحين الذين أثبتوا حصولهم على تكوين عال ولاسيما في الميدانين المالي والمحاسبي والذين أتموا التمرين التطبيقي، هم قادرون على ممارسة مهنة الخبير المحاسبي ويتضمن هذا الامتحان اختبارا كتابيا وآخر شفهيا[2].

- **محافظ الحسابات:** يعرف حسب القانون 10-01 بأنه كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.

نص المرسوم رقم 11-393 أنه يجب على محافظ الحسابات الحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق من معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية، ثم يقوم بإجراء تكوين أو تربص تطبيقي لدى مهني أو شركة مهنية يعينهما المجلس الوطني للمحاسبة، بشرط أن يكونا مسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات منذ سنتين على الأقل، وأن يكون المشرف المعين من الشركة المهنية قد مارس فيها وبصفة مستقلة أو بصفة مشارك منذ سنتين على الأقل[3].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-394 المؤرخ في 2011/11/24 يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد65، 2011.

[2] مرسوم رقم 72-84 المؤرخ في 18 أفريل 1972 المتعلق بالتكوين المهني للخبراء المحاسبين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد33، 25 أفريل 1972.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 11-394، مرجع سابق.

بعد إجراء التربص المهني يتم إجراء امتحان نهائي في محافظة الحسابات، وذلك للطلبة فقط الذين أتموا بنجاح التكوين المتخصص الذي يقدمه معهد التعليم العالي المتخصص لمهنة المحاسبة أو المعاهد المعتمدة من وزير المالية، والحاصلون على شهادة نهاية تربص محافظة الحسابات التي يسلمها المجلس الوطني للمحاسبة[1].

ثالثا: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر

بعد أن يتم التأكد من توفر المؤهلات العلمية والخبرة المهنية في الأشخاص المترشحين لمزاولة مهنة التدقيق الخارجي، يتم تحديد قائمة المهنيين المؤهلين لممارسة هذه المهنة وتحديد الإجراءات المتبعة في تعيين هؤلاء المهنيين، بالإضافة إلى تحديد الأسباب المؤدية لعزلهم وإنهاء مهامهم.

1. تعيين محافظ الحسابات

نص المشرع الجزائري من خلال القانون 10-01 أنه على الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات تعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، تحدد عهدته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات، في حالة قررت الشركة أو الهيئة تعيين أكثر من محافظ حسابات فإن كل واحد منهم يمارس مهامه طبقا لأحكام هذا القانون[2].

في حالة لم تعين الجمعية العامة محافظ الحسابات أو في حالة مانع أو رفض أحد محافظي الحسابات، يتم اللجوء إلى تعيينهم واستبدالهم بموجب أمر رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب كل من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة[3].

بالنسبة للشركات والهيئات الملزمة بتعيين محافظ حسابات في الجزائر فهي كالتالي[4]:

- شركات المساهمة (SPA)*؛
- الجمعيات والتعاضديات الاجتماعية والنقابات؛

[1] المصدر نفسه.
[2] القانون 10-01، مرجع سابق.
[3] الأمر 59/75 المتضمن القانون التجاري المعدل و المتمم بالمرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 1993/04/25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27، 1993، المادة715 مكرر4.
[4] شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، 2013، ص.137،138.

* SPA : Société Par Actions.

- الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)*، والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد (EURL)* والتي يتجاوز رقم أعمالها 10.000.000دج؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- مراكز البحث والتنمية؛
- هيئات الضمان الاجتماعي؛
- الدواوين العمومية ذات الطابع التجاري؛
- المؤسسات العمومية غير المستقلة.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 11-32 كيفية تعيين محافظ الحسابات، حيث يجب على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة، إعداد دفتر الشروط من أجل تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة[1].

في حالة تم تعيين أكثر من محافظ حسابات، فإنه يقوم كل واحد منهم بمهمته ويتحمل شخصيا مسؤولية ذلك كاملة، وعندما يكون محافظ الحسابات في فترة توكيل فلا يجوز لزميل له أن يقبل بأن يكون محافظا شريكا إلا بعد انتهاء هذا التوكيل.

من خلال ما سبق نجد أن المشرع الجزائري قد أجبر عدد محدد من الشركات بضرورة تعيين محافظ الحسابات من أجل تدقيق قوائمها المالية، والتأكد من استمرارية نشاطها في المستقبل والتمكن من أداء التزاماتها اتجاه الغير وحماية مصالح مساهميها، كما حدد القانون إمكانية تعيين أكثر من محافظ حسابات داخل الشركة ولم يضبط عددهم بل ترك الحرية للشركة وذلك في حالة كبر حجمها وتعقد مصالحها.

من خلال ما سبق نجد أن القانون 10-01 قد نص فيما يخص تعيين محافظ الحسابات على إجراء جديد يتمثل في إعداد دفتر الشروط الذي يشمل على الطرف الأول المتمثل في المؤسسة محل التدقيق من حيث التعريف بها، فروعها، نتائج التدقيق المتعلقة بالسنة السابقة، تحديد التقارير الواجب عل المدقق الخارجي إعدادها، أما الطرف الثاني فيتمثل

* SARL : Société A Responsabilité Limitée..
* EURL : Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée.
[1] المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 2011/01/27 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 07، 2011، المادة 04.

في محافظ الحسابات الذي يقدم الملف الواجب من أجل تعيينه والتأكيد على استقلاليته وعدم وجود قيود أثناء ممارسة مهامه، بالإضافة إل بيان كفاءته العلمية والمهنية.

2. إنهاء مهام محافظ الحسابات

نص القانون التجاري أن مهام محافظ الحسابات تنتهي بعد اجتماع الجمعية العامة العادية التي تتولى عملية الفصل في حسابات السنة المالية الثالثة، كما نص القانون السابق أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يمثلون على الأقل عشر رأس المال للشركات التي تلجأ علنيا للادخار، أن يطلبوا من العدالة وبناء على سبب مبرر رفض محافظ الحسابات الذي عينته الجمعية العامة، كما يمكن لمجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المساهم أو المساهمين الذين يمثلون على الأقل عشر رأس مال الشركة أو الجمعية العامة، إنهاء مهام محافظ الحسابات قبل الانتهاء العادي من وظائفه عن طريق الجهة القضائية المختصة، وذلك في حالة حدوث خطأ أو مانع[1].

يمكن أن تنتهي مهام محافظ الحسابات باستقالته حيث نصت المادة 38 من القانون 10-01 أنه يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، وعليه أن يعلم المؤسسة بذلك مسبقا لمدة تقدر بثلاث أشهر مع شرح الأسباب الحقيقية التي دفعته للاستقالة.

من خلال ما سبق نجد أن للجمعية العامة الحق في تعيين محافظ الحسابات لكنها لا تملك هذا الحق في إنهاء مهامه قبل انتهاء مدته، بل يتم نقل هذه المهمة للقضاء حيث يخول لوكيل الجمهورية الحق في عزل محافظ الحسابات، بناء على طلب من الجمعية العامة للمساهمين أو مساهم أو أكثر تمثل مساهمتهم عشر رأسمال الشركة على الأقل.

من خلال عرضنا لواقع مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، نجد أن القوانين والتشريعات الجزائرية لم تنص على ضرورة استخدام الأساليب الإحصائية ومن بينها الإجراءات التحليلية خلال تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي، بل نجد فقط ما نصت عليه المادة 59 من القانون 10-01 على أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.

كما نلاحظ أن القوانين لم تعط أهمية كبيرة للتكوين المتخصص للمدقق الخارجي في مجال استخدام الإجراءات التحليلية، بل تركت حرية استخدام الوسائل للحكم الشخصي للمدقق وله الحرية في اختيار الوسائل التي تمكنه من إبداء رأيه حول القوائم المالية.

[1] الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08، المدة 715 مكرر 9،8،7.

إذن فهناك قصور كبير في جانب المعايير المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية في المهنة لاكتشاف المخاطر الجوهرية التي يمكن أن تظهرها القوائمالمالية، لذلك يجب على المدقق الخارجي كشخص مهني مسؤول عن أعماله العمل على تنمية مهاراته وتطوير أساليب وإجراءات مزاولة المهنة، من أجل إضفاء ثقة كبيرة على القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها، ويبقى على الجهات والهيئات المهنية المسؤولة إصدار قوانين وتشريعات تلزم المدقق الخارجي بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل مزاولة مهمته، والتكفل بتكوينهم وتأهيلهم في هذا المجال، من أجل الرقي بمهنة التدقيق في الجزائر لتواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي وفي ظل تبني العديد من الدول للمعايير الدولية للتدقيق.

المطلب الثاني: تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في فرنسا

تعتبر فرنسا من الدول التي اهتمت بمهنة المدقق الخارجي وفي مقدمتها مهنة محافظ الحسابات، وذلك للدور الكبير الذي يؤديه هذا الأخير في اكتشاف التلاعبات والأخطاء في الشركات الكبرى والإبلاغ عنها، خاصة في ظل انتشار الفضائح المالية وانهيار أكبر الشركات الاقتصادية في العالم، لقد شهدت القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في فرنسا تعديلات كبيرة وذلك حتى تكون في مستوى متطلبات وتغيرات بيئة الأعمال الحديثة، كزت هذه القوانين على إنشاء الهيئات الساهرة على تأصيل ممارسة المهنة وترشيد أداء ممارسيها بالإضافة إلى ذلك فقد شملت الشروط الواجب توافرها والمؤهلات الواجب التمتع بها من طرف الأشخاص الممارسين للمهنة.

أولا: الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق

تتمثل الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في فرنسا في المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات والمنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات، حيث يعملان معا على ضمان رقابة المهنة والسهر على احترام أخلاقيات واستقلالية محافظ الحسابات.

1. المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات

تم إنشاء المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات(**H_3C)*** في إطار الرقابة العمومية للمراجعة القانونية المنصوص عليها من طرف التوجيهة الأوروبية وذلك في 2006/05/21، المتضمنة الرقابة القانونية للحسابات السنوية والحسابات المجمعة، تهدف إلى تعزيز قواعد أخلاقيات المهنة وآليات الفحص والرقابة التي بدأتها المهنة قبل صدور قانون الأمن المالي[1].

[1]Hazguimouna, Pocher Christine, Analyse des relations entre les auditeurs légaux et leur autorité de contrôle : Le cas français, la place de la dimension Européenne dans la comptabilité, contrôle, audit, Strasbourg, France, May 2009, p.9.

يعتبر المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات هيئة عمومية مكونة من 12 عضوا يتم تعيينهم لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، ربع أعضاء المجلس هم فقط محافظي حسابات وهذا التكوين يسمح بتمثيل المدقق الخارجي أمام الأطراف الرئيسية المهتمة بالرقابة على مهنة التدقيق الخارجي.

تتمثل مهام هذا المجلس حسب المرسوم L821-1 من القانون التجاري المعدل بالتعليمة 2005-1126 الصادرة في 2005/09/08 من قبل قانون المالية، والتعليمة 2008-1278 الصادرة في 2008/12/08 فيما يلي[1]:

- **السهر على المهنة:** منذ صدور القرار رقم 2 المؤرخ في 10 جوان 2004 أوكلت للمجلس الأعلى لمحافظي الحسابات مهمة السهر على مهام محافظي الحسابات ومكاتبهم؛

- **السهر على احترام أخلاقيات مهنة محافظ الحسابات:** أوكلت للمجلس الأعلى لمحافظ الحسابات صلاحيات فيما يخص أخلاقيات المهنة، وذلك في الرأي الصادر في 27 ديسمبر 2004 لتعديل مشروع القانون الجديد المقترح لأخلاقيات المهنة في 27 نوفمبر 2003، كما قد تم تضمين عواقب تصرفات معينة من طرف محافظ الحسابات وذلك في قانون أخلاقيات المهنة الصادر في 16 نوفمبر 2005؛

- **إصدار رأيه حول معايير العمل المهني المصدرة من طرف المنظمة المهنية لمحافظي الحسابات:** يتولى المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات إعطاء رأيه حول المعايير المهنية، حيث أصدر رأيا سلبيا في مشروع المعايير المتبنى في نوفمبر 2003 من قبل المجلس الوطني للمنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات، حيث هدف هذا المشروع إلى توضيح مفهوم العناية الواجبة المتعلقة بمهمة محافظ الحسابات وقد نص على أن لمحافظ الحسابات الحق في قيادة المؤسسة التي يراقب حساباتها.

- **الاستئناف في قرارات اللجان الإقليمية:** يقوم المجلس الأعلى بالاستئناف في قرارات اللجان الإقليمية الخاصة بتسجيل محافظي الحسابات، حيث يمكن له الحكم أيضا في الطعن في قرارات رفض التسجيل الصادرة من طرف الغرف المحلية، كما يضمن الاستئناف في قرارات اللجان الإقليمية المتعلقة بانضباط محافظي الحسابات والقرارات التأديبية المخولة مسبقا للهيئة الوطنية للتسجيل.

[1]Alain Mikol, Commissariat aux comptes : la fin inéluctable de l'exercice à titre accessoire, 2011, P.8,10, Article disponible sur le site internet : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00558228/document, Consultée le (28/04/2014).

بالإضافة إلى المهام السابقة فإن المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات هو المسؤول عن إقامة علاقات مع سلطات الدول الأخرى التي تمارس مهام مماثلة، يمكن للمجلس الأعلى أن يقوم بتوفير المعلومات والسجلات المحتفظ بها أو التي يتم جمعها بناء على طلب[1]:

- سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والممارسة لسلطات مماثلة مع بلده؛
- سلطات الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والممارسة لسلطات مماثلة مع بلده الخاضعة لمبدأ المعاملة بالمثل، شرط أن السلطة المعنية تخضع للسر المهني مع نفس الضمانات التي تتطلب في فرنسا، وأن هذه السلطة لديها اتفاق للتعاون مع المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات.

2. المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات

تم إنشاء كل من الهيئة الوطنية والهيئات الإقليمية لمحافظي الحسابات وفقا للمرسوم 69-810 المؤرخ في 1969/08/12 الذي يهدف إلى تنظيم مهنة محافظ الحسابات، لقد حدد هذا المرسوم طريقة إنشاء ومراجعة القوائم، شروط التسجيل، الإجراءات التأديبية، الأتعاب وكل ما يتعلق بتنظيم المهنة[2].

إذن فالمنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات متواجدة على مستويين من التجمع وهما:

- **الهيئات الإقليمية**: تقع هذه الهيئات في بلدة الرئيس لكل محكمة ويتم تسميتها باسم بلدة الرئيس، يبلغ عددها 34 هيئة وتجمع جميع محافظي الحسابات ومؤسسات محافظي الحسابات المدرجة ضمن القائمة المعدة من طرف الهيئة الإقليمية، يتم إدارة الهيئة الإقليمية من طرف المجلس الأعلى الإقليمي الذي تكمن مهمته في ضمان التنظيم الإداري لأعضائه والدفاع عن المصالح والممارسة الجيدة ومراقبة المهنة، لهذه الغاية فهو ينظم أنشطة التدريب في إطار المبادئ التوجيهية للمجلس الوطني، كما يضع اختبار المهنة للمهنيين ويعمل على ضمان توفير العلاقات اللازمة بين الهيئات الحكومية والسلطات القائمة المختصة[3].
- **الهيئة الوطنية**: أنشئت الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات وفقا للمادة L821-6 من القانون التجاري، وعرفت على أنها مؤسسة للمنفعة العمومية تتميز بالشخصية المعنوية، وهي مكلفة بتمثيل مهنة محافظ الحسابات لدى السلطات العمومية.

[1] Haut Conseil du Commissariat aux Comptes, Guide des contrôles périodiques, p. 7,8, Article disponible sur le site internet : www.h3c.org/textes/H3C-guide_des_controles-periodiques.pdf, Consultée le (24/10/2014) .
[2] Gérard Valin, Controlor et auditor, Dunod, Paris, 2006, P.30.
[3] CNCC, Les voies d'accés au commissariat aux comptes, Octobre 2003, Paris, P. 9, 10.

تضم المنظمة الوطنية جميع محافظي الحسابات سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين مسجلين ضمن القائمة، يتم إدارتها من طرف المجلس الوطني الذي يعمل على ضمان الممارسة السليمة للمهنة، والدفاع عن كرامة أعضائها كما يتولى تمثيل المهنة والدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية، ويعطي رأيه عند طلب حافظ الأختام حول الأسئلة التي تدخل ضمن اختصاصاته، وأخيرا فهو يقوم بإدارة المنظمة الوطنية وتسيير أصولها[1].

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في فرنسا قد أسند لهيئتين رئيسيتين وهما: المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات والمنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات، وقد اهتم المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات بوضع معايير وطنية لتنظيم المهنة، التي تعتبر المرجع الذي يستند إليه المدقق الخارجي في حالة مواجهته لصعوبات أثناء تنفيذ مهمته والتي تفرض عليه ضرورة بذله العناية المهنية اللازمة، وضرورة استخدامه للإجراءات والأساليب الحديثة التي تمكنه من إبداء رأيه حول مدى سلامة وعدالة القوائم المالية، كما تعمل الهيئات المهنية على تنظيم دورات تدريبية من أجل تكوين المهنيين في مجال تطبيق هذه المعايير والتحديث المستمر لهذه المهنة بحيث تكون متوافقة مع التطور الحاصل على المستوى الدولي.

ثانيا: شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي

سمحت فرنسا بممارسة مهنة التدقيق الخارجي فيمن تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات لذلك سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، سواء كانوا مواطنين أصليين أو رعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي، أو رعايا دولة أخرى بشرط أن تعترف بالوطنية الفرنسية في ممارسة الرقابة القانونية.

1. بالنسبة للأشخاص الطبيعيين

من أجل التمكن من ممارسة مهنة محافظ الحسابات، لا بد أن يكون الشخص مسجلا لدى الهيئات الإقليمية للتسجيل الواقعة قرب محكمة الاستئناف برئاسة قاض من القضاة، إن التسجيل في القائمة يضمن الأخلاق والمؤهلات المهنية التي تمكن من ممارسة المهنة[2].

[1]Caura Barszcz, Hubert Kerneis, Le guide des cabinets d'audit et d'expertise- comptable, 4eme edition du management, France, 2008, P. 32,33.
[2]Causse Geneviève, Eustache Ebondowa Mandzila, La qualité de l'audit légal en Afrique francophone : constats, interrogations et vois d'amélioration, Comptabilité sans frontières, The French connection, Canada, May 2013, P.13.

تنص المادة L822-1 من القانون التجاري أنه لا يمكن لأي شخص التسجيل في قائمة محافظي الحسابات إلا إذا استوفى الشروط التالية[1]:

- أن يكون ذو جنسية فرنسية أو من رعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي غير دولة فرنسا، أو من رعايا دولة أخرى أجنبية بشرط أن تعترف بالوطنية الفرنسية لممارسة التدقيق القانوني؛
- أن لا يكون قد ارتكب أي أعمال مخلة بالشرف والأمانة والتي أدت إلى إدانات جنائية أو إجراءات تأديبية؛
- أن لا يكون قد تعرض لإفلاس شخصي أو أي إجراءات للتحذير، أو إلغاء الوجود وفقا للقانون التجاري؛
- أن يكون قد انتهى من التدريب المهني المحدد من قبل التنظيم عند شخص معترف به من قبل دولة العضو في الاتحاد الأوروبي لممارسة التدقيق القانوني للحسابات؛
- أن يكون قد اجتاز وبنجاح اختبارات شهادة التأهل لأداء وظائف محافظ الحسابات أو حاصل على دبلوم الخبير المحاسبي.

يجب على الأشخاص المترشحين للتسجيل في القائمة تقديم مستوى من المهارة المطلوبة، يتمثل فيما يلي[2]:

- أن يؤدي بنجاح اختبار التأهل لأداء وظائف محافظ الحسابات بعد اجتيازه لتدريب مدته ثلاث سنوات بنتائج مرضية من المدرب، يتم أداء هذا الاختبار على الأقل مرة في السنة وبتاريخ محدد بقرار من حافظ الأختام؛
- أن يتم أداء التدريب المهني لمدة ثلاث سنوات عند شخص طبيعي أو في شركة مدرجة في قائمة محافظي الحسابات والمخولة بذلك، كما يمكن أداء التدريب لمدة سنتين عند كل شخص آخر يمارس وظيفة الرقابة القانونية بإذن من دولة العضو في الاتحاد الأوروبي، يتم أداء التدريب لمدة سنة عند كل شخص غير مخول له بممارسة وظائف الرقابة القانونية ولكنه يقدم ضمانات كافية لتكوين المتدربين؛
- يسمح للخضوع لاختبار امتحان التأهل دون استكمال كل أو جزء من التدريب المهني، الأشخاص الطبيعيين الذين مارسوا لمدة خمسة عشر عاما على الأقل وظيفة عمومية أو خاصة، والتي مكنتهم من الحصول في مجالات المالية، المحاسبة والقانون الخاص بالشركات التجارية على خبرة مرضية من طرف وزير العدل.

[1]CNCC, Règlement de stage de commissariat aux comptes, Version approuvé par le conseil national, 05/12/2013, P.7.
[2]CNCC, Les voies d'accés au commissariat aux comptes, Op. cit. P. 15,17.

بالنسبة لرعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي فلا بد من توفر نفس الشروط الأخلاقية بالنسبة للرعايا الوطنيين، في حالة توفر هذه الشروط فيمكن الوصول إلى المهنة عن طريق[1]:

- متابعة المناهج الدراسية المفتوحة للرعايا الوطنيين؛
- الحصول على دبلوم يكون في نفس المستوى المشار إليه من قبل حافظ الأختام ووزير التعليم العالي، مع إنجاز تدريب مهني مدته ثلاث سنوات واجتياز بنجاح امتحان التأهل؛
- اجتياز بنجاح دورة دراسية لا تقل عن ثلاث سنوات بالإضافة إلى أداء التدريب المهني المطلوب الذي يبرر الشهادات التي تسمح بممارسة المهنة في دولة العضو للاتحاد الأوروبي، سواء من طرف السلطة المختصة في تلك الدولة أو من طرف بلد آخر بشرط أن تقدم شهادة صادرة من السلطة المختصة في الدولة العضو التي لها الشهادات المعترف بها، أو أدلة أخرى تثبت الخبرة المهنية لمدة ثلاث سنوات على الأقل في مجال الرقابة القانونية للحسابات؛

أما بالنسبة لرعايا دولة أخرى فلا بد من توفر نفس الشروط الأخلاقية بالنسبة للرعايا الوطنيين، وعلاوة على ذلك فإن دولة العضوية للرعايا لا بد أن تعترف بالوطنية الفرنسية في ممارسة التدقيق القانوني على أراضيها، في حالة توفر هذه الشروط، يمكن لهؤلاء الرعايا ممارسة المهنة في حالة[2]:

- متابعة المناهج الدراسية المفتوحة للرعايا الوطنيين؛
- اجتياز تدريب مهني لمدة ثلاث سنوات في حالة كانوا متحصلين على دبلوم معترف به من قبل حافظ الأختام ووزير التعليم العالي، واجتازوا بنجاح اختبار التأهل.
- في حالة عدم تحقق شروط التدريب والامتحان المهني أو الدبلوم المشار إليهم سابقا، يمكن ممارسة المهنة من طرف الرعايا الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

- دبلوم أجنبي في نفس المستوى مع اختبار التأهيل لوظائف محافظ الحسابات، أو دبلوم الخبرة المحاسبية من قبل حافظ الأختام ووزير العدل والذي يمكن من ممارسة المهنة في الدولة التي يكون فيها هؤلاء الأشخاص من مواطنيها.
- اجتازوا بنجاح دورة دراسية أكثر من ثلاث سنوات.
- خبرة مهنية لمدة ثلاث سنوات في مجال الرقابة القانونية للحسابات

[1]Antoine Mercier, Philipe Merle, Op. cit. P. 41.
[2]Ibid, P.41.

إن الهدف من أداء امتحان التأهيل المهني هو التحقق من قدرة المترشح على تطبيق معارفه النظرية المكتسبة قبل وأثناء التدريب المهني في تطبيق المهام القانونية للمدقق، يتكون هذا الامتحان من دورة عادية ودورة استثنائية، حيث تقتصر هذه الأخيرة فقط للمترشحين الذين خضعوا لتأجيل جزئي في الدورة العادية من نفس العام[1].

حدد المرسوم الصادر في 1991/01/11 قائمة الشهادات والمؤهلات الواجب توافرها لممارسة مهنة محافظ الحسابات، وذلك بموجب المرسوم الصادر في 1969/08/12 بشأن تنظيم المهنة والهيكل المهني لمحافظي الحسابات، حيث حدد هذا المرسوم أنه لا يمكن الدخول إلى امتحان التأهيل لممارسة وظائف محافظي الحسابات إلا لحاملي الشهادات التالية:

- دبلوم التعليم العالي الوطني الممنوح لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من الدراسة بعد الحصول على شهادة البكالوريا؛
- الدبلوم المشار إليه من قبل وزير التربية الوطنية والصادر من إحدى مؤسسات التعليم العالي للتجارة والتسيير، والمعترف به من قبل الدولة والمصرح له بإصدار مثل هذا الدبلوم؛
- دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة *(D.E.C.S)؛
- دبلوم الدراسات المحاسبية والمالية *(D.E.C.F)؛
- دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة والمالية *(D.E.S.C.f)؛
- دبلوم الدراسات العليا* (D.E.S)؛
- دكتوراه في التخصص؛
- دبلوم مهندس أو دكتور مهندس مدرجة في قائمة كليات الهندسة التي وضعتها لجنة مؤهلات الهندسة؛
- دبلوم معهد قانون الأعمال من جامعة باريس-2-.

2. بالنسبة للأشخاص المعنويين

يمكن لشركة محافظة الحسابات اتخاذ أي شكل من الأشكال، فيمكن أن تكون على شكل مدني أو تجاري، ومهما كان شكل الشركة فعلى شركات محافظة الحسابات من جهة احترام عدد من حقوق التصويت التي عقدت من طرف محافظي الحسابات، شركات محافظة الحسابات أو محافظي الحسابات المرخص لهم بصفة منتظمة في دولة أخرى عضو

[1] Commission de surveillance du secteur financier, Circulaire CSSF 10/439, Luxembourg, 22/02/2010, P. 12.

* DECS : Diplôme d'Etudes Comptables Supérieures.

* DECF: Diplôme d'Etudes Comptables et Financières.

* DESCF : Diplôme d'Etudes supérieures Comptables et Financières.

* DES : Diplôme d'Etudes Supérieures.

في الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى أن توجه هذه الشركات من طرف محافظي الحسابات المسجلين في القائمة المنصوص عليها في المادة L821-1 من القانون التجاري أو من طرف محافظي الحسابات لدول الأعضاء الأخرى، لا تتمتع هذه الشركات بالشخصية المعنوية إلا ابتداءا من تسجيلها في قائمة محافظي الحسابات من طرف الهيئة الإقليمية للتسجيل، ويتم تعليق تسجيلهم في سجل التجارة والشركات إلى غاية استلام الموافقة من طرف الهيئة الإقليمية للتسجيل[1].

نتيجة للدور الكبير الذي يؤديه المدقق الخارجي والمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه، ركز المشرع الفرنسي على ضرورة توافر مجموعة من المؤهلات العلمية المتمثلة في حصوله على دبلوم لا يقل عن ثلاث سنوات في المحاسبة والمالية، كما سمح للمتحصلين على دبلوم قانون الأعمال بمزاولة هذه المهنة وذلك لمعرفتهم الكبيرة بالجانب القانوني والتنظيمي للمؤسسات التي سيزاولون فيها مهامهم، بالإضافة إلى ضرورة توافر التأهيل العملي المتمثل في أداء التدريب المهني في أحد مكاتب التدقيق المرخص لهم بذلك وإعداد تقارير حول ما تم اكتسابه خلال هذا التدريب، كما اشترط المشرع الفرنسي ضرورة اجتياز امتحان التأهيل لأداء وظائف محافظ الحسابات من أجل إثبات مدى التحكم في المعارف النظرية والتطبيقية.

إن ممارسة مهنة التدقيق الخارجي لم تكن حكرا على الأشخاص الطبيعيين فقط فقد سمح المشرع الفرنسي بإمكانية مزاولة المهنة من طرف شركات محافظة الحسابات شرط امتلاك محافظ الحسابات لحد معين من حقوق التصويت داخل هذه الشركات.

ثالثا: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في فرنسا

يعتبر محافظ الحسابات في فرنسا المهني المخول له بممارسة مهنة التدقيق القانوني الخارجي، اهتم المشرع الفرنسي بتحديد كيفية تعيينه والمهام الواجب القيام بها، بالإضافة إلى الحالات التي تؤدي إلى إنهاء مهامه سواء تلقائيا نتيجة انتهاء وكالته أو نتيجة ظروف تستلزم التوقف عن أداء مهامه.

1. تعيين محافظ الحسابات

إن تعيين محافظ الحسابات قد يكون إلزاميا نتيجة التزام قانوني، أو نتيجة تجاوز العتبات التي حددها المشرع بالنسبة لنوع معين من المؤسسات، كما قد يكون اختياريا نتيجة قرار من المساهمين في حالة عدم وجود إلزام قانوني بالتعيين.

[1]Antoine Mercier, Philipe Merle, Op. cit. P. 43.

يتم تعيين محافظ الحسابات من قبل الجمعية العامة، وعمليا فإن مدير المؤسسة هو الذي يقترح على الجمعية العامة تعيين محافظ الحسابات الذي اختاره، يتم تعيينه لمدة ست سنوات[1].

إن هناك حالتين استثنائيتين في تحديد مدة الوكالة وهما:

- في حالة تعيين محافظ الحسابات بقرار من المحكمة، فإن مدة وكالة محافظ الحسابات تنتهي تلقائيا عندما يتم تقديم ذلك من طرف الجمعية العامة من أجل تعيين محافظ أو محافظي حسابات؛
- في حالة تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة لاستبدال محافظ الحسابات الحالي، فإنه يبقى يشغل وظائفه إلى غاية انقضاء الوكالة.

بالنسبة للمؤسسات التي تلجأ علنا للادخار فإن المادة L225-228 من القانون التجاري تنص أنه يمكن لمجلس الإدارة أن يقدم خياره دون المشاركة في التصويت لاقتراح مدققي الحسابات[2].

نص قانون الأمن المالي *(LSF) لسنة 2003 أنه لا يمكن لمحافظ الحسابات شخصا طبيعيا كان أو معنويا المصادقة على حسابات المؤسسة التي تلجأ علنا للادخار لأكثر من ست سنوات متتالية[3].

بالإضافة إلى ما سبق فإن المؤسسات التي تلجأ علنا للادخار مطالبة بتعيين عدة محافظي حسابات أو مكاتب تدقيق من أجل ممارسة التدقيق القانوني لحساباتها، هذا كون أن وجود عدة مهنيين يعزز التخصيص الأمثل للكفاءات من أجل خدمة المؤسسات، بالإضافة إلى أن تعدد الجهات الفاعلة تمكن من تنوع وإثراء الأساليب التي سيتم تنفيذها ويشكل آراء حول المسائل الفنية المطروحة داخل المؤسسات، هذا التعدد يسهل تسخير الموارد من أجل الاستجابة لاحتياجات المؤسسات ومن أجل تحقيق أعمال أخرى من التدقيق في إطار احترام القواعد الأخلاقية[4].

إلا أن هناك من ينتقد تعيين أكثر من محافظ حسابات داخل نفس المؤسسة، فمن ناحية فإن ازدواجية محافظ الحسابات تكون مكلفة مع ثبات العوامل الأخرى، بالإضافة إلى الصعوبات في تنسيق العمل والصعوبات الناتجة عن الاستعراض المزدوج للملفات، ومن ناحية أخرى فإن هناك افتراض لعدم فعالية ازدواجية محافظ الحسابات من حيث

---

[1]Eustache Ebondo Wa Mandzila, Gouvernance de l'entreprise et cadre légal de l'audit dans la zone euro méditerranée : Une comparaison entre la France et les pays de la méditerranée Arabe, 2010, P.21, Article disponible sur le site internet : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548119, Consultée le (23/10/2014)

[2]Degos Jean-Guy, Priorité à la sécurité financière et à la fiabilité de l'audit légal en France, The certified account, N.18, April 2004, P. 65.

*LSF: Loi de Sécurité Financière .

[3] Piot Charles, Shattalain, La réglementation de l'audit est-elle dans l'intérêt public, Quelques enseignements du modèle Français, Centre de recherche en Finance, Architecture et Gouvernance des organisations, cahier du Fargo n°1100606, Juin 2010, P. 8.

[4]La réforme de l'audit en Europe, P. 3,4, Position paper disponible sur le site internet : www.blog-audit.com/wp-content/.../2013.01_position-paper-OIA-FR.pdf, Consultée le (23/10/2014).

توقعات جودة التدقيق، بالإضافة إلى ذلك فإن مبدأ الاستقلالية لا يقتضي فقط استقلالية كل مدقق خارجي اتجاه المؤسسة محل التدقيق، بل يتطلب كذلك استقلالية هؤلاء المهنيين كل واحد منهم اتجاه الآخرين وهذا ما يصعب تحقيقه[1].

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن تعيين محافظ الحسابات في فرنسا يكون لمدة 6سنوات وهي مدة طويلة نسبيا إذا ما تم مقارنتها بالدول الأخرى، ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على استقلالية محافظ الحسابات وازدياد الضغوط الممارسة عليه من طرف الإدارة، كما حدد المشرع الفرنسي ضرورة تعيين محافظ حسابات واحد خلال مدة وكالته إلا في حالة الشركات التي تلجأ علنا للادخار فيمكن تعيين أكثر من محافظ حسابات (02 محافظ حسابات) نظرا لكبر حجم هذه المؤسسات وتعقد عملياتها، كما أتاح المشرع الفرنسي إمكانية استعانة محافظ الحسابات بخبراء ومساعدين لمناقشتهم في المشاكل الممكن مواجهتها أثناء أداء مهمته.

2. إنهاء مهام محافظ الحسابات

إن قواعد إنهاء مهام محافظ الحسابات محددة في الفقرة L225-233 من القانون التجاري، التي تنص أنه في حالة خطأ أو إهمال فإنه يمكن لمحافظ الحسابات وبطلب من مجلس الإدارة، مساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر رأس المال الاجتماعي، أو من طرف الجمعية العامة أو جمعية المساهمين، أن يحرم من ممارسة وظائفه قبل الانتهاء العادي لمدة وكالته وذلك بقرار من المحكمة القضائية[2].

تنتهي مهام محافظ الحسابات في الحالة العادية بعد اجتماع الجمعية العامة العادية التي تنظر في حسابات السنة الأخيرة التي من أجلها قد تم تعيينه، تبدأ مدة وكالتهم من اليوم الأول من السنة المالية التي تم تعيينهم فيها حيث تخضع هذه المدة لاستثناءات وهي[3]:

- إذا تم تعيينه بقرار من المحكمة، فإن مهمته تنتهي عند قيام الجمعية العامة بتعيين محافظ حسابات جديد؛
- إذا تم تعيينه من أجل تعويض محافظ حسابات سابق، فإن المدة تنتهي في نفس تاريخ بداية محافظ الحسابات المعوض.

[1]Piot Charles, Schattalain, Comment renforcer la règlementation sur l'indépendance des auditeurs ? quelques leçons tirées au marché français, Crises et nouvelles problématiques de la valeur, Nice, France, May 2010, P.7.
[2]Commissaire aux comptes et surveillance prudentielle des établissements du secteur bancaire et financier, Bulletin de la commission bancaire, N°26, Avril 2002, P. 31.
[3]D.Migan Christian, Le commissariat aux comptes dans l'espace Ohada, Formation des experts du conseil permanent de la comptabilité du Congo sur le droit Ohada, Ecole régionale supérieure de la magistrature (ERSUMA), (27/08/2012, 13/09/2012), P. 8.

يمكن أن تنتهي مهام محافظ الحسابات في حالات استثنائية يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (22): أهم الحالات الاستثنائية لإنهاء مهام محافظ الحسابات

سبب إنهاء مهام محافظ الحسابات	الشرح
تسوية الالتزام	هناك حالات تؤدي بمحافظ الحسابات إلى التوقف الإجباري عن أداء مهامه، تتمثل في: -التحول من شركة لها ضرورة تعيين محافظ حسابات إلى شركة أخرى لا تدعو إلى الرقابة القانونية؛ -تصفية الشركة وهو ما يعادل وفاة الشخص المعنوي؛ -اندماج الذمة المالية للمؤسسة المراقبة، في هذه الحالة فإن وكالة محافظ الحسابات للشركة المدمجة سوف تنتهي سواء في تاريخ آخر جمعية عامة التي تصوت على مشروع الاندماج، أو في تاريخ آخر يحدد من قبل الجمعيات.
التنحية	يكون هذا الفعل نتيجة لرفض محافظ الحسابات الذي عين، ولا يمكن تقرير هذا الفعل إلا بواسطة قرار قضائي، حيث يكون هذا الإجراء بدافع أحداث تؤدي إلى الشك في جدية مؤهلات محافظ الحسابات، سمعته، حياده أو استقلاليته، وذلك بناء على رأي الأغلبية التي عينته.
الإعفاء القضائي	يتم إعفاء محافظي الحسابات من أداء مهامهم وذلك من خلال قرار قضائي، يكمن الفرق بينه وبين التنحية في أن التنحية يجب أن تكون في وقت قصير جدا بعد التعيين، أما الإعفاء القضائي فيكون في أي وقت من مدة وكالة محافظ الحسابات.
الاستقالة	إن لمحافظ الحسابات الحق في طلب الاستقالة وذلك في حالة وجود ظروف قاهرة أو صعوبات تواجهه أثناء أداء مهمته ولا يمكن علاجها، أو في حالة وقوع أحداث تؤدي إلى إضعاف استقلاليته وموضوعيته، بالإضافة إلى عدم القدرة الفعلية للحصول على مقابل الأتعاب بالرغم من تنفيذ الوسائل المتاحة.

Source : Antoine Mercier, Philipe Merle, Audit et commissariat aux comptes : guide de l'auditeur et de l'audité. Editions Francis Lefebvre, Paris, 2013-2014, P.106, 114.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنهاء مهام محافظ الحسابات قد يكون نتيجة لظروف مؤقتة أو نهائية، كما أن إنهاء المهام يفقد محافظ الحسابات سلطته المتعلقة بمهمته، وفي المقابل يتحرر من التزاماته ويقاطع الفترة التي من خلالها يمكن أن تنشأ مسؤوليته.

لا يمكن للمدقق الخارجي الاستقالة من أجل التهرب من التزاماته القانونية، خاصة في حالة تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة أو الجمعية العامة عن المخالفات الخطيرة أو الأعمال الإجرامية[1].

المطب الثالث: مقارنة الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا

بعد التعرف على الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من خلال التطرق لكيفية تنظيم المهنة في الدولتين وكيفية ممارسة وظيفة المدقق الخارجي، سوف يتم من خلال هذا المطلب إجراء الدراسة المقارنة بين كل من الدولتين من أجل التعرف على أوجه التشابه والاختلاف الموجودة في مجال تنظيم المهنة وأداء ممارسيها.

أولا: دراسة مقارنة للهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الدولتين

سنتناول فيما يلي مقارنة للهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، الجدول الموالي يلخص أهم هذه الهيئات بالإضافة إلى الدور التنظيمي الذي تلعبه في مجال مزاولة المهنة.

جدول رقم(23): مقارنة للهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

	الجزائر	فرنسا
الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق	- **المجلس الوطني للمحاسبة** يتولى مهمة استقبال طلبات التسجيل، إعداد قائمة المخول لهم بممارسة مهنة التدقيق الخارجي، كما يعمل على تنظيم المهنة. - **المصف الوطني للخبراء المحاسبي** يهتم بتنظيم مهنة الخبير المحاسبي. - **الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات** تهتم بتنظيم مهنة محافظ الحسابات. تسير كل من الهيئتين من طرف مجلس وطني خاص بها حيث يتولى مهمة إعداد النظام الداخلي لكل هيئة، إدارة أموالها وتمثيل هذه الهيئات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.	- **المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات:** يتولى مهمة الرقابة على المهمة، والحفاظ على استقلالية ممارسيها، إصدار المعايير المنظمة للمهنة. - **المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات:** وهي متواجدة على مستويين: • **المستوى الإقليمي**: نجد الهيئات الإقليمية التي تتولى مهمة إعداد قائمة ممارسي المهنة سواء كانوا محافظي حسابات أو مؤسسات محافظي حسابات، تسير هذه الهيئات من طرف مجلس إقليمي الذي يتولى إدارة أصولها وضمان علاقتها مع الهيئات المختصة. • **المستوى الوطني**: نجد المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات، ويتم إدارتها من طرف المجلس الوطني الذي يعمل على إدارة الهيئة

[1]Manual des normes audit légal et contractuel : Cadre conceptuel, Janvier 2009, P.36, Article disponible sur le site internet : www.oecmaroc.com/telechargement/Normes.pdf, Consulté le (23/10/2014).

		وتسيير مواردها، وتمثيل المهنة والدفاع عن مصالح ممارسيها، كما يعمل على تنسيق عمل المجالس الإقليمية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوانين التنظيمية.

من خلال الجدول السابق نجد أن ممارسي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر هم: الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، وقد تم إنشاء لكل نوع من المهنيين هيئة خاصة به متمثلة في: المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وهذا بعد صدور القانون الجديد 10-01 الأمر الذي أدى إلى إعطاء استقلالية أكثر وتحكم أكبر في ممارسة المهنة، أما بالنسبة لفرنسا فإن المخول لهم بممارسة مهنة التدقيق الخارجي هم محافظي الحسابات أو الخبراء المحاسبيين، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو على شكل شركات محافظة الحسابات.

إن مهمة تسجيل المهنيين في القائمة الخاصة بمزاولة المهنة في فرنسا، قد أوكلت للهيئات الإقليمية ويتولى المجلس الأعلى لمحافظة الحسابات الاستئناف في قرارات التسجيل، إذن في فرنسا هناك هيئتان فاعليتان في مجال تنظيم مهنة التدقيق الخارجي اللتان تعملان معا على ضمان السير الحسن للمهنة والممارسة السليمة والحفاظ على مصالح ممارسيها، بينما في الجزائر فقد كانت مهمة التسجيل والشطب من جدول المنظمة المهنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين هي من صلاحيات مجلس النقابة الوطنية، أما بعد صدور قانون 10-01 فقد أصبحت هذه المهمة من صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة.

بالنسبة للدور الذي تؤديه الهيئات المهنية فقد اهتمت هذه الهيئات في فرنسا بتأصيل المهنة وتنظيمها وذلك بإصدار معايير وطنية تتوافق مع ما نصت عليه المعايير الدولية للتدقيق، وإلزام المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة في مجال مهنته وذلك من خلال التحديث المستمر لمعارفه والاطلاع على كل ما هو مستجد في المهنة، بالإضافة إلى ضرورة استخدامه للأساليب الحديثة التي تمكنه من التوصل إلى رأي سليم حول القوائم المالية المعروضة عليه للمصادقة عليها، كما تقوم هذه الهيئات بتنظيم دورات تدريبية وإصدار توجيهات وإرشادات حول الأساليب والإجراءات المطبقة من طرف المدقق الخارجي لاكتشاف الأخطاء والتحريفات التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية محل التدقيق، بالإضافة إلى ذلك فقد نصت النصوص القانونية المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في فرنسا على ضرورة امتثال المدقق للقوانين وتطبيقه للمعايير الوطنية أثناء أداء مهمته، باعتباره الضامن الأساسي لمصالح المتعاملين مع المؤسسة ومصدر الثقة لأعضاء المؤسسة محل التدقيق، ففي حالة مصادقته على معلومات خاطئة حول وضع المؤسسة فإنه سيتعرض إلى عقوبة جنائية، في حين نلاحظ أن الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لم تهتم بوضع معايير مهنية تحكم

ممارسة المهنة وتنظيمها، بل نجد مجرد قوانين وفي مقدمتها القانون 10-01 الذي حدد الخطوات المنهجية والعلمية التي يجب على محافظ الحسابات أداؤها عند القيام بمهامه، لكنه أهمل تحديد الوسائل والإجراءات الواجب استخدامها عند تكوين رأيه حول القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه بالرغم من وجود لجنة لتكوين المهنيين إلا أنها لم تهتم بتكوينهم في مجال استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة في المهنة، كما نجد عدم وجود هيئة متخصصة في مجال دراسة المشاكل التي يمكن أن تواجهها المهنة واقتراح حلول عملية يرجع إليها المدقق الخارجي أثناء أداء مهمته.

ثانيا: دراسة مقارنة لشروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي

تختلف شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي من دولة إلى أخرى وهذا حسب البيئة التنظيمية وظروف كل دولة، فيما يلي جدول يلخص شروط ممارسة مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا:

جدول رقم (24): مقارنة شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

	الجزائر	فرنسا
شخص طبيعي	- الجنسية الجزائرية؛ - حيازة شهادة جزائرية أو شهادة معترف بمعادلتها في الخبرة المحاسبية أو محافظ الحسابات؛ - التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية؛ - عدم ارتكاب أي جنحة أو جناية؛ - التسجيل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛ - تأدية اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا.	- الجنسية الفرنسية، رعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي، رعايا دولة أخرى أجنبية؛ - حيازة دبلوم الخبرة المحاسبية بالإضافة إلى ممارسة ($^2/_3$) من المدة المخصصة للتدريب (3 سنوات)؛ - النجاح في أداء اختبار شهادة التأهل لممارسة وظائف محافظ الحسابات؛ - عدم ارتكاب أعمال تؤدي إلى إدانات جنائية أو إجراءات تأديبية؛ - عدم التعرض لإفلاس شخصي أو إلغاء للوجود؛ - بالنسبة لرعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي ورعايا دولة أخرى أجنبية التي تعترف بالوطنية الفرنسية في ممارسة الرقابة القانونية على أراضيها، فيشترط توفر نفس الشروط الأخلاقية بالنسبة للمواطنين الأصليين بالإضافة إلى الحصول على دبلوم في نفس المستوى المشار إليه من طرف حافظ الاختام، وإنجاز تدريب مهني مدته 3سنوات واجتياز بنجاح امتحان التأهيل
	- أن تكون شركة محافظة الحسابات على أحد	- أن تكون شركة محافظة الحسابات على أحد

شخص معنوي	الأشكال التالية: • شركة أسهم. • شركة ذات مسؤولية محدودة. • شركات مدنية. • تجمعات ذات منفعة مشتركة. - يجب على كل شريك داخل شركة محافظة الحسابات أن تتوفر فيه الشروط السابقة لممارسة مهنة التدقيق الخارجي من طرف شخص طبيعي؛ - أن لا تكون هذه الشركة تابعة لأي شخص أو تجمع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛ - أن لا تملك هذه الشر كة مساهمات مالية.	الأشكال التالية: • **شركة المدنية المهنية:** يكون إجمالي رأسمالها هو إجمالي حقوق التصويت. • **شركات المهن الحرة:** يمكن أن تكون هذه الشركات على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة محدودة، أو شركة أسهم، يجب أن يمتلك محافظي الحسابات داخل هذه الشركات أكثر من نصف رأس المال الاجتماعي وحقوق التصويت. • **شركات أخرى:** متمثلة في الشركات المشتركة، تجمعات ذات منفعة اقتصادية بشرط الحصول على ($^3/_4$) من حقوق التصويت.
الشهادات الواجب الحصول عليها للترشح للمهنة	- **بالنسبة للخبير المحاسبي:** تلقي تكوين نظري متخصص في الخبرة المحاسبية بالإضافة إلى إجراء تربص مهني مدته سنتين لدى خبير محاسبي مستقل أو لدى شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين. - **بالنسبة لمحافظ الحسابات:** تلقي تكوين نظري متخصص في محافظة الحسابات بالإضافة إلى إجراء تربص مهني مدته سنتين لدى محافظ حسابات مستقل أو لدى شركة محافظة حسابات مسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.	- **بالنسبة لمحافظ الحسابات:** • دبلوم التعليم العالي الوطني الممنوح لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من الدراسة بعد الحصول على شهادة البكالوريا. • الدبلوم المشار إليه من قبل وزير التربية الوطنية والصادر من إحدى مؤسسات التعليم العالي للتجارة والتسيير، والمعترف به من قبل الدولة والمصرح له بإصدار مثل هذا الدبلوم. • دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة. • دبلوم الدراسات المحاسبية والمالية. • دبلوم الدراسات العليا في المحاسبة والمالية. • دبلوم الدراسات العليا. • دكتوراه في التخصص. • دبلوم معهد قانون الأعمال من جامعة باريس2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النصوص القانونية.

من خلال عرضنا لشروط ممارسة مهنة التدقيق في كل من فرنسا والجزائر، نجد أن الجزائر تشترط ضرورة توافر الجنسية الجزائرية من أجل ممارسة المهنة ولا يسمح لأي شخص أجنبي لا يحمل الجنسية الجزائرية بممارسة مهنة التدقيق الخارجي على أراضيها، أما بالنسبة لفرنسا فإنها تسمح بممارسة المهنة لكل من المواطنين الأصليين الحاملين للجنسية الفرنسية،

بالإضافة إلى رعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي، ورعايا أية دولة أجنبية أخرى بشرط أن تعترف بالوطنية الفرنسية بممارسة المراجعة القانونية.

كلا من الدولتين تشترط التسجيل في القائمة المعدة من أجل ممارسة المهنة، حيث أن فرنسا تشترط التسجيل في قائمة محافظي الحسابات المعدة من طرف اللجان الإقليمية، أما بالنسبة للجزائر فإن المهنيين المتمثلين في كل من الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات فيتم تقييدهم في كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات على التوالي، بشرط أن تكون معتمدة من طرف وزير المالية.

يلعب الجانب الأخلاقي دورا مهما لممارسة مهنة التدقيق الخارجي وهذا نظرا للدور الكبير الذي يؤديه المدقق الخارجي المتمثل في المصادقة على مدى صحة وعدالة القوائم المالية، ونظرا لأن هذه القوائم المالية سيتم استخدامها من طرف العديد من المستخدمين الخارجيين فلابد من توافر عنصر الثقة فيما يقدمه المدقق الخارجي لهذه الأطراف، من خلال التزامه بالقواعد الأخلاقية والقوانين المنظمة لهذه المهنة، لقد اهتمت كل من الدولتين بهذا الجانب واعتبرته شر طا لممارسة المهنة، فنجد أن كلا من الدولتين قد اشترطت عدم ارتكاب المدقق الخارجي لأية جريمة أو أعمال تؤدي إلى إدانات جنائية أو إجراءات تأديبية، بالإضافة إلى هذا فإن الجزائر تشترط التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية، هذا الشرط يؤدي إلى تدعيم استقلالية المدقق الخارجي الذي يعتبر ركنا أساسيا لممارسة المهنة، لذلك نجد في العديد من الدول لجان التدقيق التي تعمل على تدعيم وتعزيز هذه الاستقلالية، أما فرنسا فهي تضيف شرطا آخر متمثل في عدم تعرض المدقق الخارجي لإفلاس شخصي أو إلغاء للوجود.

من أجل تعزيز الثقة فيما يقدمه المدقق الخارجي فإن الجزائر تشترط على المدقق الخارجي تأدية اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا، مما يجعله مسؤولا عن تصرفاته في حالة الإخلال بهذا اليمين، هذا الشرط لا نجده في فرنسا وهذا راجع لاختلاف ثقافة وديانة هذه الدولة.

بالنسبة للتأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي نجد أن كلا من الدولتين اشترطت ضرورة حصول المدقق الخارجي على مجموعة من الشهادات من أجل مزاولة المهنة، فالجزائر اشترطت ضرورة حيازة شهادة جزائرية أو شهادة معترف بمعادلتها في الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات، للحصول على شهادة الخبرة المحاسبية على المترشح اجتياز تكوين نظري متخصص في الخبرة المحاسبية، يحصل من خلاله المترشح على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية، بالإضافة إلى إجراء تربص مهني يدوم سنتين لدى خبير مستقل أو لدى شركة خبرة محاسبية مسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين منذ سنتين على الأقل، أما بالنسبة لشهادة محافظة الحسابات فيجب على محافظ

الحسابات الحصول على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق من معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من طرف وزير المالية، بالإضافة إلى إجراء تكوين أو تربص تطبيقي لدى مهني أو شركة مهنية يعينهما المجلس الوطني للمحاسبة.

أما في فرنسا ولأن مزاولة مهنة التدقيق الخارجي ليست حكرا على مواطنيها فهي تشترط بالنسبة للمواطنين الحاملين للجنسية الفرنسية حيازة دبلوم الخبرة المحاسبية، بالإضافة إلى أداء ثلثي المدة المخصصة للتدريب والمقدرة بثلاث سنوات، والنجاح في أداء اختبار التأهل لممارسة وظائف محافظ الحسابات، حيث يتم أداء هذا الاختبار من أجل اختبار المعارف المكتسبة للمترشح سواء النظرية أو العملية، أما بالنسبة لرعايا دولة العضو في الاتحاد الأوروبي ورعايا دولة أخرى بشرط أن تعترف بالوطنية الفرنسية في ممارسة الرقابة القانونية في أراضيها، فإنها تشترط ضرورة الحصول على دبلوم في نفس المستوى المحدد من طرف حافظ الأختام، وإنجاز تدريب مهني مدته ثلاث سنوات، بالإضافة إلى اجتياز وبنجاح اختبار التأهل لممارسة وظائف محافظ الحسابات، كما أعطى المشرع الفرنسي الحق لحاملي دبلوم معهد قانون الأعمال بممارسة مهنة محافظ الحسابات، على عكس المشرع الجزائري الذي اشترط توافر دبلوم في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فقط.

فيما يتعلق بممارسة مهنة التدقيق الخارجي من طرف شخص معنوي، فكلا الدولتين تسمح بممارسة المهنة في حالة كان الشخص المعنوي على شكل شركة محافظة حسابات، لكن الشكل القانوني لهذه الشركة يختلف من دولة إلى أخرى، فبالنسبة للجزائر فإن شركة محافظة الحسابات قد تكون على شكل: شركة أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مدنية، أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، ويشترط في هذه الشركات أن لا تكون تابعة لأي طرف آخر سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى عدم امتلاكها لمساهمات مالية في شركات أخرى، أما بالنسبة لفرنسا فإن شركة محافظة الحسابات قد تكون على شكل: شركة مدنية، شركة المهن الحرة، أو على شكل شركات أخرى تهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية.

من خلال ما سبق نجد أن كلا الدولتين قد ركزت على ضرورة تأهيل المدقق الخارجي في المجال المعرفي والتطبيقي وذلك نظرا للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه، إلا أن الاختلاف يكمن في برامج التكوين التطبيقي، ففي فرنسا نجد أن المدقق يتدرب على كيفية تطبيق المعايير الدولية في أداء مهمته، وكيفية استخدامه للأساليب الإحصائية الحديثة التي تمكنه من التوصل إلى اكتشاف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية، بالإضافة إلى كيفية تكوين رأيه وإصدار تقريره

النهائي حول القوائم المالية، في حين نلاحظ في الجزائر غياب برامج للتكوين والتأهيل يسمح للمهنين التكيف مع التطور ومع تطبيق المعايير الدولية للتدقيق.

ثالثا: دراسة مقارنة لتعيين وإنهاء مهام محافظ الحسابات

سيتم فيما يلي إجراء دراسة مقارنة بين كيفية تعيين محافظ الحسابات لممارسة مهامه في كل من الجزائر وفرنسا، بالإضافة إلى مقارنة كيفية إنهاء مهامه في الحالة العادية أو في الحالات الأخرى الاستثنائية، الجدول الموالي يلخص أهم أوجه التشابه والاختلاف كالتالي:

جدول رقم (25): مقارنة تعيين وإنهاء مهام محافظ الحسابات في الجزائر وفرنسا.

	الجزائر	فرنسا
الجهاز المسؤول عن التعيين	- الجمعية العامة؛ - الجهاز المكلف بالمداولات؛ - رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة.	- الجمعية التأسيسية أو النظام التأسيسي؛ - الجهاز المؤهل داخل الشركة؛ - قرار من المحكمة.
مدة الوكالة	**3** سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.	**6** سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
الهيئات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات	- شركات الأموال؛ - الجمعيات والتعاضديات الاجتماعية والنقابات؛ - البنوك والمؤسسات المالية؛ - المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ - مراكز البحث والتنمية؛ - هيئات الضمان الاجتماعي؛ - الدواوين العمومية ذات الطابع التجاري.	- شركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الأسهم البسيطة وهذا في حالة تجاوز العتبات القانونية؛ - الجمعيات غير التجارية والتي تتلقى إعانات حكومية، الجمعيات الرياضية، الجمعيات ذات المنفعة العمومية،...؛ - البنوك وصناديق الضمان الاجتماعي؛ - المؤسسات ذات الطابع العمومي؛ - المؤسسات التجارية، والمؤسسات الأخرى التي تستجيب للالتزامات القانونية والتعاقدية.
	- في حالة انقضاء مدة وكالته وبعد اجتماع الجمعية العامة لتمثيل حسابات السنة الثالثة؛ - في حالة رفض محافظ الحسابات الذي عينته	- في حالة انقضاء مدة وكالته وبعد اجتماع الجمعية العامة لتمثيل حسابات السنة السادسة؛ - التحول من شركة لها ضرورة تعيين محافظ

طريقة إنهاء مهام محافظ الحسابات	الجمعية العامة وذلك بناء على طلب من العدالة من طرف المساهمين الذي يمثلون على الأقل ($1/10$) من رأس مال الشركة؛ - في حالة حدوث خطأ أو مانع وذلك عن طريق الجهة القضائية المختصة بناء على طلب مجلس الإدارة، أو المساهمين الذين يمثلون على الأقل ($1/10$) رأس مال الشركة أو الجمعية العامة	حسابات إلى شركة أخرى لا تدعو إلى الرقابة؛ - تصفية الشركة وهو ما يعادل وفاة الشخص المعنوي؛ - اندماج الذمة المالية للمؤسسة المراقبة؛ - تنحية محافظ الحسابات؛ - الإعفاء القضائي؛ - الاستقالة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النصوص القانونية.

من خلال الجدول السابق يتبين أن الجهاز المكلف بتعيين محافظ الحسابات في كل من الجزائر وفرنسا يتمثل في الجمعية العامة أو الجهاز المؤهل لذلك، أو عن طريق رئيس المحكمة التابعة وهذا في حالة امتناع الجمعية العامة عن تعيين محافظ الحسابات، بالإضافة فإنه في فرنسا نجد أنه للجمعية التأسيسية أيضا الصلاحيات في تعيين محافظي الحسابات الأولين عند تأسيس الشركة وهذا في حالة كانت هذه الشركة شركة أسهم، أو تم تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام.

بالنسبة للشركات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات فنجدها في الجزائر تختلف من شركات الأموال، البنوك والمؤسسات المالية، المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي المتمثلة في الجمعيات والتعاضديات الاجتماعية والنقابات، بالإضافة إلى هيئات الضمان الاجتماعي، مراكز البحث والتنمية، المؤسسات ذات الطابع العمومي، إذن نستنتج أن الشركات ذات الطابع الشخصي كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة غير ملزمة بتعيين محافظ حسابات، أما في فرنسا فنجدها عديدة وتتنوع من شركات أموال، التجمعات، حيث نجد التجمعات التي تتلقى إعانات عمومية، تجمعات ذات المنفعة العمومية، التجمعات الرياضية، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية وعدد كبير من المؤسسات الأخرى التي تستجيب للالتزامات القانونية أو التعاقدية، وقد حدد المشرع الفرنسي عدد محافظي الحسابات الذين يتم تعيينهم في محافظ حسابات واحد ويمكن تعيين اثنين وذلك في حالة لجوء الشركة علنيا للادخار، أما المشرع الجزائري فلم يحدد عدد محافظي الحسابات الواجب تعيينهم وترك الحرية كاملة للشركة.

فيما يخص مدة الوكالة التي يمكن أن يشغلها محافظ الحسابات فنجد أنه في الجزائر قد حددت بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث سنوات، أما

في فرنسا فنجد أن مدة الوكالة طويلة نسبيا مقارنة بالجزائر حيث حددتها بست سنوات وهذا ما قد يكون له أثر سلبي على استقلالية محافظ الحسابات.

بالنسبة لإنهاء مهام محافظ الحسابات نجد أن كل من الجزائر وفرنسا تتفق أنه في حالة انقضاء مدة الوكالة تنتهي مهام محافظ الحسابات وهذا بعد اجتماع الجمعية العامة، بالإضافة إلى أنه تنتهي مهام محافظ الحسابات في الجزائر عن طريق المحكمة وهذا في حالة رفضه من قبل المساهمين الذين يمثلون على الأقل عشر رأس مال الشركة، أو في حالة حدوث خطأ أو مانع بناء على طلب مجلس الإدارة أو المساهمين الذين يمثلون على الأقل عشر رأس مال الشركة أو الجمعية العامة، أما في فرنسا فقد تنوعت الحالات التي تنتهي فيها مهام محافظ الحسابات، حيث نجد أنه في حالة التحول من شركة لها ضرورة تعيين محافظ حسابات إلى شركة أخرى لا تدعو إلى الرقابة، وعند تصفية الشركة أو اندماج الذمة المالية للمؤسسة المراقبة؛ فإن مهام محافظ الحسابات تنتهي في تاريخ التحول أو التصفية، أو الاندماج، بالإضافة إلى أنه يمكن إنهاء مهامه في حالة تنحيته أو إعفائه بناء على قرار قضائي، وأخيرا فإنه يمكن لمحافظ الحسابات إنهاء مهامه بإرادته وهذا في حالة تقديم استقالته نتيجة وجود صعوبات أو ظروف قاهرة تعرقل أداء مهامه بكل استقلالية.

المبحث الثاني: أدوات الدراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية المتبعة

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى توضيح الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، بالإضافة إلى تحديد المقاييس والاختبارات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها لمعالجة محاور الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: مجال الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.

المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية

تعرف أدوات جمع البيانات بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يعتمد عليها الباحث من أجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث، هذه الأدوات كثيرة ومتعددة وعلى الباحث تحديد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يستخدمها بناء على الموضوع أو المشكلة[1].

تم الاعتماد على نوعين من المصادر من أجل جمع البيانات اللازمة وهي: مصادر رئيسية حيث انحصرت في الاستبيان الموجه لمفردات عينتي الدراسة والمتمثلة في فئة المدققين الخارجين، أما المصادر الثانوية فقد تمثلت في المقابلة الشخصية بالإضافة للرجو ع إلى القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة، سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على هذه الأدوات.

[1] مانيو جيدير، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ص.28.

أولا: الأدوات الرئيسية (الاستبيان)

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية الذي تم الاعتماد عليه من أجل جمع البيانات من عينتي الدراسة، وذلك لملاءمته للمنهج المتبع ولإمكانية إجابته على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، سيتم التعرف على مراحل إعداد هذا الاستبيان ومضمونه بالإضافة إلى اختبار صدقه وثبات عباراته.

1. تعريف الاستبيان

يعرف الاستبيان بأنه صيغة محددة من الفقرات والأسئلة التي تهدف إلى جمع البيانات من أفراد الدراسة، ولتصميم الاستبيان لابد من تحديد الهدف منه في ضوء تحديد إشكالية البحث وأسئلته، ثم يتم تحويل السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية حيث يرتبط كل سؤال فرعي بجانب من جوانب المشكلة، بعدها يتم وضع عدد من الأسئلة المتعلقة بكل موضوع أو جانب من جوانب الاستبيان[1].

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية الذي تم الاعتماد عليه لإنجاز الدراسة الميدانية، تم تصميمه باستخدام أسلوب الأسئلة المغلقة والذي يقوم على أساس تحديد السؤال المطلوب الإجابة عليه ثم تحديد الإجابات المختلفة المتوقعة لهذا السؤال، على أن يطلب من المستجوبين اختيار الإجابة الصحيحة والتي تمثل وجهة نظرهم، لقد اتسمت الأسئلة بصفة عامة بالسهولة وعدم استخدام ألفاظ غير واضحة، كما تم تجنب طرح الأسئلة الحرجة أو التي لا تحتمل الإجابة عليها، ثم تم الاعتماد على سلم ليكارت الخماسي لوضع الاقتراحات المناسبة للإجابات من الأفراد المستجوبين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (26): اقتراحات الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، غزة، فلسطين، مارس 2003، ص. 52، 53.

2. مراحل إعداد الاستبيان

من أجل إعداد الاستبيان بشكله النهائي وحتى يكون صالحا للتطبيق في الواقع العملي، فقد تم اتباع الخطوات التالية:

أ- **مرحلة إعداد الاستبيان الأولي:** تم تصميم الاستبيان بالصيغة الأولية من خلال مراجعة الأدبيات وكل ما تم التطرق إليه من خلال الجانب النظري، كما تم الاعتماد على بعض الاستمارات الخاصة بالدراسات السابقة، تضمن هذا الاستبيان الأجزاء التالية:

- **الصفحة الأولى:** تم من خلال هذه الصفحة تحديد الجهة المستهدفة من هذا الاستبيان، مع إبراز موضوع الدراسة والهدف منه، ثم تم تحديد الفئة المستهدفة للإجابة على الأسئلة المطروحة عليهم، مع التأكيد على الحاجة الكبيرة لإجاباتهم وأن المعلومات المقدمة ستعامل بسرية وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
- **معلومات عامة عن عينة الدراسة:** تضمن هذا الجزء البيانات الشخصية الخاصة بعينتي الدراسة عل شكل خمسة أسئلة (1-5) الهدف منها هو معرفة جنس المستجوب، عمر ه، مؤهلاته العلمية والعملية، بالإضافة إلى خبرته في مجال مهنة التدقيق الخارجي.
- **المحور الأول:** يتعلق هذا المحور باختبار الفرضية الرئيسية الأولى ويشمل سبعة عشر سؤالا (6-22)،حيث كان الهدف من هذا المحور هو معرفة ما إذا كان المدقق الخارجي يلتزم بالإجراءات التي تمكنه من التعرف على مخاطر التدقيق الخارجي وتقييمها، من خلال التعرف على طبيعة عمل المؤسسة والحصول على فهم لبيئتها، بالإضافة إلى فهم وتقييم نظام رقابتها الداخلية، وفيما إذا كان يعتمد على هذا التقييم في تحديد مدى وطبيعة وتوقيت الإجراءات المستخدمة، قسم هذا المحور إلى المؤشرات التالية:
  - **المؤشر الأول:** مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.
  - **المؤشر الثاني:** مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية.
  - **المؤشر الثالث:** مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.
- **المحور الثاني:** يتعلق هذا المحور باختبار الفرضية الرئيسية الثانية تضمن سبعة عشر سؤالا (23-38)، كان الهدف من هذا المحور هو معرفة ما إذا كانت الإجراءات التحليلية مطبقة من طرف المدقق الخارجي في مختلف

مراحل عملية التدقيق، وفيما إذا كان تطبيقها يمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية بالإضافة إلى تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل، كما تم التركيز من خلال هذا المحور على معرفة أهم أدوات الإجراءات التحليلية استخداما من طرف المدقق الخارجي، ضم هذا المحور المؤشرات التالية:

- **المؤشر الأول**: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.
- **المؤشر الثاني**: مدى استخدام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا للأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية.
- **المؤشر الثالث**: مدى استخدام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا للإجراءات التحليلية عند عملية تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي.

- **المحور الثالث**: يتعلق هذا المحور باختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تضمن اثني عشر سؤالا (39-51)، تمثل الهدف من هذا المحور هو معرفة مدى ملائمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي وأهم المعوقات التي تحد من تطبيقها، شمل هذا المحور المؤشرات التالية:
  - **المؤشر الأول**: مدى توافر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.
  - **المؤشر الثاني**: مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق.
  - **المؤشر الثالث**: مدى اهتمام الهيئات المهنية في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.

يمكن عرض محاور الدراسة والأسئلة المقابلة لكل محور في الجدول التالي:

جدول رقم (27): محاور الاستبيان

المحاور الرئيسية	الأسئلة المقابلة لكل محور
البيانات العامة لمفردات العينة.	(5-1)
المحور الأول: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على مخاطر التدقيق الخارجي عند مزاولة مهمته.	(22-6)
المحور الثاني: مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا في التعرف على مخاطر التدقيق الخارجي.	(38-23)
المحور الثالث: مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	(51-39)

المصدر: من إعداد الطالبة.

ب- اختبار صدق الاستبيان: بعد إعداد الاستبيان بصيغته الأولية تمت مراجعته مع المشرف، وعرضه على سبعة محكمين من أساتذة ذوي الصلة بالموضوع وبعض مزاولي المهنة*، وقد طلبنا منهم إبداء رأيهم فيما يتعلق بمدى ملاءمة العبارات ووضوحها وإن كانت تحتاج إلى تعديلات في الصياغة، وقد تم الأخذ بالتوجيهات التي أبدوها وإدخال التعديلات اللازمة من أجل إعادة بناء الاستبيان بشكله النهائي* حتى يصبح جاهزا وقابلا للفهم من طرف ممارسي المهنة، وتتمثل أهم الملاحظات التي تم إبداؤها فيما يلي:

- حذف بعض الأسئلة ودمج البعض الآخر؛
- ترجمة الاستبيان إلى اللغة الفرنسية وذلك ليسهل فهمه من طرف ممارسي المهنة باعتبار أن طبيعة المهنة تحتم استعمال اللغة الأجنبية في تعاملاتهم؛
- ضرورة إدراج فقرات عند بداية كل محور من أجل تسهيل الفهم وتوضيح الهدف وراء طرح هذه الأسئلة.

من أجل معرفة الاتساق الداخلي داخل محاور الاستبيان فقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون* لاختبار ارتباط كل فرع من محاور الاستبيان مع المحور ككل وذلك للعينة الاختبارية والمتكونة من 20محافظ حسابات من الجزائر، كانت النتائج المتوصل إليها ملخصة في الجداول التالية:

* توجد قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان في الملاحق، انظر الملحق رقم (01) ص. 359.
* يوجد الاستبيان بشكله النهائي في قائمة الملاحق، انظر الملحق رقم (02) ص. 360، 367.
* ارجع للملحق رقم (03) ص. 376، 377.

- **صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول:** تم اختبار صدق الاتساق الداخلي لكل فرع من فروع المحور الأول مع المحور ككل المتعلق بمدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء مزاولة مهمته، يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط وذلك عند معامل الثقة **95%** وهامش خطأ قدره **(α= 5%).**

جدول رقم (28): معاملات الارتباط بين فروع المحور الأول.

عنوان الفرع	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مدى قيام المدقق الخارجي بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.	**0,958**	**,000**
مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية.	**0,980**	**,000**
مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.	**0,973**	**,000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **SPSS V.21.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل قيم الارتباط داخل المحور الأول كانت دالة لأن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ المعتمد **(α=0,05)**، كما تدل قيمه على وجود ارتباط قوي بين المحور الأول ككل وفروعه.

- **صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني:** تم اختبار صدق الاتساق الداخلي لكل فرع من فروع المحور الثاني المتعلق بمدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا في التعرف على مخاطر التدقيق الخارجي، يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط وذلك عند معامل الثقة **95%** وهامش خطأ قدره **(α= 5%).**

جدول رقم (29): معاملات الارتباط بين فروع المحور الثاني المتعلق بمدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي

عنوان الفرع	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.	**0,957**	**,000**
مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية.	**0,951**	**,000**
مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية.	**0,641**	**,000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS V.21.

تبين نتائج الجدول السابق وجود ارتباط قوي بين المحور الثاني ككل وفروعه، حيث نلاحظ أن كل قيم الارتباط داخل المحور الثاني كانت دالة لأن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ المعتمد **(α=0,05)**.

- **صدق الاتساق الداخلي للمحور الثالث:** تم اختبار صدق الاتساق الداخلي لكل فرع من فروع المحور الثالث المتعلق بمدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط وذلك عند معامل الثقة **95%** وهامش خطأ قدره **(α= 5%)**.

جدول رقم (30): معاملات الارتباط بين فروع المحور الثالث المتعلق بمدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

عنوان الفرع	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
مدى توفر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**0,963**	**,000**
مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**0,976**	**,000**

مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**0,976**	**,000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS V.21.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل قيم الارتباط داخل المحور الثالث كانت دالة لأن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ المعتمد**(α=0,05)**، كما تدل قيمه على وجود ارتباط قوي بين المحور الثالث ككل وفروعه.

ج- اختبار ثبات الاستبيان: تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق توزيعه على عينة صغيرة من مجتمع الدراسة التي تتكون من 20 محافظ حسابات في الجزائر، وذلك للتأكد من مدى وضوح عباراته و سهولة فهم الأسئلة الواردة فيه، من خلال الانطباع الأولي الذي تركته العينة محل الدراسة عن ملاءمة الاستبيان للهدف المراد تحقيقه وعن فهم الأسئلة وعدم تأويلها، تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSSواستخراج معامل ألفا كرونباخ من أجل معرفة الاتساق الداخلي لجميع أسئلة الاستبيان مجتمعة، وقد بلغ هذا المعامل: **α=0,787*** وهو ما يبين وجود علاقة تناسق وترابط عالية بين عبارات الاستمارة، كما تم حساب معامل ألفا كرو نباخ لعينة الدراسة ككل والمكونة من 190 محافظ حسابات في كل من الجزائر وفرنسا، بلغت قيمة هذا المعامل:**0,835 =α*** للاستبيان ككل، يمكن توضيح قيمة معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان من خلال الجدول التالي:

* ارجع للملحق رقم (04) ص.378، 379.

*ارجع للملحق رقم (04) ص.378، 379.

جدول رقم (31): قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها في كل من الجزائر وفرنسا.	**17**	**0,972**
الثاني	مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**16**	**0,951**
الثالث	مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**13**	**0,926**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **spss21.0.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان تدل على أنه جيد لأنه يتجاوز (0,6) ويقترب من 1، هذا ما يدل على أنه يمكن الاعتماد على الاستبيان من أجل بناء الدراسة الميدانية.

ثانيا: أدوات الدراسة الثانوية

بالإضافة إلى الاستبيان فقد تم الاعتماد على أدوات مساعدة في عملية تحليل الإجابات المتحصل عليها والتي تمثلت في المقابلة الشخصية، الوثائق والمعطيات الإحصائية وفيما يلي شرح لهذه الأدوات.

1.المقابلة الشخصية

تعتبر المقابلة الشخصية أداة من أدوات البحث العلمي التي يستعملها الباحث للحصول على معلومات تساعده أو تمكنه من الإجابة على تساؤلات بحثه أو اختبار فرضيات دراسته، وهي محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص أو أشخاص آخرين، هدفها هو استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في البحث العلمي[1].

تم الاعتماد على المقابلة الشخصية في جمع بيانات الدراسة، حيث تم الاتصال المباشر مع بعض أفراد العينة في الجزائر ووزع عليهم الاستبيان، وقد تم الحصول على إجاباتهم مباشرة وجمع المزيد من المعلومات من خلال إبداء وجهة نظرهم حول ظروف ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر، بالإضافة إلى الوقوف على أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام المدقق الخارجي في استخدام الإجراءات الإحصائية الحديثة في مهنة التدقيق الخارجي.

[1] نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012، ص. 98، 99.

2.الوثائق والمعطيات الإحصائية

إلى جانب الاستبيان والمقابلة الشخصية، فقد تم الاعتماد على الوثائق والمعطيات الإحصائية الخاصة بوزارة المالية، وذلك من أجل الحصول على العدد الإجمالي لمزاولي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر من محافظي حسابات وخبراء محاسبيين، بالإضافة إلى توزيعهم الجغرافي حسب ولايات الوطن، كما تم التوصل إلى الحصول على البريد الالكتروني الخاص بهم وعناوين مكاتبهم وهذا ما سهل عملية الاتصال بهم من أجل ملأ استبيان الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الحصول على البريد الالكتروني لمحافظي الحسابات في فرنسا عن طريق الدخول إلى موقع المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات في فرنسا.

المطلب الثاني: مجال الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

عند القيام بإجراء الدراسة الميدانية يجب على الباحث تحديد الإطار العام الذي تمت فيه الدراسة، وذلك من خلال توضيح مكان وزمان جمع البيانات من عينتي الدراسة، سيتم من خلال هذا المطلب توضيح المجال الزماني والمكاني للدراسة، بالإضافة إلى توضيح الأساليب المستخدمة من أجل تحليل الإجابات المتحصل عليها من عينتي الدراسة، والاختبارات الإحصائية المستخدمة وذلك من أجل إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

أولا: المجال المكاني

يمثل الإطار المكاني تحديد المنطقة الجغرافية التي شملتها الدراسة الميدانية، تم جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة الخاصة بدولة الجزائر عن طريق تقسيمها إلى ولايات عبر توزيعها الجغرافي، حيث شملت أربعة مناطق أساسية وهي: الشرق، الوسط، الغرب، الجنوب، أما بالنسبة لدولة فرنسا فقد تم اختيار عينة عشوائية من مختلف نواحيها وذلك حسب الإجابات المتحصل عليها.

ثانيا: المجال الزماني

يمثل الإطار الزماني تحديد الفترة الزمنية التي تمت فيها الدراسة الميدانية، تم الاتصال بعينتي الدراسة من أجل توزيع الاستبيان عليهم وانتظار الردود عليه خاصة أن معظم أفراد عينتي الدراسة في كلتا الدولتين قد تم الاتصال بهم عن طريق البريد الالكتروني، حيث شملت الدراسة الفترة الممتدة من 10 جانفي إلى 20 سبتمبر2015.

ثالثا: الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة

يعرف الإحصاء الوصفي بأنه الإحصاء الذي يهتم بجمع البيانات وتبويبها وعرضها ثم إجراء التحليل اللازم من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، إن أهم أساليب الإحصاء الوصفي والاختبارات الإحصائية التي تم الاستعانة بها في تحليل الإجابات المتحصل عليها هي:

- **التكرارات:** تم استخدام التكرارات من أجل تحليل خصائص عينتي الدراسة.
- **النسب المئوية:** هي تحويل التكرارات من قيمة عددية إلى قيمة نسبية وقد تم الاستعانة بها للمساعدة في عملية تحديد خصائص عينتي الدراسة.
- **المتوسط الحسابي:** هو أحد مقاييس النزعة المركزية الأكثر استخداما، يستخدم من أجل معرفة متوسط الإجابات المتحصل عليها كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (32): مجالات المتوسط الحسابي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الترميز	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(5-4,2)	(4,2-3,4)	(3,4-2,6)	(2,6-1,8)	(1,8-1)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي "الدليل التطبيقي للباحثين"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص. 115.

- **الانحراف المعياري:** هو من أهم مقاييس التشتت وأكثرها شيوعا واستخداما نظرا لدقته، يعرف بأنه الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي[1]، تم الاستعانة به من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي وتباينها.
- **أساليب اختبار الفرضيات:** بعد الحصول على الإجابات من عينتي الدراسة تم إدخال البيانات في قاعدة بيانات واحدة، شملت الإجابات المتحصل عليها من المدققين الخارجين في فرنسا ثم إجابات المدققين الخارجين في الجزائر، تم إضافة متغير جديد وهو البلد حيث فصلت الإجابات إلى مجموعتين: المجموعة1 الخاصة بدولة فرنسا، المجموعة 2 الخاصة بدولة الجزائر، تم استخدم **اختبار T لعينتين مستقلتين** الذي يهدف لقياس الفرق المعنوي بين متوسطي عينتين مستقلتين، يكمن الهدف من استخدامه في دراستنا هو اختبار الفرق بين مستوى

[1] ثائر فيصل شاهر، مرجع سابق، ص.145.

تطبيق الإجراءات التحليلية للتحكم في مخاطر التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، وعند استخدام هذا الاختبار يتم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية العدمية أو الصفرية:** عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.
- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

يتم قبول أو رفض الفرضية الصفرية بناء على مقارنة مستوى المعنوية لاختبار **T (sig)** مع درجة المخاطرة التي يضعها الباحث **(α= 0,05)** أي أن مستوى الثقة هو **95%**، فإذا كان مستوى معنوية الاختبار أكبر من درجة المخاطرة تقبل الفرضية الصفرية، أما في حالة كان مستوى معنوية الاختبار أقل من درجة المخاطرة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينتين.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الإطار العام للدراسة الميدانية بالإضافة إلى تحديد عينتي الدراسة مع إبراز خطوات تحديد حجمهما، كما سيتم تحليل خصائص أفراد عينتي الدراسة، باعتبارهم الفئة المستهدفة التي وجه الاستبيان إليها من أجل الإجابة على الأسئلة المتضمنة ضمن محاور الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

يعتبر تحديد مجتمع الدراسة الإطار أو المرجع الذي يستند إليه الباحث من أجل الحصول على البيانات الميدانية، لكن لاستحالة دراسة جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف يمكن للباحث اللجوء إلى استخدام أسلوب البحث بالعينة، على أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع الأصلي من أجل إمكانية تعميم نتائج الدراسة على المجتمع ككل.

يعبر مجتمع الدراسة عن مجموعة الأفراد التي تشترك في صفات وخصائص محددة، يشمل مجتمع الدراسة جميع مفردات الدراسة أي هو الكل الذي نرغب في دراسته[1].

يجب التحديد الواضح لمجتمع الدراسة والذي يقصد به تحديد جميع العناصر أو المفردات التي سيدرسها الباحث، في دراستنا فإن مجتمع الدراسة يشمل فئة الأفراد المزاولين لمهنة التدقيق القانوني في كل من الجزائر وفرنسا والمتمثلة في فئة محافظي الحسابات.

[1] شرف الدين خليل، الإحصاء الوصفي، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، ص. 12.

بالنسبة للجزائر ووفقا لبيان الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات الصادر سنة 2015 فقد بلغ التعداد الإجمالي لمحافظي الحسابات عبر جميع ولاياتها 1706 مهنيا*، أما بالنسبة لفرنسا فقد بلغ إجمالي محافظي الحسابات المزاولين للمهنة داخل أراضيها 13207مهنيا*.

إن هناك عدة أسباب أدت بعدم إمكانية دراسة المجتمع ككل أي استخدام أسلوب المسح الشامل، بل تم الاعتماد على أسلوب العينة ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- كبر حجم مجتمع الدراسة وتشتته جغرافيا، هذا ما يتطلب من الباحث تكلفة عالية ووقتا أطول لتغطية جميع مفرداته؛
- تجانس خصائص مجتمع الدراسة وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها من دراسة جزء منه ستكون قريبة من النتائج في حالة أجريت الدراسة على كامل المجتمع؛
- ضيق الوقت والانشغال الكبير لمجتمع الدراسة أدى إلى عدم إمكانية الحصول على إجابات من جميع مفرداته.

ثانيا: خطوات تحديد حجم العينة

يقصد بتحديد حجم العينة تحديد المفردات الذين ستجرى عليهم الدراسة، و تم تحديد حجم العينة بناء على عدة اعتبارات أهمها[1]:

- **طبيعة المجتمع الأصلي**: حيث كلما كان المجتمع صغيرا فمن الممكن أن تكون العينة قريبة أو تتساوى مع حجم أفراده، وكذلك كلما كان المجتمع أكثر تجانسا يمكن الاعتماد على عينة صغيرة لتمثيله؛
- **طبيعة أدوات جمع البيانات**: كلما تعددت وتنوعت هذه المقاييس فإن العينة ستكون في حدود الإمكانات المتاحة شريطة ألا تخل بمتطلبات الأداء البحثي الجيد؛
- **التكلفة**: يجب على الباحث اختيار حجم العينة في ظل الموارد المتاحة، فكلما كانت التكلفة مرتفعة يتعذر إجراء الدراسة على عينة كبيرة؛
- **الزمن أو الوقت**: يجب على الباحث أن يختار حجم العينة الذي يمكنه من إنجاز الدراسة في الوقت المحدد؛
- **طبيعة الدراسة وهدفها**: إن طبيعة البحث والهدف منه يؤثر على حجم العينة.

* ارجع إلى جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في الجزائر.

* Annuaire des commissaires aux comptes en France.

[1] سعيد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص. 93.

من أجل تحديد حجم العينة المختارة من دولة الجزائر فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة الطبقية وذلك نظرا لتشتت أفراد المجتمع جغرافيا، والرغبة في الحصول على عينة ممثلة للمجتمع الأصلي حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة المتوصل إليها من أفراد العينة على مجتمع الدراسة.

عند اختيار عينة الدراسة في الجزائر باستخدام أسلوب المعاينة الطبقية فقد تم الاعتماد على المراحل التالية:

- **تحديد عدد أفراد المجتمع الأصلي**: حيث بلغ عددهم 1706 محافظ حسابات؛
- **تحديد حجم العينة المراد اختيارها لتمثل المجتمع**: بما أن الهدف من الدراسة هو تقدير مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر للتحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، يتم الاعتماد على حساب حجم العينة عن طريق تقدير نسبة الأفراد الذين تتوفر فيهم الخاصية المدروسة (P) بواسطة النسبة f_n المحسوبة على العينة وبما أن حجم المجتمع معلوم فإن حجم العينة يحسب باستخدام العلاقة التالية:

$$\mathbf{n}= \frac{t_\alpha^2 N(pq)}{d_0^2 \times N - d_0^2 + t_\alpha^2 (pq)}$$

من الصيغة السابقة نلاحظ أن النسبة P غير معروفة وذلك نظرا لعدم وجود دراسات سابقة أجريت حول موضوع الدراسة سواء كانت دراسة شاملة سابقة أو دراسة سابقة باستخدام العينة، لذلك سيتم اعتماد الحل الحيادي لحساب حجم العينة حيث يفترض هذا الحل أن نسبة الأفراد الذين تتوفر فيهم الخاصية M المدروسة هي 50%، و نسبة الأفراد الذين لا تتوفر فيهم الخاصية المدروسة هي أيضا 50% أي: p=q=1/2، وعموما فإن اعتماد الحل الحيادي يعطينا نتائج أكثر دقة وبالتالي يضمن لنا تمثيلا أكبر، وعليه يكون حجم العينة المحسوب باستخدام الحل الحيادي بالصيغة التالية:

$$\mathbf{n}= \frac{t_\alpha^2 N\,(1/4)}{d_0^2 \times N - d_0^2 + t_\alpha^2 \times 1/4}$$

حيث: $\mathbf{t_\alpha}$: قيمة نظرية يتم استخراجها من جدول التوزيع الطبيعي وذلك بدلالة α، حيث تمثل α درجة المخاطرة وهي من تقدير الباحث وعادة ما يتم وضع α=5% وتكون $\mathbf{t_\alpha = 1,96}$ ؛

N: هو الحجم الإجمالي لجميع مفردات المجتمع الأصلي **(1706)**؛

$\mathbf{d_O}$: خطأ المعاينة ويعبر عن مقدار الفرق بين النتائج المدروسة بواسطة النسبة الحقيقية للمجتمع p مع النتائج المدروسة بواسطة النسبة fn المحسوبة على العينة، هناك علاقة عكسية بين خطأ المعاينة وحجم العينة حيث أنه كلما كان d_O صغيرا يزداد حجم العينة n المراد دراسته وبالتالي تزداد دقة النتائج المتوصل إليها من طرف الباحث، لكن هنا يواجه

الباحث مشكلة ارتفاع التكاليف والوقت اللازم لدراسة هذا الحجم، لذلك يجب على الباحث مراعاة قيود التكلفة والوقت في اختيار حجم العينة، الجدول الموالي يلخص افتراضات قيم d_O وذلك من أجل اختيار حجم العينة المناسبة:

جدول رقم (33): القيم الافتراضية لخطأ المعاينة.

خطأ المعاينة d_O	حجم العينة n
%2	998
%5	314
%7	176

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول السابق فقد تم اعتماد حجم العينة **n=176** وذلك عند خطأ معاينة **d_O= 7%**، هذا راجع لظروف الوقت والتكلفة بالإضافة إلى الانشغال الكبير لأفراد العينة وعدم تمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبيان، وصعوبة الاتصال المباشر بالعديد منهم نظرا لتشتتهم الجغرافي.

- **توزيع حجم العينة على المجموعات أو الطبقات الفرعية التي نريد تمثيلها**: لقد تم تقسيم مجتمع الدراسة حسب معيار الموقع الجغرافي إلى أربعة مناطق جغرافية تتمثل في: الشرق، الغرب، الوسط، الجنوب، ثم تم توزيع حجم العينة المحسوب سابقا على هذه المناطق وكانت النتائج كالتالي:

- **منطقة الشرق**: $n1 = \frac{N1}{N} \times n = \frac{490}{1706} \times 176 = \mathbf{51}$
- **منطقة الغرب**: $n2 = \frac{N2}{N} \times n = \frac{202}{1706} \times 176 = \mathbf{21}$
- **منطقة الوسط**: $n3 = \frac{N3}{N} \times n = \frac{858}{1706} \times 176 = \mathbf{88}$
- **منطقة الجنوب**: $n4 = \frac{N4}{N} \times n = \frac{156}{1706} \times 176 = \mathbf{16}$

يمكن تلخيص طريقة توزيع حجم العينة حسب معيار الموقع الجغرافي في الجدول التالي:

جدول رقم (34): توزيع حجم العينة

المنطقة الجغرافية	العدد الإجمالي (N_i)	النسبة المئوية($\frac{N_i}{N}$)	حجم العينة في كل طبقة (n_i)
الشرق	490	%29	51
الغرب	202	%12	21
الوسط	858	%50	88
الجنوب	156	%9	16
المجموع	1706	%100	176

المصدر: من إعداد الطالبة.

- **سحب عدد أفراد كل طبقة في العينة على أساس عشوائي وتوزيع الاستبيان عليهم**: تم سحب العينة الموافقة لكل طبقة وتوزيع الاستبيان عليهم، لكن لم نتمكن من الحصول على جميع الاستبيانات حيث بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 150 استبيان، وبعد عملية المراجعة والفحص للتأكد من جدية الأجوبة تم إلغاء 10 استبيانات وذلك لعدم اكتمال الإجابة على كل الأسئلة، وبالتالي انخفض حجم العينة في الجزائر إلى 140 محافظ حسابات موزع كالتالي:

- **منطقة الشرق**: تم استرجاع كل الاستبيانات وكانت كلها صالحة للاستخدام، أي أن حجم العينة: **n_1=51.**
- **منطقة الغرب**: تم الحصول على كل الاستبيانات، أي أن حجم العينة: **n_2= 21.**
- **منطقة الوسط**: لم يتم استرجاع كل الاستبيانات، بل تم الحصول على 68 استبيان وتم حذف 8 استبيانات وذلك لعدم اكتمالها، أي أن حجم العينة: **n_3=60.**
- **منطقة الجنوب**: لم يتم استرجاع كل الاستبيانات، بل تم الحصول على 10 استبيانات وتم حذف استبيانين (2) وذلك لعدم اكتمال الأجوبة، أي أن حجم العينة: **n_4=8.**

الشكل الموالي يلخص مراحل تحديد حجم عينة الدراسة كالتالي:

شكل رقم (10): مراحل تحديد حجم العينة

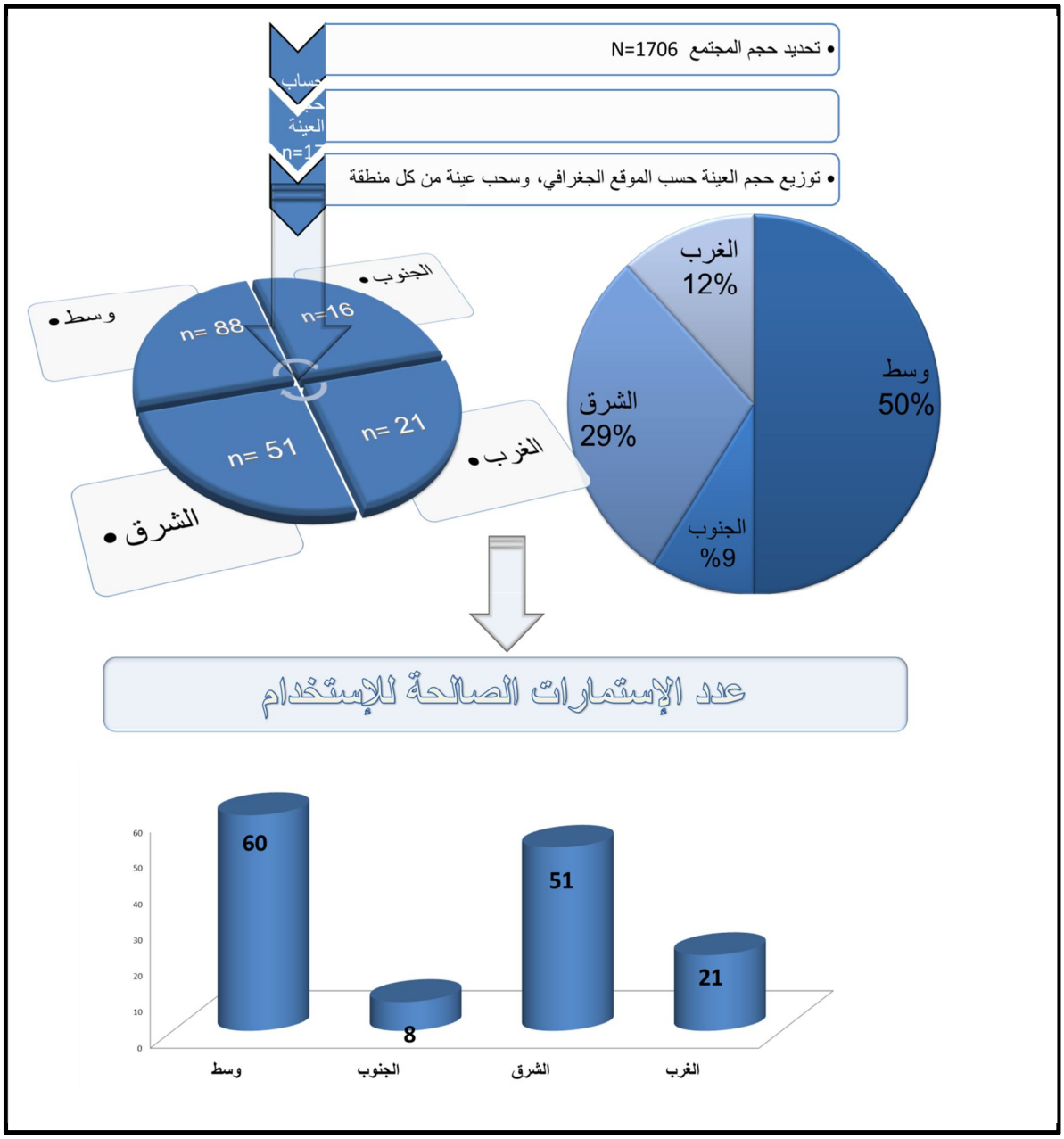

المصدر: من إعداد الطالبة.

أما بالنسبة لفرنسا فقد تم الدخول إلى موقع المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات والحصول على البريد الالكتروني للمهنيين وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من 200محافظ حسابات ثم تم توزيع الاستبيان عليهم عن طريق الاتصال بهم بالبريد الالكتروني، وقد بلغت الردود المتحصل عليها والتي كانت صالحة للتحليل 50 إستبيان.

ثالثا: تحليل خصائص عينتي الدراسة

تضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات شخصية حول أفراد عينتي الدراسة واشتمل على **5**أسئلة الهدف منها هو معرفة جنس المستجوب، عمره، مؤهلاته العلمية والعملية، بالإضافة إلى خبرته في المجال المهني، سيتم تحليل هذه الخصائص كالتالي:

1. توزيع عينتي الدراسة حسب الجنس والعمر

تم حساب التكرارات والنسب المئوية التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة في كل من الجزائر وفرنسا حسب الجنس والعمر، كانت النتائج ملخصة في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (35): توزيع أفراد العينة حسب جنسهم وعمرهم

المتغيرات	التصنيف	الدولة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكور	**الجزائر**	124	88,57%
		فرنسا	50	100%
	إناث	**الجزائر**	16	11,43 %
		فرنسا	00	-
العمر	أقل من 35سنة	**الجزائر**	15	10,71 %
		فرنسا	07	14%
	من (35-50)سنة	**الجزائر**	68	48,58%
		فرنسا	23	46%
	أكبر من 50سنة	**الجزائر**	57	40,71 %
		فرنسا	20	40%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **EXCEL.**

شكل رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب جنسهم وعمرهم

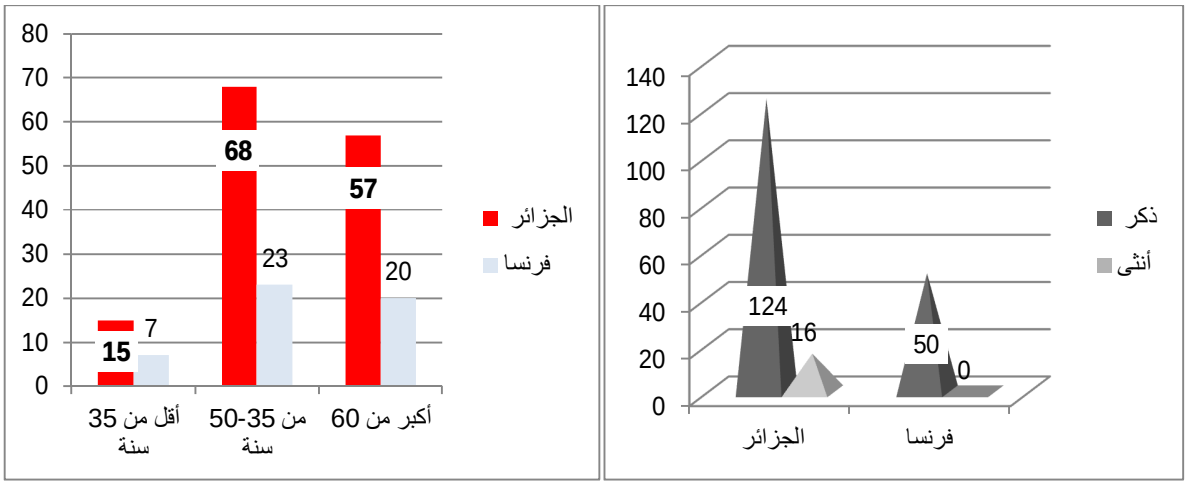

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **EXCEL.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد الذكور في الجزائر قد بلغ **124** محافظ حسابات أي بنسبة **88,57 %** هي أكبر بكثير من نسبة عدد الإناث التي بلغت **11,43 %** أي ما يعادل **16** أنثى، هذا ما يدل على معظم مزاولي مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر هم ذكور.

في المقابل نجد أن كل المستجوبين من عينة الدراسة في فرنسا هم ذكور، هذا راجع للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المدقق الخارجي أثناء مزاولة مهمته، وصعوبة تحملها من قبل معظم النساء.

تبين نتائج الجدول السابق أن معظم أفراد عينة الدراسة في الجزائر هم من الفئة العمرية من **(35-50)** سنة حيث بلغ عددهم **68** محافظ حسابات أي بنسبة **48,58%**، تليها الفئة العمرية التي تتمثل في الأفراد الذين يكون عمرهم أكبر من **50**سنة والذين بلغ عددهم **57** محافظ حسابات أي بنسبة**40,71 %**، وأخيرا الفئة العمرية الأقل من **35**سنة الذين بلغ عددهم **15** محافظ حسابات أي بنسبة**10,71 %**، هذا راجع إلى أن الوصول إلى مهنة التدقيق الخارجي يتطلب الحصول على درجة علمية أقلها ليسانس بالإضافة إلى أداء تدريب أو تربص مهني لدى أحد مكاتب التدقيق.

تطابقت النتائج السابقة مع إجابات أفراد العينة في دولة فرنسا حيث نجد أن معظم الأفراد المستجوبين هم من الفئة العمرية من **(35-50)** سنة حيث بلغ عددهم **23** محافظ حسابات أي بنسبة **46%**، تليها الفئة العمرية التي تتمثل في الأفراد الذين يكون عمرهم أكبر من **50**سنة والذين بلغ عددهم **20** محافظ حسابات أي بنسبة**40 %**، وأخيرا الفئة العمرية الأقل من **35**سنة الذين بلغ عددهم **07** محافظي حسابات أي بنسبة**14%.**

2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والعملي

تم حساب التكرارات والنسب المئوية التي تخص تصنيف أفراد عينة الدراسة في كل من الجزائر وفرنسا حسب المؤهل العلمي، كانت النتائج ملخصة في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (36): توزيع أفرد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والعملي

المتغيرات	التصنيف	الدولة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	الجزائر	66	47,14%
		فرنسا	-	-
	شهادة الدراسات العليا في المالية والمحاسبة	الجزائر	54	38,57%
		فرنسا	39	78%
	دراسات ما بعد التدرج	الجزائر	20	14,29 %
		فرنسا	11	22%
المؤهل العملي	محافظ حسابات	الجزائر	159	%84
		فرنسا	50	100%
	خبير حسابي	الجزائر	31	16%
		فرنسا	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **EXCEL**.

شكل رقم (12): توزيع أفرد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي والعملي

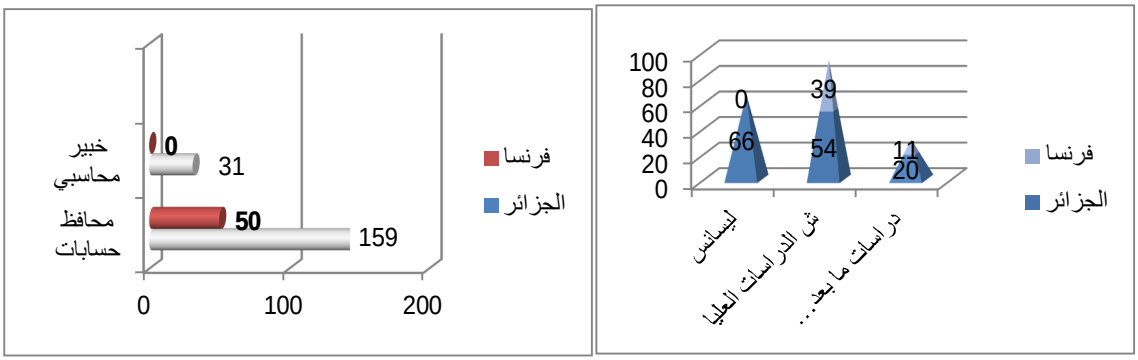

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **EXCEL**.

تبين نتائج الجدول السابق أن أغلبية ممارسي المهنة في الجزائر هم فئة الأفراد الحاصلين على شهادة الليسانس حيث بلغ عددهم **66** محافظ حسابات أي ما يعادل **47,14%**، تليهم فئة الحاصلين على شهادة الدراسات العليا في المالية والمحاسبة حيث بلغ عددهم **54** محافظ حسابات أي بنسبة **38,57%**، ثم فئة الحاصلين على شهادة دراسات ما بعد التدرج كشهادة الماجستير والدكتوراه حيث بلغ عددهم **20** محافظ حسابات أي ما يمثل **14,29%.**

في المقابل نجد أن معظم أفراد عينة الدراسة في فرنسا هي من الفئة الحاملة لشهادة الدراسات العليا في المالية والمحاسبة حيث بلغ عددهم **39** محافظ حسابات أي بنسبة **78%**، في حين بلغ عدد محافظي الحسابات الحاملين لشهادة الدراسات ما بعد التدرج **11** أي بنسبة **22%**، هذا ما يدل أن أفراد العينة في كلتا الدولتين هم من الفئة التي تحمل مؤهلات في كل من مجال المحاسبة والتدقيق وهي قادرة على الإجابة على أسئلة الاستبيان.

فيما يتعلق بالمؤهل العملي نجد أن الفئة المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق الخارجي القانوني في فرنسا هم فئة محافظي الحسابات لذلك بلغت نسبتهم **100%**، في حين في الجزائر نجد أن محافظ الحسابات يمكن أن يكون أيضا خبير محاسبي ويمارس مهامه في آن واحد، بلغ عددهم في عينة الدراسة **31** أي ما يمثل نسبة **16%**، في حين بلغ عدد محافظي الحسابات فقط **159** أي ما يمثل نسبة **84%.**

3. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية التي تخص تصنيف أفراد مجتمع الدراسة حسب الخبرة المهنية، وكانت النتائج ملخصة في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (37):توزيع أفرد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المتغيرات	التصنيف	الدولة	التكرار	النسبة
الخبرة المهنية	أقل من 10سنوات	الجزائر	23	16,43 %
		فرنسا	10	20%
	من (10-20) سنة	الجزائر	64	45,71 %
		فرنسا	23	46%
	أكثر من 20 سنة	الجزائر	53	37,86 %
		فرنسا	17	34%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **EXCEL**.

شكل رقم (13): توزيع أفرد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

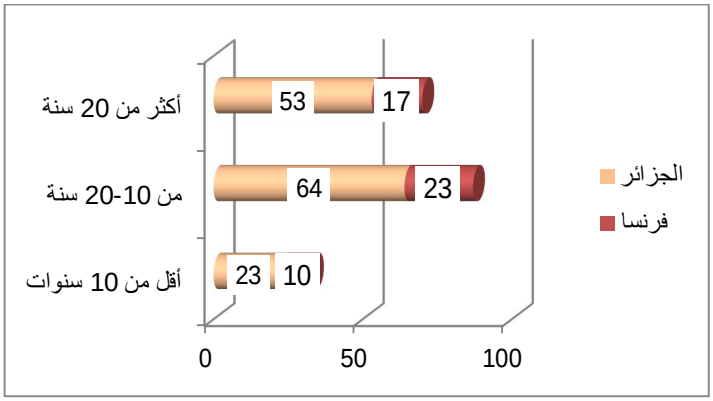

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **EXCEL**.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أغلبية المستجوبين في كل من دولتي الجزائر وفرنسا يتمتعون بخبرة مهنية تتراوح بين **(10-20)** سنة حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة في الجزائر **64** أي بنسبة **45,71%**، في حين بلغ عدد أفرادها في فرنسا **23** بما يعادل نسبة **46%**، تليها فئة الأفراد الذين يتمتعون بخبرة مهنية أكبر من **20**سنة حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة في الجزائر **53** أي ما يمثل نسبة **37,86%**، في حين بلغت نسبة هذه الفئة في فرنسا **34%** أي ما يعادل **17** فردا، وأخيرا بلغ عدد أفراد العينة في الجزائر الذين يكتسبون خبرة مهنية أقل من **10**سنوات **23** أي بنسبة **16,43%**، في المقابل بلغ عدد أفراد هذه الفئة في فرنسا **10** أي ما يعادل نسبة **20%**.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أن أغلبية المهنيين المستجوبين في كل من الجزائر وفرنسا من ذوي الخبرة في مجال ممارسة مهنة التدقيق الخارجي، هذا ما يعطي للدراسة قيمة أكبر كونهم على دراية بظروف ممارسة المهنة وبالأدوات والإجراءات المناسبة التي يتم اللجوء إليها أثناء تنفيذ مهمتهم بهدف التمكن من إبداءرأي سليم حول القوائم المالية المعروضة عليهم.

خلاصة الفصل

تم التعرف من خلال هذا الفصل على واقع مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا من خلال عرض لأهم المنظمات والهيئات المهنية المشرفة على المهنة، شروط ممارسة المهنة وكيفية ممارستها، لقد توصلنا إلىأن هناك قصور كبير من طرف المنظمات المهنية في الجزائر فيما يخص تنظيم المهنة حيث لا نجد أية تشريعات قانونية أو قواعد تنظيمية تحث المدقق الخارجي على ضرورة استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة وفي مقدمتها الإجراءات التحليلية، وذلك من أجل زيادة موثوقية القوائم المالية وزيادة وعي المهنيين بضرورة بذل العناية المهنية اللازمة، لاستخدام جميع الوسائل والإجراءات التي تمكنهم من الوصول إلى رأي سليم حول خلو القوائم المالية من أية تحريفات أو أخطاء جوهرية، لكن بالرغم من أن هذه المهنة لازالت تعاني من بعض النقائص لا سيما فيما يتعلق بجانب تنظيمها، إلا أن إصدار المشرع الجزائري للقانون الجديد 01-10 يعتبر نقلة جيدة في تطوير المهنة.

اتضح من خلال هذا الفصل أن هناك العديد من أوجه التشابه في الإطار التنظيمي لكلا من الدولتين وهذا نظرا لتأثر القوانين والتنظيمات المعمول بها في الجزائر بما هو مطبق في فرنسا، إلا أنه توجد بعض الاختلافات بينهما وهذا راجع لاختلاف ظروف ممارسة المهنة في كل من الدولتين بالإضافة إلى اختلاف البيئة التنظيمية، من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن مهنة التدقيق في كل من الدولتين يحكمها إطار تنظيمي من خلال وجود هيئات تشرف على الممارسة السليمة للمهنة، وتسهر على الحفاظ على حقوق ممارسيها ومدى امتثالهم للقوانين المنظمة؛
- إن كل من الدولتين تشترط ضرورة التكوين العلمي والعملي من أجل ممارسة مهنة التدقيق الخارجي؛
- اشتراط فرنسا لأداء اختبار التأهيل لممارسة وظائف المدقق الخارجي بعد اجتياز المترشح مدة التدريب المهني، الأمر الذي لا نجده في الجزائر حيث يمنح المترشح الاعتماد لممارسة مهنة محافظ الحسابات بمجرد انقضاء مدة التدريب المهني؛
- تدوم مدة التدريب المهني في فرنسا ثلاث سنوات عند شخص طبيعي أو في شركة مدرجة في قائمة محافظي الحسابات، أما في الجزائر فإن التدريب المهني يدوم سنتين لدى خبير محاسبي تعينه الهيئة المنظمة؛
- تعد شركات الأموال والمؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والعمومي هي الوحيدة الملزمة بتعيين محافظ الحسابات في الجزائر، بينما في فرنسا فقد تنوعت الشركات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات من شركات الأموال، التجمعات،

المؤسسات التجارية بالإضافة إلى عدد كبير من المؤسسات الأخرى التي تستجيب للالتزامات القانونية أو التعاقدية؛

- تعتبر إلزامية تعيين أكثر من محافظ حسابات في الجزائر حكرا فقط على البنوك والمؤسسات المالية، بينما في فرنسا نجد إضافة إلى ذلك المؤسسات التي تلجأ علنا للادخار والشركات التي تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة في إطار الاندماج المحاسبي؛
- عدم إمكانية ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر إلا لمن يحمل الجنسية الجزائرية، على عكس فرنسا التي تسمح لرعايا الدول الأجنبية بممارسة المهنة على أراضيها، هذا راجع لانفتاح الدولة على الخارج وتبنيها لمعايير محلية متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق مما يسمح بتوحيد الممارسات المهنية؛
- إنشاء هيئتين فاعلتين في مجال تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر والمتمثلة في: المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات،هذا ما كان له الأثر الايجابي في زيادة الرقابة على ممارسي المهنة وتحسين أدائهم، أما في فرنسا نجد هناك هيئة فاعلة تضم ممارسي المهنة والمتمثلة في المنظمة المهنية لمحافظي الحسابات؛
- اختلاف مدة الوكالة التي يشغلها محافظ الحسابات، حيث نجدها في الجزائر مقدرة بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، أما في فرنسا فنجدها طويلة نسبيا حيث تقدر بست سنوات، هذا ما سيكون له تأثير سلبي على استقلالية المدقق الخارجي؛
- إن مهنة التدقيق الخارجي القانوني في فرنسا موكلة لمحافظ الحسابات ولا يسمح بممارسة مهام محافظ الحسابات والخبير المحاسبي في نفس المؤسسة الخاضعة للتدقيق، حيث يعتبر محافظ الحسابات هو الشخص الوحيد المخول له ممارسة التدقيق القانوني بالنسبة للمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ حسابات، أما الخبير المحاسبي فهو الشخص الذي يمارس مهام الاستشارة فهو تدقيق تعاقدي اختياري بالنسبة للمؤسسات الذي تطلبه، أما بالنسبة للجزائر فيمكن لمحافظ الحسابات أن يمارس مهمة محافظة الحسابات ومهنة الخبير المحاسبي في آن واحد.

كما تم من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار المنهجي الذي تم الاعتماد عليه في إجراء الدراسة الميدانية، حيث تم تحديد الأدوات المستخدمة في جمع البيانات من عينتي الدراسة بالإضافة إلى توضيح الاختبارات الإحصائية المعتمدة من أجل إثبات أو نفي الفرضيات والأساليب المستخدمة في تحليل إجابات عينتي الدراسة على الأسئلة التي احتوتها محاور الاستبيان، هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي المتعلق بعرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الفصـــل الخامس:

تحليل نتائج الدراسة الميدانية
واختبار الفرضيات

مقدمة الفصل

تم من خلال الفصول السابقة التعرف على متغيرات الدراسة وتوضيح الأدوات المستخدمة في جمع البيانات من عينتي الدراسة وإظهار كيفية تحديد حجم هاتين العينتين، وبعد القيام بتوزيع الاستبيان على المستجوبين والحصول على الإجابات المناسبة للتحليل، تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية "**SPSS V.21** **".**

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها من إجابة الأفراد المستجوبين على الأسئلة التي تضمنتها محاور الاستبيان، مع التمييز ببين النتائج المتحصل عليها من إجابات أفراد العينة في الجزائر، وإجابات أفراد العينة المختارة من دولة فرنسا وإبراز أهم الفروقات في الإجابة، ليتم في الأخير اختبار صحة أو نفي فرضيات ال دراسة باستخدام اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين، حيث خصص كل محور من محاور الاستبيان لاختبار أحد الفرضيات الرئيسية الموضوعة وذلك فوق نموذج الدراسة الميدانية التالية:

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

المبحث الثاني: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسة الثانية.

المبحث الثالث: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.

المبحث الأول: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى

خصص خلال هذا المبحث لعرض وتحليل أجوبة عينتي الدراسة على الأسئلة التي تضمنها المحور الأول من الاستبيان، المتعلق بمدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم المخاطر التي يمكن أن يواجهها أثناء قيامه بتدقيق القوائم المالية المعروضة عليه من أجل المصادقة عليها، ومدى قيامه باستخدام الإجراءات المناسبة في التوقيت المناسب التي تمكنه من الاستجابة لهذه المخاطر وتخفيضها إلى المستوى المقبول عموما، لقد تم صياغة هذا المحور في شكل مجموعة من الأسئلة **(06-22)** سؤالا، سنقوم فيما يلي بعرض وتحليل بيانات كل بند من هذا المحور على حدى معتمدين على حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجوبة أفراد العينة في كل دولة، ثم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى باستخدام اختبار **T ستيودنت لعينتين مستقلتين.**

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتضمن كل مطلب أهم الخطوات الأساسية التي يجب على المدقق الخارجي اتباعها عند تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها والتي تتمثل في: التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، تقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي توصل إليها والاستجابة لها، يمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم(14): اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

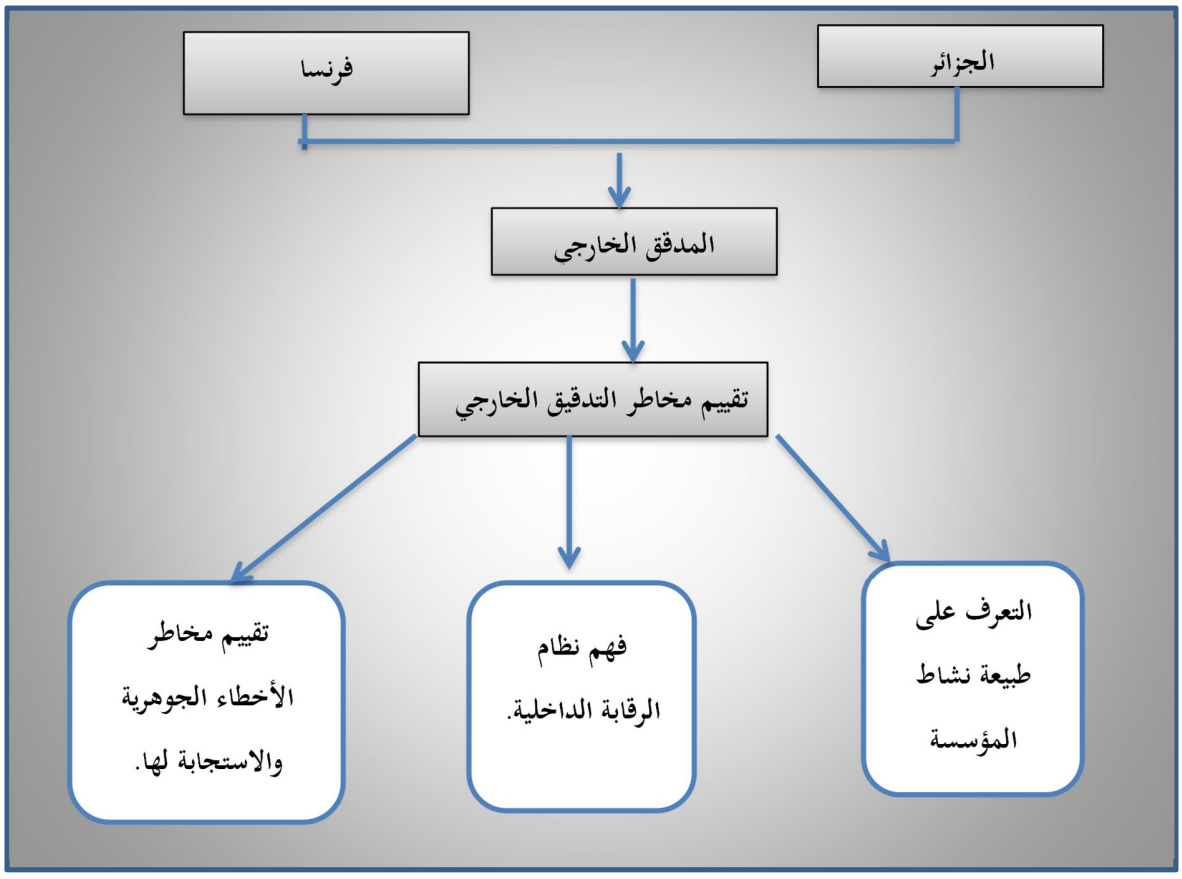

المصدر: من إعداد الطالبة.

تتمثل عناصر هذا المبحث فيما يلي:

المطلب الأول: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.

المطلب الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

المطلب الأول: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه

من أجل اختبار مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والصناعة التي تنشط فيها خلال عملية تقييمه لمخاطر عملية التدقيق الخارجي، وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة والتعرف على أداء المؤسسة في قطاع الصناعة،تم تلخيص كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المهنيين على عبارات هذا الفرع بالإضافة إلى نتائج اختبار **T**ستيودنت لعينتين مستقلتين في الجدول التالي:

جدول رقم (38): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة T ستيودنت المحسوبة لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى قيامهم بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
6. يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على طبيعة المؤسسة وعوامل القطاع الذي تنتمي إليه.	**الجزائر**	4,042	0,821	80,84%	-0,847	,398	غير دال (لا توجد فروق)
	فرنسا	4,160	0,888	83,2%			
7. يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في معالجة العمليات المالية المرتبطة بأعمال المؤسسة.	**الجزائر**	1,642	0,749	32,84 %	-23,649	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,400	0,571	88%			
8. يقوم المدقق الخارجي بالرجوع إلى نتائج التدقيق السابق للتعرف على طبيعة المخاطر السابقة.	**الجزائر**	1,578	0,646	31,56%	-26,564	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,400	0,638	88%			

9. يقوم المدقق الخارجي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل التدقيق مع المؤسسات المماثلة العاملة في نفس القطاع.	**الجزائر**	1,678	0,681	33,56%	-24,941	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,360	0,562	87,2%			
الفرع ككل	**الجزائر**	2,235	0,435	44,7%	-29,717	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,330	0,405	86,6 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج **SPSS.V21**.

من خلال تحليل إجابات المدققين الخارجيين في فرنسا المتحصل عليها في الجدول السابق، يتضح أن كل من العبارتين رقم (07) و(08) قد نالتا المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة الوزن النسبي لهما88% وبمتوسط حسابي قيمته 4,400، هذا ما يؤكد موافقتهم الشديدة على القيام بالتأكد من ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة الواحدة، من أجل التعرف على مكانة المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في قطاع الصناعة ومقارنة أدائها عبر الزمن، بالإضافة إلى التمكن من تحديد العلاقات غير العادية ومناطق الأخطاء المحتملة، كما أكدت إجاباتهم استعانتهم بنتائج التدقيق السابقة من أجل تحديد الحسابات التي اكتشفت بها أخطاء في السنة الماضية، كون أن تطبيق هذا الإجراء يمكن المدقق الخارجي من تخطيط وتصميم برنامج التدقيق الذي سيلتزم بتطبيقه أثناء أداء مهمته، من خلال إمكانية تحديده لمناطق التحريفات المحتملة أو التي سبق وأن تضمنت على أخطاء جوهرية في السنوات السابقة، و بالتالي التمكن من تركيز الجهد عليها وتكثيف الإجراءات المطبقة، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر على العبارتين السابقتين 1,642 و1,578 على الترتيب، هذا ما يدل على عدم الموافقة الشديدة حيث أن المدققين الخارجيين في الجزائر لا يقومون بالتأكد من ثبات السياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة والبحث عن أسباب التغير فيها، فهم لا يرون أن في تغيير السياسات المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة الواحدة إمكانية لظهور مخاطر يمكن أن تؤدي إلى إبداء رأي غير سليم حول القوائم المالية، لكنهم يؤكدون أنه من واجبهم التأكد من التطبيق السليم لهذه السياسات وملاءمتها للمعالجة المحاسبية للأرصدة المكونة للقوائم المالية وللعمليات التي تقوم المؤسسة بتنفيذها، بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت النتائج عدم قيام المدققين الخارجيين في الجزائر بفحص عمليات التدقيق الخاصة بالسنة

السابقة من أجل تحديد الحسابات التي اكتشفت بها أخطاء في السنة السابقة، يرجع السبب في ذلك إلى أن معظم المؤسسات لا تلتزم بتطبيق نفس السياسات المحاسبية عبر السنوات، نتيجة تغير الظروف المحيطة وتغيير استراتيجيتها وأهدافها على المدى الطويل.

تحصلت العبارة رقم (09) من خلال إجابات المهنيين في فرنسا على المرتبة الثانية بوزن نسبي قيمته 87,2% وبمتوسط حسابي قيمته 4,360، فبعد التأكد من ثبات السياسات المحاسبية داخل المؤسسة محل التدقيق يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة وإمكانية استمرارها في المستقبل، فمن الممكن أن يكون أداء المؤسسة في تحسن لكن إذا تمت مقارنة هذا الأداء بمثيلاتها يتضح أن هناك تدهورا في أدائها، هذا ما يمكن أن يؤدي إلى مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية في المستقبل تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية، ويعتبر أسلوب المقارنات أحد أدوات الإجراءات التحليلية التي نص عليها المعيار الدولي **ISA520** وأوجب ضرورة استخدامها من طرف المدقق الخارجي عند قيامه بعملية التدقيق الخارجي وخاصة خلال التعرف على طبيعة المؤسسة التي سيقوم بتدقيق قوائمها المالية، في المقابل أشارت نتائج الجدول السابق أن المدققين الخارجيين في الجزائر لا يقومون بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1,678 الذي يدل على عدم الموافقة.

بينت إجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارة رقم (06) التي احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي قيمته 83,2% وبمتوسط حسابي قدره 4,160، قيامهم بالتعرف على طبيعة المؤسسة التي يقومون بتدقيق قوائمها المالية وعوامل القطاع الذي تنشط فيه، هذا ما يتفق مع ما جاء به المعيار الدولي **ISA315** الذي نص على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتحليل نشاط المؤسسة وعوامل القطاع والصناعة التي تنشط فيها، من أجل التعرف عل أية مخاطر أو تحريفات جوهرية، نتيجةللدور الكبير الذي يلعبه المدقق الخارجي في ضرورة إعطاء تأكيد معقول حول مدى سلامة وعدالة القوائم المالية وخلوها من أية تحريفات جوهرية، هذا ما أكدته أيضا إجابة المهنيين في الجزائر حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة 4,042 وهذا ما يدل على الموافقة.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على كل العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 4,330 وبوزن نسبي قيمته % 86,6 وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على أن المدقق الخارجي في فرنسا يطبق الإجراءات التي تمكنه من التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، في المقابل نجد أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر لجميع العبارات كان نحو عدم الموافقة، حيث بلغت قيمته 2,235 وبوزن نسبي قيمته 44,70% وهو أقل من

الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على أن المدققين الخارجيين في الجزائر لا يقومون بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، كما أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين والذي بلغت قيمته للفرع ككل **29,717-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة والتأكيد على وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، وقد كانت هذه الفروق لصالح فرنسا مما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.

المطلب الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية

يعتبر القيام بفهم واختبار هيكل نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الخارجي الجزء الأساسي لعملية تقييم مخاطر التدقيق الخارجي من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي سيقوم بتنفيذها، سيتم من خلال هذا المطلب اختبار مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بفهم نظام الرقابة الداخلية خلال عملية تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي من خلال تحليل الأجوبة المتحصل عليها على بنود هذا الفرع، النتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (39): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبارT ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
10. يقوم المدقق الخارجي بفهم لمكونات نظام الرقابة الداخلية عند تخطيط عملية التدقيق.	**الجزائر**	1,771	0,752	35,42 %	-23,998	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,580	0,574	91,6%			
11. يقوم المدقق الخارجي بإجراء	**الجزائر**	1,707	0,704	34,14 %	-22,319	,000	دال (توجد فروق

اختبارات الوجود لأساليب الرقابة للتأكد من فاعلية عملها.	**فرنسا**	4,260	0,664	85,2%			لصالح فرنسا)
12. يقوم المدقق الخارجي بإجراء اختبارات الالتزام لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة.	**الجزائر**	1,707	0,673	34,14 %	-22,773	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,200	0,638	84%			
13. بناء على تقييم المدقق لمخاطر الرقابة يقوم بتحديد طبيعة إجراءات التدقيق المستخدمة	**الجزائر**	1,742	0,661	34,84 %	-23,907	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,300	0,614	86%			
14. بناء على تقييم المدقق لمخاطر الرقابة يقوم بتحديد توقيت إجراءات التدقيق المستخدمة.	**الجزائر**	1,850	0,821	37%	-16,975	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,080	0,723	81,6%			
15. بناء على تقييم المدقق لمخاطر الرقابة يقوم بتحديد مدى إجراءات التدقيق المستخدمة.	**الجزائر**	1,771	0,702	35,42 %	-20,075	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,100	0,707	82%			
16. يقوم المدقق الخارجي بتحديد إجراءات الرقابة اللازمة لمنع واكتشاف الأخطاء.	**الجزائر**	1,907	1,078	38,14 %	-14,750	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,300	0,646	86%			
الفرع ككل	**الجزائر**	1,779	0,397	35,58 %	-39,038	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,260	0,349	85,2 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج **SPSS.V21.**

من خلال تحليل إجابات المدققين الخارجيين في فرنسا تبين أن العبارة رقم (10) قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة وزنها النسبي 91,6% وبمتوسط حسابي قيمته 4,580، هذا ما يدل على موافقتهم الشديدة على قيامهم بتقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية، حيث نص معيار التدقيق الفرنسي **NEP_{315}** أنه يجب على المدقق الخارجي معرفة عناصر الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق التي تمكنه من تحديد أنواع الأخطاء المحتملة، والأخذ بعين الاعتبار العوامل التي يمكن أن تسبب مخاطر الأخطاء الجوهرية في الحسابات ككل أو على مستوى التأكيدات، من أجل ذلك على المدقق الخارجي أن يكون على علم بالعناصر التالية:

- بيئة الرقابة حيث يقوم المدقق الخارجي بتحديد مدى وجود بيئة للرقابة تقوم على أساس النزاهة والأخلاق والكفاءة؛
- الوسائل المستخدمة من طرف المؤسسة من أجل تحديد المخاطر المرتبطة بنشاطها وأثرها على الحسابات، ومن أجل تحديد الإجراءات التي يتم وضعها للاستجابة لهذه المخاطر؛
- إجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة داخل المؤسسة التي تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة عن استخدام المعالجة الآلية؛
- الأساليب الأساسية المستخدمة من طرف المؤسسة من أجل ضمان التطبيق الجيد للرقابة الداخلية والطريقة التي يتم من خلالها استخدام الأنشطة التصحيحية؛
-نظام المعلومات المرتبط بإعداد المعلومة المالية حيث يجب على المدقق الخارجي الحصول على معلومات تفصيلية وكاملة عن وجود نظام معلومات فعال، ووجود نظام اتصال يسمح للمعلومات بالتدفق والانتقال في جميع مستويات المؤسسة، كما يسمح لكل الموظفين داخل المؤسسة بفهم وظائفهم ودورهم في نظام الرقابة الداخلية.

جاءت كل من العبارتين رقم (13) و(16) في المرتبة الثانية وذلك بوزن نسبي قدره 86% ومتوسط حسابي قيمته 4,300، هذا ما يدل على الموافقة الشديدة من قبل المهنيين في فرنسا على استخدام إجراءات الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الرقابة إلى أدنى مستوى لها، كما أنهم يستخدمون تقييمهم لهذه المخاطر من أجل تحديد توقيت إجراءات التدقيق المستخدمة، فكلما كانت مخاطر الرقابة مرتفعة سيتم استخدام الإجراءات خلال السنة، أما إذا كانت مخاطر الرقابة منخفضة سيتم تطبيق هذه الاجراءات في نهاية السنة، في المقابل بينت الإجابات المتحصل عليها من طرف المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارتين السابقتين عدم موافقتهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما 1,742، 1,907 على الترتيب، هذا ما يدل على عدم قيامهم بالتعرف على عناصر نظام الرقابة الداخلية وعدم تقييمهم لمخاطر الرقابة واستخدام هذا التقييم في تحديد توقيت إجراءات التدقيق المستخدمة، فمن خلال فهم وتحليل

للعناصر المكونة لنظام الرقابة الداخلية يتمكن المدقق الخارجي من تحديد مدى ملاءمته لنشاط المؤسسة وذلك من خلال ضرورة:

- تحديد مدى وجود بيئة للرقابة تقوم على أساس النزاهة والأخلاق والكفاءة مع تحديد أسلوب الإدارة في تقييم المخاطر وكيفية توزيع السلطات والمسؤوليات؛
- حصول المدقق الخارجي على معلومات تفصيلية وكاملة عن وجود نظام معلومات فعال ووجود نظام اتصال يسمح للمعلومات بالتدفق والانتقال في جميع مستويات المؤسسة، كما يسمح لكل الموظفين داخل المؤسسة بفهم وظائفهم ودورهم في نظام الرقابة الداخلية؛
- حصول المدقق على فهم لأنشطة الرقابة كمتابعة للقواعد الداخلية المطبقة؛
- الحصول على متابعة من طرف المدقق الخارجي لعناصر الرقابة الداخلية وكيفية تنفيذها من قبل الإدارة والموظفين داخل المؤسسة.

بينت إجابات المهنيين في فرنسا تطبيقهم لاختبارات نظام الرقابة الداخلية من أجل تحديد مدى فعالية تشغيل السياسات وإجراءات هذا النظام، تشمل هذه الاختبارات كل من اختبارات الوجود التي يتم تصميمها من أجل التأكد من وجود نظام رقابة فعال داخل المؤسسة و فحص مدى وجود الأدلة المؤيدة لأرصدة الحسابات والعناصر التي تفصح عنها القوائم المالية، واختبارات الالتزام لفحص مدى الالتزام بتنفيذ أنشطة الرقابة و مدى التزام المؤسسة بالإجراءات والأساليب المنصوص عليها في نظام الرقابة الداخلية، من خلال الملاحظة والاستفسار للعمليات التي يقوم بها هذا النظام وفحص المستندات المؤيدة لهذه العمليات، هذا ما أكدته إجاباتهم على العبارة رقم (11) التي جاءت في المرتبة الثالثة بوزن نسبي قيمته 85,2% ومتوسط حسابي قيمته 4,260، والعبارة رقم (12) التي نالت المرتبة الرابعة بوزن نسبي قيمته 84% ومتوسط حسابي قدره 4,200، في المقابل بينت الإجابات المتحصل عليها من طرف المدققين الخارجيين في الجزائر عدم استخدامهم للاختبارات الأساسية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين السابقتين قيمة 1,707 مما يدل على عدم الموافقة الشديدة.

إضافة إلى استخدام نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية في تحديد توقيت إجراءات التدقيق المستخدمة، فإن المدقق الخارجي في فرنسا يستخدم نتائج هذا التقييم أيضا من أجل تحديد مدى وطبيعة الإجراءات المطبقة، حيث احتلت العبارة رقم (15) المرتبة الرابعة بوزن نسبي قيمته 82% ومتوسط حسابي قدره 4,100، في حين جاءت العبارة رقم (14) في المرتبة الخامسة بوزن نسبي قيمته 81,6% وبمتوسط حسابي قدره 4,080، حيث كلما كانت مخاطر الرقابة مرتفعة

فسيوسع المدقق في إجراءات التدقيق وذلك بتطبيقها على مناطق ومجالات أوسع، بالإضافة إلى الاعتماد على إجراءات تدقيق إضافية، أما إذا كانت مخاطر الرقابة منخفضة فهذا ما يمكن المدقق الخارجي من تقليص نطاق تطبيق إجراءاته والتقليل من الاختبارات التفصيلية للأرصدة المكونة للقوائم المالية، نص معيار التدقيق الفرنسي **NEP_{200}: "المبادئ المطبقة عند تدقيق الحسابات المستخدمة في إطار المصادقة على الحسابات"**، أنه يجب على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، فكلما كان هذا التقييم مرتفعا فعلى المدقق الخارجي استخدام إجراءات تدقيق إضافية من أجل تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف، كما نص المعيار الدولي **NEP265**: **"الابلاغ عن نقاط الضعف في الرقابة الداخلية"**، أنه على المدقق الخارجي تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية من أجل تقييم طبيعة الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر على العبارتين السابقتين القيم: 1,771، 1,850 على الترتيب، هذا ما يدل على عدم الموافقة الشديدة من طرف المهنيين على استخدام تقييم نظام لرقابة الداخلية في تحديد مدى و طبيعة إجراءات التدقيق المستخدمة، فقد أكدت إجاباتهم استخدام الحكم الشخصي و الخبرة المهنية و المعرفة الوثيقة بالمؤسسة لتحديد الإجراءات المطبقة خلال تنفيذهم لعملية التدقيق الخارجي.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 4,260 وبوزن نسبي قيمته 85,2% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتقييم نظام الرقابة الداخلية، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 1,779 وبوزن نسبي قيمته 35,58% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر بتقييم نظام الرقابة الداخلية، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتينالذي بلغت قيمته للفرع ككل **39,038**- ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%** أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)** هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة، أي توجد فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة محل التدقيق، وقد كانت هذه الفروق لصالح فرنسا هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة محل التدقيق.

المطلب الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها

بعد قيام المدقق الخارجي بالتعرف على المؤسسة محل التدقيق وتقييم نظام رقابتها الداخلية يتمكن من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي توصل لها خلال تنفيذ مهمته والاستجابة لها، حيث تعد هذه الخطوة المرحلة الأخيرة عند تقييم مخاطر التدقيق الخارجي، تم تلخيص إجابات المهنيين على الأسئلة الواردة في هذا البند في الجدول الموالي:

جدول رقم (40): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبارT ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
17. يقوم المدقق الخارجي بتحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية.	**الجزائر**	1,671	0,724	33,42%	-21,407	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,160	0,650	83,2%			
18. يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بهدف تقييم إجراءات التدقيق المخطط لها.	**الجزائر**	1,714	0,702	34,28 %	-23,208	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,280	0,572	85,6 %			
19. يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهمية النسبية للبنود والأرصدة المكونة للقوائم المالية بناء على تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية.	**الجزائر**	1,721	0,759	34,42 %	-21,144	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,220	0,581	84,4 %			
20. يقوم المدقق الخارجي بالاستفسار من الأطراف الفاعلة بالمؤسسة من أجل تقييم مخاطر التدقيق.	**الجزائر**	1, 671	0,661	33,42%	-24,314	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,260	0,599	85,2%			

21. يقوم المدقق الخارجي بمناقشة فريق العملية حول إمكانية وجود تحريفات جوهرية.	**الجزائر**	1,921	0,740	38,42 %	-19,341	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,200	0,638	84%			
22. يحرص المدقق الخارجي على جمع الأدلة الكافية والمناسبة من أجل تخفيض مخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول عموما.	**الجزائر**	1,885	0,759	37,7 %	-20,072	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,240	0,555	84,8%			
الفرع ككل	**الجزائر**	1,764	0,368	35,28 %	-43,378	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,226	0,266	84,52 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

بينت الإجابات المتحصل عليها من طرف المهنيين في فرنسا على العبارة رقم (18) التي احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قيمته 85,6% ومتوسط حسابي قدره 4,280، أن المدقق الخارجي في فرنسا يقوم بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية من أجل تقييم إجراءات التدقيق المخطط لها، حيث نص المعيار الفرنسي NEP_{100}: **"تدقيق الحسابات المحققة من طرف عدد من محافظي الحسابات"**؛ أنه يجب على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الحسابات ككل وعلى مستوى التأكيدات من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المخطط لها، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارة السابقة قيمة 1,714، هذا ما يدل على عدم الموافقة على تقييم المدقق الخارجي للإجراءات المستخدمة أثناء تنفيذ مهمته.

جاءت إجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارة رقم (20) في المرتبة الثانية حيث بلغ وزنها النسبي قيمة 85,2% وبمتوسط حسابي قيمته 4,260، هذا ما يدل على قيامهم باستخدام الإجراءات التي تمكنهم من الاستجابة للمخاطر المقيمة عن طريق الاستفسار وطلب المعلومات من الإدارة والأطراف الأخرى على مستوى المؤسسة، في المقابل أثبتت إجابة المهنيين في الجزائر على العبارة السابقة عدم قيامهم بالاستفسار من الإدارة من أجل معرفة الإجراءات المتبعة لتحديد ومواجهة المخاطر داخل المؤسسة، بالإضافة إلى عدم قيامهم بإجراء استفسارات من مسؤولي

الحوكمة من أجل تعزيز ردود الإدارة عن هذه الاستفسارات، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة السابقة 1,671.

أشارت نتائج الجدول السابق إلى أن إجابات المهنيين في فرنسا على العبارة رقم (22) قد جاءت في المرتبة الثالثة حيث بلغ وزنها النسبي 84,8% وبمتوسط حسابي قيمته 4,240، هذا ما يدل على الموافقة الشديدة على استجابة المدقق الخارجي في فرنسا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها والتي من الممكن أن تؤثر على رأيه، تكون هذه الاستجابة عن طريق جمع الأدلة الكافية والمناسبة حول الحسابات التي تحتوي على هذه الأخطاء وتصميم إجراءات تدقيق إضافية، حيث نص المعيار الفرنسي **NEP_{200}** أنه يجب على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم إجراءات التدقيق المستخدمة من أجل الاستجابة لهذا التقييم استنادا إلى أساسيات محددة في معايير العمل الميداني، كما نص المعيار الفرنسي **NEP315** أنه على المدقق الخارجي التخطيط لأداء مهمته من خلال أداء الإجراءات التي تمكنه من تقييم المخاطر والاستجابة لها، الأمر الذي لا نجده عند المدققين الخارجيين في الجزائر الذين أثبتت إجاباتهم على العبارة السابقة عدم قيامهم بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها عن طريق أداء الإجراءات التي تمكنهم من الحصول على الأدلة المناسبة والكافية، هذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارة السابقة الذي بلغت قيمته 1,885، حيث يعتمد المدقق الخارجي في الجزائر على خبرته المهنية ومعرفته الوثيقة بالمؤسسة لتحديد الأرصدة والحسابات التي يمكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية، كما يستخدم حكمه الشخصي من أجل تخفيض هذه المخاطر.

بينت النتائج السابقة أنه انطلاقا من تقييم المدقق الخارجي في فرنسا لمخاطر الأخطاء الجوهرية يقوم بتحديد مستويات الأهمية النسبية للبنود والأرصدة المكونة للقوائم المالية، حيث احتلت العبارة رقم (19) المرتبة الرابعة بوزن نسبي قيمته 84,4% وبمتوسط حسابي قدره 4,220، نص المعيار الفرنسي **NEP_{320}: "تطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ التدقيق"**، أنه يجب على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن توجد في حسابات الدورة التي يقوم بتدقيقها من أجل إعادة النظر وتقييم مستوى الأهمية النسبية، وفي حالة وجود مخاطر جوهرية جديدة عليه أن يعدل تقييمه الأولي لعتبة الأهمية النسبية، في المقابل نجد عدم قيام المهنيين في الجزائر بتحديد مستوى أو مستويات الأهمية النسبية من أجل وضع برنامج العمل الواجب تنفيذه، بالإضافة إلى عدم تقييم الإجراءات التي تم التخطيط لها وتعديل مستويات الأهمية النسبية بناء على تقييمهم لمخاطر الأخطاء الجوهرية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة السابقة 1,721.

نالت العبارة رقم (21) المتحصل عليها من إجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على المرتبة الخامسة حيث بلغ وزنها النسبي 84% وبمتوسط حسابي قيمته 4,200، هذا ما يدل على الموافقة الشديدة على قيامهم بالمناقشة بين أعضاء فريق مهمتهم، حيث نص المعيار الفرنسي **NEP_{315}** أنه يجب على المدقق الخارجي مناقشة فريق عملية التدقيق حول مخاطر الأخطاء الجوهرية في الحسابات، يكون الهدف هو فهم كل عضو في الفريق للمخاطر التي يمكن أن توجد في العناصر المكلفين برقابتها، بالإضافة إلى تمكن المدقق الخارجي من توجيه أعضاء فريقه لأداء إجراءات تدقيق معينة، في المقابل بينت النتائج عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر بمناقشة فريق تنفيذ مهمة التدقيق حول إمكانية وجود التحريفات الجوهرية، هذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارة السابقة الذي بلغت قيمته 1,921.

انطلاقا من تحليل الإجابات المتحصل عليها من طرف المهنيين المستجوبين في فرنسا، نالت العبارة رقم (17) المرتبة السادسة بوزن نسبي قيمته 83,2% وبمتوسط حسابي قدره 4,160، هذا ما يدل على قيام المدقق الخارجي في فرنسا بالبحث عن الأرصدة والمعاملات التي يمكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية تؤثر على تكوين رأيه حول القوائم المالية، حيث نص المعيار الفرنسي **NEP_{315}** أنه على المدقق الخارجي أن يحدد ويقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الحسابات ككل وعلى مستوى التأكيدات وأصناف المعاملات، وأرصدة الحسابات والمعلومات المقدمة في الملاحق التوضيحية للحسابات، ويمكن تغيير هذا التقييم في حالة ظهور عناصر مجمعة أخرى أثناء أداء مهنة التدقيق، في المقابل نجد أن المدققين في الجزائر لا يقومون بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الموجودة على مستوى الأرصدة والحسابات المكونة للقوائم المالية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة 1,671.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمته 4,226 وبوزن نسبي قدره 84,52% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة، حيث بلغت قيمته 1,764 وبوزن نسبي قدره 35,28% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **43,378-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة وتأكيد وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق

الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها، وقد كانت هذه الفروق لصالح فرنسا هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الأولى فقد تم حساب قيمة اختبار **T** ستيودنت للمحور الأول ككل وقد كانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (41): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضيات	البلد	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
- توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.	**الجزائر** **فرنسا**	-29,717	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
- توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر بتقييم نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة محل التدقيق.	**الجزائر** **فرنسا**	-39,038	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
- توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.	**الجزائر** **فرنسا**	-43,378	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
- توجد فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء أداء مهمته.	**الجزائر** **فرنسا**	-55,876	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

من خلال الجدول السابق يتبين أنه نتيجة لتحقق الفرضيات الفرعية الثلاثة فقد تحققت الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: **"توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء أداء مهمته"**، هذا ما أكده اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين المحسوب للمحور ككل والذي بلغت قيمته **55,876-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%** وهي دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يثبت وجود هذه الفروق والتي كانت لصالح فرنسا، أي أن المدقق الخارجي في فرنسا يقوم بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستخدام الإجراءات التي تمكنه من الاستجابة لها.

المبحث الثاني: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الثانية

يتناول هذا المبحث عرض وتحليل أجوبة عينتي الدراسة على الأسئلة التي تضمنها المحور الثاني من الاستبيان المتعلق بمدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، وذلك من خلال استخدامها خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي وتطبيق كل من أساليبها البسيطة والمتطورة بالإضافة إلى مدى استخدام هذه الإجراءات في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، تم صياغة هذا المحور على شكل مجموعة من الأسئلة **(23-38)** سؤالا، وسنقوم فيما يلي بعرض وتحليل بيانات كل بند من هذا المحور على حدى معتمدين على حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجوبة أفراد العينة في كل دولة، ثم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية باستخدام اختبار **T ستيودنت لعينتين مستقلتين**، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتضمن كل مطلب مدى تطبيق الإجراءات التحليلية خلال المراحل المختلفة لعملية التدقيق الخارجي، ومدى استخدام كل من أساليب الإجراءات التحليلية التقليدية والحديثة من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، يمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (15): اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

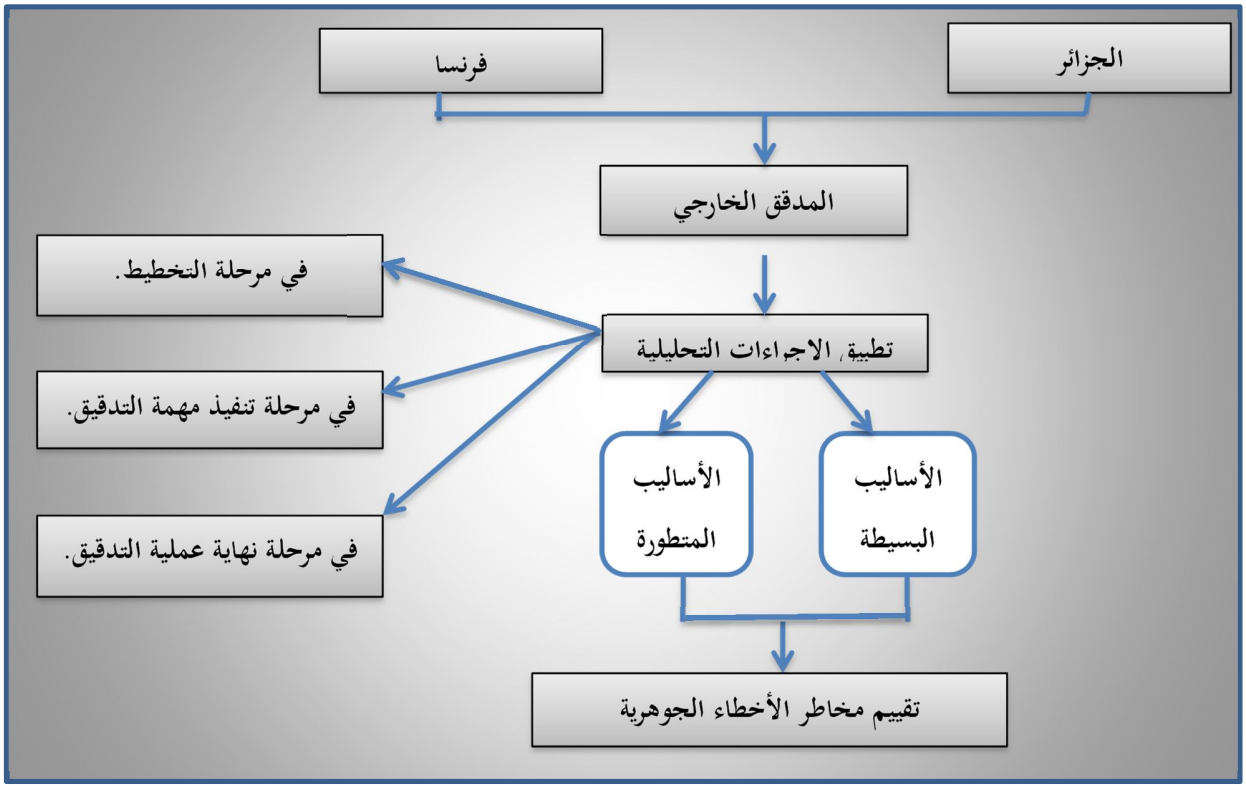

المصدر: من إعداد الطالبة.

يشمل هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

المطلب الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية في كل من الجزائر وفرنسا.

المطلب الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية.

المطلب الأول: مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا

خصص هذا المطلب للتعرف على مدى تطبيق الإجراءات التحليلية خلال كل من مرحلتي التخطيط والفحص الجوهري لعملية التدقيق الخارجي، من أجل تحديد مناطق التحريفات الجوهرية المحتملة وتصميم إجراءات وبرنامج التدقيق، بالإضافة إلى التعرف على مدى تطبيقها خلال المرحلة النهائية لعملية التدقيق وذلك عند صياغة المدقق الخارجي لرأيه حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية، الجدول الموالي يلخص كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا على بنود هذا الفرع:

جدول رقم (42): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
23. تطبق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في مرحلة التخطيط للمساعدة في تحديد مناطق المخاطر المحتملة.	**الجزائر**	2,064	1,074	41,28 %	-14,993	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,460	0,578	89,2%			
24. يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية من أجل اكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.	**الجزائر**	2,142	1,196	42,84 %	-13,600	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,520	0,504	90,4 %			
25. يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية في الاختبارات التفصيلية، عندما يكون استعمالها في هذه الاختبارات ذا تأثير وفعالية لتخفيض مخاطر الاكتشاف.	**الجزائر**	2,271	1,186	45,42 %	-12,062	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,400	0,638	88%			
26. تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي التقليل من الاختبارات التفصيلية للأرصدة المكونة للقوائم المالية.	**الجزائر**	2,057	0,737	41,14 %	-17,362	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,020	0,514	80,4 %			
27. يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية في مرحلة	**الجزائر**	2,264	1,090	45,28 %			دال (توجد فروق

الفحص والاختبارات الأساسية من أجل تصميم برنامج التدقيق.	**فرنسا**	4,100	0,543	82%	-11,396	,000	لصالح فرنسا)
28. تطبق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في مرحلة الفحص النهائي للتأكد من سلامة الأرصدة المعروضة في القوائم المالية.	**الجزائر**	1,935	0,701	38,7 %	-20,302	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,160	0,548	83,2 %			
الفرع ككل	**الجزائر**	2,122	0,577	42,44 %	-25,127	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,276	0,302	85,52 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج **SPSS.V21.**

من خلال تحليل الإجابات المتحصل عليها من طرف المدققين الخارجيين في فرنسا نجد أن العبارة رقم (24) قد نالت المرتبة الأولى حيث بلغ وزنها النسبي 90,4% وبمتوسط حسابي قيمته 4,520، بالإضافة إلى العبارة رقم (23) التي جاءت في المرتبة الثانية وذلك بوزن نسبي قيمته 89,2% وبمتوسط حسابي قدره 4,460، هذا ما يدل على تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في فرنسا خلال مرحلة التخطيط التي تعد المرحلة الرئيسية في عملية التدقيق الخارجي، ويتم تطبيق هذه الإجراءات خلال هذه المرحلة من أجل اكتشاف العلاقات غير العادية بين العناصر المكونة للقوائم المالية، من خلال استخدام أسلوب النسب المالية وتتبع حركة البنود المكونة للقوائم المالية عبر الزمن، وبالتالي يتمكن المدقق الخارجي من تقييم الأهمية النسبية للتحريفات المحتملة الحدوث في الأرصدة المكونة للقوائم المالية ومن خلال هذا التقييم يتمكن من تحديد برنامج عملية التدقيق والإجراءات المخطط استخدامها، في المقابل فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارتين السابقتين القيم: 2,142 ، 2,064 على الترتيب هذا ما يدل على عدم الموافقة، مما يؤكد على عدم استخدام الإجراءات التحليلية من طرف ممارسي المهنة في الجزائر خلال مرحلة التخطيط.

بينت نتائج الجدول السابق على العبارة رقم (25) التي جاءت في المرتبة الثالثة بوزن نسبي قيمته 88% ومتوسط حسابي قدره 4,400، أن المدقق الخارجي في فرنسا يقوم باستخدام الإجراءات التحليلية خلال تنفيذ عملية التدقيق الخارجي كإجراءات جوهرية للتخفيض من مخاطر الاكتشاف، ويتوقف اختيار الإجراءات التحليلية كاختبارات جوهرية من أجل التأكد من احترام بعض التأكيدات المستندة إلى الحكم المهني للمدقق الخارجي، حول مدى كفاءة إجراءات التدقيق المستخدمة من أجل الحصول على الأدلة الكافية والملائمة، في المقابل فقد بينت إجابات المهنيين في الجزائر على العبارة السابقة عدم تطبيقهم للإجراءات التحليلية خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 2,271.

أشارت نتائج الجدول السابق أن الإجراءات التحليلية هي مطبقة من طرف المهنيين في فرنسا وذلك في المرحلة النهائية لعملية التدقيق وعند القيام بصياغة الرأي النهائي حول القوائم المالية، حيث نالت العبارة رقم (28) المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره 83,2% و متوسط حسابي قيمته 4,160، هذا ما يدل على الموافقة الشديدة حيث يمكّن استخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة من تكوين القرار العام والصورة الكلية للقوائم المالية وتحديد المناطق التي تحتاج إلى أدلة إضافية، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيقها يمكّن من تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال مراجعة العناصر الجوهرية للبيانات المالية، من خلال تقديم أدلة موثوقة على أن المبالغ المسجلة هي خالية من الأخطاء الجوهرية، في حين نجد أن المدققين الخارجيين في الجزائر لا يطبقون هذه الإجراءات خلال هذه المرحلة حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 1,935، هذا ما يتعارض مع ما نص عليه المعيار الدولي للتدقيق **ISA_{520}** الذي أوجب ضرورة استخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة من أجل إعطاء رأي سليم حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية.

بينت إجابات المهنيين في فرنسا أنهم يقومون بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مرحلة تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي كإجراءات لتقييم المخاطر من أجل تخفيض مخاطر التدقيق الخارجي إلى المستوى المقبول عموما، وبالتالي التمكن من تحديد برنامج التدقيق الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف، كما تساهم الإجراءات التحليلية في التنبؤ بما يجب أن تكون عليه بعض الأرصدة وبالمقارنة مع الأرصدة الفعلية والأرصدة المتنبأ بها يتم تحديد نطاق عملية الفحص الذي سيقوم به المدقق الخارجي، وبالتالي التمكن من التقليل من الاختبارات التفصيلية للأرصدة المكونة للقوائم المالية، هذا ما أكدته إجاباتهم على كل من العبارتين: العبارة رقم (27) التي نالت المرتبة الخامسة بوزن نسبي قيمته 82% ومتوسط حسابي قدره 4,100، والعبارة رقم (26) التي جاءت في المرتبة السادسة بوزن نسبي قدره 80,4% ومتوسط

حسابي قيمته 4,020، في المقابل أكدت إجابات المهنيين في الجزائر عدم استخدامهم للإجراءات التحليلية من أجل تصميم برنامج التدقيق والتخفيض من الاختبارات التفصيلية، بل يتم الاعتماد على خبرة المدقق الخارجي واستخدام حكمه الشخصي في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة التي تمكنه من إبداء رأي سليم حول عدالة ومصداقية القوائم المالية، هذا ما أكده المتوسط الحسابي للعبارتين السابقتين الذي بلغت قيمه: 2,264، 2,057 على الترتيب.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 4,276 وبوزن نسبي قدره 85,52% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة، حيث بلغت قيمته 2,122 وبوزن نسبي قدره 42,44% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **25,127-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة ويبين وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، وقد كانت هذه الفروق لصالح فرنسا هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.

المطلب الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية في كل من الجزائر وفرنسا

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مدى لجوء المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا إلى استخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية أثناء مزاولة مهمته، وأي هذه الأساليب أكثر استخداما أثناء تطبيق الإجراءات التحليلية، الجدول الموالي يلخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار **T** ستيودنت لكل عبارة داخل هذا الفرع.

جدول رقم (43): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى استخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثةللإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
29. يقوم المدقق الخارجي بدراسة مقارنة لمعلومات المؤسسة المالية الخاصة بالفترة الحالية مع المعلومات المتعلقة بالفترات السابقة.	**الجزائر**	1,785	0,665	35,7 %	-23,851	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,220	0,464	84,4 %			
30. يقوم المدقق الخارجي بمقارنة معلومات المؤسسة المالية مع النتائج المتوقعة كالميزانيات التقديرية والتوقعات التي يضعها.	**الجزائر**	2,092	1,930	41,84 %	-7,741	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,240	0,555	84,8 %			
31. يستعين المدقق الخارجي بالتحليل المالي من أجل التعرف على الوضع المالي للمؤسسة.	**الجزائر**	1,921	0,710	38,42 %	-20,371	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,140	0,495	82,8%			
32. يستعين المدقق الخارجي بالنسب المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة محل التدقيق مع المؤسسات المماثلة العاملة في نفس القطاع.	**الجزائر**	2,142	0,754	42,84 %	-16,194	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,040	0,570	80,8 %			

33. يستعين المدقق الخارجي بالأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية من أجل التنبؤ بأرصدة الحسابات في المستقبل ومقارنتها مع الأرصدة الفعلية.	**الجزائر**	1,928	0,641	38,56 %	-22,390	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,200	0,543	84%			
الفرع ككل	**الجزائر**	1,974	0,486	39,48 %	-30,455	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,168	0,250	83,36 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

أثبتت الإجابات المتحصل عليها من المدققين الخارجيين في فرنسا استخدامهم لأساليب الإجراءات التحليلية التقليدية وذلك نظرا لسهولة استخدامها وعدم التعقيد في تفسير نتائجها، في مقدمة هذه الأساليب نجد أسلوب المقارنات البسيطة حيث نال أسلوب المقارنات بين الأرصدة الفعلية والتوقعات التي يقوم المدقق الخارجي في فرنسا المرتبة الأولى، هذا ما أكده الوزن النسبي للعبارة رقم (30) الذي بلغت قيمته 84,8% وبمتوسط حسابي قدره 4,240، مما يدل على الموافقة على استخدام هذا الأسلوب نظرا لأهميته في الكشف عن الانحرافات والعلاقات المتعارضة مع المعلومات ذات العلاقة أو انحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، التي تمكن المدقق الخارجي من التعرف على مناطق المخاطر والتحريفات المحتملة والبحث عن الأدلة الكافية والمناسبة التي تمكن من الحصول على استنتاجات وتفسيرات مناسبة لهذه التحريفات وتصحيحها وتصويبها، في المقابل نجد أن هذا الأسلوب غير مستخدم من طرف المهنيين في الجزائر حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 2,264، يرجع ذلك إلى عدم توفر المعلومات المالية المستقبلية التي يمكن للمدقق الخارجي من خلالها إجراء هذه المقارنات، بالإضافة إلى عدم تمكن المدقق من استخدام النماذج الكمية المستخدمة في التنبؤ أو عدم قيام إدارة المؤسسة بإعداد الميزانيات التقديرية، التي تمثل افتراضات بخصوص الأحداث المستقبلية وما يجب أن يكون عليه الوضع الحقيقي للمؤسسة في المستقبل.

في حين نجد أن أسلوب المقارنات البسيطة الأفقية قد جاء في المرتبة الثانية حيث بلغ الوزن النسبي للعبارة رقم (29) قيمة % 84,4 ومتوسط حسابي قدره 4,220 ، هذا ما يدل على أن المدقق الخارجي في فرنسا يقوم باستخدام

هذا الأسلوب وذلك عن طريق تتبع حركة الأرصدة المكونة للقوائم المالية عبر الزمن، والتمكن من معرفة اتجاه تطور أداء المؤسسة عبر عدد من السنوات، في المقابل نجد عدم تطبيق هذا الأسلوب من قبل المدققين الخارجيين في الجزائر حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 1,785، هذا راجع لعدم ثبات استخدام الطرق والمبادئ المحاسبية من طرف المؤسسة عبر الزمن مما يجعل عدم إمكانية إجراء هذه المقارنات.

أما في مجال استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في فرنسا، فقد احتلت العبارة رقم (33) المرتبة الثالثة بوزن نسبي قيمته 84% وبمتوسط حسابي قدره 4,200، هذا ما يدل على الموافقة على استخدام هذه الأساليب التي أثبت فعاليتها في الكشف عن المخاطر والأخطاء الجوهرية في الأرصدة المكونة للقوائم المالية، وذلك في حالة وجود اختلاف كبير بين القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية الظاهرة في القوائم المالية، فالمدقق الخارجي في فرنسا يتلقى تكوينا نظريا وتطبيقيا في مجال استخدام الأساليب الإحصائية في مهنة التدقيق الخارجي، هذا من أجل الرقي والوصول إلى جودة المهنة وزيادة الثقة في النتائج المتوصل إليها وحماية مصالح مستخدمي القوائم المالية، أما بالنسبة لإجابات المهنيين في الجزائر لاستخدامهم لهذه الأساليب فقد بلغ الوزن النسبي للعبارة السابقة قيمة 38,56% وبمتوسط حسابي قيمته 1,928 الأمر الذي يدل على عدم الموافقة على استخدام هذه الأساليب، هذا نظرا لتعقيدها كونها تستخدم مجموعة من العلاقات التي تربط متغيرا أو عدة متغيرات فيما بينها، فبناء على هذه العلاقات يتم الاستدلال على ما ينبغي أن تكون عليه أرصدة الحسابات في المستقبل ومقارنتها مع الأرصدة الفعلية، بالإضافة إلى صعوبة تفسير النتائج المتوصل إليها من استخدام هذه الأساليب وضعف خبرة المدقق الخارجي في مجال تطبيقها.

جاء أسلوب التحليل المالي في المرتبة الرابعة من حيث استخدامه من طرف المهنيين في فرنسا، حيث بلغ الوزن النسبي للعبارة رقم (31) قيمة 82,8% وبمتوسط حسابي قدره 4,140، هذا يرجع لأهمية استخدامه في عملية التدقيق الخارجي حيث يمكن للمدقق الخارجي استخدام التحليل المالي في مرحلة التخطيط وذلك من أجل تحديد المناطق والأرصدة التي تتطلب منه عناية خاصة، كما يمكن استخدامه خلال مرحلة الفحص الجوهري وذلك من أجل تحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق، كما يمكن استخدامه عند الانتهاء من عملية التدقيق الخارجي وذلك من أجل مقارنة ما توصل إليه المدقق الخارجي مع ما هو موجود فعلا وما تم عرضه في القوائم المالية، في المقابل بينت نتائج الجدول السابق عدم استخدام المهنيين في الجزائر لأسلوب التحليل المالي الذي يعتبر من أهم الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية هذا ما أكده الوزن النسبي للعبارة السابقة الذي بلغت قيمته 42,84% وبمتوسط حسابي قدره 2,142 مما يدل على عدم الموافقة.

بينت نتائج الجدول السابق أن أسلوب التحليل المالي بواسطة النسب المالية المستخدم من طرف المدققين الخارجيين في فرنسا قد جاء في المرتبة الخامسة وذلك بوزن نسبي قيمته 80,8% وبمتوسط حسابي قدره 4,040، هذا ما يدل على الموافقة الشديدة على استخدام هذا الأسلوب، حيث تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة بشكل شائع وواسع وهذا نظرا لأهميتها الكبيرة في تمكين المدقق الخارجي من الحصول على فهم لنشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى تمكنه من تقييم الوضع المالي للمؤسسة و معرفة لمشاكل المحتمل أن تواجهها في المستقبل، كما يمكن هذا الأسلوب من معرفة وضعية المؤسسة مقارنة بمثيلاتها من المؤسسات العاملة في نفس قطاع الصناعة، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام النسب المالية يمكن من دراسة العلاقة المتوقعة بين عناصر القوائم المالية وكشف أية علاقة غير متوقعة الحدوث، كما يمكن من لفت انتباه المدقق الخارجي إلى أية ظروف غير عادية أو غير مألوفة في هذه العناصر، بالإضافة فإن استخدامها يمكن من التعرف على المجالات التي تتميز بمخاطر تحريف مرتفعة و التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة وقدرتها على الاستمرار في المدى الطويل، في المقابل نجد عدم تطبيق هذا الأسلوب من قبل المهنيين في الجزائر حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 2,271 مما يدل على عدم الموافقة.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمته 4,168 وبوزن نسبي قدره 83,36% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على قيام المدقق الخارجي في فرنسا باستخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة، حيث بلغت قيمته 1,974 وبوزن نسبي قيمته 39,48% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر باستخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **30,455-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة والتأكيد على وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية، وقد كانت هذه الفروق لصالح فرنسا هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى استخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

المطلب الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية

يتناول هذا المطلب عرض وتحليل الأجوبة المتحصل إليها من أفراد عينتي الدراسة للتعرف على مدى لجوء المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا إلى استخدام أساليب الإجراءات التحليلية أثناء عملية تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية، تم حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار **T** ستيودنت لكل عبارة داخل هذا الفرع، الجدول الموالي يلخص النتائج المتوصل إليها كالتالي:

جدول رقم (44): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى استخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
34. يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية من أجل التعرف على نشاط المؤسسة و اكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.	**الجزائر**	1,921	0,720	38,42 %	-20,326	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,180	0,595	83,6 %			
35. يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية من أجل تقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي داخل المؤسسة محل التدقيق.	**الجزائر**	1,842	0,712	36,84 %	-20,744	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,180	0,595	83,6 %			

36. يقوم المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية من أجل تحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الخارجي.	**الجزائر**	1,978	0,743	39,56 %	-19,290	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,220	0,581	84,4%			
37. يستعين المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية من أجل تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل.	**الجزائر**	2,071	0,964	41,42 %	-13,162	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,060	0,766	81,2 %			
38. يستعين المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية عند تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي من أجل تصميم برنامج وإجراءات التدقيق المستخدمة، والحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة.	**الجزائر**	2,142	1,122	42,84 %	-13,008	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,320	0,620	86,4%			
الفرع ككل	**الجزائر**	2,788	0,382	55,76 %	-7,276	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
	فرنسا	4,228	0,315	84,56 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

بينت إجابات المهنيين في فرنسا على كل من العبارة رقم (38) التي احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قيمته 86,4% ومتوسط حسابي قدره 4,320، والعبارة رقم (36) التي نالت المرتبة الثانية بوزن نسبي قيمته 84,8% ومتوسط حسابي قدره 4,220، استخدامهم للإجراءات التحليلية باعتبارها أحد أهم وسائل الحصول على أدلة الإثبات التي يستعينون بها من أجل الوصول إلى إبداء رأي مهني محايد حول عدالة ومصداقية القوائم المالية، حيث يتم استخدامها من طرف المدقق الخارجي من أجل تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف وذلك بعد تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية وتحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الخارجي، يتم ذلك عن طريق تصميم برنامج التدقيق الملائم واختيار إجراءات التدقيق المناسبة

التي تمكن من الحصول على أدلة الإثبات المناسبة والكافية، في المقابل بينت إجابات المهنيين في الجزائر على العبارتين السابقتين التي بلغ متوسطهما الحسابي قيمة 2,142، 1,978 على الترتيب، عدم موافقتهم على استخدام الإجراءات التحليلية من أجل الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة.

أوضحت نتائج الجدول السابق قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتطبيق الإجراءات التحليلية من أجل تحديد مستوى المخاطر الملازمة، من خلال التعرف على نشاط المؤسسة و تحديد الأرصدة التي يمكن أن تحتوي على مخاطر عالية، وبالتالي توجيه الانتباه اتجاهها والتكثيف من الإجراءات وجمع المزيد من أدلة الإثبات حولها، بالإضافة إلى ذلك فإن المدقق الخارجي في فرنسا يستخدم الإجراءات التحليلية من أجل تقييم مخاطر الرقابة الداخلية من خلال التعرف على هيكل نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي داخل المؤسسة وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها، هذا ما أكده المتوسط الحسابي لكل من العبارتين رقم (34) و(35) الذي بلغت قيمته 4,180 واللتان احتلتا المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره 83,6%، أما بالنسبة للجزائر فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارتين السابقتين القيم: 1,921، 1,842 على الترتيب، هذا ما يدل على عدم الموافقة على استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والمتمثلة في كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

جاءت العبارة رقم (37) في المرتبة الرابعة وذلك بوزن نسبي قيمته 81,2% ومتوسط حسابي قدره 4,060، هذا ما يدل على استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في فرنسا من أجل تقييم قدرة المؤسسة محل التدقيق على الاستمرار في المستقبل، من خلال استخدام النسب المالية التي تمكن من التنبؤ بالإفلاس المالي، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر قيمة 2,071، هذا ما يدل على عدم موافقتهم على إمكانية استخدام الإجراءات التحليلية للتنبؤ باستمرارية المؤسسة في المستقبل، بالرغم من وجود نصوص قانونية في الجزائر تلزم المدقق الخارجي باستخدام إجراءات الإنذار في حالة وجود شكوك جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل من أجل حماية مصالح مستخدمي القوائم المالية، لكنهم لا يعتبرون أن استخدام الإجراءات التحليلية يمكن من تقييم هذه الاستمرارية.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمته 4,228 وبوزن نسبي قدره 84,56% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على قيام المدقق الخارجي في فرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر لجميع الفقرات نحو

الحيادية، حيث بلغت قيمته 2,788 وبوزن نسبي قدره 55,76% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **7,276-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة ويبين وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، وقد كانت هذه الفروق لصالح فرنسا هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على:

توجد فروق جوهرية بين مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية فقد تم حساب قيمة اختبار **T**ستيودنت للمحور الثاني ككل و كانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (45): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضيات	البلد	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.	**الجزائر** / **فرنسا**	-25,127	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى استخدام كل من الأساليب البسيطة والمتطورة للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**الجزائر** / **فرنسا**	-30,455	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)
- توجد فروق جوهرية بين مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	**الجزائر** / **فرنسا**	-7,276	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)

- توجد فروق جوهرية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**الجزائر** / **فرنسا**	-35,740	,000	دال (توجد فروق لصالح فرنسا)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج **SPSS.V21.**

من خلال الجدول السابق يتبين أنه نتيجة لتحقق الفرضيات الفرعية الثلاثة فقد تحققت الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: **"توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا"**، هذا ما أكده اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين المحسوب للحور ككل والذي بلغت قيمته **35,740-** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%** وهي دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يثبت وجود هذه الفروق والتي كانت لصالح فرنسا، أي أن المدقق الخارجي في فرنسا يقوم بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته.

المبحث الثالث: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة المتعلقة بمدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، خصص المحور الثالث للاستبيان الذي يشمل على مجموعة من الأسئلة (38-51) سؤالا لاختبار هذه الفرضية، حيث سيتم عرض و تحليل كل فرع على حدى من خلال الإجابات المتحصل عليها من طرف المهنيين على كل عبارة موجودة ضمن هذا المحور، معتمدين على حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجوبة أفراد العينة في كل دولة واستخدام اختبار **T ستيودنت لعينتين مستقلتين**، يمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (16): اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

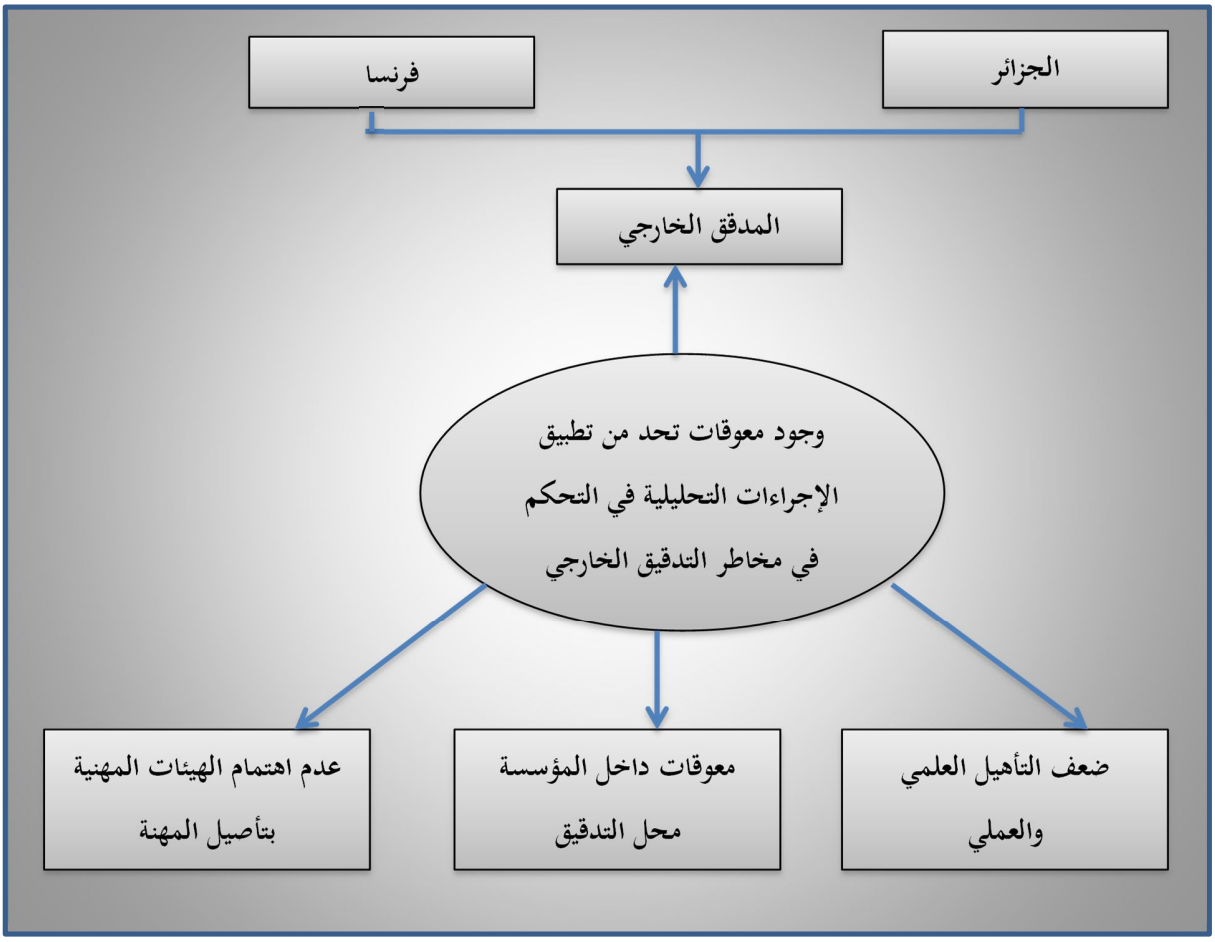

المصدر: من إعداد الطالبة.

قسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مدى توفر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

المطلب الثاني: مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا.

المطلب الثالث: مدى اهتمام الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.

المطلب الأول: مدى توفر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.

خصص هذا المطلب للتعرف على مدى توفر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا الذي يمكنه من تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، يشمل الجدول الموالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المهنيين على كل عبارة داخل هذا الفرع واختبار **T ستيودنت لعينيتين مستقلتين.**

جدول رقم (46): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى توفر التأهيل العلمي والعملي الذي يمكن من استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
39. ضعف الكفاءة المهنية وخبرة المدقق الخارجي حول كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق.	الجزائر	4,114	0,749	82,28 %	18,037	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,860	0,782	37,2 %			
40. غياب اطلاع المدقق	الجزائر	3,914	0,781	78,28 %	15,445	,000	دال (توجد فروق

الخارجي على الأساليب الحديثة المطبقة في الإجراءات التحليلية.	**فرنسا**	1,960	0,727	39,2 %			لصالح الجزائر)
41 سوء تفسير النتائج المتوصل إليها عند تطبيق الإجراءات التحليلية.	**الجزائر**	3,985	0,739	79,7 %	17,872	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,860	0,670	37,2 %			
42. عدم دقة التقديرات الموضوعة من طرف المدقق الخارجي حول وجود الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.	**الجزائر**	3,828	0,786	76,56 %	14,840	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,960	0,698	39,2 %			
الفرع ككل	**الجزائر**	3,960	0,449	79,2 %	28,056	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,910	0,427	38,2 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

أشارت نتائج الجدول السابق أن ضعف الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي في الجزائر في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية يحد من تطبيقه لهذه الإجراءات، حيث احتلت العبارة رقم (39) المرتبة الأولى بوزن نسبي قيمته 82,28% و بمتوسط حسابي قدره 4,114، هذا ما يؤكد ضعف تكوين المدقق الخارجي في الجامعات في مجال مهنة التدقيق الخارجي، حيث أن تخصص تدقيق الحسابات هو تخصص حديث لم يفتح إلا في الآونة الأخيرة في الجزائر لذلك نجد جهل أغلبية المهنيين للمعايير الدولية التي تنظم المهنة وكيفية تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يوجد تكوين متخصص بعد التأهل لممارسة مهنة التدقيق في مجال تطبيق الأساليب الحديثة ومن بينها الإجراءات التحليلية و إبراز دورها في زيادة مصداقية وعدالة مهنة المدقق الخارجي، كما أن التربص المهني الذي يقضيه المدقق لدى أحد المكاتب المرخص لها بمزاولة مهنة التدقيق في الجزائر لا يستند إلى دراسة موضوعية من قبل الهيئات المهنية و نجد أن هذا التربص يفتقد إلى ضرورة تدريب المهنيين حول كيفية تطبيق الأساليب الحديثة في المهنة من أجل إضفاء الثقة على الرأي المصدر من طرف مستخدمي القوائم المالية وحماية مصالحهم، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين

في فرنسا على العبارة السابقة قيمته 1,860 ، هذا ما يدل على عدم موافقة المهنيين على ضعف كفاءتهم وخبرتهم في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية، حيث اهتمت فرنسا بإصدار معيار خاص بالإجراءات التحليلية الذي يوفر للمدقق الخارجي كافة الخطوات والمراحل لتطبيق هذه الإجراءات، كما تسهر المنظمات المهنية على ضرورة اجتياز المهنيين لتربص مهني بإشراف مهنيين مؤهلين و يتم وضع برامج لأداء هذا التربص تتماشى مع احتياجات المهنة والمشاكل التي تعترضها.

نالت العبارة رقم (41) المتحصل عليها من إجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على المرتبة الثانية وذلك بوزن نسبي قيمته 79,7% وبمتوسط حسابي قدره 3,985، هذا ما يدل أنه نتيجة لاعتماد الإجراءات التحليلية على أساليب رياضية وإحصائية، فإن جهل المدقق الخارجي في الجزائر لهذه الأساليب يحد من تطبيقه للإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته، وهذا نظرا لعدم تمكنه من تفسير النتائج المتوصل إليها عند استخدام هذه الأساليب، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا قيمة 1,860، هذا ما يدل على عدم الموافقة كون أن المدقق الخارجي في فرنسا يتلقى تكوينا نظريا وتطبيقيا في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية، الأمر الذي يمكنه من التطبيق السليم لها وحسن تفسير النتائج المتوصل إليها نتيجة تطبيقها، وإمكانية التنبؤ بالأرصدة المتوقعة في المستقبل انطلاقا من العلاقات التي تربط بين الأرصدة المكونة للقوائم المالية.

احتلت العبارة رقم (40) المرتبة الثالثة حسب إجابات المهنيين في الجزائر وذلك بوزن نسي قيمته 78,28% وبمتوسط حسابي قدره 3,914، هذا ما يدل أن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف التأهيل العلمي للمدقق الخارجي هو عدم الاطلاع والتحديث المستمر للأساليب التي تساهم في تطوير المهنة، والرقي بها حتى تواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجين في فرنسا قيمة 1,960 ، مما يدل على اطلاعهم بالمستجدات وتطوير معارفهم وممارساتهم المهنية خاصة في مجال تطبيق المعايير الدولية للتدقيق وفي مقدمتها معيار الإجراءات التحليلية.

بينت نتائج الجدول السابق أن عدم دقة التوقعات الموضوعة من طرف المدقق الخارجي يقف حدا أمام تطبيقه للإجراءات التحليلية أثناء مزاولة مهنته، هذا ما أكدته إجابات المهنيين في الجزائر على العبارة رقم (42) التي نالت المرتبة الرابعة وهذا بوزن نسبي قيمته 76,56% و بمتوسط حسابي قدره 3,828، في حين بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة لإجابات المدقق الخارجي في فرنسا قيمة 1,960 مما يدل على عدم الموافقة، نظرا لقيام المدقق الخارجي في فرنسا بالتأكد من التقديرات الموضوعة من طرفه من أجل اكتشاف الأخطاء الجوهرية.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمته 3,960 وبوزن نسبي قدره 79,2% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على أن عدم توفر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي يعيق تطبيق الإجراءات التحليلية من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في فرنسا لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة، حيث بلغت قيمته 1,910 وبوزن نسبي قدره 38,2% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على توفر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي مما يمكن من تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **28,056** ذلك عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة ويؤكد وجود فروق جوهرية بين مدى توفر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، الأمر الذي يمكن من تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي وقد كانت هذه الفروق لصالح الجزائر، هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدىتوفر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

المطلب الثاني: مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا.

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي في كل من البلدين، لقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار **T** ستيودنت لعينيتين مستقلتين لكل عبارة داخل هذا الفرع، الجدول الموالي يلخص النتائج المتوصل إليها من خلال إجابات المهنيين:

جدول رقم (47): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لعينيتين مستقلتين لإجابات المهنيين حول المعوقات الموجودة داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
43. ضعف نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية المطبقة على مستوى المؤسسة.	الجزائر	3,842	0,770	76,84 %	14,951	,000	دال (لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,980	0,714	39,6 %			
44. التغير الكبير في المبادئ المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة الواحدة وعلى مستوى المؤسسات التي تعمل على مستوى نفس قطاع الصناعة.	الجزائر	4,371	0,615	87,42 %	24,763	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,800	0,700	36%			
45. غياب المعايير المنطقية للصناعة في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.	الجزائر	4,592	3,328	91,84 %	6,575	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,480	0,504	29,6 %			
46. عدم تعاون الإدارة في تقديم المعلومات المالية أو غير المالية الضرورية لعمل المدقق الخارجي.	الجزائر	4,207	0,683	84,14 %	21,133	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,820	0,907	36,4 %			
الفرع ككل	الجزائر	4,253	0,948	85,06 %	18,130	,000	توجد فروق لصالح الجزائر
	فرنسا	1,770	0,318	35,4 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

من خلال تحليل الإجابات المتحصل عليها من طرف المهنيين في الجزائر تبين أنه من بين المعوقات التي تحد من تطبيقهم للإجراءات التحليلية أثناء مزاولة مهمتهم، هي مواجهتهم لصعوبات داخل المؤسسة محل التدقيق والقطاع

الذي تنشط فيه، حيث نالت العبارة رقم (45) المرتبة الأولى بوزن نسبي قيمته 91,48% وبمتوسط حسابي قدره 4,592، هذا ما يدل على الموافقة الشديدة على أن غياب معايير موضوعية لقطاع الصناعة الذي تنشط فيه المؤسسة محل التدقيق يقف عائقا أمام إجراء المقارنات بين المؤسسات العاملة في نفس قطاع الصناعة، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا قيمة 1,480، مما يدل على عدم الموافقة وهذا نظرا لوجود قوانين تنظم وتسير قطاع الصناعة الذي تنشط فيه مختلف المؤسسات من أجل تسهيل مهنة المدقق الخارجي، من حيث إمكانية تقييم أداء المؤسسة محل التدقيق والتنبؤ بإمكانية استمرارها أو مواجهتها لمشاكل في المستقبل، هذا نظرا للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المدقق الخارجي المتمثلة في ضرورة إنذار مختلف مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق في حالة تعرضها لصعوبات مالية يمكن أن تؤثر على عدم إمكانية استمرارها في المستقبل.

أشارت نتائج الجدول السابق أن تغيير المؤسسة محل التدقيق للمبادئ المحاسبية المعمول بها عبر السنوات يعيق المدقق الخارجي على إجراء المقارنات الأفقية التي تمكنه من تتبع تطور حركة الأرصدة المكونة للقوائم المالية عبر الزمن، واستخراج الأرصدة التي يمكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية، بالإضافة إلى ذلك فعدم توحيد المبادئ المحاسبية المطبقة على مستوى المؤسسات العاملة في نفس قطاع الصناعة، لا يمكن المدقق الخارجي من إجراء المقارنات العمودية بين المؤسسة محل التدقيق والمؤسسات المماثلة لها من أجل معرفة أدائها المالي وإمكانية استمرارها في المستقبل أي عدم إمكانية تطبيق الإجراءات التحليلية، هذا ما أكده المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في الجزائر على العبارة رقم (44) التي نالت المرتبة الثانية بوزن نسبي قيمته 87,42% ومتوسط حسابي قدره 4,371، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في فرنسا على العبارة السابقة قيمة 1,800، هذا ما يدل على عدم الموافقة نتيجة التزام المؤسسات العاملة في نفس قطاع الصناعة بتطبيق وتوحيد الطرق والمبادئ المحاسبية المطبقة ووجود رقابة يفرضها القانون على الالتزام بتطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية.

تلعب الإدارة دورا كبيرا في تسهيل عمل المدقق الخارجي من حيث تعاونها معه في تقديم المعلومات الضرورية التي يحتاجها من أجل تنفيذ مهمته وخاصة عند تطبيقه للإجراءات التحليلية، حيث يحتاج إلى كل من المعلومات المالية وغير المالية الضرورية لدراسة العلاقات التي تربط بينها، والتوصل إلى الأرصدة غير العادية التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور أخطاء جوهرية تؤثر على عدالة ومصداقية القوائم المالية، أثبتت إجابات المهنيين في الجزائر على العبارة رقم (46) التي احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي قيمته 84,14% ومتوسط حسابي قدره 4,207 عدم تعاون الإدارة مع المدقق الخارجي في توفير المعلومات المالية وغير المالية التي يحتاجها أثناء تنفيذ مهمته، من حيث أن نمط الإدارة في المؤسسات

الجزائرية يتسم بسرية المعلومات، في المقابل أكدت إجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على العبارة السابقة عدم الموافقة حيث بلغ متوسطها الحسابي قيمة **1,820** كون أن نمط إدارة المؤسسات في فرنسا لا يقوم على أساس سرية المعلومات، بل يتم الالتزام بالإفصاح عن كل المعلومات الضرورية لكل الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وفي مقدمتها المدقق الخارجي الذي يسهر على حماية مصالح هذه الأطراف، بالإضافة إلى ذلك فقد بينت إجاباتهم تعاون الإدارة بتقديم كل المعلومات الضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي.

نالت العبارة رقم (43) المرتبة الرابعة وذلك بوزن نسبي قيمته % 76,84 ومتوسط حسابي قدره 3,842، هذا ما يدل على موافقة المدققين الخارجيين في الجزائر على أن ضعف نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي داخل المؤسسة محل التدقيق لا يمكن من تطبيق الإجراءات التحليلية، نظرا لعدم دقة المعلومات المقدمة في القوائم المالية التي يتم استخدامها لإجراء المقارنات أو لبناء التوقعات والتنبؤات من طرف المدقق الخارجي، بل يقوم باستخدام الاختبارات التفصيلية وتوسيع نطاق الفحص الذي سيعتمد عليه، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في فرنسا على هذه العبارة قيمة 1,980 هذا ما يدل على عدم الموافقة.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 4,253 وبوزن نسبي قدره 85,06% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق الأمر الذي يحد من استخدام الإجراءات التحليلية من أجل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في فرنسا لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 1,770 وبوزن نسبي قدره 35,4% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على عدم وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **18,130** عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يبين وجود فروق جوهرية بين مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي ، وقد كانت هذه الفروق لصالح الجزائر هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

المطلب الثالث: مدى اهتمام الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.

نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعرف على مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، الجدول الموالي يلخص النتائج المتحصل إليها من خلال إجابات المهنيين على العبارات المطروحة والمتعلقة بهذا الفرع.

جدول رقم (48): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لعينيتين مستقلتين لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

العبارات	البلد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابة
47. عدم وجود معايير وسياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية.	الجزائر	4,242	0,708	84,84 %	21,330	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,740	0,723	34,8 %			
48. عدم وجود هيئات رقابية لمراقبة مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر الأخطاء المادية.	الجزائر	4,100	0,842	82%	18,970	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,620	0,635	32,4%			

49. عدم وجود ارشادات وتوجيهات تشير إلى الأساليب الحديثة في عملية التدقيق بما فيها الإجراءات التحليلية.	**الجزائر**	4,292	0,651	85,84 %	23,745	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,780	0,615	35,6 %			
50. عدم اهتمام المنظمات المهنية بتأصيل المهنة وتنظيمها.	**الجزائر**	3,978	0,772	79,56 %	16,406	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,960	0,668	39,2 %			
51. عدم وجود دورات تدريبية تمكن المدقق الخارجي من استخدام الإجراءات التحليلية.	**الجزائر**	4,050	0,850	81%	16,834	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,840	0,618	36,8%			
الفرع ككل	**الجزائر**	4,132	0,429	82,64 %	34,892	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
	فرنسا	1,778	0,339	35,56 %			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج SPSS.V21.

بينت إجابات المهنيين في الجزائر أنه من بين المعوقات التي تحد من تطبيقهم للإجراءات التحليلية تتمثل في جهلهم لكيفية تطبيق هذه الإجراءات وتفسير النتائج المتوصل إليها، خاصة في حالة استخدام الأساليب الحديثة الإحصائية والرياضية القائمة على أساس بناء نماذج للتنبؤ بما ستكون عليه الأرصدة في المستقبل، حيث نالت العبارة رقم (49) المرتبة الأولى بوزن نسبي قيمته 85,84% وبمتوسط حسابي قدره 4,292، في المقابل أوضحت إجابات المهنيين في فرنسا وجود تكوين نظري وتطبيقي حول تطبيق الإجراءات التحليلية واهتمام الهيئات المشرفة على المهنة بضرورة إطلاع وتكوين المدقق الخارجي في كل ما هو مستجد في المهنة على المستوى الدولي، من خلال إصدار إرشادات وتوجيهات يلتزم بها المدقق أثناء تطبيقه لهذه الأساليب، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 1,780.

أوضحت نتائج الجدول السابق عدم اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة في الجزائر بإصدار معيار حول الإجراءات التحليلية نظرا لدورها الكبير في الكشف عن المخاطر التي يمكن أن تحتويها الأرصدة المكونة للقوائم المالية، هذا ما

أكدته إجابات المهنيين على العبارة رقم (47) التي جاءت في المرتبة الثانية بوزن نسبي قيمته 84,84% وبمتوسط حسابي قدره 4,242 مما يدل على الموافقة الشديدة من طرف المهنيين، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في فرنسا على هذه العبارة قيمة 1,740، مما يدل على عدم الموافقة الشديدة نظرا لاهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بإصدار معايير محلية تنظم المهنة والتي كانت متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق، في مقدمة هذه المعايير نجد المعيار المحلي **NEP_{520}** الذي تضمن إرشادات وتوجيهات لكيفية ومراحل تطبيق الإجراءات التحليلية أثناء عملية التدقيق الخارجي ودورها في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي من طرف المدقق الخارجي.

جاءت العبارة رقم (48) في المرتبة الثالثة بوزن نسبي قيمته 82% وبمتوسط حسابي قدره 4,100، هذا ما يبين أنه من بين أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الإجراءات التحليلية هو عدم وجود هيئات رقابية في الجزائر تسهر على مدى التزام المهنيين بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ عملية التدقيق الخارجي، في المقابل بينت إجابات المهنيين في فرنسا على العبارة السابقة تولي المنظمة الوطنية لمحافظي الحسابات إصدار معايير العمل الميداني ومراقبة مدى الالتزام بها من طرف ممارسي المهنة أثناء إعداد تقريرهم النهائي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 1,620.

أكدت نتائج الجدول السابق عدم قيام المنظمات المهنية في الجزائر بتنظيم دورات تدريبية لممارسي المهنة حول كيفية تطبيقهم للأساليب الحديثة والدور الذي تؤديه هذه الأساليب أثناء تنفيذ مهمتهم، هذا ما أكدته إجاباتهم على العبارة رقم (51) التي نالت المرتبة الرابعة بوزن نسبي قيمته 81% ومتوسط حسابي قدره 4,050، في المقابل بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في فرنسا على العبارة السابقة قيمة 1,840 مما يدل على عدم الموافقة، نظرا لاهتمام الهيئات المهنية بكل ما هو مستجد في المهنة والقيام بعقد دورات تكوينية حول كيفية تطبيق هذه الأساليب والمشاكل الممكن مواجهتها عند تطبيقها.

بالإضافة إلى المعوقات السابقة فقد بينت إجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارة رقم (50) التي احتلت المرتبة الخامسة بوزن نسبي قيمته 79,56% ومتوسط حسابي قدره 3,978، غياب دور المنظمات المهنية في مجال تنظيم المهنة والاهتمام بتأصيلها عن طريق دراسة المشاكل التي تواجهها المهنة ومحاولة اقتراح حلول لها، في المقابل نجد أن إجابات المهنيين في فرنسا تبين اهتمام المنظمات المهنية بإصدار معايير وطنية تتماشى مع المعايير الدولية للتدقيق التي تعتبر المرشد والمرجع الذي يرجع إليه المدقق الخارجي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة السابقة قيمة 1,960 مما يد على عدم الموافقة.

بصفة عامة يتبين أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المدققين الخارجيين في الجزائر على العبارات المطروحة عليهم كان نحو الموافقة، حيث بلغت قيمته 4,132وبوزن نسبي قدره 82,64% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على عدم اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، في المقابل كان الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لإجابات المهنيين في فرنسا لجميع الفقرات نحو عدم الموافقة بشدة، حيث بلغت قيمته 1,788 وبوزن نسبي قيمته 35,56% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد 60%، هذا ما يدل على اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، وقد أكدت نتائج اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين الذي بلغت قيمته للفرع ككل **34,892** عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%**، أنها دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يبين وجود فروق جوهرية بين مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، وقد كانت هذه الفروق لصالح الجزائر هذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على:

توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم حساب قيمة اختبار **T**ستيودنت للمحور الثالث ككل وقد كانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (49): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضيات	البلد	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى توفر التأهيل العلمي والعملي في المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**الجزائر** **فرنسا**	28,056	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**الجزائر** **فرنسا**	18,130	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
- توجد فروق جوهرية بين مدى اهتمام الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.	**الجزائر** **فرنسا**	34,892	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)
- توجد فروق جوهرية بين مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	**الجزائر** **فرنسا**	38,297	,000	دال (توجد فروق لصالح الجزائر)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاستمارة وبرنامج **SPSS.V21.**

من خلال الجدول السابق يتبين أنه نتيجة لتحقق الفرضيات الفرعية الثلاثة فقد تحققت الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على: **" توجد فروق جوهرية بين مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي"**، هذا ما أكده اختبار **T** ستيودنت لعينتين مستقلتين المحسوب للحور ككل والذي بلغت قيمته **38,297** عند درجة حرية **188** ومستوى ثقة **95%** وهي دالة كون أن مستوى الدلالة كان أقل من درجة المخاطرة **(α=5%)**، هذا ما يثبت وجود هذه الفروق والتي كانت لصالح الجزائر، أي أن المدقق الخارجي في الجزائر يواجه مجموعة من المعوقات الأمر الذي كان يقف عائقا أمام تطبيقه للإجراءات التحليلية من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، وقد شملت هذه المعوقات ضعف تأهيل

المدقق في مجال استخدام هذه الإجراءات، عدم اهتمام الهيئات المهنية بضرورة تكوين ممارسي المهنة وإلزامهم بضرورة تطبيق الأساليب الحديثة أثناء تنفيذ مهمتهم، بالإضافة إلى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق.

من خلال النتائج التي بينتها الدراسة نتوصل إلى أن الهيئات المهنية في الجزائر لم تهتم بإصدار معايير تدقيق جزائري متعلقة بتقييم المدقق الخارجي لمخاطر التدقيق وكيفية تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية من أجل تقييم هذه المخاطر والتحكم فيها عن طريق التمكن من تخفيضها إلى المستوى المقبول عموما، لكن بدأ مبادرة هذه الهيئات المهنية تظهر من خلال مبادرتها بصياغة معايير وطنية للمهنة تكون ملائمة للبيئة الجزائرية ومتوافقة مع ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق، حيث قامت هذه الهيئات في سنة **2016** بإصدار المعايير الوطنية التالية:

- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210 "اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق"**: يعالج هذا المعيار واجبات المدقق الخارجي مع الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة وذلك بعد قبوله لمتابعة مهمة التدقيق؛
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 "التأكيدات الخارجية":** هدف هذا المعيار إلى توضيح إجراءات استعمال المدقق الخارجي للتأكيد الخارجي بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية؛
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560 "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات (الأحداث اللاحقة)":** تطرق هذا المعيار إلى توضيح التزامات المدقق الخارجي اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات، وتمثل الأحداث اللاحقة تلك الأحداث الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق والتي علم بها المدقق بعد تاريخ تقريره؛
- **المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580 "التصريحات الكتابية":** يعالج هذا المعيار إلزامية حصول المدقق الخارجي على التصريحات الكتابية وهي كل المعلومات الضرورية المتحصل عليها من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل الإجابات المتحصل عليها على العبارات التي تضمنتها محاور الاستبيان ومن خلال اختبارنا لفرضيات الدراسة، توصلنا إلى عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر بتطبيق الخطوات الأساسية التي تمكنه من تقييم مخاطر التدقيق الخارجي، وعدم تطبيق الأساليب المختلفة للإجراءات التحليلية من أجل التحكم في هذه المخاطر، هذا راجع لأن ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر تقف حدا أمام تطبيق هذه الإجراءات، كما أن القوانين والتشريعات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لم تنص على ضرورة استخدام الأساليب الإحصائية ومن بينها الإجراءات التحليلية خلال تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي، بل نجد فقط ما نصت عليه المادة 59 من القانون 10-01 على أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج، كما نلاحظ أن هذه القوانين لم تعط أهمية كبيرة للتكوين المتخصص للمدقق الخارجي في مجال استخدام الإجراءات التحليلية، بل ترك حرية استخدام الوسائل لحكمه الشخصي وله الحرية في اختيار الوسائل التي تمكنه من إبداء رأيه حول القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا توجد هيئات رقابية على كيفية قيام المدقق الخارجي بتنفيذ مهمته والإجراءات المتبعة من أجل تحديد التحريفات الجوهرية وذلك ما يؤدي إلى عدم قيامه بتحمل المسؤولية في مجال ضرورة استخدام هذه الإجراءات.

في المقابل توصلت النتائج السابقة إلى قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستخدام مختلف أساليب الإجراءات التحليلية من أجل التحكم في هذه المخاطر وتخفيضها إلى المستوى المقبول عموما، هذا راجع لاهتمام الهيئات المهنية بضرورة تطبيق المدقق الخارجي للأساليب الحديثة والمعايير الدولية للتدقيق، بالإضافة إلى ضرورة التطوير المستمر لمهاراته وكفاءاته، كما تسهر هذه الهيئات على فرض الرقابة على عمله من أجل إضفاء الثقة في التقرير الذي يصدره حول القوائم المالية.

إذن فهناك قصور كبير في جانب القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية في المهنة لاكتشاف المخاطر الجوهرية التي يمكن أن تظهرها القوائم المالية، وأنه بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المنظمات المهنية في إصدار معايير محلية للتدقيق إلا أنها لم تورد معيار خاص بتطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي، لذلك يجب على المدقق الخارجي كشخص مهني مسؤول عن أعماله العمل على تنمية مهاراته وتطوير أساليب وإجراءات مزاولة المهنة، من أجل إضفاء ثقة كبيرة على القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها، ويبقى على الجهات والهيئات المهنية المسؤولة إصدار قوانين وتشريعات تلزم المدقق الخارجي بضرورة تطبيق هذه الإجراءات خلال

مختلف مراحل مزاولة مهمته والتكفل بتكوينه وتأهيله في هذا المجال، من أجل الرقي بمهنة التدقيق في الجزائر لتواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي وفي ظل تبني العديد من الدول للمعايير الدولية للتدقيق.

الخاتمة العامة

هدفت الدراسة إلى بيان مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، باعتبار أن الإجراءات التحليلية من أهم الأساليب الحديثة التي تمكن المدقق الخارجي من توجيه انتباهه إلى مناطق الخطر المحتملة والتمكن من تكوين رأيه حول القوائم المالية.

من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى أنه على المدقق الخارجي تطبيق الإجراءات التحليلية خلال المراحل المختلفة للتدقيق وهذا راجع لأهميتها، ففي مرحلة التخطيط تمكن هذه الإجراءات من فهم المؤسسة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم برنامج التدقيق الذي سيعتمده المدقق الخارجي، كما يتم تطبيقها في مرحلة تنفيذ عملية التدقيق كإجراءات جوهرية من أجل تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف المرتبطة بالقوائم المالية، أما تطبيقها في المرحلة النهائية لعملية التدقيق فهو يمكن من التأكد من الاستنتاجات التي توصل إليها المدقق الخارجي وتحديد المناطق التي تحتاج إلى أدلة إضافية.

توصلت الدراسة إلى أن أساليب الإجراءات التحليلية تتنوع من الأساليب التقليدية المتمثلة في المقارنات مع سنوات سابقة، المقارنات مع النتائج المتوقعة التي يضعها المدقق الخارجي أو التي تقوم المؤسسة بإعدادها كالميزانيات التقديرية، بالإضافة إلى المقارنات التي تكون بين المؤسسات العاملة في نفس قطاع الصناعة، كما تشمل هذه الأساليب استخدام النسب المالية التي تمكن من التعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه بالإضافة إلى التعرف على المجالات التي تتميز بمخاطر عالية، وهناك أساليب إحصائية حديثة تستخدم من أجل التنبؤ بما ستكون عليه الأرصدة في المستقبل انطلاقا من قيمتها الفعلية الظاهرة في القوائم المالية وتقييم قدرتها على الاستمرار في المستقبل.

توصلت الدراسة أنه يجب على المدقق الخارجي تقييم كل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة باعتبارها مخاطر خارجة عن سيطرته، انطلاقا من هذا التقييم يستطيع تحديد الإجراءات المستخدمة من أجل تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف وبالتالي تخفيض المستوى الكلي لمخاطر التدقيق إلى المستوى المقبول عموما، كما بينت الدراسة أنه على المدقق الخارجي عند تقييم مخاطر التدقيق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار مستوى الأهمية النسبية من أجل التعرف على مدى أهمية الأخطاء والمخاطر التي تم اكتشافها أثناء مزاولة مهمته، ويتم تقييم مخاطر التدقيق الخارجي عن طريق التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة وقطاع الصناعة الذي تنشط فيه والعوامل المحيطة بها، بالإضافة إلى حصول المدقق الخارجي على فهم لنظام الرقابة الداخلية، ثم يتم تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتصميم الإجراءات المناسبة التي تمكن من الاستجابة لها.

بينت الدراسة خطوات استخدام الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والتحكم فيها عن طريق تحديد العلاقات بين الأرصدة المكونة للقوائم المالية، ثم يتم تشكيل التوقعات حول قيم هذه الأرصدة في المستقبل، وفي الأخير يتم مقارنة هذه التوقعات مع القيم الفعلية والتوصل إلى الفروق بين ما هو متوقع وما تم تحقيقه فعلا وتقييم الأهمية النسبية لهذه الفروق، كما بينت الدراسة دور هذه الإجراءات في تقييم استمرارية المؤسسة في المستقبل ومدى إمكانية الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، عن طريق استخدام أسلوب النسب المالية حيث استخدمت كل نماذج التنبؤ بالفشل المالي مجموعة من النسب المالية لكن باختلاف نوعها ووزنها.

نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

توصلت الدراسة فيما يخص **الفرضية الرئيسية الأولى** وجود فروق جوهرية فيما يخص قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء تنفيذ مهمته، حيث بينت النتائج المتوصل إليها:

- وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في الدولتين بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه وبالتالي تقييم المخاطر الملازمة؛
- وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم هيكل الرقابة الداخلية وبالتالي تقييم مخاطر الرقابة، ، حيث بينت النتائج عدم اهتمام المدقق الخارجي في الجزائر بالتعرف وتقييم عناصر الرقابة الداخلية، في حين أن المدقق الخارجي في فرنسا يلتزم بما جاء به معيار التدقيق الفرنسي **(NEP_{315})**، من حيث القيام بالتعرف وفهم مكونات نظام الرقابة الداخلية من أجل الحكم على مدى قوة أو ضعف تصميم هيكل هذا النظام الرقابة الداخلية، وتحديد عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الأرصدة المكونة للقوائم المالية؛
- وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في الدولتين بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها وبالتالي تقييم مخاطر عدم الاكتشاف.

فيما يخص اختبار **الفرضية الرئيسية الثانية** والمتعلقة بوجود فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي، فقد تم إثبات صحتها حيث بينت النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- وجود فروق جوهرية بين مدى تطبيق المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا للإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، حيث يتم تطبيقها خلال مرحلة التخطيط بهدف التعرف على

العلاقات غير العادية بين الأرصدة المكونة للقوائم المالية، والتمكن من تصميم برنامج التدقيق والإجراءات المطبقة من أجل تنفيذه، كما يتم تطبيقها خلال مرحلة تنفيذ مهمة التدقيق وذلك كإجراءات لتقييم المخاطر وكإجراءات جوهرية للتخفيض من مخاطر عدم الاكتشاف، وأخيرا يتم تطبيقها خلال المرحلة النهائية لعملية التدقيق من أجل التمكن من تكوين الرأي النهائي حول القوائم المالية وتعزيز الاستنتاجات المتوصل إليها أثناء تنفيذ مهمة التدقيق؛

- وجود فروق جوهرية بين قيام المدقق الخارجي في كل من الدولتين باستخدام كل من الأساليب التقليدية والحديثة للإجراءات التحليلية، فقد بينت الدراسة عدم استخدام المدقق الخارجي في الجزائر للأساليب الحديثة نظرا لتعقيدها وعدم وجود تكوين متخصص للمهنيين في مجال استخدام هذه الأساليب، في المقابل نجد أن هذه الأساليب مطبقة بشكل واسع من طرف المدقق الخارجي في فرنسا وهذا نظرا لفعاليتها في الكشف عن المخاطر والأخطاء الجوهرية من أجل زيادة الدقة في النتائج المتوصل إليها؛
- هناك فروق جوهرية بين مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الدولتين بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي، حيث أثبتت الدراسة استخدام المدقق الخارجي في فرنسا للإجراءات التحليلية للتحكم في مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال:
  - ✓ تحديد العناصر التي يمكن أن تحتوي على مخاطر عالية.
  - ✓ تحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات المستخدمة خلال تنفيذ مهمته.
  - ✓ تقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية ومدى كفاءتها في اكتشاف المخاطر والأخطاء قبل وقوعها.
  - ✓ اكتشاف العلاقات غير العادية في الأرصدة المكونة للقوائم المالية.
  - ✓ تحديد مستوى مخاطر التدقيق المقبول عموما.
  - ✓ تخفيض مخاطر الاكتشاف وبالتالي تخفيض مخاطر التدقيق الخارجي إلى المستوى المقبول عموما.
  - ✓ تقييم قدرة المؤسسة محل التدقيق على الاستمرار في المستقبل والتنبؤ بإمكانية الإفلاس المالي، وبالتالي تنبيه مستخدمي القوائم المالية من خلال التقرير الذي سيصدره حول عدم إمكانية الاستمرار من أجل حماية مصالحهم.
  - ✓ الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة التي تدعم رأيه حول القوائم المالية المعروضة عليه من أجل المصادقة عليها.

فيما يتعلق باختبار **الفرضية الرئيسية الثالثة** فقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا لتطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، وقد بينت النتائج ما يلي:

- وجود فروق جوهرية بين مدى توفر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، فقد توصلت الدراسة إلى ضعف الكفاءة المهنية للمدقق الخارجي في مجال تطبيق الإجراءات التحليلية، لعدم وجود تكوين علمي وعملي في مجال تطبيق الأساليب الحديثة في مهنة التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى جهل العديد من المهنيين لهذه الأساليب؛
- وجود فروق جوهرية بين مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا، حيث بينت الدراسة غياب معايير نمطية لقطاع الصناعة الذي تنشط فيه المؤسسة محل التدقيق في الجزائر هذا ما يعيق المدقق الخارجي من تطبيق أسلوب المقارنات العمودية، بالإضافة إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي داخل المؤسسة محل التدقيق، و عدم تعاون الإدارة في المؤسسات الجزائرية على تقديم المعلومات المالية الضرورية التي تمكن المدقق الخارجي من تطبيق الإجراءات التحليلية، حيث أن نمط الإدارة قائم على أساس سرية المعلومات، وأخيرا فإن التغيير في المبادئ المحاسبية داخل المؤسسة محل التدقيق عبر الزمن يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في الجزائر، حيث لا يمكنه إجراء المقارنات الأفقية والعمودية التي تسمح بتقييم أداء المؤسسة عبر الزمن ومقارنة هذا الأداء مع مثيلاتها في قطاع الصناعة؛
- وجود فروق جوهرية بين مدى اهتمام الهيئات المهنية في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي، حيث أشارت نتائج الدراسة غياب دور هذه الهيئات في مجال إصدار إرشادات وعقد ندوات لمناقشة مشاكل المهنة، وفرض المسؤولية على المدقق الخارجي في حالة عدم بذله العناية المهنية اللازمة وعدم التزامه بتطبيق المعايير المنظمة للمهنة، بالإضافة إلى عدم وجود هيئات رقابية في الجزائر تسهر على مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية أثناء تنفيذ مهمته.

مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة

تختلف دراستنا عن دراسة **"النوايسة"** في أن النتائج التي توصل إليها تثبت لجوء المدقق الخارجي في الأردن إلى تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية التقليدية على نطاق واسع وذلك لسهولة تطبيقها، على عكس نتائج دراستنا التي

أثبتت عدم تطبيق هذه الأساليب من طرف ممارسي المهنة في الجزائر، هذا راجع لعدم إدراكهم لأهمية تطبيقها في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها من دراستنا التي أجريت في فرنسا فقد اتفقت مع نتائج الدراسة السابقة من حيث التزام المدقق الخارجي بتطبيق مختلف الأساليب التقليدية للإجراءات التحليلية.

اتفقت نتائج دراستنا في الجزائر مع دراسة "**النوايسة**" في جانب استخدام أساليب الإجراءات التحليلية الحديثة، حيث أشارت النتائج إلى عدم تطبيق هذه الأساليب أو تطبيقها بنسب متدنية من طرف ممارسي المهنة، هذا راجع لتعقيدها وعدم تمكن المدقق الخارجي من تفسير النتائج المتوصل إليها من تطبيق هذه الأساليب، أما فيما يخص دراستنا في فرنسا فقد اختلفت مع نتائج الدراسة السابقة في التزام المدقق الخارجي بتطبيق الأساليب الحديثة على نطاق واسع أثناء تنفيذ مهمته.

اتفقت نتائج دراستنا الحالية مع نتائج دراسة "**النوايسة**" في أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي كونها تمكن من التعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه ومدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل، بالإضافة إلى توجيه المدقق الخارجي نحو المناطق المحتمل أن تحتوي على أخطاء جوهرية، وبالتالي التمكن من تحديد طبيعة ومدى و توقيت إجراءات التدقيق المطبقة من أجل التحكم في مخاطر الأخطاء الجوهرية والتمكن من تخفيضها إلى المستوى المقبول عموما.

اتفقت نتائج دراستنا الحالية مع نتائج دراسة "**قريط**" في عدم وجود إدراك من طرف ممارسي المهنة في الجزائر لأهمية استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى تدني مستوى استخدامها من طرف ممارسي المهنة خلال مراحل عملية التدقيق الخارجي، كما بينت النتائج عدم إدراك ممارسي المهنة لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي للتدقيق رقم **520**من أجل رفع كفاءة وفعالية مهنة التدقيق الخارجي، في حين اختلفت نتائج دراسته مع نتائج دراستنا في فرنسا حيث توصلنا إلى استخدام المهنيين للإجراءات التحليلية بشكل واسع لوعيهم بأهميتها الكبيرة في اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية.

اختلفت نتائج دراستنا في الجزائر عن النتائج التي توصلت إليها دراسة "**الحمود**" في وجود إدراك من طرف المدقق الخارجي في الأردن لأهداف تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي والمنصوص عليها في دليل التدقيق الدولي، بالإضافة إلى ذلك فقد أشارت النتائج إلى تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية التقليدية من طرف معظم المهنيين وفي مقدمة هذه الأساليب تحليل الأرصدة المكونة للقوائم المالية من أجل التنبؤ بسلوكها في المستقبل، في حين اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراستنا في فرنسا من حيث إدراك المهنيين لأهمية تطبيق هذه الإجراءات خلال

مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، أما فيما يخص تطبيق أساليب المقارنات مع النتائج المتوقعة وأداء المؤسسات الأخرى المماثلة في قطاع الصناعة، فقد أشارت نتائج الدراسة السابقة إلى تطبيقها على نطاق ضيق هذا نظرا لوجود معوقات تحد من تطبيق أسلوب المقارنات من طرف المدقق الخارجي وهي: عدم توفر المعلومات الضرورية المستخدمة لبناء التوقعات وعدم وجود معايير نمطية مطبقة على جميع المؤسسات العاملة في نفس قطاع الصناعة، هذا ما كان موافقا لما توصلت إليها دراستنا الحالية في الجزائر حيث أثبتت أنه من بين المعوقات التي تحد من تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي هو عدم توفر المعلومات الضرورية لمقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن أو مقارنة أدائها مع مثيلاتها في نفس قطاع الصناعة، أما فيما يخص دراستنا في فرنسا فقد اختلفت النتائج مع نتائج الدراسة السابقة في توفر المعايير المرجعية في قطاع نشاط المؤسسة هذا ما يسهل إجراء المقارنات الأفقية والعمودية، بالإضافة إلى توفر كل المعلومات الضرورية التي يحتاجها المدقق الخارجي.

جاءت نتائج دراستنا الحالية متوافقة مع نتائج دراسة "**شادن**" كون أن المدقق الخارجي يلتزم بالإجراءات اللازمة التي تمكنه من التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة وبيئتها الداخلية والخارجية، باعتبارها الخطوة الأولى التي تمكن من لفت انتباه المدقق الخارجي نحو المناطق التي يمكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية، كما اتفقت النتائج في تطبيق المدقق الخارجي في فرنسا لاختبارات تقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، في حين اختلفت نتائج هذه الدراسة عن دراستنا الحالية في عدم تطبيق المدقق الخارجي في الجزائر لهذه الاختبارات بهدف تحديد مستوى مخاطر الرقابة عند تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها من أجل تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.

اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة "**سهيل أبو ميالة**" في أن تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي يمكن من تخفيض مخاطر التدقيق الخارجي من خلال:

- تحديد مناطق التحريفات والأخطاء الجوهرية والعلاقات غير العادية من خلال تتبع حركة الأرصدة المكونة للقوائم المالية عبر الزمن، وبالتالي التمكن من تحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات المطبقة من طرف المدقق الخارجي؛
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل من خلال استخدام مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة؛
- اتخاذ القرار بشأن تقليل استخدام الاختبارات التفصيلية وذلك بالنسبة للأرصدة التي لا تحتوي على أخطاء وتحريفات جوهرية أي انخفاض خطر التدقيق الكلي، أما بالنسبة للأرصدة التي يمكن أن تحتوي على أخطاء

جوهرية وبالتالي ارتفاع خطر التدقيق الكلي، فعلى المدقق الخارجي توسيع نطاق استخدام الاختبارات التفصيلية إلى جانب الإجراءات التحليلية من أجل تخفيض هذا الخطر إلى المستوى المقبول عموما.

فيما يخص الدراسات الأجنبية فقد اختلفت نتائج دراستنا في الجزائر عن نتائج دراسة **" Pedro"** في الاستخدام المتزايد للإجراءات التحليلية من طرف المدققين الخارجيين في البرتغال، نتيجة وعيهم بالأهمية الكبيرة لاستخدام هذه الإجراءات في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية وكونها الوسيلة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة عمل المدقق الخارجي، كما أثبتت نتائج هذه الدراسة عجز هذه الإجراءات في توفير أدلة الإثبات خاصة في حالة المعاملات الكبيرة والمعقدة التي تتطلب استخدام الاختبارات التفصيلية، في حين كانت نتائج هذه الدراسة متفقة لدراستنا الحالية في فرنسا نتيجة إدراك المدقق الخارجي لأهمية هذه الإجراءات وتطبيقها كاختبارات لتقييم المخاطر وكاختبارات جوهرية أثناء تنفيذ مهمته.

اتفقت نتائج دراستنا الحالية في فرنسا مع نتائج دراسة **"Mulligan"** كون أن الإجراءات التحليلية مطبقة من طرف المدقق الخارجي في الولايات المتحدة وخاصة الأساليب الكمية التقليدية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هدف تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي هو تخفيض مخاطر التدقيق الخارجي وتضييق نطاق استخدام الاختبارات التفصيلية، في حين اختلفت نتائج الدراسة السابقة مع نتائج دراستنا الحالية في الجزائر كون أن الأساليب التقليدية للإجراءات التحليلية غير مطبقة من طرف المدقق الخارجي وذلك لوجود معوقات تحد من تطبيقها.

جاءت نتائج دراسة **"Hirst"** متفقة مع نتائج دراستنا الحالية من حيث توضيح المراحل المختلفة لتطبيق الإجراءات التحليلية وهدف استخدام هذه الإجراءات في كل مرحلة، فهي تستخدم خلال مرحلة التخطيط من أجل تحديد نطاق وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتم تطبيقها من طرف المدقق الخارجي، كما يتم استخدامها كإجراءات جوهرية لتقليل نطاق استخدام الاختبارات الجوهرية، وأخيرا يتم استخدامها خلال مرحلة الفحص النهائي من أجل تمكين المدقق الخارجي من تكوين رأي عادل حول مصداقية القوائم المالية وخلوها من الأخطاء الجوهرية.

اتفقت نتائج دراستنا الحالية مع نتائج دراسة **"Koskivaara"** من حيث توضيح أساليب الإجراءات التحليلية التقليدية منها والحديثة وإبراز خصائصها المتنوعة والمقارنة فيما بينها، حيث توصلت الدراسة للدور الكبير الذي قدمته الأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق، في مقدمتها أسلوب تحليل الانحدار وذلك من أجل التنبؤ بما ستكون عليه الأرصدة في المستقبل.

جاءت نتائج دراسة **"Norita"** متفقة مع نتائج دراستنا في الجزائر من حيث انخفاض تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية الحديثة من طرف ممارسي المهنة في ماليزيا، هذا راجع لتعقيد استخدامها وصعوبة تفسير النتائج المتوصل إليها، في المقابل كانت نتائج الدراسة السابقة مختلفة مع نتائج دراستنا في فرنسا في الاستخدام الواسع لهذه الأساليب نتيجة وعي المهنيين لأهميتها الكبيرة في التنبؤ بمستقبل المؤسسة.

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة تبين أن كل هذه الدراسات قد تمت في دول مختلفة غير الجزائر وبالتالي فإن اختلاف بيئة الدراسة سيكون له تأثير على التوصل إلى نتائج مختلفة، خاصة في ظل عدم وجود معايير محلية تنظم المهنة وجهل العديد من ممارسي المهنة لأهمية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الممارسة المهنية.

اختلفت نتائج معظم الدراسات السابقة عن نتائج دراستنا الحالية في الجزائر في الاستخدام الواسع لأساليب الإجراءات التحليلية التقليدية من طرف المدققين الخارجيين، هذا راجع لسهولة تطبيقها وقدرتها على اكتشاف نسبة عالية من الأخطاء، في المقابل اتفقت نتائج معظم الدراسات السابقة مع نتائج دراستنا الحالية في الجزائر على الاستخدام النادر والضيق لأساليب الإجراءات التحليلية الحديثة، بالرغم من فعاليتها في التنبؤ بالأخطاء والتحريفات في الأرصدة المكونة للقوائم المالية، يرجع السبب في ذلك إلى وجود معوقات تحد من استخدامها متمثلة في التكلفة وعدم تدريب المهنيين على استعمال هذه الأساليب وتفسير النتائج المتوصل إليها.

مقترحات الدراسة

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة سنحاول في الأخير تقديم مجموعة من المقترحات من أجل تحسين مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر والرقي بها حتى تواكب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، خاصة في ظل قيام الهيئات المهنية بإصدار بعض المعايير الوطنية التي تنظم المهنة، سنحاول تقديم إطار مقترح لإصدار معايير تدقيق وطنية في الجزائر متعلقة بتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي وتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها، وهما معياري التدقيق الجزائريين: معيار التدقيق الجزائري المقترح **(NAA_{520})** المتعلق بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال تنفيذ عملية التدقيق الخارجي، معيار التدقيق الجزائري المقترح **(NAA_{315})** المتعلق بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والإجراءات المناسبة للاستجابة لها.

أولا: مقترحات خاصة بالهيئات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر: من أهم هذه المقترحات:

- تفعيل دور مجلس المحاسبة من حيث دراسة مشاكل المهنة وتقييم مشاريع إصدار معايير تدقيق وطنية تلائم البيئة الجزائرية وتكون متوافقة مع ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق، بحيث تكون هذه المعايير المرجع الأساسي الذي يستند إليه المدقق الخارجي في حالة مواجهة مشاكل أثناء تنفيذ مهمته، من أجل تسهيل مهمة هذه الهيئة يجب تفعيل دور اللجان التي تعمل تحت وصايته كالتالي:

✓ **لجنة دراسة مشاريع المعايير المحلية للتدقيق:** تضم هذه اللجنة مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال التدقيق الخارجي ومجموعة من المهنيين ذوي الخبرة والكفاءة المتخصصة، تتولى هذه اللجنة دراسة المشاكل التي تواجهها المهنة ومحاولة اقتراح حلول لهذه المشاكل وذلك من خلال إصدار معايير وطنية يرجع إليها المدقق الخارجي أثناء تنفيذ مهمته، حيث تكون هذه المعايير متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت المعايير الدولية أو تلك التي قامت بإصدار معايير محلية متعلقة بها، كما على اللجنة التحديث المستمر للمعايير الوطنية بما يتماشى مع ظروف ممارسة المهنة من خلال إدخال تعديلات عليها.

✓ **لجنة التكوين المستمر للمهنيين في مجال تطبيق المعايير المحلية للتدقيق:** تتولى هذه اللجنة تنظيم الدورات التكوينية وجلب المهنيين من الدول الأجنبية للاستفادة من خبراتهم في هذا الميدان، كما تتولى إعداد برامج لتكوين المتربصين على تطبيق المعايير الوطنية للتدقيق، مع ضرورة قيام المتربصين بإعداد تقارير سداسية حول كيفية تطبيق هذه المعايير والقيام بتصحيح هذه التقارير والمتابعة المستمرة للمتربصين حتى يتمكنوا من الوصول إلى التأهيل العملي في مجال تطبيق هذه المعايير، مع ضرورة إلزامهم بالاطلاع على كل المستجدات والتطورات الحاصلة في المهنة وضرورة إجراء امتحان في نهاية التربص هدفه اختبار مدى تحكمهم في هذه المعايير.

✓ **لجنة مراقبة مدى تطبيق المعايير الوطنية للتدقيق:** تتولى هذه اللجنة العمل على مراقبة مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق المعايير الوطنية والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي، بحيث يستند الرأي المهني الذي يكونه المدقق الخارجي في تقريره النهائي حول القوائم المالية محل التدقيق إلى تطبيقه للمعايير الوطنية التي تتضمن خطوات ومنهجية عمله، مع تسليط عقوبات صارمة في حالة عدم التزامه بتطبيق هذه المعايير.

✓ **لجنة تدعيم السلوك المهني للمدقق الخارجي:** تهتم هذه اللجنة بضرورة التأهيل العلمي والمهني للمدقق الخارجي ومدى استقلاليته في أداء مهامه وحرصه على بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تنفيذ مهامه، بالإضافة إلى التأكد من مدى التزامه بقواعد السلوك المهني وأخلاقيات وأدبيات المهنة.

أما فيما يخص تعديل دور الهيئات المهنية فنقترح أن تقوم بما يلي:

- عقد دورات تدريبية للمهنيين في مجال تطبيق المعايير الوطنية للتدقيق؛
- التحديث المستمر للمعايير الوطنية من خلال إجراء تعديلات وفقا لما يستجيب للمستجدات الحادثة على المستوى الدولي؛
- العمل على نشر البحوث المهنية وتشجيع إصدار مؤلفات في موضوعات التدقيق الخارجي ونشر الدوريات والإصدارات المهنية؛
- وضع التنظيم المناسب من أجل الرقابة الميدانية للتأكد من مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق المعايير الوطنية للتدقيق واللجوء إليها عند تكوين رأيه حول القوائم المالية؛
- تشجيع وتسهيل نشر وتبادل المعلومات حول الأمور المهنية عن طريق عقد ندوات واجتماعات؛
- الحضور الإقليمي والدولي من خلال التعاون مع الهيئات المهنية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالمهنة؛
- تشكيل اللجان الفنية ووضع قواعد وإجراءات ممارسة مهامها؛
- الإشراف والمتابعة المستمرة لبرامج التعليم والتأهيل العلمي والعملي؛
- تحديد المسؤوليات والعلاقة بين مختلف الهيئات المنظمة للمهنة؛
- تصميم برامج لمراقبة جودة الأداء المهني لأعضاء المهنة للتأكد من مدى التزامهم بالقوانين والمعايير المهنية المنظمة للمهنة.
- ضرورة إبراز أهمية استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة ومن بينها الإجراءات التحليلية في مهنة التدقيق الخارجي، من خلال عقد ملتقيات وندوات تبرز دور هذه الإجراءات في اكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية أثناء القيام بعملية التدقيق الخارجي؛
- توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية للمهنيين من أجل حضور الندوات والمؤتمرات؛

- توعية المهنيين بضرورة التحديث المستمر لمهاراتهم وكفاءاتهم، من خلال الاطلاع المستمر على كل المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي في مجال مهنة التدقيق الخارجي، وتحميلهم المسؤولية في حالة عدم قيامهم ببذل العناية المهنية اللازمة؛
- الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتجارب الدولية في مجال تطبيق المعايير الدولية للتدقيق، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المهني والتطبيقي لعملية التدقيق الخارجي.
- ضرورة إجراء تقييم نهائي للقدرات والكفاءة المهنية للمتخرجين بعد قضاء فترة التدريب العملي؛
- توفير الدعم المالي للبحوث في مجال مهنة التدقيق الخارجي والتشجيع على البحث العلمي وتدعيمه؛
- إصدار إرشادات وعقد دورات تدريبية لممارسي المهنة حول كيفية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق خلال أداء وظائفهم من أجل زيادة كفاءة عملية التدقيق؛
- ضرورة انفتاح المهنة على الخارج وذلك بفتح تربصات يستفيد منها المهنيون في الدول التي تتمتع بتجربة عالية في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الممارسة المهنية؛
- الرقابة القانونية على أعمال المهنيين وتعريضهم للمساءلة القانونية في حال عدم بذل العناية المهنية اللازمة من أجل اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.

ثانيا: مقترحات متعلقة بالمدقق الخارجي

من بين المقترحات المقدمة للمدقق الخارجي من أجل ترشيد ممارساته ما يلي:

- أن يكون المدقق الخارجي على معرفة كافية بمعايير التدقيق اللازمة لإنجاز مهمته، خاصة المعايير المتعلقة بكيفية تقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستخدام الأساليب التي تمكنه من الاستجابة لها، والمعيار المتعلق بكيفية تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مراحل عملية التدقيق الخارجي؛
- ضرورة حضور المدقق الخارجي للندوات والملتقيات سواء داخل الوطن أو خارجه من أجل التدرب على استخدام الأساليب الحديثة في المهنة؛
- ضرورة إجراء المدقق الخارجي لتربصات داخل مكاتب تدقيق أجنبية وذلك للاستفادة من خبراتهم في مجال تطبيق المعايير الدولية للتدقيق؛
- الاطلاع المستمر على التحديثات والتغييرات التي تطرأ في مجال المهنة حتى يتمكن من مواجهة المشاكل المعاصرة؛

- قيام المدقق الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة من أجل حماية مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق؛
- ضرورة قيام المدقق بتطوير الأساليب والطرق المستخدمة أثناء أداء مهنته من أجل التوصل إلى إبداء رأي سليم حول القوائم المالية المعروضة عليه؛
- ضرورة اعتماد ممارسي المهنة على المعايير الدولية للتدقيق وذلك في حالة عجز القوانين المنظمة للمهنة على إيجاد الحلول للمشاكل أو الصعوبات الممكن مواجهتها أثناء أداء وظائفهم؛
- ضرورة التعليم المستمر من طرف المدقق الخارجي في مجال تدقيق الحسابات حتى يكون على علم بالتطورات الحاصلة في المهنة على المستوى الدولي، ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق المعايير الدولية من أجل استنباط حلول للمشاكل الممكن مواجهتها.

ثالثا: مقترحات متعلقة بالمؤسسة محل التدقيق

لابد أن تكون الظروف داخل المؤسسة محل التدقيق مواتية للمدقق الخارجي من أجل القيام بمهامه، من بين المقترحات الموجهة:

- العمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف المؤسسات؛
- الإفصاح ونشر المعلومات التي يحتاجها المدقق الخارجي أثناء تنفيذ مهمته؛
- إعداد الميزانيات التقديرية (الميزانية التقديرية للمبيعات، الميزانية التقديرية للإنتاج،...) من أجل مساعد المدقق الخارجي في إجراء المقارنات بين ما هو متوقع له ما تم تحقيقه فعلا؛
- عدم فرض الإدارة لقيود تعيق عمل المدقق الخارجي.

رابعا: مقترح لإصدار معياري التدقيق الجزائرية: NAA_{520}، NAA_{315}

- **معيار التدقيق الجزائري المقترح "NAA_{520}": تطبيق الإجراءات التحليلية خلال تنفيذ عملية التدقيق الخارجي**

يهدف هذا المعيار إلى تقديم إرشادات وتوجيهات لاستخدام الإجراءات التحليلية في مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي، بهدف التعرف والتحكم في المخاطر التي يمكن أن يواجهها المدقق الخارجي أثناء أداء مهمته.

✓ **أهمية المعيار:** تم إصدار هذا المعيار نظرا للمشاكل التي يواجهها المدقق الخارجي والناتجة عن عدم إمكانية اكتشافه للتحريفات الجوهرية التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية، هذا كون أن استخدام الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق الخارجي يمكن من:

- التعرف على العلاقات غير العادية والشاذة بين الأرصدة المكونة للقوائم المالية وبالتالي توجيه انتباه المدقق الخارجي اتجاه هذه الأرصدة لاحتمال ظهور أخطاء جوهرية تؤثر على سلامة رأيه؛
- التنبؤ بأداء المؤسسة في المستقبل وبالتالي إمكانية اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وإعلام الأطراف المستفيدة من القوائم المالية بذلك من خلال الرأي الذي يبديه المدقق الخارجي؛
- بناء خطة التدقيق التي يتم الاعتماد عليها من خلال تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات المستخدمة؛
- تحديد المجالات التي يمكن أن تحتوي على مخاطر عالية والتي تتطلب القيام بالمزيد من الإجراءات، والمجالات التي لا تتطلب من المدقق جهدا أكبر ووقتا أطول، لعدم وجود مؤشرات غير عادية تدل على وجود أخطاء جوهرية.

✓ **تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي**

على المدقق الخارجي أن يقوم بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل أداء مهمته كالتالي:

- **عند مرحلة التخطيط:** قبل أن يقوم المدقق الخارجي بإعداد خطة التدقيق التي سيتم الاعتماد عليها عليه أولا أن يقوم بالتعرف على طبيعة المؤسسة محل التدقيق ونوع القطاع الذي تنشط فيه، فاستخدام المدقق الخارجي لمختلف النسب المالية يمكنه من تكوين نظرة حول طبيعة النشاط الذي تمارسه ومركزها في قطاع الصناعة الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى التعرف على أدائها المالي، كما على المدقق الخارجي استخدام أسلوب المقارنات من أجل معرفة مكانة المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في قطاع الصناعة والتعرف على تطور أداء المؤسسة، من خلال إجراء مقارنة بين المعلومات الحالية ونتائج التدقيق السابقة.

إن استخدام المدقق الخارجي للإجراءات التحليلية عند قيامه بالتعرف على نشاط المؤسسة يمكنه من تحديد مجالات الأرصدة التي يمكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية وبالتالي توجيه الانتباه إليها، وبناء عليه يقوم المدقق الخارجي بتحديد خطة التدقيق التي سيتم الاعتماد عليها أثناء تنفيذ مهمته من خلال تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة، إذن فهدف استخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة يكون كإجراءات لتقييم المخاطر من خلال تحديد الأرصدة التي يمكن أن تحتوي على مخاطر جوهرية.

- **عند مرحلة تنفيذ عملية التدقيق الخارجي:** يتم تطبيق الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة كإجراءات جوهرية من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، من خلال تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى حد ممكن، فاستخدام الإجراءات التحليلية خلال هذه المرحلة يمكن المدقق الخارجي من الحصول على المزيد من أدلة الإثبات حول الأرصدة التي من المحتمل أن تحتوي على أخطاء جوهرية، بالإضافة إلى ذلك على المدقق الخارجي تطبيق الاختبارات التفصيلية وتحديد الأهمية النسبية للمخاطر المتوقعة في الأرصدة المكونة للقوائم المالية.

- **عند مرحلة الانتهاء من عملية التدقيق الخارجي:** يتم استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي عند الانتهاء من تنفيذ مهمته، حيث قبل قيامه بإصدار رأيه حول القوائم المالية المعروضة عليه للمصادقة، يقوم بالتأكد من مطابقة النتائج التي توصل إليها مع ما هو موجود فعلا في الأرصدة المكونة للقوائم المالية، هذا ما يمكنه من تكوين استنتاج نهائي حولها وإصدار تقريره الذي يستخدم من طرف العديد من الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.

- **معيار التدقيق الجزائري المقترح "NAA 315": تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والإجراءات المناسبة للاستجابة لهذه المخاطر"**

يهدف هذا المعيار إلى تقديم وشرح المراحل الواجب تنفيذها من طرف المدقق الخارجي من أجل اكتشاف وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، بالإضافة إلى عرض للإجراءات المستخدمة من أجل الاستجابة لهذه المخاطر وتخفيضها إلى المستوى المقبول عموما.

✓ **أهمية المعيار:** تم إصدار هذا المعيار نظرا للمشاكل التي يواجهها المدقق الخارجي والناتجة عن عدم إمكانية اكتشافه للتحريفات الجوهرية التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية، فهذا المعيار يوفر الإجراءات والخطوات اللازمة لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

✓ **خطوات تقييم مخاطر التدقيق الخارجي**

من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات فإنه على المدقق الخارجي اتباع الخطوات التالية:

- **التعرف على المؤسسة وقطاع الصناعة الذي تنشط فيه:** تعد هذه المرحلة أحد الخطوات الأساسية في تقييم المخاطر الملازمة، فمن خلال التعرف على الظروف الداخلية للمؤسسة يمكن للمدقق الخارجي التعرف

على أهم مواطن الضعف والثغرات في تسييرها، وبالتالي التمكن من تحديد العناصر التي يمكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية والتي تتطلب منه توسيع نطاق فحصه وزيادة الإجراءات المستخدمة للتخفيض من هذه المخاطر إلى المستوى المقبول، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمدقق تحديد المعايير النمطية للصناعة والذي يمكنه من إجراء المقارنات من أجل تقييم وضعية المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في قطاع الصناعة.

بالإضافة إلى التعرف على نشاط المؤسسة على المدقق الخارجي تحديد شروط قطاع الصناعة الذي تنشط فيه المؤسسة والظروف الاقتصادية العامة، من أجل التمكن من مقارنة أداء المؤسسة بمثيلاتها في قطاع الصناعة.

- **فهم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة:** يجب على المدقق الخارجي أن يحصل على فهم للعناصر المكونة لنظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعالية هذا النظام في الكشف وتحديد مخاطر الرقابة، وبالتالي التمكن من تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.

على المدقق الخارجي الحصول على فهم لعناصر نظام الرقابة الداخلية التي تمكنه من اكتشاف ومنع وجود مخاطر على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات، لذلك يجب عليه القيام بما يلي:

- تقييم ثقافة المؤسسة وكفاءة وأخلاق جميع الأفراد المسؤولين داخل المؤسسة.
- تقييم ما إذا كانت المؤسسة تملك عملية لتقييم المخاطر أثناء إعداد القوائم المالية والحصول على فهم للأسباب التي أدت إلى فشل الإدارة في تحديد هذه المخاطر، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الواجب تنفيذها استجابة لهذه المخاطر.
- تقييم مدى وجود نظام للمعلومات والاتصال داخل المؤسسة ومدى فعاليته في توفير المعلومات الضرورية لإعداد القوائم المالية، كما يسمح بانتقال المعلومات بشكل فعال داخل المؤسسة مما يسهل على المدقق الخارجي حصوله على المعلومات المناسبة التي تمكنه من تقييم المخاطر وكيفية الرقابة عليها. كما يجب على المدقق الخارجي تقييم كيفية الاتصال داخل المؤسسة حول العناصر الجوهرية للمعلومات المالية والأدوار والمسؤوليات الفردية داخل المؤسسة لإعداد القوائم المالية، على المدقق الخارجي معرفة كيفية الاتصال مع إدارة المؤسسة والأفراد المكلفين بالحوكمة.
- حصول المدقق الخارجي على فهم لأنشطة الرقابة الداخلية من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات وتحديد الإجراءات اللازمة للاستجابة لهذه المخاطر.

- الأخذ بعين الاعتبار الوسائل الرئيسية المستخدمة من طرف المؤسسة لضمان سير العمل والرقابة الداخلية وكيفية تنفيذ الإجراءات التصحيحية.

- **تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية:** على المدقق الخارجي تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى التأكيدات وأرصدة الحسابات المكونة للقوائم المالية، يعتمد هذا التقييم على المعلومات المجمعة من طرف المدقق الخارجي أثناء التعرف على المؤسسة والتي تم تعديلها خلال تنفيذ مهمته انطلاقا من العناصر المجمعة الجديدة أثناء مزاولة المهنة.

عند قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عليه القيام بما يلي:

- تحديد المخاطر الجوهرية أثناء قيامه بالتعرف على المؤسسة وبيئتها وتحديد الإجراءات المناسبة للرقابة والتحكم في هذه المخاطر على مستوى فئات المعاملات، أرصدة الحسابات والمعلومات المقدمة في القوائم المالية.
- تقييم المخاطر التي تم تحديدها وفيما إذا كان لها تأثير على القوائم المالية ككل والتي من الممكن أن تؤثر على العديد من التأكيدات.
- الربط بين المخاطر المحددة والمشاكل التي يمكن أن تنشأ على مستوى التأكيدات مع مراعاة الرقابة اللازمة من أجل اختبارها.
- النظر في احتمال وجود أخطاء متعددة وتقييم ما إذا كان اجتماعها يمكن أن يكون له تأثير جوهري على مصداقية القوائم المالية.

- **المناقشة مع فريق تنفيذ المهمة:** على المدقق الخارجي الاجتماع مع أعضاء فريق عملية التدقيق الخارجي ومناقشتهم حول مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم اكتشافها على مستوى القوائم المالية، هذه المناقشة يمكن أن تؤدي إلى فهم للمخاطر التي يمكن أن تحتويها العناصر المكلفين برقابتها، وتبادل الآراء والمعلومات الضرورية حول كيفية الاستجابة لهذه المخاطر، يمكن للمدقق الخارجي تحديد الأفراد الرئيسيين من أعضاء فريق العملية الذين ستتم المناقشة معهم وتحديد الوقت والمكان المناسبين لذلك.

- **إجراءات الاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية:** على المدقق الخارجي تصميم مدى وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق المستخدمة من أجل الاستجابة للمخاطر المقيمة التي تم تحديدها خلال التعرف على المؤسسة وبيئتها، من أهم هذه الإجراءات:

- **الإجراءات التحليلية:** تعد الإجراءات التحليلية أهم الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي للتحكم في مخاطر الأخطاء الجوهرية، فهي تمكنه من تحديد الأرصدة غير العادية التي من الممكن أن تحتوي على أخطاء جوهرية.
- **الاستفسار وطلب المعلومات:** على المدقق الخارجي أن يقوم بالاستفسار عن المخاطر التي تم اكتشافها على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات، عن طريق طلب المعلومات من الإدارة والمكلفين بالحوكمة والأفراد المكلفين بتسجيل المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة وإعداد المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية.

آفاق الدراسة

من خلال إجرائنا للدراسة الميدانية وخاصة في مرحلة توزيع الاستبيان على المدققين الخارجيين في الجزائر ومن خلال إجرائنا للمقابلة الشخصية معهم، تعرفنا على بعض أوجه القصور أثناء مزاولة المهنة والمشاكل التي تواجهها والتي تقف حدا أمام الرقي بهذه المهنة، ارتأينا من خلال هذا المطلب تقديم مجموعة من المواضيع والبحوث المستقبلية من أجل التوصل إلى حلول لمعالجة هذه المشاكل وتحسين ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر، من أهم هذه المواضيع نذكر:

- مدى التزام المدقق الخارجي باستخدام نماذج التنبؤ المالي من أجل اكتشاف مخاطر التدقيق الخارجي.
- انعكاسات الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات على كيفية تطبيق أساليب الإجراءات التحليلية؛
- أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في تحسين جودة التدقيق الخارجي.
- مدى تأثير مخاطر التدقيق الخارجي في تخطيط وجودة مهنة التدقيق.

نأمل في الأخير أن قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع، وساهمنا ولو بالشيء القليل في تدعيم البحث العلمي في الجزائر والمكتبة الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

I المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1- أحمد السيد عامر، الإحصاء الوصفي والتحليلي، الطبعة 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

2- أحمد حلمي جمعة، التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

3- أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2007.

4- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

5- ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2002.

6- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2005.

7- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2006.

8- أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2007.

9- أمين السيد أحمد لطفي، معايير المراجعة والتأكد الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008.

10- ثائر فيصل، الإحصاء في العلوم الإدارية والمالية، الطبعة1 دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

11- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، (2002،2003).

12- حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

13- حسن ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، أساليب الإحصاء التطبيقي، الطبعة1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14- حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

15- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

16- خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.

17- دريد كامل آل شبيب، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

18- زياد رمضان، محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013.

19- ستيفن أ.موسكوف، مورك ج.سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة: كمال الدين سعيد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1989.

20- سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، غز ة، فلسطين، 2003.

21- شرف الدين خليل، الإحصاء الوصفي، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية.

22- عباس محمود الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

23- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء مع استخدام برنامج spss، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

24- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2005.

25- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، معايير المراجعة الدولية والتأكيد المهني، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، القاهرة، 2013.

26- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013.

27- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأو لى، عمان، الأردن، 2007.

28- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009.

29- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

30- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

31- كمال خليفة أبو زيد وآخرون، دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2008.

32- مانيو جيدير، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراة.

33- محمد الفيومي محمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، القاهرة، 2008.

34- محمد الفيومي، عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، القاهرة، 1998.

35- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.

36- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2002.

37- محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 2002.

38- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، القاهرة، 2008.

39- محمد عبد العال النعيمي، عبد الرحمن العودة، مقدمة في الإحصاء مع تطبيقات على برنامج (SPSS)، الطبعة1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

40- محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي "الدليل التطبيقي للباحثين"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

41- محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

42- محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، أصول المراجعة والرقابة الداخلية، مكتبة الشباب، القاهرة، 1998/1997.

43- محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2001.

44- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

45- مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

46- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، (2002،2003).

47- نظير رياض محمد الشحات وآخرون، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2001.

48- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

49- وليم توماس، أمرسن هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة و تقديم: أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد العلي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1989.

2. المقالات والرسائل الجامعية

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008.

2- أحمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007.

3- أسامة عبد المنعم السيد علي، عمر إقبال المشهداني، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، 2010.

4- ألان عجيب مصطفى هندي، ثائر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق-، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، السليمانية، العراق، جانفي 2010.

5- بان توفيق نجم، مدى اعتماد المدقق الخارجي على الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 21، 2012.

6- تركي راجي الحمود، المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن-دراسة استقصائية-، المجلة العلمية كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد الثاني، 1991.

7- جمال حامد، أساليب التنبؤ، المعهد العربي للتخطيط، العدد14، الكويت، فيفري 2003.

8- حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، المجلد 24، 2008.

9- حكمت أحمد حسن، كشف التدفق النقدي: ضرورة أم ترف؟، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، الرمادي، عمان، الأردن، 2008.

10- خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد4، عدد15، 01 فيفري 2016.

11- خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس: دراسة عينة من الشركات الجزائرية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

12- رافعة ابراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد5، العدد10، 2013.

13- رائد صالح الخطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

14- زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007.

15- ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

16- سامح محمد، القوائم المالية وتقييم المشروعات، موقع الإدارة والهندسة الصناعية، 2010.

17- سهيل أبو ميالة، سعيد زباينة، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الثاني، تشرين الأول، 2013.

18- شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 25 (4)، 2011.

19- الشريف ريحان وأخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج-، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 21، 22 أكتوبر 2012.

20- شريقي عمر، "التنظيم المهني للمراجعة –دراسةمقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية-"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف-1، الجزائر، 2013.

21- صادق حامد مصطفى، قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض عملية المراجعة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد 18، عدد2، 2004.

22- طلاع محمد الديحاني، دراسة لنموذج ألتمان للتنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على الشركات المساهمة الكويتية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد8، 1995.

23- عبلة مخرمش، تقدير نموذج للتنبؤ بالمبيعات باستخدام السلاسل الزمنية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

24- عصام الدين السائح خرواط، إطار مقترح لتقييم عناصر خطر المراجعة، مجلة الساتل، جامعة الجبل الغربي، غريان، ليبيا.

25- عصام قريط، مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد1، 2009.

26- علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد الخامس عشر، 2013.

27- عمرو سقا، مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، 2013.

28- فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، كلية علوم الحاسبات والرياضيات، جامعة الموصل، يومي 6 و7 ديسمبر 2009.

29- فاطمة حشتي، المحاسبة: نفوذ مسؤولي بعض الجهات الحكومية، الجريدة، العدد 379، 10 أغسطس 2008.

30- فريد خليل الجاعوني، أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية المؤثرة في معدل الولادات الكلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

31- فيصل محمود الشواورة، رائد محمد العضايلة، المؤشرات المالية ودورها في تقييم أداء شركة مناجم الفوسفات الأردنية، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

32- كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات-دراسة حالة مركب تكرير الملح لولاية بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

33- كناري سعيد الربضي، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة جدارا، عمان، الأردن، 2013.

34- محمد ابراهيم النوايسة، مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 35، العدد1، 2008.

35- محمد عايش عيد المطيري: مدى التزام مكاتب التدقيق في دولة الكويت بالإجراءات التحليلية المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم "520"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

36- محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4 ، 2007..

37- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص.15.

38- مرشد عيد المصدر، أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

39- منذر المومني، زياد شويات، قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد1، الأردن، 2008.

40- منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، تنمية الرافدين، العدد 87، جامعة الموصل، 2007.

41- نبيل حميدشة، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012.

42- نور الدين عبد الله حمودة، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، السنة الإحدى والعشرون، المجلد الحادي والعشرون، عمان، الأردن، 2013.

43- وحيد محمود درمو، سيف عبد الرزاق، محمد الوتار،استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100، 2010.

44- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

45- يوسف جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2005.

3. القوانين والمراسيم التنفيذية

1- مرسوم رقم 72-84 المؤرخ في 18 أفريل 1972 المتعلق بالتكوين المهني للخبراء المحاسبين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد33، 25 أفريل 1972.

2- الأمر 59/75 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 1993/04/25، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 27، 1993، المادة715 مكرر4.

3- الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08، المدة 715 مكرر 7،8،9.

4- مرسوم تنفيذي رقم 96-318 مؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، 1996، المادة02.

5- المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 2011/01/27 يتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 07، 2011، المادة 04.

6- المرسوم التنفيذي رقم 11-394 المؤرخ في 2011/11/24 يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد65، 2011.

7- القانون رقم 01/10 المؤرخ في 29 جويلية 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد42، 2010.

8- مرسوم تنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07 المؤرخة في 02 فيفري 2011.

II المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب والمقالات العلمية

1- Abdul rashid, Qaiser abbas, Predicting bankruptcy in pakistan, The oretical and applied economics, 2011.

2- Adela socol, Significant doubt about the going concern assumption in audit, Annales universitatis apulensis series oeconomica, 12(1), 2010.

3- Adel-rahman Kl.el-dalabeek, The role of financial analysis ratios in evaluating performance, Interdixiplinary journal of contemporary research in business, Vol.5, No.2, June 2013.

4- Ahmad ahmadpour kasgcon and all, A review of bankruptcy and its prediction, International journal of academic research in accounting, Finance and management sciences, Vol.3, No.4, Harmars, 2013.

5- Alain burlaud, L'auditeur et la question de la continuité de l'exploitation en période de crise économique, Accounting and

management information système, Jun 2009, Bucarest, Romania.

6- Ali abdu salah elmabrok mohamed, Using Altman's model and current ratio to assess the financial status of companies quoted in the Malaysian stock exchange, International journal of scientific and research publications, Vol.2, Issue7, July 2012.

7- Allen Blau and all , Evidential effort and risk assessment in auditing, Journal of business and economics research, Volume6, 2008.

8- American institute of certified public accountants, statement on auditing standards, No82, Consideration of Fraud in a financial statement audit, 1997 , New York .

9- American Institute of Certified Public Accountants, Statement on auditing standards, No 56, Analytical procedures, , New York, 1988.

10- American Institute of Certified Public Accountants, Statement on auditing standards, No 54, Illegal acts by clients, New York, 1972.

11- Ana maria Joldos and all, Pillars of the audit activity: Materiality and audit risk, Annals of the university of petrosani, Economics, 10(2), 2010.

12- Antoine mercier, Philipe merle, Audit et commissariat aux comptes : Guide de l'auditeur et de l'audité, Editions Francis Lefebre, Paris, 2013-2014.

13- Anupan De and all, Application of the factor analysis on the financial ratios and validation of the results by the cluster analysis : An empirical study on the Indian cement industry, Journal of business studies quarterly, Vol.2, No.3, 2011.

14- Arlettec wilson, Regression analysis as analytical procedures, A simulation study of the effect of error term non normality on

auditor decisions, The journal of applied business research, vol.7, No.2.

15- Australian shareholders ‘association, Financial ratio, Lincoln indicators pty ltd, 2010.

16- Bankruptcy predictors, Discussion papers N°174, Gennaio, 2014.

17- Carlos pedro santos pinho and all, Why auditors increasingly rely on analytical procedures, An empirical approach in Portugal, Auditing (A11), 2013.

18- Caura barszcz, Hubert kerneis, Le guide des cabinets d’audit et d’expertise- comptable, 4édition du management, France, 2008.

19- Causse geneviève, Eustache ebondowamandzila, La qualité de l’audit légal en Afrique francophone : Constats, interrogations et vois d’amélioration, Comptabilité sans frontières, The French connection, Canada, May 2013.

20- Chief financial officer’s council, Implementation guide for OMB circular, Management’s responsibility for internal control over financial reporting, United states department of commerce, Washington, July 2005.

21- Christina mulligan and Nicola inkster, The use of analytical procedures in the United Kingdom, International journal of auditing, Volume3, Issue2, July 1999.

22- CNCC, Les voies d’accès au commissariat aux comptes, Octobre 2003, Paris.

23- CNCC, Règlement de stage de commissariat aux comptes, Version approuvé par le conseil national, 05/12/2013.

24- Comité des cabinets d’expertise comptable de petite et moyenne taille IFAC, Guide pour l’utilisation des normes internationales d’audit dans l’audit des petites et moyennes entreprises, Avril 2009.

25- Commissaire aux comptes et surveillance prudentielle des établissements du secteur bancaire et financier, Bulletin de la commission bancaire, N°26, Avril 2002.

26- Commission corporate gouvernance fondation privée, Contrôle interne et gestion des risques, Version 10/01/2011, Bruxelles.

27- Commission de surveillance du secteur financier, Circulaire CSSF 10/439, Luxembourg, 22/02/2010.

28- Contrôle fédéral des finances, Mise en place d'un système de contrôle interne, 2éme édition.

29- COSO, Contrôle interne sur l'information financière lignes directives à l'intention des petites sociétés ouvertes, Volume1, Juin 2006.

30- CPE directorate, Audit risk summary of provisions of recently, Issued exposure drafts by IFAC, February 2003.

31- D. Eric hirst, Lisa koonce, Audit analytical procedures: A field investigation, Contemporary accounting research, Vol.13, No.2, 1996.

32- D.Miganchristian, Le commissariat aux comptes dans l'espace Ohada, Formation des experts du conseil permanent de la comptabilité du Congo sur le droit Ohada, Ecole régionale supérieure de la magistrature (ERSUMA), (27/08/2012, 13/09/2012).

33- Degos jean-guy, Priorité à la sécurité financière et à la fiabilité de l'audit légal en France, The certified account, N.18, April 2004.

34- Eija Koskivaara, Integrating analytical procedures into the continuous audit environment, Journal of information systems and technology management, Vol.3, No.3, 2007

35- -Elena M, Barbu et autres, Le commissaire aux comptes face à la crise économique et financière, France, 2010.

36- Elie cohen, Gestion financière de l'entreprise et développement financier, Economica AUPELF Diffusion EDICEF, 1991.

37- Evrendile ksengur, Relationships among components of engagement risk, Annals of the university of Petrosani, Economics, 12(1), 2012.

38- F.Messier william and all, A review and integration of empirical research on materiality : Two decades later auditing, A journal of practice and theory, Vol.24, No.2, November 2005.

39- F.X.Diebold and all, Time series analysis, Working paper N°06-01, Department of agricultural and resource economics, University of Maryland, 2006.

40- Fearnley.S and all, Auditor independence and audit risk, A reconceptualization journal of international accounting research 4(1), Glasgow eprints service, 2005.

41- Florent deisting, Lahille jean-pierre, Analyse financière, 4°édition, Dunod, Paris, 2013.

42- Frank R.urbancic, The power of cash flow ratios, Department of accounting Mitchell college of business university of south Alabama, USA, 1998.

43- Gerald lobo, Yuping zhao, Relation between audit effort and financial report misstatements : Evidence from quarterly and annual restatements, Accounting review, Forthcoming, May 14, 2013.

44- Gérard valin, Controlor et auditor, Dunod, Paris, 2006.

45- Gergely mohl, The theory of risk assessment and its domestic practice in financial audit, Ph. Dissertation, Corvinus university of Budapest, 2013.

46- Guide pour l'utilisation des normes internationales d'audit dans l'audit des petites et moyennes entreprises, Traduction autorisée par IFAC du « Guide to using ISA_s in the audits of small- and medium-sized entities », Tom1, 3° édition.

47- H.shumway Robert, S. stofferdavid, Time series analysis and its applications, 3°édition.

48- Hamendra kumar porwal, Shashank jain, Cash flow ratios to predict investment's soundness, Asia pacific finance and accounting review, Vol.1, No.4, July-december 2013.

49- Hasnach Haron and all, Factors influencing auditors 'going concern opinion, Asian academy of management journal, Vol.14, No.1, 2009.

50- Hassan lahbari, La qualité de l'audit externe et la notion de significativité, Strasbourg, France, 2009.

51- Hazguimouna, Pocher christine, Analyse des relations entre les auditeurs légaux et leur autorité de contrôle : Le cas français, La place de la dimension Européenne dans la comptabilité, Contrôle, audit, Strasbourg, France, May 2009.

52- Horatui rotaru, Audit risk and materiality threshold-towards economic risk and audit failure, Recent researches in applied economics and management, Vol.1.

53- ICAP, Financial ratios explanation, Octobre 2006.

54- IFAC, Audit risk, Exposure draft, Octobre 2002.

55- Insaf ouertani, Salma damak ayadi, Auditor engagement decision: An exploratory study in the Tunisian context, Accounting and management information systems, Vol.11, No.3, 2012.

56- Institut professionnel des comptables et fiscalistes agrées, Les ratios de rentabilité d'une entreprise, Pacioli N°373 IPCF-BIBF, 11-24 novembre 2013.

57- International auditing and assurance standard board, Audit considerations in respect of going concern in the current economic environment, Staff alert references the pre-clarified ISA_s.

58- International Federation of Accountants (IFAC), Guide to using international standards on auditing in the audit of small-and medium-sized entities, 2 edition, Vol.2, New York, 2010.

59- International Federation of Accountants (IFAC), Norme international d'audit (ISA_{210}): « Accord sur les termes des missions d'audit », Traduction française modifiée pour la dernière fois en décembre 2012 .

60- International Federation of Accountants (IFAC), Norme international d'audit (ISA_{315}): Identifying and assessing the risks of material misstatement through understanding the entity and its environment, Traduction française modifiée pour la dernière fois en décembre 2012.

61- INTOSAI Professional standards committee, Lignes directrices sur les normes de contrôle interne à promouvoir dans le secteur public, Vienna, Austria.

62- INTOSAI Public debt committee, Guidance on using substantive tests in audits of public debt, June 2006.

63- INTOSAI, $ISSAI_{200}$:Principes fondamentaux de l'audit financier, Vienne, Austria.

64- INTOSAI, $ISSAI_{315}$: Identification et évaluation des risques d'anomalie significatif par la connaissance de l'entité et de son environnement, Vienna, Austria.

65- Jacques villeneuve, Analyse d'états financiers par ratios pour le P.D.G de P.M.E, La direction des communications, Québec, 1995.

66- Jana azzopardi, Peter baldacchino, The concept of audit materiality and attitudes towards materiality threshold disclosure among Maltese audit practitioners, Bank of Valletta review, No. 40, Autumn 2009.

67- Jean lochard, Les ratios qui comptent, 2° édition, Editions d'organisation groupe Eyrolles, Paris, France, 2008.

68- Joseph, F.brazel and all, Auditors' reactions to inconsistencies between financial and nonfinancial measures, April 2012.

69- Joshua Onome Imoniana and all, The analytical review procedures in audit, Advances in scientific and applied accounting, Sao Paulo, V.5, N.2, 2012.

70- Josiane confis, Monique le guen, Premiers pas en régression linéaire avec SAS, Revue Modulad, N°35.

71- Julia severus, Marcel steller, Auditors materiality assessment, Experimental evidence, Innsruck university Austria, April 2011.

72- Keith E .Harisom, and all, The audit risk model under the risk of fraud, Lawrence, 2003.

73- Kendall owen boilin, Can strategic reasoning prompts improve auditors sensitivity to fraud risk, Dissertation presented of the faculty of the graduate school of the university of Texas at Austin in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, August 2008.

74- Kirchgassner gebhard, Wolters jurgen, Introduction to modern time series analysis, Springer, Verlag berlin Heidelberg, New York, 2007.

75- L.Nathans laura and all, Interpreting multiple linear regression: A guide book of variable importance, Practical assessment research and evaluation, Vol.17, N°9, April 2012.

76- Leonid V. Philosophov and all, Predicting the event and time horizon of bankruptcy using financial ratios and the maturity schedule of long-term debt, Math Finan Econ, Springer-verlag, 2008.

77- Louise St-cyr et autres, L'analyse financière à l'aide des ratios, Ecole des hautes études commerciales, 1997.

78- Mark foster zimbelman, Assessing the risk of fraud in audit planning, A dissertation submitted to the faculty of the committee business administration in partial fulfillment of the

requirements for the degree of doctor of philosophy, The university of Arizona, 1996.

79- Maxwell samuel amuzu, Cash flow ratios as a measure of performance of listed companies in emerging economies: the Ghana example, A dissertation submitted in fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, ST Clements university, March 2010.

80- Mechgou graihane, La prédiction des séries temporelles utilisant les paradigmes de soft computing, Thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de doctorat en sciences, université Mohamed Khider, Biskra , 2013.

81- Méthodologie d'audit de la cour des comptes du canton de Vaud, Manuel de vérification de l'évaluation de la gestion des risques, Vol.3, Septembre2009.

82- Michel Blanchette, Ratios financiers et outils connexes, L'institut canadien du crédit, 2012.

83- Mohamed hamzaoui, Audit, Pearson education, France, 2005.

84- Nichlas essner, Erik unander-scharin, Analytical procedures, A practice based approach , 2013.

85- Nirosh Kuruppu and all, The efficacy of liquidation and bankruptcy prediction models for assessing going concern, 2002.

86- Office of the state comptroller, Management's responsibility for internal controls, Albany, New York, October 2010.

87- PCAOB (Public Company Accounting Oversight Board), Auditing standards related to auditor's assessment of and response to risk, Washington, August5,2010.

88- Philippe marie, Prévision de la demande, Consortium de recherche de la foret au client , Québec.

89- Piot charles, Schattalain, Comment renforcer la règlementation sur l'indépendance des auditeurs ? quelques leçons tirées au

marché français, Crises et nouvelles problématiques de la valeur, Nice, France, May 2010.

90- Piot charles, Shattalain, La réglementation de l'audit est-elle dans l'intérêt public ; Quelques enseignements du modèle français, Centre de recherche en Finance, Architecture et Gouvernance des organisations, Cahier du Fargo N°1100606, Juin 2010.

91- Popa irimie emil and all, Qualitative factors of materiality-A review of empirical research, Annals universitatis apulensis series oeconomica, 12(1), 2010.

92- Radha ganesh kumar, Kishore kumar, A comparison of bankruptcy models, International journal of marketing, Vol.1, No.4, 2012.

93- Risang ryu, Shawn jang, Performance measurement through cash flow ratios and traditional ratios: A comparison of commercial and casino hotel companies, Journal of hospitality financial management, V.1, N.1, 2004.

94- Rita Jankunaite and all, Employment of audit risk models, ISSN1392-1258, Economika, 2005.

95- Robert rufus, Financial ratios: Use, predictive power and the Z-score, June 2003.

96- Rose norita abd samad and all, Analytical review techniques preferred by auditors in Wilayah Persekutuan Malaysia, Journal of applied environmental and biological sciences, Textroad publication, 2014.

97- Saurav K.dutta and all, The audit risk model under the risk of fraud, Applications of fuzzy sets and the theory of evidence to accounting, Vol.7, Jai press Inc, 1998.

98- She.Ichang and all, The development of audit detection risk assessment system: Using the fuzzy theory and audit risk model, 11th pacific-Asia conference on information systems.

99- Soo-wah low and all, Predicting corporate financial distress using the logic model :The case of Malaysia, Asian academy of management journal, 6(1), 2001.

100- Statement of Auditing Standards (SAS_{300}), Audit risk assessment and accounting and internal control system, January 2004.

101- Stephen spector, GAAP and GAAS 2007/2008 highlights: An update on assurance standards-the audit risk model and related sections, OGA Canada, 2007.

102- Suzanne K.Hayes and all, A study of the efficacy of Altman's Z to predict bankruptcy of specialty retail firms doing in contemporary times, Economics and business journal, Volume3, 2010.

103- Technical guidance for greenhouse as verification at reasonable level assurance, Government of Alberta, Canada.

104- Technical guidance for greenhouse gas verification at reasonable level assurance, Government of Alberta, Canada, January 2013.

105- Texas comptroller of public accounts, Sampling manual, September 2013.

106- The risk management association, Financial ratio benchmarks, Annual statement studies, Philadelphia, 2011.

107- Thomas E.mckee, Aasmund eilifsen, Current materiality guidance for auditors, Foundation for research in economic and business administration, Bergen, September 2000.

108- Timotyu A.seidel, The effective use of the audit risk model at the account level, September 2014.

109- Urbance frank.R, The power of cash flow ratios, Department of accounting, Mitchell college of business university of south Alabama, Alabama, USA, 1998.

110- William.F, Messier and all, Two decades of behavioral research on analytical procedures: What have we learned ?, Auditing : A journal of practice and theory, Vol.32, No.1, February 2013.

111- WJJ Botha, Audit materiality: A comparative analysis between normative principles and professional standards, Southern African journal of accountability and auditing, Vol.2, 1999.

112- Younes badavar nahandi and all, Evaluating the ability of cash flow ratios in predicting auditor's opinion, International journal of advanced studies in humanities and social science, Vol.1, Issue.4, 2013.

2. مواقع الكترونية

1- Adam turk, The predictive nature of financial ratios, The park place économiste, Article disponible sur le site internet: https://www.iwu.edu/economics/PPE14/Turk.pdf.

2- Alain mikol, Commissariat aux comptes : La fin inéluctable de l'exercice à titre accessoire, 2011, Article disponible sur le site internet : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs00558228/document.

3- Analytical procedures- Apowerful tool for auditors, April 2009, Article disponible sur le site internet : http://www.hkiaat.org/images/uploads/articles/Analytical.pdf.

4- Analytical procedures, Relevant to ACCA qualification papers F8 and P7 and cat paper8, Article disponible sur le site internet: http://www.accaglobal.com/content/dam/acca/global/pdf/sa_sept10_audit.pdf.

5- Boris nenide and all, The use of financial ratios for research: Problems associated with and recommendations for using large databases, Article disponible sur le site internet: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.493.1546&rep=rep1&type=pdf.

6- Caserio carlo and all, A statistical analysis of reliability of audit opinions as bankruptcy predictors, 2014, Article disponible sur le site internet: http://www.ec.unipi.it/documents/Ricerca/papers/2014-174.pdf.

7- Charles van wymeersch, Bruno de klerck, Interpréter les comptes annuels : Analyse par la méthode des ratios, Article disponible sur le site internet: https://www.ibrire.be/.../Interpréter%20les%20comptes%20annuels%20%20analyse%20par%20la%20méthode%20des%20ratios.pdf.

8- CNCC, Le commissaire aux comptes et les demandes de confirmation des tiers, Décembre 2010, Article disponible sur le site internet: http://www.crcc-grenoble.fr/uploads/documents/2011-08-25_NI_VII_Confirmation_des_tiers.pdf.

9- CNCC.IRE.CSOEC, Norme International d'Audit (ISA_{240}): « Les obligations de l'auditeur en matière de fraude lors d'un audit d'états financiers », Juin 2012, Disponible sur le site internet: https://www.cncc.fr/.../**isa_240**.../**ISA_240**-_Juin_2012.pdf*?*.

10- CNCC.IRE.CSOEC, Norme International d'Audit (ISA_{315}): « Identification et évaluation des risques d'anomalies significatives par la connaissance de l'entité et de son environnement », Juin 2012, Disponible sur le site internet : https://www.cncc.fr/.../**isa_520**.../**ISA_520**-_Juin_2012.pdf*?*.

11- CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{320}) : Caractère significatif lors de la planification et de la realisation d'un audit, Juin 2012, Article disponible sur le site internet : https://www.cncc.fr/.../**isa_ 320**.../**ISA320**-_Juin_2012.pdf*?*.

12- CNCC.IRE.CSOEC, Norme international d'audit (ISA_{330}): « Réponses de l'auditeur aux risques évalues», Juin 2012, Disponible sur le site internet : https://www.cncc.fr/.../**isa_520**.../**ISA_520**-_Juin_2012.pdf*?*.

13- CNCC.IRE.CSOEC, Norme International d'Audit (ISA_{520}): Procédures analytiques, Juin 2012, Disponible sur le site internet : https://www.cncc.fr/.../**isa_520**.../**ISA_520**-_Juin_2012.pdf*?*.

14- Crowe horwath, Risk assessment standards Toolkit, 2009, Article disponible sur le site internet : http://www.nacubo.org/Documents/business_topics/Risk_Assessment_Toolkit.pdf.

15- Daniel borcard, Regression multiple : Corrélation multiple et partielle, Article disponible sur le site internet : www.wanko.free.fr/cours%20de%20stat/stat/regr_mult1.pdf.

16- Emmanuel césar, Bruno richard, Les séries temporelles, 2OO6, Article disponible sur le site internet : http://georges.gardarin.free.fr/surveys_DM/Survey_time_series.pdf

17- Eustache ebondo wa mandzila, Gouvernance de l'entreprise et cadre légal de l'audit dans la zone euro méditerranée : Une comparaison entre la France et les pays de la méditerranée arabe, 2010, Article disponible sur le site internet : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00548119.

18- Financial ratios tutorial,2010, Article disponible sur le site internet : http://www.invetopedia.com/university/ratio/banding.asp.

19- Haut Conseil du Commissariat aux Comptes, Guide des contrôles périodiques, Article disponible sur le site internet : www.h3c.org/textes/H3C-guide_des_controles-periodiques.pdf.

20- J.Marko, Analyse des ratios et des comptes annuels, Article disponible sur le site internet : https://extranet.ipcf.be/...2012%20analyse%20des%20ratios%20.

21- Karen K.W.li, Risk in auditing-inherent risk, Article disponible sur le site internet : http://www.hkiaat.org/images/uploads/articles/PBEPIII_inherent_risk.pdf.

22- KPMG, Le contrôle interne dans la pratique suisse actuelle, Article disponible sur le site : www.sgw.ch/d/dossier/documents/dossier_22_kpmg_studie_f.pdf.

23- L'audit en contexte d'incertitude économique, Mars 2012, Article disponible sur le site internet : http://www.nifccanada.ca/normes-canadiennes-daudit/ressources/documents-de-reference/item63401.pdf.

24- La réforme de l'audit en Europe, Position paper disponible sur le site internet : www.blog-audit.com/wp-content/.../2013.01_position-paper-OIA-FR.pdf.

25- Manual des normes audit légal et contractuel : Cadre conceptuel, Janvier 2009, Article disponible sur le site internet : www.oecmaroc.com/telechargement/Normes.pdf.

26- Manuel des normes audit légal et contractuel, Evaluation des risques et éléments de réponse aux risques identifier, Version janvier 2009, Disponible sur le site internet : http://www.acseris.com/pdfs/7-Audit/Manueldes-Normes-dAudit-au-Maroc.pdf.

27- Ordre des experts comptables du Maroc, Guide pratique d'audit, Article disponible sur le site :www.oecmaroc.com/.../**guide**/**GUIDE**%20**AUDIT**%20MAROC.**pdf**.

28- Performing audit procedures in response to assessed risks and evaluating the audit evidence obtained, Article disponible sur le site internet: http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AU-C-00330.pdf.

29- Price water house coopers, Système de contrôle interne : Un outil de gestion en pleine mutation, 2007, Article disponible sur le site :

www.pwc.ch/user_content/editor/.../pwc_sci_pleine_mutation_06_f.pd.

30- Radu flored, Romona florea, The implications of inherent assessment in audit risk limitation, 2012, Disponible sur le site: http://www.ugb.ro/etc.

31- Rajendrap srivastava and all, Formulas for audit risk, Article disponible sur le site internet: http://www.glennshafer.com/assets/downloads/articles/article47.pdf.

32- Review and the audit process, Article disponible sur le site internet: http://www.acornlive.com/demos/pdf/P3_PS_Chapter_3.pdf.

33- Robert rufus, Financial ratios : Use, prédictive power and the Z-score, June 2003, Article disponible sur le site internet : www.rufusandrufus.com/financial_ratios/pdf.

34- Sorinel domnisocu, Mariana girbaci, Examing the audit clients going concern, Article disponible sur le site internet: http://feaa.ucv.ro/AUCSSE/0038v2-016.pdf.

35- Staliunene J.D, Khrystauskas ch, Review of risk models in the context of financial audit, Article disponible sur le site internet : http://www.ztu.edu.ua/ua/science/publishing/wzbirnik/econom/3_15/33.pdf.

36- Steven M.glover and all, Why do auditors over-rely on weak analytical procedures ? The role of outcome bias and insensitivity to precision, March 2004, Article disponible sur le site internet : http://www3.nd.edu/~carecob/Workshops/03-04%20Workshops/Wilks.pdf.

37- The use of substantive aggregate analytical procedures : Do auditors particulary rely on nonsignificant outcomes ?, Article disponible sur le site internet : https://www.alexandria.unisg.ch/export/.../218443.pdf.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
المقدمة	**أ-م**
الفصل الأول: استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي.	**50-4**
المبحث الأول: ماهية الإجراءات التحليلية.	**24-5**
المطلب الأول: مفهوم الإجراءات التحليلية.	**13-5**
أولا: تعريف الإجراءات التحليلية**.**	**8-5**
ثانيا: التطور التاريخي للإجراءات التحليلية.	**10-9**
ثالثا: طبيعة الإجراءات التحليلية.	**13-11**
المطلب الثاني : تطبيق الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق الخارجي**.**	**21-13**
أولا: أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية**.**	**15-14**
ثانيا: أهداف الإجراءات التحليلية**.**	**16**
ثالثا: مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية**.**	**21-17**
المطلب الثالث: حدود ومعوقات تطبيق الإجراءات التحليلية**.**	**24-22**
أولا: حدود تطبيق الإجراءات التحليلية**.**	**23-22**
ثانيا: معوقات تطبيق الإجراءات التحليلية**.**	**24-23**
المبحث الثاني: الأدوات التقليدية للإجراءات التحليلية.	**36-25**
المطلب الأول: أسلوب التحليل المالي.	**29-25**
أولا: تعريف التحليل المالي.	**27-25**
ثانيا: أهداف التحليل المالي.	**28-27**
ثالثا: مقومات التحليل المالي.	**29-28**
المطلب الثاني: أسلوب النسب المالية.	**33-29**
أولا: تعريف النسب المالية.	**30**
ثانيا: أسس التحليل بالنسب المالية.	**32-31**

ثالثا: نقاط الضعف في النسب المالية.	**33-32**
المطلب الثالث: أسلوب المقارنات البسيطة.	**36-34**
أولا: المقارنات الأفقية.	**35-34**
ثانيا: المقارنات العمودية.	**36-35**
ثالثا: المقارنات على أساس النسب المالية المرجعية.	**36**
المبحث الثالث: الأدوات الحديثة في الإجراءات التحليلية	**49-37**
المطلب الأول: نموذج تحليل الانحدار.	**41-37**
أولا: تعريف نموذج الانحدار الخطي.	**38-37**
ثانيا: أهداف نموذج الانحدار الخطي.	**39-38**
ثالثا: أنواع الانحدار الخطي.	**41-39**
المطلب الثاني: أسلوب السلاسل الزمنية.	**45-41**
أولا: تعريف السلسلة الزمنية.	**42-41**
ثانيا: مكونات السلسلة الزمنية.	**44-43**
ثالثا: أهداف السلسلة الزمنية.	**45-44**
المطلب الثالث: أساليب التنبؤ المالي.	**48-45**
أولا: أسلوب التخطيط المالي.	**46-45**
ثانيا: أسلوب التدفق المالي.	**48-47**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي مخاطر التدقيق الخارجي.	**110-52**
المبحث الأول: ماهية مخاطر التدقيق الخارجي.	**86-53**
المطلب الأول: مفهوم مخاطر التدقيق الخارجي.	**58-53**
أولا: تعريف مخاطر التدقيق الخارجي.	**56-53**
ثانيا: العوامل المؤثرة في تقدير المدقق الخارجي لمخاطر التدقيق النهائية.	**58-57**
المطلب الثاني: مكونات مخاطر التدقيق الخارجي والعوامل المؤثرة في تقييمها.	**73-58**
أولا: المخاطر الملازمة (المتأصلة)	**64-59**
ثانيا: مخاطر الرقابة.	**68-64**
ثالثا: مخاطر عدم الاكتشاف	**73-68**

المطلب الثالث: خطوات تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.	**86-73**
أولا: التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والصناعة.	**76-73**
ثانيا: فهم نظام الرقابة الداخلية.	**83-76**
ثالثا: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.	**86-83**
المبحث الثاني: نموذج مخاطر التدقيق الخارجي.	**95-87**
المطلب الأول: التطور التاريخي لنموذج مخاطر التدقيق الخارجي.	**92-87**
أولا: نموذج مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي.	**90-87**
ثانيا: نموذج مخاطر التدقيق المقدم من طرف الباحثين.	**92-90**
المطلب الثاني: طرق استخدام نموذج مخاطر التدقيق الخارجي.	**95-92**
أولا: استخدام نموذج مخاطر التدقيق من أجل الحكم على معقولية خطة التدقيق.	**93-92**
ثانيا: استخدام نموذج مخاطر التدقيق من أجل الحكم على كفاءة خطة التدقيق.	**93**
ثالثا: استخدام نموذج مخاطر التدقيق من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.	**94**
رابعا: فهم العلاقة بين المخاطر المتنوعة والأدلة المطلوب تجميعها.	**95**
المبحث الثالث: مخاطر التدقيق الخارجي ومستوى الأهمية النسبية.	**108-96**
المطلب الأول: مفهوم الأهمية النسبية في عملية التدقيق.	**102-96**
أولا: تعريف الأهمية النسبية.	**98-97**
ثانيا: خطوات تحديد الأهمية النسبية.	**101-98**
ثالثا: مستويات الأهمية النسبية.	**102-101**
المطلب الثاني: استخدام الأهمية النسبية في عملية التدقيق الخارجي.	**106-102**
أولا: مراحل استخدام الأهمية النسبية.	**105-103**
ثانيا: مجالات استخدام الأهمية النسبية.	**106-105**
المطلب الثالث: الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق الخارجي.	**108-106**
أولا: علاقة الأهمية النسبية بمخاطر التدقيق الخارجي.	**107-106**
ثانيا: علاقة الأهمية النسبية بأدلة الإثبات.	**108-107**
الفصل الثالث: دور الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.	**163-112**
المبحث الأول: تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.	**129-113**

المطلب الأول: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	**117-114**
أولا: تعريف مخاطر الأخطاء الجوهرية.	**115-114**
ثانيا: تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية.	**117-115**
المطب الثاني: إجراءات تقييم المدقق الخارجي لمخاطر الأخطاء الجوهرية.	**127-117**
أولا: اختبارات الرقابة.	**119-118**
ثانيا: الاختبارات الجوهرية.	**127-119**
المطلب الثالث: خطوات استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.	**129-127**
أولا: تطوير التوقعات المستقلة.	**128-127**
ثانيا: تحديد الفروقات الجوهرية.	**128**
ثالثا: التحقيق في الفروقات الجوهرية واستخلاص النتائج.	**128**
المبحث الثاني: مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق واستمرارية المؤسسة.	**140-130**
المطلب الأول: مسؤولية المدقق الخارجي عن تقييم مخاطر التدقيق.	**135-130**
أولا: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى القوائم المالية.	**132**
ثانيا: تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات.	**135-132**
المطلب الثاني: ماهية استمرارية المؤسسة.	**137-136**
أولا: تعريف استمرارية المؤسسة.	**137-136**
ثانيا: فترة استعراض استمرارية المؤسسة.	**137**
المطلب الثالث: مسؤولية المدقق الخارجي نحو تقييم استمرارية المؤسسة.	**140-138**
أولا: مسؤولية المدقق نحو استمرارية وفقا لمعيار التدقيق الدولي ISA_{570}.	**139-138**
ثانيا: الإجراءات المتخذة من طرف المدقق الخارجي لتقييم استمرارية المؤسسة.	**140-139**
المبحث الثالث: استخدام الإجراءات التحليلية للتنبؤ بالفشل المالي.	**162-141**
المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي.	**145-141**
أولا: تعريف الفشل المالي.	**143-141**
ثانيا: العوامل المؤدية إلى الفشل المالي.	**145-143**
المطلب الثاني: أنواع النسب المالية المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.	**156-145**

أولا: النسب المالية المشتقة من الميزانية وقائمة الدخل.	**153-146**
ثانيا: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.	**156-153**
المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي.	**162-157**
أولا: دراسة Altman.	**160-157**
ثانيا: دراسة Beaver.	**162-161**
الفصل الرابع: الإطار المنهجي والميداني للدراسة الميدانية.	**224-167**
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**200-168**
المطلب الأول: تنظيم مهنة التدقيق في الجزائر.	**181-168**
أولا: الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق.	**175-168**
ثانيا: شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.	**178-175**
ثالثا: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.	**181-178**
المطلب الثاني: تنظيم مهنة التدقيق في فرنسا.	**192-181**
أولا: الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق.	**184-181**
ثانيا: شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.	**188-184**
ثالثا: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في فرنسا.	**192-188**
المطب الثالث: مقارنة الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**200-192**
أولا: دراسة مقارنة للهيئات المشرفة على مهنة التدقيق في الدولتين.	**194-192**
ثانيا: دراسة مقارنة لشروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.	**198-194**
ثالثا: دراسة مقارنة لتعيين وإنهاء مهام محافظ الحسابات.	**200-198**
المبحث الثاني: أدوات الدراسة الميدانية والاختبارات الإحصائية المتبعة.	**222-201**
المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية.	**210-201**
أولا: الأدوات الرئيسية (الاستبيان).	**209-202**
ثانيا: أدوات الدراسة الثانوية.	**210-209**
المطلب الثاني: مجال الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.	**212-210**
أولا: المجال المكاني.	**210**
ثانيا: المجال الزماني.	**210**

ثالثا: الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة.	**212-211**
المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة.	**222-212**
أولا: مجتمع الدراسة.	**213-212**
ثانيا: خطوات تحديد حجم العينة.	**217-213**
ثالثا: تحليل خصائص عينتي الدراسة.	**222-218**
الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.	**273-226**
المبحث الأول: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى.	**242-227**
المطلب الأول: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.	**232-229**
المطلب الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية.	**236-232**
المطلب الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.	**241-237**
المبحث الثاني: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الثانية.	**257-243**
المطلب الأول: مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**248-244**
المطلب الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية في كل من الجزائر وفرنسا.	**253-248**
المطلب الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا باستخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية.	**256-253**
المبحث الثالث: تحليل النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.	**271-258**
المطلب الأول: مدى توفر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	**262-259**
المطلب الثاني: مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق في كل من الجزائر وفرنسا.	**266-262**
المطلب الثالث: مدى اهتمام الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي.	**269-266**
خاتمة.	**291-275**
قائمة المراجع.	**316-293**

قائمة المحتويات.	324-318
قائمة الجداول.	328-326
قائمة الأشكال.	329
قائمة المختصرات.	331
قائمة الملاحق.	333
الملاحق.	349-334

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	المقارنات المستخدمة في الإجراءات التحليلية.	13
(02)	أهم الأدوات المستخدمة في الإجراءات التحليلية.	49
(03)	حدود عملية التدقيق الخارجي.	56
(04)	أهم المخاطر الملازمة للمؤسسة محل التدقيق.	64-63
(05)	أهم الإجراءات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي.	71-70
(06)	مكونات مخاطر التدقيق الخارجي	72-73
(07)	العوامل الواجب مراعاتها من طرف المدقق الخارجي عند التعرف على المؤسسة محل التدقيق.	76-75
(08)	مكونات بيئة الرقابة.	77
(09)	نظام المعلومات.	80-79
(10)	مكونات نظام الرقابة الداخلية.	82
(11)	مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا لـ COSO3	83
(12)	أهم العوامل المؤثرة في استخدام الإجراءات التحليلية الجوهرية.	120
(13)	أوجه الاختلاف بين اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية.	122
(14)	أهم الاستفسارات المستخدمة من طرف المدقق الخارجي.	124
(15)	استخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر.	125
(16)	استخدام الملاحظة المادية والتفتيش كإجراءات لتقييم المخاطر.	126
(17)	أصناف التأكيدات.	134
(18)	العوامل المؤدية إلى الفشل المالي.	145-143
(19)	أهم نسب التدفق النقدي.	155-154
(20)	قيمة Z في المؤسسات الخاصة والمؤسسات غير الصناعية.	160
(21)	لجان المجلس الوطني للمحاسبة.	172
(22)	أهم الحالات الاستثنائية لإنهاء مهام محافظ الحسابات.	191
(23)	مقارنة للهيئات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	193-192
(24)	مقارنة شروط ممارسة مهنة التدقيق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	195-194

(25)	مقارنة تعيين وإنهاء مهام محافظ الحسابات في الجزائر.	199-198
(26)	اقتراحات الإجابة حسب سلم ليكارت الخماسي	202
(27)	محاور الاستبيان.	205
(28)	معاملات الارتباط بين فروع المحور الأول.	206
(29)	معاملات الارتباط بين فروع المحور الثاني.	207
(30)	معاملات الارتباط بين فروع المحور الثالث.	208-207
(31)	قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان.	209
(32)	مجالات المتوسط الحسابي	211
(33)	القيم الافتراضية لخطأ المعاينة.	215
(34)	توزيع حجم العينة	216
(35)	توزيع أفراد العينة حسب جنسهم وعمرهم.	218
(36)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والعملي.	220
(37)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	221
(38)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة T ستيودنت المحسوبة لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى قيامهم بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه.	230-229
(39)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم نظام الرقابة الداخلية.	233-232
(40)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى قيام المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.	238-237
(41)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	241
(42)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى تطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي.	246-245
(43)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين حول مدى استخدام كل من الأساليب البسيطة والمتطورة للإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا.	250-249

(44)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى استخدام الإجراءات التحليلية في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	254-253
(45)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.	257-256
(46)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى توفر التأهيل العلمي والعملي الذي يمكن من تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	260-259
(47)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لعينيتين مستقلتين لإجابات المهنيين حول المعوقات الموجودة داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	263
(48)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار T ستيودنت لعينيتين مستقلتين لإجابات المهنيين في كل من الجزائر وفرنسا حول مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي.	267-266
(49)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة.	270

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أهمية استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للمدقق الخارجي	15
(02)	مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية.	21
(03)	أنشطة الرقابة.	80
(04)	العلاقة بين مخاطر التدقيق الخارجي، مستويات الأهمية النسبية، أدلة الإثبات.	108
(05)	مراحل تطبيق الإجراءات التحليلية.	129
(06)	مراحل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية	131
(07)	مستويات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.	135
(08)	مهام المجلس الوطني للمحاسبة.	171
(09)	الهيئات المهنية المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي في الجزائر.	174
(10)	مراحل تحديد حجم العينة.	217
(11)	توزيع أفراد العينة حسب جنسهم وعمرهم.	219
(12)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي والعملي.	220
(13)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	222
(14)	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.	228
(15)	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.	243
(16)	اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة.	258

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المصطلح	التفسير
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.
IFAC	International Federation of Accountants.
IASB	International Accounting Standard Board.
FASB	Financial Accounting Standards Board.
IAASB	International Auditing and Assurance Standards Board.
SPA	Société Par Action.
EURL	Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée.
DECS	Diplôme d'Etudes Comptables Supérieures.
DECF	Diplôme d'Etudes Comptables et Financières.
DESCF	Diplôme d'Etudes supérieures Comptables et Financières
DES	Diplôme d'Etudes Supérieures.
LSF	Loi de Sécurité Financière.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	قائمة الأساتذة والمهنيين المحكمين للاستبيان.	**334**
(02)	الاستبيان باللغة العربية.	**342-335**
(03)	معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبيان.	**344-343**
(04)	نتائج اختبار ألفا كرونباخ.	**346-345**
(05)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.	**349-347**
(06)	نتائج اختبار T ستيودنت لعينتين مستقلتين.	**352-350**

ملحق رقم (01): قائمة الأساتذة والمهنيين المحكمين للاستبيان

المحكمين	مؤسسة العمل
- د. لعايب عبد الرحمان	جامعة سطيف -1-
- أ.د. بن فرحات.	جامعة سطيف -1-
- أ. سكاك معيوف.	جامعة سطيف -1-
- أ. شراد سمير.	جامعة الجزائر -2-
- أ. حجاز خديجة.	جامعة سطيف -1-
- أ. عطية عبد الرحمان.	جامعة سطيف -1-
- جويمع لعمري	خبير محاسبي.
- جليد عبد الغاني	محافظ حسابات.

ملحق رقم (02): الاستبيان

الجـــمـــهوريـــة الجـــزائـرية الديـمقراطيـة الشـــعبيـــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1-

قسم العلوم التجارية

سنة خامسة دكتوراه

تخصص محاسبة، مالية وتدقيق

استبيان موجه للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تحت عنوان: "**مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي-دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**"، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة والتدقيق.

من أجل تحقيق هدف هذه الدراسة فقد تم تصميم هذا الاستبيان الذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة الواضحة، مع تجنب تلك الأسئلة الحر جة أو التي لا تحتمل إجابة، بهدف التعرف على مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في اكتشاف المخاطر التي تواجهه أثناء أداء مهمته، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كانت ظروف ممارسة مهنة التدقيق تمكن المدقق الخارجي من استخدامها في مهمته.

نأمل منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان، من أجل التوصل إلى النتائج التي تخدم أهداف هذا البحث ومحاولة تقديم حلول للرقي بمهنة التدقيق، ونؤكد لكم أن المعلومات التي سنحصل عليها ستعامل بسرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم كل الشكر والتقدير.

الطالبة: عميرش إيمان.

معلومات شخصية حول عينة الدراسة.

- **الرجاء وضع الإشارة (×) في الخانة أو الخانات المناسب:**

1- الجنس: 1. ذكر ☐ 2. أنثى ☐

2- العمر: 1.أقل من 35سنة ☐ من 35إلى 50سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المؤهل العلمي: 1.ليسانس ☐ شهادة دراسات عليا في المالية والمحاسبة ☐

3. دراسات ما بعد التدرج ☐

4- المؤهل المهني: 1. محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐

5- الخبرة: 1.أقل من 10 سنوات ☐ . من(10-20)سنة ☐ .أكبر من 20سنة ☐

المحور الأول: مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء أداء مهمته.

تعتبر مخاطر التدقيق الخارجي من أهم المحددات التي يجب على المدقق الخارجي أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء تنفيذ مهمته، يهدف هذا المحور إلى التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق الخطوات الأساسية التي تمكنه من تقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها والمتمثلة في: التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه، تقييم هيكل الرقابة الداخلية، تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها.

- **المؤشر الأول: مدى قيام المدقق الخارجي بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
6	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على طبيعة المؤسسة وعوامل القطاع الذي تنتمي إليه.					
7	يقوم المدقق الخارجي بالتأكد من ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المطبقة في معالجة العمليات المالية المرتبطة بأعمال المؤسسة.					
8	يقوم المدقق الخارجي بالرجوع إلى نتائج التدقيق السابقة للتعرف على طبيعة المخاطر السابقة.					
9	يقوم المدقق الخارجي بتقييم الأداء المالي للمؤسسة محل التدقيق مع المؤسسات المماثلة العاملة في نفس قطاع الصناعة.					

- **المؤشر الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
10	يقوم المدقق الخارجي بفهم لمكونات الرقابة الداخلية عند تخطيط عملية التدقيق.					
11	يقوم المدقق الخارجي بإجراء اختبارات الوجود لأساليب الرقابة للتأكد من فاعلية عملها.					
12	يقوم المدقق الخارجي بإجراء اختبارات الالتزام لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة.					
13	بناء على تقييم المدقق لمخاطر الرقابة يقوم بتحديد طبيعة إجراءات التدقيق المستخدمة.					
14	بناء على تقييم المدقق لمخاطر الرقابة يقوم بتحديد توقيت					

	إجراءات التدقيق المستخدمة.					
15	بناء على تقييم المدقق لمخاطر الرقابة يقوم بتحديد مدى إجراءات التدقيق المستخدمة.					
16	يقوم المدقق الخارجي بتحديد إجراءات الرقابة اللازمة لمنع واكتشاف الأخطاء.					

- **المؤشر الثالث: مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
17	يقوم المدقق الخارجي بتحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية.					
18	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية بهدف تقييم إجراءات التدقيق المخطط لها.					
19	يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهمية النسبية للبنود والأرصدة المكونة للقوائم المالية بناء على تقييمه لمخاطر الأخطاء الجوهرية.					
20	يقوم المدقق الخارجي بالاستفسار من الأطراف الفاعلة بالمؤسسة من أجل تقييم مخاطر التدقيق.					
21	يقوم المدقق الخارجي بمناقشة فريق العملية حول إمكانية وجود تحريفات جوهرية.					
22	يحرص المدقق الخارجي على جمع الأدلة الكافية والمناسبة من أجل تخفيض مخاطر التدقيق غلى المستوى المقبول عموما.					

المحور الثاني: مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي.

تعتبر الإجراءات التحليلية من الأدوات الحديثة المستخدمة في عملية التدقيق الخارجي من أجل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي، يهدف هذا المحور إلى التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق الأساليب المتنوعة للإجراءات التحليلية خلال المراحل المختلفة لعملية التدقيق الخارجي من أجل تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

- **المؤشر الأول: مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
23	تطبق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في مرحلة التخطيط للمساعدة في تحديد مناطق المخاطر المحتملة.					
24	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية من أجل اكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية.					
25	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية في الاختبارات التفصيلية، عندما يكون استعمالها في هذه الاختبارات ذا تأثير وفعالية لتخفيض مخاطر الاكتشاف.					
26	تمكن الإجراءات التحليلية المدقق الخارجي التقليل من الاختبارات التفصيلية للأرصدة المكونة للقوائم المالية.					
27	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية في مرحلة الفحص والاختبارات الأساسية من أجل تصميم برنامج التدقيق.					
28	تطبق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في مرحلة الفحص النهائي للتأكد من سلامة الأرصدة المعروضة في القوائم المالية.					

- **المؤشر الثاني: مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
29	يقوم المدقق الخارجي بدراسة مقارنة لمعلومات المؤسسة المالية الخاصة بالفترة الحالية مع المعلومات المتعلقة بالفترات السابقة.					
30	يقوم المدقق الخارجي بمقارنة معلومات المؤسسة المالية مع النتائج المتوقعة كالميزانيات التقديرية والتوقعات التي يضعها.					
31	يستعين المدقق الخارجي بالتحليل المالي من أجل التعرف على الوضع المالي للمؤسسة.					
32	يستعين المدقق الخارجي بالنسب المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة محل التدقيق مع المؤسسات المماثلة العاملة في نفس القطاع.					
33	يستعين المدقق الخارجي بالأساليب الحديثة للإجراءات التحليلية من أجل التنبؤ بأرصدة الحسابات في المستقبل ومقارنتها مع الأرصدة الفعلية.					

- **المؤشر الثالث: مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
34	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية من أجل التعرف على نشاط المؤسسة و اكتشاف العناصر الشاذة أو غير العادية الموجودة في القوائم المالية					
35	يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات التحليلية من أجل تقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي داخل المؤسسة محل التدقيق.					
36	يقوم المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية من أجل تحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الخارجي.					
37	يستعين المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية من أجل					

	تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في المستقبل.					
38	يستعين المدقق الخارجي بالإجراءات التحليلية عند تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي من أجل تصميم برنامج وإجراءات التدقيق المستخدمة، والحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة.					

المحور الثالث: مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي لاستخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي

يهدف هذا المحور إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي.

- **المؤشر الأول: مدى توفر التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي من أجل استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**

	الأسئلة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
39	ضعف الكفاءة المهنية وخبرة المدقق الخارجي حول كيفية تطبيق الإجراءات التحليلية في التدقيق.					
40	غياب اطلاع المدقق الخارجي على الأساليب الحديثة المطبقة في الإجراءات التحليلية.					
41	سوء تفسير النتائج المتوصل إليها عند تطبيق الإجراءات التحليلية.					
42	عدم دقة التقديرات الموضوعة من طرف المدقق الخارجي حول وجود الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.					

- **المؤشر الثاني: مدى وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق التي تحد من استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في التحم في مخاطر التدقيق الخارجي**

	الأسئلة	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
43	ضعف نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية المطبقة على مستوى المؤسسة.					
44	التغير الكبير في المبادئ المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة					

	الواحدة وعلى مستوى المؤسسات التي تعمل على مستوى نفس قطاع الصناعة.					
45	غياب المعايير المنطقية للصناعة في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة					
46	عدم تعاون الإدارة في تقديم المعلومات المالية أو غير المالية الضرورية لعمل المدقق الخارجي.					

- **المؤشر الثالث: مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**

	الأسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
47	عدم وجود معايير وسياسات مفروضة من قبل الجمعيات المهنية تلزم المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية.					
48	عدم وجود هيئات رقابية لمراقبة مدى التزام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر الأخطاء المادية.					
49	عدم وجود ارشادات وتوجيهات تشير إلى الأساليب الحديثة في عملية التدقيق بما فيها الإجراءات التحليلية.					
50	عدم اهتمام المنظمات المهنية بتأصيل المهنة وتنظيمها..					
51	عدم وجود دورات تدريبية تمكن المدقق الخارجي من استخدام الإجراءات التحليلية.					

الملحق رقم (03): معاملات الارتباط لكل محور من محاور الاستبيان

- **المحور الأول**

Corrélations

		مدى قيام المدقق الخارجي بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه	مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية	مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها	مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء أداء مهمته
مدى قيام المدقق الخارجي بالتعرف على نشاط المؤسسة والقطاع الذي تنشط فيه	Corrélation de Pearson	1	,910**	,889**	,958**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	20	20	20	20
مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية	Corrélation de Pearson	,910**	1	,939**	,980**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	20	20	20	20
مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها	Corrélation de Pearson	,889**	,939**	1	,973**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	20	20	20	20
مدى قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها أثناء أداء مهمته	Corrélation de Pearson	,958**	,980**	,973**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	20	20	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

- **المحور الثاني**

Corrélations

		مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي	مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات التحليلية	مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي
مدى قيام المدقق الخارجي بتطبيق الإجراءات التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	1	,857**	,513**	,957**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	20	20	20	20
مدى قيام المدقق الخارجي باستخدام كل من الأساليب البسيطة والحديثة للإجراءات	Corrélation de Pearson	,857**	1	,506**	,951**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000

التحليلية	N	20	20	20	20
مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	,513**	,506**	1	,641**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	20	20	20	20
مدى تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	,957**	,951**	,641**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	20	20	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

- المحور الثالث

Corrélations

		ضعف التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي	مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي
ضعف التأهيل العلمي والعملي للمدقق الخارجي يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	1	,906**	,908**	,963**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	20	20	20	20
وجود معوقات داخل المؤسسة محل التدقيق يحد من تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	,906**	1	,935**	,976**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	20	20	20	20
مدى اهتمام الهيئات المنظمة للمهنة بضرورة تطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي من أجل التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	,908**	,935**	1	,976**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	20	20	20	20
مدى ملاءمة ظروف ممارسة مهنة التدقيق الخارجي لتطبيق الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	Corrélation de Pearson	,963**	,976**	,976**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	20	20	20	20

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم (04): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

أ- بالنسبة للعينة الاستطلاعية:

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	20	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	20	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,778	46

ب- بالنسبة للعينة الميدانية ولكل محاور الاستبيان:

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	190	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	190	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,835	46

ج- بالنسبة للمحور الأول من الاستبيان:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,972	17

د- بالنسبة للمحور الثاني من الاستبيان:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,951	16

هـ- بالنسبة للمحور الثالث من الاستبيان:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,926	13

الملحق رقم(05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

Statistiques de groupe

	pays	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,1600	,88893	,12571
	Algerie	140	4,0429	,82122	,06941
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,4000	,57143	,08081
	Algerie	140	1,6429	,74979	,06337
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,4000	,63888	,09035
	Algerie	140	1,5786	,64672	,05466
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,3600	,56279	,07959
	Algerie	140	1,6786	,68139	,05759
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,5800	,57463	,08127
	Algerie	140	1,7714	,75239	,06359
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2600	,66425	,09394
	Algerie	140	1,7071	,70452	,05954
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2000	,63888	,09035
	Algerie	140	1,7071	,67319	,05690
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,3000	,61445	,08690
	Algerie	140	1,7429	,66106	,05587
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,0800	,72393	,10238
	Algerie	140	1,8500	,82169	,06945
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,1000	,70711	,10000
	Algerie	140	1,7714	,70295	,05941
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,3000	,64681	,09147
	Algerie	140	1,9071	1,07888	,09118
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,1600	,65027	,09196
	Algerie	140	1,6714	,72413	,06120
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2800	,57286	,08101
	Algerie	140	1,7143	,70237	,05936
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2200	,58169	,08226
	Algerie	140	1,7214	,75929	,06417
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2600	,59966	,08480
	Algerie	140	1,6714	,66184	,05594
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2000	,63888	,09035
	Algerie	140	1,9214	,74009	,06255
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2400	,55549	,07856
	Algerie	140	1,8857	,75946	,06419
L'appliquation des	France	50	4,4600	,57888	,08187

procédures analytiques	Algerie	140	2,0643	1,07430	,09079
L'appliquation des	France	50	4,5200	,50467	,07137
procédures analytiques	Algerie	140	2,1429	1,19695	,10116
L'appliquation des	France	50	4,4000	,63888	,09035
procédures analytiques	Algerie	140	2,2714	1,18651	,10028
L'appliquation des	France	50	4,0200	,51468	,07279
procédures analytiques	Algerie	140	2,0571	,73721	,06231
L'appliquation des	France	50	4,1000	,54398	,07693
procédures analytiques	Algerie	140	2,2643	1,09025	,09214
L'appliquation des	France	50	4,1600	,54810	,07751
procédures analytiques	Algerie	140	1,9357	,70160	,05930
L'appliquation des	France	50	4,2200	,46467	,06571
procédures analytiques	Algerie	140	1,7857	,66555	,05625
L'appliquation des	France	50	4,2400	,55549	,07856
procédures analytiques	Algerie	140	2,0929	1,93006	,16312
L'appliquation des	France	50	4,1400	,49528	,07004
procédures analytiques	Algerie	140	1,9214	,71033	,06003
L'appliquation des	France	50	4,0400	,57000	,08061
procédures analytiques	Algerie	140	2,1429	,75457	,06377
L'appliquation des	France	50	4,2000	,53452	,07559
procédures analytiques	Algerie	140	1,9286	,64197	,05426
L'appliquation des	France	50	4,1800	,52255	,07390
procédures analytiques	Algerie	140	1,9214	,72039	,06088
L'appliquation des	France	50	4,1800	,59556	,08423
procédures analytiques	Algerie	140	1,8429	,71239	,06021
L'appliquation des	France	50	4,2200	,58169	,08226
procédures analytiques	Algerie	140	1,9786	,74397	,06288
L'appliquation des	France	50	4,0600	,76692	,10846
procédures analytiques	Algerie	140	2,0714	,96442	,08151
L'appliquation des	France	50	4,3200	,62073	,08778
procédures analytiques	Algerie	140	2,1429	1,12251	,09487
Les circonstances de	France	50	1,8600	,78272	,11069
l'exercice de la profession	Algerie	140	4,1143	,74992	,06338
Les circonstances de	France	50	1,9600	,72731	,10286
l'exercice de la profession	Algerie	140	3,9143	,78186	,06608
Les circonstances de	France	50	1,8600	,67036	,09480
l'exercice de la profession	Algerie	140	3,9857	,73929	,06248
Les circonstances de	France	50	1,9600	,69869	,09881
l'exercice de la profession	Algerie	140	3,8286	,78606	,06643

Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,9800	,71400	,10097
	Algerie	140	3,8429	,77061	,06513
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,8000	,67006	,09476
	Algerie	140	4,3714	,61566	,05203
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,4800	,50467	,07137
	Algerie	140	4,5929	3,32831	,28129
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,8200	,69076	,09769
	Algerie	140	4,2071	,68379	,05779
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,7400	,72309	,10226
	Algerie	140	4,2429	,70834	,05987
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,6200	,63535	,08985
	Algerie	140	4,1000	,84223	,07118
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,7800	,61578	,08708
	Algerie	140	4,2929	,65147	,05506
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,9600	,66884	,09459
	Algerie	140	3,9786	,77244	,06528
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,8400	,61809	,08741
	Algerie	140	4,0500	,85094	,07192

الملحق رقم(06): نتائج اختبار T ستيودنت لعينتين مستقلتين

Statistiques de groupe

	pays	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,16	0,88893	0,12571
	Algerie	140	4,0429	0,82122	0,06941
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,4	0,57143	0,08081
	Algerie	140	1,6429	0,74979	0,06337
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,4	0,63888	0,09035
	Algerie	140	1,5786	0,64672	0,05466
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,36	0,56279	0,07959
	Algerie	140	1,6786	0,68139	0,05759
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,58	0,57463	0,08127
	Algerie	140	1,7714	0,75239	0,06359
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,26	0,66425	0,09394
	Algerie	140	1,7071	0,70452	0,05954
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2	0,63888	0,09035
	Algerie	140	1,7071	0,67319	0,0569
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,3	0,61445	0,0869
	Algerie	140	1,7429	0,66106	0,05587
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,08	0,72393	0,10238
	Algerie	140	1,85	0,82169	0,06945
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,1	0,70711	0,1
	Algerie	140	1,7714	0,70295	0,05941
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,3	0,64681	0,09147
	Algerie	140	1,9071	1,07888	0,09118
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,16	0,65027	0,09196
	Algerie	140	1,6714	0,72413	0,0612
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,28	0,57286	0,08101
	Algerie	140	1,7143	0,70237	0,05936
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,22	0,58169	0,08226
	Algerie	140	1,7214	0,75929	0,06417
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,26	0,59966	0,0848
	Algerie	140	1,6714	0,66184	0,05594
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,2	0,63888	0,09035
	Algerie	140	1,9214	0,74009	0,06255
La reconnaissaance des risques d'audit	France	50	4,24	0,55549	0,07856
	Algerie	140	1,8857	0,75946	0,06419
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,46	0,57888	0,08187
	Algerie	140	2,0643	1,0743	0,09079

L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,52	0,50467	0,07137
	Algerie	140	2,1429	1,19695	0,10116
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,4	0,63888	0,09035
	Algerie	140	2,2714	1,18651	0,10028
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,02	0,51468	0,07279
	Algerie	140	2,0571	0,73721	0,06231
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,1	0,54398	0,07693
	Algerie	140	2,2643	1,09025	0,09214
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,16	0,5481	0,07751
	Algerie	140	1,9357	0,7016	0,0593
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,22	0,46467	0,06571
	Algerie	140	1,7857	0,66555	0,05625
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,24	0,55549	0,07856
	Algerie	140	2,0929	1,93006	0,16312
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,14	0,49528	0,07004
	Algerie	140	1,9214	0,71033	0,06003
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,04	0,57	0,08061
	Algerie	140	2,1429	0,75457	0,06377
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,2	0,53452	0,07559
	Algerie	140	1,9286	0,64197	0,05426
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,18	0,52255	0,0739
	Algerie	140	1,9214	0,72039	0,06088
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,18	0,59556	0,08423
	Algerie	140	1,8429	0,71239	0,06021
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,22	0,58169	0,08226
	Algerie	140	1,9786	0,74397	0,06288
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,06	0,76692	0,10846
	Algerie	140	2,0714	0,96442	0,08151
L'appliquation des procédures analytiques	France	50	4,32	0,62073	0,08778
	Algerie	140	2,1429	1,12251	0,09487
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,86	0,78272	0,11069
	Algerie	140	4,1143	0,74992	0,06338
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,96	0,72731	0,10286
	Algerie	140	3,9143	0,78186	0,06608
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,86	0,67036	0,0948
	Algerie	140	3,9857	0,73929	0,06248
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,96	0,69869	0,09881
	Algerie	140	3,8286	0,78606	0,06643
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,98	0,714	0,10097
	Algerie	140	3,8429	0,77061	0,06513
Les circonstances de l'exercice de la	France	50	1,8	0,67006	0,09476

profession	Algerie	140	4,3714	0,61566	0,05203
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,48	0,50467	0,07137
	Algerie	140	4,5929	3,32831	0,28129
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,82	0,69076	0,09769
	Algerie	140	4,2071	0,68379	0,05779
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,74	0,72309	0,10226
	Algerie	140	4,2429	0,70834	0,05987
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,62	0,63535	0,08985
	Algerie	140	4,1	0,84223	0,07118
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,78	0,61578	0,08708
	Algerie	140	4,2929	0,65147	0,05506
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,96	0,66884	0,09459
	Algerie	140	3,9786	0,77244	0,06528
Les circonstances de l'exercice de la profession	France	50	1,84	0,61809	0,08741
	Algerie	140	4,05	0,85094	0,07192

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي في كل من الجزائر وفرنسا، من أجل فهم وتقييم مخاطر التدقيق الخارجي وتخفيضها إلى المستوى المقبول عموما.

من أجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم تصميم استبيان وزع على ممارسي المهنة في كلا الدولتين. ومن بين النتائج المتوصل إليها هي وجود فروق جوهرية بين مدى تطبيق الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي، من حيث عدم قيام المدقق الخارجي في الجزائر بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي وعدم استخدامه لأساليب الإجراءات التحليلية في تقييم هذه المخاطر، هذا راجع لوجود معوقات أثناء ممارسة المهنة تحد من تطبيقه لهذه الإجراءات. في المقابل بينت نتائج الدراسة قيام المدقق الخارجي في فرنسا بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي واستخدام الأدوات التي تمكنه من الاستجابة لها في مقدمتها الإجراءات التحليلية، هذا لإدراكه لمدى أهميتها في تخفيض هذه المخاطر إلى المستوى المقبول عموما وقدرتها على تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في ممارسة نشاطها في المستقبل.

في الأخير قدمت الدراسة جملة من المقترحات التي تهدف إلى إصدار معايير محلية تحكم مهنة التدقيق الخارجي وترشد أداء ممارسيها، في مقدمة هذه المعايير: معيار التدقيق الجزائري **NAA$_{520}$** المتعلق بتطبيق الإجراءات التحليلية في مهنة التدقيق الخارجي، ومعيار التدقيق الجزائري **NAA$_{315}$** المتعلق بتقييم مخاطر التدقيق الخارجي والاستجابة لها، بالإضافة إلى تقديم مقترحات أخرى من أجل تحسين مستوى مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر لتواكب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات التحليلية، مخاطر التدقيق الخارجي، المدقق الخارجي، معيار التدقيق الجزائري **NAA$_{520}$**، معيار التدقيق الجزائري **NAA$_{315}$.**

Abstract

This research aims at identifying the extent to which analytical procedures are applied by the external auditor in Algeria and France in order to understand and evaluate the risks of external auditing and to reduce them to the generally accepted level.

To achieve the objective of the research, a questionnaire is designed for practitioners in both countries. Among the findings is the existence of significant differences in the application of analytical procedures in controlling external audit risk. The external auditor in Algeria does not assess external audit risk and does not use the analytical procedures to assess these risks. This is due to the existence of obstacles limiting the application of these procedures. On the other hand, the results of the study showed that the external auditor in France assesses the external audit risk and uses the tools that enable him to respond to it. The analytical procedures are particularly useful in order to realize their importance in reducing these risks to the generally accepted level and their ability to assess the organization's ability to continue its activities in the future.

Finally, the study presented a set of proposals aimed at issuing local standards that govern the external audit profession and guide the performance of its practitioners, in the forefront of these standards

Finally, the study presented a number of proposals aimed at issuing local standards that govern the external audit profession and guide the performance of its practitioners. These standards include the Algerian Auditing Standard **NAA$_{520}$** on the application of analytical procedures in the external audit profession and the Algerian Auditing Standard **NAA$_{315}$** on external audit risk assessment and response to it. In addition to making other proposals to improve the level of the external audit profession in Algeria to keep abreast of developments at the international level.

Key words: Analytical Procedures, External Audit Risk, External Auditor, Algerian Audit Standard **NAA$_{520}$**, Algerian Auditing Standard **NAA$_{315}$**.